

جامعة الأزهر

كلية أصول الدين



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠١٦٥

الوضع في الحديث

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه)
من قسم الحديث

إعداد

محمد بن محمد عثمان فلوت

المحاضر بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة
جامعة الملك عبد العزيز

٠٠٢٩٦٢

بإشراف

الأستاذ الدكتور مصطفى أمين النازي



١٦٥

عام ١٣٩٧ هـ - ٢١٩٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء

الأمي ساركي والدتي في تربيتي ، وتكفل بالقيام
بمؤونه تعالىي ، وأخذ بيدي لأفعا لي إلى سبيل
الحيز ... الأمي اختار لنفسه في هذه الدنيا
القيام بكفالة اليتامى والسهر على رعايتهم
والشفاف في تربيتهم وتنشئتهم .

أخي خاتم الأستاذ / محمد بكر مدني
أقدم رسالتي هذه التي هي ثمرة غرسه ، لأعترف
بفضل أجدتي عاجزاً عن وفائه ، سائل الله
أن يجزيه عني خير الجزاء

ابن اختك

محمد

شكر وثنا

أحمد الله سبحانه وتعالى على عظيم فضله ، وأشكره على جزيل احسانه
وأصلى وأسلم على أشرف رسله وأفضل أنبيائه . وبعد :

فان من الواجب على أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان لكل من
تفضل على وقدم لى يد العون والمساعدة فى سبيل اعداد هذه الرسالة
وانجازها وهم كثير . أخص منهم بالذكر .

صاحب الفضيلة الاستاذ الدكتور مصطفى أمين التازى الذى تفضل
بالاشراف فأحاطنى برعايته وعنايته وحنوه الابوى زياده على توجيهاته السديدة
وارشاداته القيمة التى كان لها اكبر الاثر فى انجاز هذا العمل فى اخراجه
على هذه الصورة فجزاه الله عنى أحسن الجزاء ، وأعظم له الأجر والمثوبة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من :
صاحب الفضيلة الاستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين وكيل كلية
أصول الدين ورئيس قسم الحديث بالكلية .

وصاحب الفضيلة الاستاذ الدكتور السيد محمد السيد الحكيم .
اللذين تفضلا فقبلا الاشتراك فى مناقشة الرسالة ، وتجشما التعب فى
تقويمها ، فجزاهما الله عنى خير الجزاء ، ووقفهما لكلا خير .
وكذلك أتقدم بالشكر والعرفان بالفضل لصاحب الفضيلة الشيخ حماد
ابن محمد الانصارى الذى أتاح لى الاطلاع على ما احتجت اليه من مكتبته ولم
يخل على بوقت ، ولم يضمن على بتوجيه وارشاد ، فأحسن الله تعالى له المثوبة ،
وأجزل له العطاء ووقفه وسدد خطاه .

كما أقدم شكرى وعظيم امتنانى لجامعة الملك عبد العزيز التى هيات لى

(هـ)

هذه الفرصه ، وتفضلت بوفادتى الى جامعة الازهر لهذا الغرض النبيل وفق الله
العاملين المخلصين فيها لكل خير .

كما أتقدم بخالص تقديرى وعظيم امتنانى لجامعة الازهر التى شرفتسى
بالانتماء اليها ، وأتاح لى الفرصة لانهل من معينها ، جعلها الله مفار هدى
دائم .

وفى معرض الثناء والشكر لايفوتنى أن اتقدم بخالص شكرى لمساعدة
المستشار التعليمى السعودى بالقاهرة ، الذى جعلنا محل عنايته ورعايته ،
وأمدنا بتوجيهاته وبذل غاية جهده فى تذليل ما واجهنا من صعاب ، وكذلك
سائر أعضاء المكتب المخلصين ، فجزاهم الله عنى أحسن الجزاء .

كما أتقدم بالشكر لسائر أساتذتى وزملائى واخوانى الذين مدوا لى يد
العون والمساعدة وأمدونى بنصائحهم ومقترحاتهم . فأحسن الله اليهم .

وبعد ذلك فانه لزام على أن أقدم شكرى للحاج صلاح الطهيجى وأسرة
مكتبه الذين لم يألوا جهدا فى سبيل اخراج هذه الرسالة فى هذا الشكل
الطيب ، فلهم منى خالص الشكر راجيا لهم من الله تعالى العون والتسديد ،
والحمد لله رب العالمين



الرموز المستعملة

وثمة رموزا استعملتها ابان البحث ، رغبة في الاختصار ، ونفسورا
من التكرار ، وهذه الرموز اشارة الى كتب معينة هي :

الرموز	اسم الكتاب
ت	: جامع الترمذى
التاريخ	: التاريخ الكبير للامام البخارى
تقريب	: تقريب التهذيب لابن حجر
تهذيب	: تهذيب التهذيب لابن حجر
الجرح	: الجرح والتعديل لابن ابى حاتم
جه	: السنن لابن ماجه . (١)
حم	: المسند للامام احمد
خ	: الجامع الصحيح للبخارى
خت	: البخارى تعليقا
د	: السنن لابي داود
دى	: السنن للدرامى
ط	: موطأ الامام مالك
ع	: أصحاب الكتب الستة
اللالى	: اللالى المصنوعة للسيوطى
لسان	: لسان الميزان لابن حجر
م	: صحيح مسلم
مجروحين	: معرفة المجروحين من المحدثين لابن حبان
مق	: مقدمة صحيح مسلم

(١) هذا الرمز الذى استخدمته فى سائر الرسالة ، تبعا لاستخدام المتقدمين
ما عدا الباب الثالث عند الاشارة الى من اخرج للراوى فى صدر الترجمة
حيث استخدمت رمز القدماء (ق)

(ز)

ميزان : ميزان الاعتدال
ن : السنن (المجتبى) للنسائي (1)

(1) وهذا الرمز هو الذى استخدمته فى سائر الرسالة باستثناء الاشارة الى من
أخرج للراوى فى الباب الثالث عند صدر الترجمة ، حيث استعملت
رمز المتقدمين - س -

((بسم الله الرحمن الرحيم))

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد :

فلما كانت السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الاسلامي ، بل هي القسم الثاني من أقسام الوحي الذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث جاءت تبين ما أبهم في القرآن وتفصل ما أجمل فيه ، وتخصص عموماته ، وتقيد مطلقاته فقد وجدت من العناية القصوى من علماء هذه الامة ، في سبيل حفظها وصيانتها وأدائها كما سمعت منه - صلى الله عليه وسلم - بل ان الله تعالى تكفل بحفظها كما تكفل بحفظ القرآن حيث قال " انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون " (١) ، فحفظها دلت عليه الآية الكريمة اما اقتضائها ، لأن لفظة الذكر عني بها الوحي ، فيقتضى السنة وأما لزومها ، اذا قصر لفظ الذكر على القرآن فقط لان السنة شارحة وبهينة للقرآن ، ومن تكفل بحفظ المبيّن والمشرح قد تكفل بحفظ الشارح والمبين .

وحيث ان أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته تجسد فيها معنى القرآن حيث كانت الشارح الفعل للقرآن ، وانها من الوحي الذي أنزل عليه صلى الله عليه وسلم ، وعسرف باسم حديثه - صلى الله عليه وسلم ، فقد الزمنا الله تعالى وفرض علينا اتباعه والائتمار بأمره ، والانتهاز بنهيه قال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا . . .) الآية (٢) بل قد صرحت آيات آخر بأن من أطاع الرسول ، فقد أطاع الله ، قال تعالى (ومن يطع الرسول فقد أطاع الله . . .) الآية (٣) .

بل ان النبي - صلى الله عليه وسلم نهى الى ان ما جاء به مما ليس

(١) سورة الحجر آية رقم : ٩

(٢) سورة الحشر آية رقم : ٧

(٣) سورة النساء آية رقم : ٨٠

فى القرآن هو من عند الله فقد اشتهر عنه - صلى الله عليه وسلم قوله :
 " لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته ، يأتيه الامر من أمرى مما أمرت به أو نهيت
 عنه فيقول : ما أدرى ، ما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه " (١) .

فقد صرح الحديث بأن النهى - صلى الله عليه وسلم أوتى السنة وحيا
 وأن لها حكم القرآن فى التشريع لهذا فقد لفت النهى - صلى الله عليه وسلم
 نظر أصحابه الى ضرورة التزام سنته والتمسك بها كالتزامهم لاحكام القرآن وآياته
 وقد ورد عنه - صلى الله عليه وسلم فى هذا المعنى أحاديث كثيرة منها قوله
 المشهور : . . . فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها
 بالنواجذ . . . الحديث (٢)

ولمكانه السنة من التشريع الاسلامى فقد حث - صلى الله عليه وسلم
 أمته على حفظها وروايتها ، كما جاءت عنه - صلى الله عليه وسلم ، فقد اشتهر عنه
 حديث " نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها . . . الحديث " (٣) ، كما حثهم على
 أن يكون النقل عنه صحيحا ، مضبوذا لزيادة فيه ولا نقص ، لان كلا منهما
 يؤدى الى التقول عليه مما لم يقل ، وهو ضرب من الكذب ، يستوجب فاعله الوعيد
 المعد لذلك ، وهو التبوأ فى النار . قال - صلى الله عليه وسلم . . . من قال
 على ما لم أقل ، فليتبوأ مقعده من النار وفى رواية : " من كذب على متعمدا
 فليتبوأ مقعده من النار " (٤) بل نهى الى خطورة الكذب عليه حيث أن الامر يتخذ
 دينا فتكون مفسدته أعظم ، قال - صلى الله عليه وسلم : " ان كذبا على ليس ككذبا
 على أحد " . . . الحديث (٥) .

(١) الحديث أخرجه الحاكم فى المستدرک ١ : ١٠٨ وقال : صحيح على شرط

الشيخين ، وأقره الذهبى . د . السنة ٥٠٦ : ٢ .

(٢) الحديث أخرجه . د . السنة ٥٠٦ : ٢ .

(٣) الحديث أخرجه . د . العلم ٢ : ٢٨٩ ، ت . العلم باب ما جاء فى الحث على تبليغ السماع

(٤) الحديث أخرجه خ . علم : ٣٨ ، مسلم علم ١٦٠ .

(٥) الحديث أخرجه م . مقدمة . باب تغليط الكذب على رسول الله . ١٠ : ١ .

لكل هذه الاسباب وغيرها اهتم علماء الاسلام اهتماما شديدا به ، وشمروا
عن ساعد الجد في دراسته ، ونتج من تلك الدراسات المستفيضة ذلك التراث
الضخم الذي عرف بعلوم الحديث . فقد بدأوا دراستهم بجمعه وتدوينه ،
وتصنيفه ، فاستتبع ذلك قيام دراسات تتعلق بشطريه ، سنده ومتمنه .

فما يتعلق بسنده نشأ علم الجرح والتعديل ، الفاظه ومبراته —
والكلام على الرواة من حيث ضبطهم وعد التهم .

وعلم الاسناد من حيث صيغه في التحمل والاداء ، ومن حيث وقوعه
اتصالا وانقطاعا .

وعلم الرجال ، من حيث أسماؤهم وكنائهم والقابهم ، ومعرفتهم وجهاً التهم
ومواليدهم وولياتهم وطبقاتهم وغيرها من العلوم التي تتعلق بمعرفة سنده
الحديث .

اما ما يتعلق بالمتن ، فقد وجدت الشروح لمتونه ، والمعاجم لغريبه
والمصنفات لعلمه ولمختلفه وناسخه ومنسوخه وصحيحه وضعيفه ، وموضوعه ، وترتيب
أطرافه ، وتصنيف ابوابه ، وجوامع لمتونه . وغيرها من العلوم التي تناولها العلماء
ولها تعلق بمتن الحديث . كل هذه العلوم وغيرها مما تطرق اليه العلماء
لخدمة السنة النبوية اما مباشرة واما وسيلة . وفي الحقيقة أن هذه العناية من
العلماء بالسنة لم تكن وليده صدفة محضة أو رغبة في التأليف ، وانما استهدفت
جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتنقيته من كل شائبة مما قد تسرب اليه
اما بقصد واما بخير قصد خصوصا وانهم قد جعلوا نصب أعينهم أن ما يقومون به
هو دين ولذا جاء في كلام كثير منهم : ان هذا العلم دين ، فانظروا عمن
تأخذون دينكم ، بل يعدونه عبادة قد تُعبدوا بها ، لما جاء في قوله — صلى الله
عليه وسلم نضر الله امرا سمع مقالتي فوعاها ، فأداها كما سمعها ^(١) . . الحديث

(١) الحديث سبق تخريجه .

وقوله - صلى الله عليه وسلم : فليبلغ الشاهد منكم الغائب (١) .

ومن المسائل التي أولاها علماء الحديث العناية القصوى بالبحث والتأليف ، والتفتيش والتصنيف الاحاديث الموضوعة ، والاخبار المكذوبة التي نسبت الى النبي - صلى الله عليه وسلم ورفعت اليه ، وهي مما لم يقل أو يفعل ، فقد نتج من هذا البحث والتتبع والتفتيش الدقيق أن وجدت مؤلفات شتى بعضها افرد للتأليف في هذا النوع من الحديث ، وبعضها تناوله في طيات مؤلفاتها ، وجاء كلامهم فيه مقرونا بغيره .

وهذه الدراسة التي بين ايدينا استهدفت جمع ما تفرق ، ولم ما تشتت بين طيات تلك المؤلفات ، وقد حاولت عرضه في ثوب قشيب ، ونظمه في سلك بديع فأسفر محتواه في مقدمة وأربعة ابواب وخاتمة .

البقدمة : وقد اشتملت على ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : في بيان الدافع لاختيار الموضوع ، ومنهج الرسالة والهدف من تأليفها .

المبحث الثاني : في التعريف بالسنة والحديث والاثروالخير ، وبيان وجه الاتفاق والاختلاف فيها .

المبحث الثالث : في تقسيم الحديث الى مقبول ومردود ، وبيان ما يتعلق بكل قسم .

الباب الاول :

في التعريف بالوضع واحكامه .

وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الاول : ويشمل المباحث الآتية :-

- تعريف الوضع
- الالفاظ المستعملة فى الرى بالوضع
- على من يطلق المحدثون وصف الكذب

الفصل الثانى ، ويتناول المباحث الاتية :-

- وقوع الوضع
- بداية الوضع ونشأته
- أسباب الوضع والحامل عليه
- ما يثبت به الوضع

الفصل الثالث، ويضم المباحث الاتية :-

- ما قيل فى الكذب على رسول الله وحكمه
- حكم الكاذب على رسول الله
- هل تقبل توبة الكاذب فى حديث رسول الله
- حكم رواية الحديث الموضوع
- متى تصوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته
- حكم رواية الاسرائيليات
- حكم العمل بالحديث الموضوع
- اذا حكم على الحديث بالوضع فهل يقتضى ذلك أن يكون كذبا فى نفس الامر
- هل يكتفى فى الحكم على الحديث بالوضع بظاهره ، أو لابد من الطعن فى أحد رواته
- اذا حكم على حديث بالوضع فهل يكتفى فى اثباته أو صحتة مطابقتها للتجربة أو المكاشفة

الباب الثانى :

- فى معرفة الموضوعات

وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الاول فى الكلام على معرفة الموضوعات ، ويضم المباحث التالية :
المبحث الاول : فى كيفية معرفة الوضع فى السند •

- تعريف السند
- أهمية الاسناد ومكانته •
- بداية الاسناد وشيوعه •
- ما يعرف به الوضع فى السند •
- صور للوضع فى السند •

المبحث الثانى فى كيفية معرفة الوضع فى المتن

- تعريف المتن
- كيفية وتوقع الوضع فى المتن •
- أنواع الموضوعات •
- صور للوضع فى المتن •

الفصل الثانى : فى النسخ الموضوعية ويشمل المباحث الآتية :-

- معنى النسخة الموضوعية ومراد المحدثين منها •
- معجم بالنسخ الموضوعية •
- أنواع النسخ الموضوعية •

الفصل الثالث : فى الاحاديث التى حكم عليها ابن الجوزى بالوضع ، وقد جاءت
فى كتاب أو أكثر من الكتب الستة ويشمل المباحث الآتية :-

- أ - التعريف بالكتب الستة ، وبيان شروط مؤلفيها •
- ب - الاحاديث التى حكم عليها ابن الجوزى بالوضع وهى فى أحد
الكتب الستة •

(١) الاحاديث الواردة فى صحيح البخارى •

- (٢) الاحاديث الواردة في صحيح مسلم .
- (٣) الاحاديث الواردة في سنن أبي داود .
- (٤) الاحاديث الواردة في جامع الترمذى .
- (٥) الاحاديث الواردة في سنن النسائى (المجتبى)
- (٦) الاحاديث الواردة في سنن ابن ماجه .
- (٧) الاحاديث الواردة في جامع الترمذى وسنن ابن ماجه .

الباب الثالث :

في معرفة المضاعفين .
ويشتمل على ثلاثة فصول :-

الفصل الاول في الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع ويتناول المباحث
الاتيية :-

- المبحث الاول في الرواة المتعمدين للوضع .
- الكذابين الذين ادعوا الصحة .
- الرواة المقرون بالوضع .
- الرواة المتعمدون للوضع الذين أثبت النقاد كذبهم .

المبحث الثاني في الرواة الذين جرى الكذب على لسانهم دون قصد أو

- تعمّد
- الجهلة
- الصالحون
- المختلطون
- فاحشو الغلط، كثيرو الوهم
- المنفلون

الفصل الثاني فى الرواة المختلف فى الحكم عليهم بالوضع ويشمل المباحث الآتية :-

- الأقران الذين روى بعضهم بعضا بالكذب
- من دفع عنه العلماء تهمة الوضع والكذب
- المجهولون الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة
- ما قيل فيهم فلان عن فلان بخبر موضوع

الفصل الثالث فى الرواة الذين رموا بالكذب ، ولهم رواية فى واحد أو أكثر من الكتب الستة •

الباب الرابع :

- جهود العلماء فى مقاومة الوضع
- ويشتمل على فصلين •

الفصل الاول فى الجهود الوقائية ويتناول المباحث الآتية : الحث على التثبت فى الرواية وعدم اخذها الا من كان أهلا لها • منع الرواية عن أهل البدع والاهواء • منع الرواية عن القصاص • كتابه حديث الضعفاء وحفظه خشية من التلبيس به على بعض الرواة بقلب أو سرقة •

الفصل الثانى : فى الجهود العلاجية ويشمل المباحث التالية :- الامتناع من الرواية عن الكذابين • كشف أحوال الكذابين وأظهار أمرهم •

تعنيف الكذابين •

تأليف الكتب فيهم •

الخاتمة :

هذا ما اشتملت عليه هذه الرسالة من مباحث ، أرجو من الله تعالى أن
أكون قد وفقت في عرض ما جاء فيها من مسائل •

سبب اختيار الموضوع :

عندما اتبعت لي فرصة الدراسة في شعبة الدكتوراه ، تتابعت على
موضوعات أجلت فيها الفكر وصغت فيها البصر وصوتته ، فوجدت دافعا يدفعني إلى
اختيار هذا الموضوع ، ويلفت نظري إليه كلما تولي عنه البصر ، واتجه إلى غيرهِ
ولعلني ذلك أكون سالكا نهج كثير من السلف الذين اشتهر عنهم أنهم كانوا
أول ما يبدؤون به في تعليم تلاميذهم من الحديث تعليم ما لا أصل له ، وبالسهم
يثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم ، فראيت أن أمثل أمرهم وأخذ بنصيحتهم
فأبدأ بدراسة هذا الصنف من الأحاديث •

هذا بالإضافة إلى أن من ألقى نظرة فاحصة على الكتب المولفة في هذا
النوع من الأحاديث يجدها تسير في أحد طريقتين :

١ - بعضها سلك طريق الاختصار في الكلام على الأحاديث الموضوعة ، أما
أقرارها بوضعها وأما دافعا عنها ، فالقصد من تأليفها بيان الأحاديث
الموضوعة •

٢ - وتطرق بعضها إلى الكلام عن نقلة تلك الأحاديث وعرض لهم من حيث
إظهار ضبطهم أو عدا التهم ، صدقهم أو كذبهم ، فكان الغرض من
تأليفها هو بيان أحوال رواتها •

وقد يعرض كل من المنهجين للاخر ويفيد منسسه الا أن عروجهما انما هو اما بمثابة التمهيد أو مقدمة للوصول الى الغرض المنشود ، واما ضرورة يقتضيها المقام في بعض الاحيان ومع تقبلي لأكثر هذه المؤلفات بشقيها لسم أقف على كتاب حاول الجمع بين القسمين ، فرأيت أن أجعل بحثي هذا جامعا بين الحسنيين .

بالاضافة الى ذلك أن المتتبع لكثير من أقوال الائمة المتقدمين والمتأخرين وخاصة من تكلم منهم في الجرح والتعديل ، يراهم كثيرا ما يطلقون العبارات المعروفة في الرى بالوضع على معاني لا تقتصر على المعنى المتبادر العام بل تتجاوزه الى معاني آخر أصبح التعبير عنها بتلك العبارات مصطلحات ، لسم يلحظها فريق آخر ممن يشتغل بعلم الحديث ، ولم يلح له مراد الفريقين الأول فظن أنهم قصدوا المعنى المشهور ، فكان ذلك مثار انتقاد ، ونقطة اختلاف بل تسمة لهم بالافراط في الحكم والقاء التهمة لادنى شبهة ، فنشج عنه هذا الاختلاف في المراد ، والتباين في الحكم ، واستتبع ذلك انتقاد الفريقين بعضهم بعضا ، ومنازعتهم بالافراط والتفريط ، والخلو والتقصير . فكان صنيعهم هذا دافعا الى في اختيار هذا الموضوع ، رغبة في الوصول الى الحق الذي هو نشدان الجيسج بالاضافة الى تقريب وجهات النظر ، وتضييق هوة الاختلاف ، مستعينا فسي ذلك ببيان مراد كل من الفريقين ، كاشفا عن مصطلحاتهم ، مسفرا عما تنطوى عليه عباراتهم .

وزيادة على الامرين السابقين ، فان ثمة ظاهرة ملموسة من تصرفات كثير ممن له ارتباط بالوظائف الدينية ، الذين لم يكن الحديث صناعتهم ، ولا غبروا فيه أقدامهم ، حيث اقتحموا باب الرواية ، ولم يقتصروا في الاخذ من الكتب التي جهد مؤلفوها في انتقائها وتخليصها ، وترتيبها وتقديمها في أجمل الصور ، بل اخذت تطيش أبصارهم بين الصحائف ينقلون عنها من كل ضرب ويتبعون فيها كل ناعق غاية ما ينشدون هو تصدر الخبر أو الاثر بقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو

فعل ، فنقلوا الموضوع ، ورووا المكذوب ، لاسيما وأنهم مغرمون بتتبع الغرائب
والصحيح فيها يقل .

ومما زاد الامر سوءاً أنهم ينقلون ذلك للعامة حيث الصلة بهم والتعامل
معهم من خلال المنابر وخطبات الوعظ أو غيرها من وسائل اعلام الناس
وتعليمهم ودعوتهم الى الخير ، والصالح ، فكانوا بصنيعهم هذا اداة افساد أكثر
مما يصلحون ، حيث يلصقون بهذا الدين كثيرا من العجائب ، ونبى الاسلام
كثيرا من البواطيل .

وفى مقابل هؤلاء جماعة أطلقوا لانفسهم العنان فى القاء التهمة على نقلة
حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، حتى بلغ بهم الامر الى القول
بتهجير السنة ، ونهد آثار رسول الله - صلى الله عليه وسلم وراء ظهورهم ،
والمناداة بالاعتصار على القرآن .

وكلا طرفى الامر ذميم ، فكان صنيع هؤلاء دافعا أيضا الى اختصار
هذا الموضوع تطلعا لبيان الحق والصواب ، مبينا الدوافع التى حملت كل الى
سلوك الطريق التى نهجها مظهرها انه ليس كل ما أضيف اليه - صلى الله عليه
وسلم - صحت نسبته اليه ، كما أنه ليس كل ما نقل عنه عشت به أيدى الناس ،
وتطرق اليه الشك ، كاشفا عن القواعد والضوابط التى وضعها علماء الحديث
وجها بذته فى تمييز حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم من غيره ، وتفرد
عما سواه وحفظه . نقيا من كل شائبة على مر العصور ، وكر الايام .

كل هذه الاسباب حبت الى تناول هذا الموضوع ، البارز تكلفه ،
الظاهر عناؤه مستعدبا صعابه ، ضاربا صفحا عما اعترضنى من عقبات ، راجيا من
الله تعالى التوفيق والسداد .

الفرض من هذه الدراسة :

لقد استهدفت من هذه الدراسة المتواضعة لهذا الموضوع مسائل ثلاثة :

١ - ابراز هذا الموضوع في صورة متكاملة ، واطلاع القارىء على جوانبها المتعددة وذلك بلم شعثه المبعوث ، وجمع متفرقاته من شتى المؤلفات والبحوث ، حيث ان العلماء الذين عرضوا للتأليف فيه كانت تلوح لهم ناحية من نواحيه ، وجانبها من جوانبه يولونها اهتمامهم ، ويصرفون اليها أبصارهم وأنظارهم ، مجملين الكلام في سائر النواحي أو مغفلين لها ، ولهذا جاء كلامهم أشتاتا ، وبحوثهم كانت متفرقة ، كل يمس شطرا استهدفه ، وجانبها رعاة حق رعايته ، وكان تناولهم للموضوع ذا شعوب ، فمنهم من تعرض لأحكامه ، ومنهم من بحث في أحكامه وأحكامه ، ومنهم من وجه جل اهتمامهم الى رجاله ورواته ، فكانت الغاية هي جمع ما تفرق ، ولم ما تشتت والسبيل في ذلك هو السبر لأقوالهم ، والتبصير لما أثر عنهم .

٢ - كما أن من غرض هذه الدراسة الوصول الى الحقائق الثابتة ، والوقوف على النظريات المستنبطة ، وكشف جوانب قوتها أو ضعفها ، وترسيخ هذه الحقائق والنظريات ومحاولة ابرازها وتطبيقها وتجسيدها .

وحيث ان الاحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع نازعه فيها كثير من الائمة الحفاظ ، لاسيما ما جاء منها في بعض الكتب الستة لذا رأيت أنها خير ميدان لتطبيق تلك الحقائق عليها ، وتجريب تلك النظريات لمعرفة مدى صحتها من عدمه .

٣ - وحيث ان الحكم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالثبوت أو البطلان أمر يتطلب التحري والتفكير والتقدير ، والقول على بصيرة ، لان ادخال ما ليس منه يستوى في الحكم مع اخراج ما هو منه لما لكل من خطورة

على الامة الاسلامية ان تدين بما ليس ديننا أو ترفض ما هو دين ، لذا
فقد أدرك الغيورون من علماء الامة وجهابذه الحديث هذا الامر
وقدروه حق قدره ، وعرفوا المواطن التي يمكن أن يوتى الناس منها ،
فنبهوا اليها ، ووضعوا القواعد والضوابط الدقيقة ، والمعايير الحساسة
التي تميز حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم من غيره وتنقيسه
ما شابه ، وتصفيه مما كدره بل عرضت لبيان زيفه وكشفت عن المسالك
والطرائق التي سلكت للدين فيه بما يدل على مدى يقظتهم ، فرأيت
أن أقابل ذلك الجهد بالتنويه بمكانته ، وإبراز منزلته ، حيث جعلت
من مقصد الرسالة الاشارة بتلك الجهود واظهار تلك العناية الفائقة
بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل هؤلاء الائمة
الفاضلين .

الصعوبات التى واجهت البحث :

ان من فضل الله تعالى على الباحث أنه لم يصادف صعوبات أثرت فى نتائج البحث أو عاقت من السير فيه ، إلا أن ما يمكن اعتباره عقبة اعترضت طريق البحث أن كثيرا من مصادر البحث ومراجعته هى من القسم الذى لا يزال ثابوا فى كثير من زوايا المكتبات الاسلامية المنتشرة فى اطراف بلدان العالم الاسلامى لما يطبع .

كما ان بعض هذه المصادر والمراجع ، قد طبعت فى أواخر القرن السالف ، وأوائل القرن الحالى الذى نحن بصدد توديعه ، وغالبها قد نفذت ، حيث غدت نادرة وأصبحت عزيزه .

كما أن بعض المتون منها فى المكتبات قلت الافادة منه لوجود كثير من الاجراءات الروتينية والادارية مما تعرقل على الباحث سيره .

وقد يسر الله تعالى وأعان على التغلب على هذه الصعاب .
أما بالنسبة للمخطوطات المتفرقة ، فقد تمكنت بفضل الله من تصوير وتكبير كثير منها .

وأما بالنسبة لما عز وجوده وندر فقد يسر الله تعالى لى الوقوف عليها بالرحلة اليها حيث جمع جلسا فى مكتبة الشيخ حماد بن محمد الانصارى التى عنى فيها بجمع كتب الحديث والرجال وما يتعلق بهما من مخطوط ومطبوع حيث يمكن اعتبارها من فرائد المكتبات .

ولقد أحاطنى الشيخ حفظه الله بعنايته ورعايته وهيا لى الجو المناسب للاطلاع والتتبع ولم يضمن على بشى . فجزاه الله عنى أحسن الجزاء .
وكما أن سعادة المستشار التعليمى بالقاهرة كان له دور بارز وهام فى تذليل هذه العقبة ، حيث قام بتأمين كثير من المصادر والمراجع ، وخاصة الكتب الكبيرة والمراجع العامة حيث زود مكتبة البعثة بهذه الكتب ويسر على الباحثين الافادة منها اطلاعا واعارة .

لقد أشرت عنديهما أهداف الرسالة والغرض منها ، أن الوسيلة التي اتبعتها في أعداد هذا البحث هي التتبع والاستقراء وقد استلزم هذا الأمر عرض كثير من الكتب والمؤلفات التي تتعلق بهذا الموضوع بقصد الوقوف على أقوال السابقين والتقاطها ، فقد كانت الخطوة الأولى هي محاولة لجمع كل من رمى بالكذب من الرواة والنقلة ، وتدوين كل ما قيل فيهم مما له تعلق بالموضوع ، والقصد من ذلك هو معرفة مراد المحدثين والوقوف على قصدهم وقد اعتمدت في ذلك على كتابي ميزان الاعتدال للذهبي ، ولسان الميزان لابن حجر ، حيث استخرجت منهما كل من وصف بالكذب ورمى بالوضع .

وحيث أن تناول الموضوع كان متعدد الجوانب مختلف المسالك ، قصد طرق الباحث فيه نواحي شتى في سبيل جمعه فاني أرى من المناسب عرض منهج البحث حسب ما جاء به الكتاب وتمخض عنه ترتيبه .

أما المقدمة ، فقد اشتملت على ثلاثة مباحث

البحث الأول ، أفرد لبيان منهج الباحث في الرسالة من حيث الدافع لاختيار الموضوع والهدف المنشود من هذا البحث ، والطريقة التي سارت عليه

البحث الثاني ، والثالث : هما عبارة عن مدخل للرسالة .

أفرد الأول منه - لعرض معنى السنة وما يراد فيها من الفاظ ، وبيان أوجه استعمال العلماء لهذه العبارة . وقد استهدف الباحث من ذلك بيان الاستعمال الذي سار عليه في استخدام هذه العبارة حيث سلك فيها طريق المحدثين .

وأما البحث الثاني ، فلما كان الحديث الموضوع في اعتبار المحدثين من قسم من الأحاديث الموضوعة رأيت من المناسب التعرض لأقسام الحديث وبيان

المقبول منه والمردود ، والامور الموجبة لقبول الحديث أورده ، ومنشأ الضعف في الحديث وأنواعه ، وحكم العمل به وروايته . وما يتقوى منه وما لا يتقوى ، والقصد من ذلك تحديد مكان الحديث الموضوع وبيان منزلته ، بالإضافة الى اعطاء القارى تصورا عاما متكاملا عن الجهد الذى بذله علماء الامة في سبيل نقاء ما است حفظوا عليه وكانوا عليه شهداء .

فالمبحثان قد جاءا توطئة وتمهيدا للموضوع وانتقالا من العام الى الخاص فالأخص .

أما موضوع الرسالة (الوضع في الحديث) فقد حاولت في هذه الدراسة اعطاء صورة كاملة له في اطار الغرض الذى استهدفته وقد سبق التصريح بسببه ، وتبعاً لذلك فقد قسمت المبحث الى مسائل ثلاثة رئيسية :-

المسألة الاولى : الالمام بما يتعلق بالوضع وأحكامه من حيث التعريف به ، ومعرفة ما يدل عليه من عبارات وألفاظ ، ومجال اطلاق المحدثين لاسمه ومدى امكان وقوعه ونشأته ودوافعه وما يثبت به ، والاحكام المتعلقة بكل مسـئـلـة واضحة وراية والعامل به ، وقد حاولت استيفاء ذلك كله في الباب الاول ، ولذا جاء في ثلاثة فصول :-

الفصل الاول : في التعريف بالوضع ، وبيان الالفاظ المستعملة فيه ، وعلى من يطلق المحدثون وصف الكذب .

الفصل الثانى : في وقوع الوضع ونشأته وأسبابه وما يثبت به .

الفصل الثالث : في أحكام تتعلق بالوضع من حيث حكمه وروايته والعمل به .

وقد تمخض عن هذه الدراسة قواعد ونظريات حاولت ضبطه وحصره .

المسألة الثانية :-

وقد حاولت أن ابرز في هذه المسألة المنعرجات التي سلكها الكذابون والطرائق التي تتبعوها في محاولتهم للدخول بها الى صفوف الحديث ، وأفتحام قلاع وجنباة وكذلك الوسائل التي استخدموها للوصول الى غرضهم وأهدافهم ، محاولا التعرف على الكيفية والهيئة التي يمكن الوقوف بها على الموضوعات ، مستخدما في ذلك تطبيق القواعد والنظريات ، ولما كان الكلام عليها يتطلب النظر في الاحاديث الموضوعة والوقوف على روايتها ، أفردت لكل بابا خاصا .

فالباب الثاني لمعرفة الموضوعات ،

والباب الثالث لمعرفة الضاعين .

وتطلعا لاستيفاء البحث ، وابعاده في صورة مكتملة ، قسمت البسباب الثاني وهو ما يتعلق بمعرفة الموضوعات الى فصول ثلاث :

الفصل الاول : في معرفة الموضوعات .

وحيث ان الكلام في معرفة الموضوعات متطرق الى السند والمتن ، فقد جعلته في بحثين .

البحث الاول : في كيفية معرفة الوضع في السند تعرضت فيه لتعريف السند ومكانته وضرورته وأهميته ، ونشأته ، ثم تناولت طرائق الوضع فيه ، وختمته باعطاء صور من الوضع فيه .

والبحث الثاني فقد خصصته لبيان كيفية معرفة الوضع في المتن . أوردت فيه تعريف المتن وكيفية وقوع الوضع فيه وأنواعها ، وصور من الوضع في المتن .

الفصل الثانى :

عرضت فيه لبيان مراد المحدثين من النسخ الموضوعة مع تعريف لها وذكر معجم بأسماء من نسبت لهم نسخا موضوعة ، ومراد المحدثين من وصف النسخة بالوضع .

أما الفصل الثالث : فقد حاولت أن أجسد فيه قواعد المحدثين ونظرياتهم وتصوراتهم ومواقفهم من الحديث الموضوع ، وقد اخترت لذلك الاحاديث التى حكم عليها ابن الجوزى بالوضع وهى فى أحد الكتب الستة ، وكان الدافع لهذا الاختيار هو حساسية هذه الاحاديث وتعدد اختلاف وجهات النظر فيها ومكانة الكتب التى جاءت فيها فى نفوس العلماء .

أما الشق الثانى وهو ما يتعلق بالموضوعين ، فقد أفردت له الباب الثالث من الرسالة ، وتبعها لتعدد جوانب البحث فسميت الباب أيضا الى اصول ثلاثة :

الفصل الاول . فى الرواة المتفق فى الحكم عليهم بالوضع . ونظرا لان هؤلاء الرواة قد أتوا بما حكم عليه المحدثون بالوضع ، وأتفقوا على أن ما ورد عنهم هو مما أضيف الى النبى صلى الله عليه وسلم مما لا تصح نسبته اليه ، فقد تكشف لهم ان الرواة فى ذلك لم يكونوا سواء ، حيث وجد منهم المتعمد القاصد ، كما وجد فيهم من جرى على لسانه دون قصد ، حمله على ذلك الخطأ أو الغفلة لذا فقد قسمت الكلام فيهم فى بحثين :

البحث الاول : فى الرواة المتعمدين للكذب ، القاصدين للوضع ، نهبت فيه على أنواعهم والاعراض التى استشهد فوها والطرائق التى سلكوها .

والبحث الثانى : عرضت فيه للرواة الذين وقعوا فى الكذب دون قصد أو تعمد بل جرى على سنتهم . مبينا الاسباب والدوافع التى أوقعتهم فى ذلك .

أما الفصل الثاني ، فقد تناولت فيه الرواة الذين كان لعلماء الجرح والتعديل وأئمة النقد في الحديث فيهم أخذ ورد حيث اختلفوا في الحكم عليهم بالكذب ، ورميهم بالوضع مستهدفا من ذلك بيان مواقف العلماء من هذا الصنف كاشفا عن مدى خماسية معاييرهم ودقتها .

وأما الفصل الثالث فقد كان بمثابة التطبيق لقواعد المحدثين ونظرياتهم في روى الرواة بالكذب أو تبرئتهم منه ، وقد رايت ان خير مجال للتطبيق تلك النظريات الرواة الذين انتقبت مروياتهم ، وحظيت بالاشتغال بها اكثر من غيرهم ، اعني بهم رواية الكتب الستة فذكرتهم مرتين على حروف المعجم مبينا مالهم وما عليهم .

المسألة الثالثة :

ابرار دور أئمة الحديث وعلمائه ، والاصحاب عما بذلوه من جهـد وما صادقوه من عناء في سبيل القضاء على الاحاديث الموضوعة ومقاومة الضاعين وكشف الاعميسهم ، واظهار زيفهم ، مما أعاد الثقة الكاملة لحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم بعد أن تزعمت بفعل هؤلاء الضاعين ، وصنيع هؤلاء المبتطلين ، وقد وفقوا رحمهم الله في ذلك ايما توفيق ، فرايت من المناسب اظهار هذا الدور واعطاء القارى صورة ناصعة عن مواقف هؤلاء الائمة الكبار ، وتحملهم في سبيل الحفاظ على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، نقيا صغى ، حيث ختمت بهم الرسالة ، وقد جاء الباب الرابع مفردا للكلام عليهم ، تحت عنوان جهود العلماء في مقاومة الوضع ، وقد تناولت هذه الجهود في فصالين :

الفصل الاول في الجهود الوقائية من العلماء وفي مقاومة الوضع ، أشرت فيه لمدى بعد نظر النقاد رحمهم الله من حيث ادراكهم لمكانة حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم ومنزلته ، ومعرفتهم بالمنافذ التي قد يتسرب منها الكذب الى حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، ومحاولتهم

بناءً على ذلك وصد كل سبيل يتطرق منه الكذب وذلك بمنعهم من الرواية عن الضعفاء وأهل البدع والاهواء والقصاص وأضربهم وغيرها من المسالك التي استهدفت تجنب حدیث رسول الله صلى الله عليه وسلم من تطرق الكذب اليه . أو احتمال الصاق الموضوع به .

الفصل الثاني : فقد أفردته لعرض جهود العلماء العلاجية في مقاومة الوضع حيث أنهم لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الكذابين الرضايعين بل انهم واصلوا السير في رد كذب هؤلاء وزيغهم بشتى الطرق اما بالامتناع من الاخذ عن الكذابين أو بكشف احوالهم واظهار أمرهم أو بتعنيفهم اذا اقتضى الامر ذلك . وخاتمة المطاف هو التأليف فيهم وتخليد أسمائهم بما يشينهم في المعالجة ويبقى شاهداً عليهم في الاجلة .

ثم ختمت الرسالة بذكر خاتمة لهذا المطاف حاولت فيها اظهار أهم النتائج التي انتهى اليها البحث .

هذا ما اشتمل عليه هذا العمل ، المتواضع ، الذي حاولت به الانطلاق من بداية الطريق ، سائلاً من الله تعالى فيه التوفيق والتسديد ، فان كنت قد أصبت الهدف فذلك من فضل الله ، وان كنت قد حدثت عن ذلك وأخطأت الغرض فمن زلات النفس فاستغفر الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وأصحابه ، ومن سار على نهجه الى يوم الدين .

المبحث الثاني :

فى الكلام على السنة - تعريفها ، والفرق بينها وبين الحديث
والاثر ، والخبر .

لقد تناول كثير من علماء الحديث والمشتغلين به الكلام عن السنة من حيث التعريف بها ومرادهم عند اطلاقها ، والاحتجاج بها ومكانتها فى التشريع الاسلامى ولهم فى ذلك مقالات مسهبة ، وبحوث قوية جيدة ، وخاصة فيما يتعلق بحجية السنة ومكانتها فى التشريع فقد أولوها عنايـة فائقة وألغوا فيها الكتب والبحوث ، وقد كان لامام السنة وشيخ الفقهاء الامام الشافعى الهدى الطولى فى ذلك ، فى كتابه الرسالة ، وقد تبعه العلماء واقتدى به الفضلاء قديما وحديثا فى بيان مكانة السنة النبوية فى التشريع الاسلامى ، وضرورة الاحتجاج بها ووجوب العمل بما صح منها بموافقات خاصة أو فى ثنايا بحوث ودراسات بما فيها الكفاية .

وسأحاول فى هذا المبحث الاقتصار على بيان معنى السنـة ، والاستعمالات الخاصة التى استعملت فيها خاصة فى المفهوم الاسلامى ومراد المحدثين منها عند الاطلاق أو التقيد ، والالفاظ المرادفة لها فى الاستعمال كالحديث والخبر والاثـر .
فأقول وبالله التوفيق :

١ - تعريف المنـة :

١- السنة فى اللغة :

تطلق السنة فى اللغة على معان عدة منها :

- ١- ما يدل على الصقالة والمامسة ، ومن ذلك اطلاقها على الوجه أو دائرته ، أو صورته ، لصقالته وملاسته .

قال الاعشى :

كريما شمائله من بنى معاوية الاكرمين السنن

والمعنى أى الاكرمين الوجوه ، فأراد بالسنن الوجوه ، ومفرد ها
سنة أى الوجه .

وقال ذو الرمة :

ترك سنة وجه غير مقرفة ملساء ليس لها خال ولا ندب

والمعنى ترك دائرة وجهها ، فعنى بسنة الوجه أى دائرته .

والشد ثعلب :

بيضاء فى المرأة سنتها فى البيت تحست مواضع اللمس

أى فى المرأة صورتها ، فقصد بالسنة الصورة (١) .

٢ - السيرة والطريقة ، حسنة كانت أو قبيحة

قال خالد بن عتبة الهذلى :-

فلا تجز عن سيرة انت سرتها فأول راضى سنة من يسيرها (٢)

والمعنى فأول راض طريقه .

وهذا المعنى ورد قوله - صلى الله عليه وسلم " من سن فى الاسلام

سنة حسنة فله أجرها ، وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من

(١) لسان العرب ١٣ : ٢٢٤ ، وانظر القاموس المحيط ٤ : ٢٣٩ .

(٢) لسان العرب ٣ : ٢٢٥ .

أجورهم شيء ، ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل
بها من بعده من غير أن ينقص من أوزرهم شيء الحديث (١) .

فكل من ابتدأ عملاً أو أمراً عمل به قوم من بعده يقال هو الذي
سنه قال نصيب :

كأنى سنتت الحب أول عاشق من الناس إذا أحببت من بينهم وحدي (٢)
والمعنى كأنى أول من ابتدأ الحب وأحدثه

وخصها بعضهم بالطريقة الحسنة دون غيرها . قال الازهسرى :
والسنة الطريقة المستقيمة المحمودة ، وذلك قيل : فلان من أهل السنة (٣)

٣ - تتابع الشيء وتواليه ، يقال : سن الماء إذا صبه ووالى في ذلك
وتابعه (٤) من باب تشبيه السنة الحسنة لاضطراد العمل بها بالماء المصبوب
لتواليه على مكان واحد (٥) .

٤ - العناية بالشيء ورعايته ،

يقال : سن الابل إذا أحسن رعايتها ، وأظهر العناية بها

-
- (١) أخرجه . الزكاة . باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة
وأنها حجاب من النار . حديث رقم ١٠١٧ ، العلم . باب من سن سنة
حسنة أو سيئة ، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة .
(٢) لسان العرب ١٣ : ٢٢٥
(٣) تهذيب اللغة ٤ : ٢٩٨
(٤) القاموس ٥ : ٢٣٩
(٥) البدعة : ١١٧

قال شمر : السنة في الاصل ، سنة الطريق ، وهو طريق سنسة
أوائل الناس فصار مسلكا لمن بعدهم ، وسن فلان طريقا من الخير يسنة
إذا ابتدأ أمر من البر لم يعرفه قومه ، فاستنوا به وسلكوه ، وهو يستن
الطريق سناوسنا ، فالسن المصدر والسنن الاسم بمعنى المسنون

♦

٢ - السنة في الاصطلاح :

ان المتبع للاستعمالات الخاصة لكلمة السنة ، يرى أن هذه اللفظة استعملت في أكثر من اصطلاح لدى علماء التشريع الاسلامي حيث أن كل فريق منهم يعطيها مدلولاً خاصاً بها ، ويمكن عزو ذلك الى الاستعمال الاسلامي لها ، حيث اضطبغت في الاسلام صبغة أكسبتها معاني استمد كل فريق من علماء الاسلام المدلول الخاص به من تلك الصبغة ، اذ أنها من الكلمات التي خصصها المفهوم الاسلامي عن معناها اللغوي المطلق . مثل كلمة الصلاة ، والزكاة .

وأرى من المناسب عرض المعاني التي أستعملت فيها كلمة السنة مهتدثاً بالاستعمال الاسلامي ، ثم الاستعمال الخاص بكل فريق .

اولاً : لقد استعملت كلمة السنة بمعنى تعاليم الشريعة الاسلامية وعلى هذا المعنى تشمل كافة التعاليم الواردة في القرآن والحديث أو المستنبطة منهما مما هو حجة ، ويحمل على هذا المعنى ما جاء من الاخبار والاقاير التي تحت على التزام تعاليم الشريعة ، وعدم التفريط فيها ، وكذلك الاحاديث التي تبين أحكاماً معينة لحوادث وقعت ، أو تظهر الامر السدي كان عليه عمل النبي - صلى الله عليه وسلم وأصحابه - عند مخالفة ذلك - فكلها تستعمل السنة بمعنى تعاليم الشريعة .

والاحاديث في هذا المعنى كثيرة ، سأحاول الاشارة الى بعضها من ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم : " ما بال أقوام قالوا كذا وكذا ، لكني أصلي وأنام وأصوم وأنظر ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني ^(١) .

(١) الحديث أخرجه م النكاح باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه اليه ووجد مؤنة واشتغال من عجز عن المؤمن بالصوم ، حديث رقم ١٤٠١ .

وقوله - صلى الله عليه وسلم : " أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وأن كان عبدا حبشيا ، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة (١) .

وكذلك قول ابن مسعود : من سره أن يلقى الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات حديث ينادى بهن ، فإن الله شرع لنبيكم صلى الله عليه وسلم - سنن الهدى ، وإنهن من سنن الهدى ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم الحديث (٢)

وقوله - صلى الله عليه وسلم " أن أول ما نبدأ به في يومنا هذا نصلى ، ثم نرجع فننحر من فعله فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل ، فإنما هو لحم قدمه لأهله الحديث (٣)

الى غير ذلك من الأحاديث ، وقد أشار الى هذا المعنى التهانوي حيث قال في تعريف السنة ، وفي الشريعة تطلق على معان منها : الشريعة

(١) الحديث أخرجه د . السنة حديث رقم ٤٦٠٧ ، ٤ : ٢٠١ ، ت العلم باب الاخذ بالسنة حديث رقم ٢٨١٦ ، ٤ : ١٤٩ / ١٥٠ ، ج ه مقدمه ١ : ١٥ / ١٦ ، حديث رقم ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، دى باب اتباع السنة ١ : ٤٣ / ٤٤ .

(٢) الحديث أخرجه . المساجد . حديث رقم ٦٥٤ ، ن الامامة ٢ : ١٠٨ / ١٠٩

(٣) الحديث أخرجه خ : الاضاحي : باب سنة الاضحية ٧ : ١٢٨ .

وهذا المعنى وقع قولهم " الاولى بالامامة أعلمهم بالسنة (١) .

وكذلك قول الشيخ أبي زهو ، وبعض الاصوليين يطلق لفظ السنة على ما عمل عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : سواء كان ذلك فى الكتاب العزيز أو عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أولا كما فعلوا فى جميع الصحف ، وتدوين الدواوين ونحو ذلك ، ويدل على هذا الاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم " عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ، وذهب الى هذا ايضا طائفة من المحدثين (٢) .

وفى هذا المعنى يقول دعجاج الخطيب : وتطلق السنة أحيانا عند المحدثين وعلماء أصول الفقه على ما عمل به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء اكان ذلك فى الكتاب الكريم أم فى المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أم لا ، ويحتج لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : عليكم بسنتى . . . الحديث . وقوله أيضا : " تفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة كلهمسا فى النار الا واحدة قالوا : ومن هم يارسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابى (٣) .

(١) كشف اصطلاح الفنون ٣ : ٢٠٣ ، والحديث الذى أشار اليه هو حديث أبي مسعود الانصارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يوم تقوم القوم أقروهم لكتاب الله ، فان كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا فى السنة سواء فأقدهم هجرة ، فان كانوا فى الهجرة سواء فأقدهم سلما ، ولا يؤمن الرجل الرجل فى سلطانه ولا يقعد فى بيته على تكمته الا بأذنه ؟ والحديث أخرجه المساجد حديث رقم ٦٧٣ ، ن الصلاة ٢ : ٧٦ ، د الصلاة . باب من أحق بالامامة حديث رقم ٥٨٥ ، لكن الناظر فى هذا الحديث يرى أن كلمة السنة فى الحديث لا تدل على معنى الشريعة ، بل دلالتها على معنى الحديث المقابل للقرآن أولى واقرب .

(٢) الحديث والمحدثون : ١٠ / ٩

(٣) الحديث أخرجه جه الفتن باب افتراق الامم حديث رقم ٣٩٩١ من حديث أبي هريرة ، و ٣٩٩٢ - من حديث عوف بن مالك ، و ٣٩٩٣ من حديث أنس بن مالك .

وكذلك أوضح تصوير هذا المعنى دعت عطية فقال : وفى مجالسنا هذا - مجال الحديث عن البدعة وتحديدها - تطلق السنة على ما يقابل البدعة استنادا الى المقابلة بينهما من الأحاديث ، كحديث العرياض بن سارية رضى الله عنه وفيه : " فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين . . . واياكم ومحدثات الامور . . . الحديث ، وحديث " من أحيا سنة من سنتى . . . ومن ابتدع بدعة لا ترضى الله ورسوله . (١) الحديث ونحو ذلك فيقال فلان على سنة ، اذا عمل على وفق ما عمل النبي صلى الله عليه وسلم - كان ذلك مما نص عليه الكتاب أم لا ، وفلان على بدعة اذا عمل على خلاف ذلك ، وعلى ذلك تشتمل السنة كل ما تشتمل عليه الشريعة من قرآن وغيره مما ورد من الرسول - صلى الله عليه وسلم ، وقد تشتمل ما استند السى الشريعة عن طريق اقرته ، كأجتهاد صحيح قال الشيخ الخضر حسين : وتطلق - أى السنة - على ما يقابل البدعة فيراد بها ما وافق القرآن أو حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير ، سواء كانت دلالة القرآن أو الحديث على طلب الفعل مباشرة أو بواسطة القواعد المأخوذة منهما وينتظم فى هذا السلك عمل الخلفاء الراشدين والصحابة الاكرمين للثقة بأنهم لا يعملون الا على بينة من أمر نبيهم (٢) .

ومثل الفعل الترك ، فمآجات السنة بطلب تركه يعتبر الخروج عن هذا الطلب بدعة مخالفة للسنة ، ومن هنا يمكننا أن نقول مع ابن حزم : السنة هى الشريعة نفسها ، وأقسامها فى الشريعة فرض أو ندب أو اباحة أو تحريم أو كراهة . كل ذلك قد سنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل (٣)

(١) الحديث أخرجه ت . العلم . باب الاخذ بالسنة واجتناب البدعة حديث رقم ٢٨١٨ ٤ : ١٥٠ / ١٥١ ، ج ٤ مقدمة . باب من أحيا سنة أميتت حديث رقم ٢٠٩ ، ٢١٠

(٢) عزت عطية . البدعة : ١٢١ نقلا عن رسائل الاصلاح ٣ : ٨٣ / ٨٤

(٣) البدعة : ١٢١ ، نقلا عن الاحكام ١ : ٤٣ .

ثانيا : فى كثير من الأحاديث جاءت كلمة السنة فى مقابلة القرآن أو معطوفة
على كلمة الكتاب ، والمقابلة والعطف يقتضيان المغايرة غالبا ، فمن الطبيعى
أن تحمل على معنى مستقل يغاير المعنى الاول - الذى هو تعاليم الشريعة
وقد فسر بالوحى غير المتلو وغير المعجز الذى كان ينزل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم - والذى عرف لدى العلماء بالحديث .

وهذا التفسير أخص من التفسير الاول حيث أن التفسير الاول لكلمة
السنة يشمل القرآن والحديث ، والمعنى الثانى يختص بالحديث فقط
وقد أشرت الى الموجب لهذا التفسير وهو ذكر السنة فى مقابلة القرآن ،
أو معطوفة على الكتاب ، ويمكن القول بأنه متى اجتمعا افترقا ، وحيث يكتفى
بذكر السنة تشمل الاثنى معا ، وقد جاءت الاحاديث بالمعنى الثانى ، كما
جاءت بالمعنى الاول . ومن ذلك :

قوله - صلى الله عليه وسلم : " تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا
بعدي ، كتاب الله ، وسنة رسوله (١) .

وحديث معاذ رضى الله عنه ، لما بعثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم - الى اليمن قال : " أرايت ان عرض لك قضاء كيف تقضى ؟ قال :
أقضى بكتاب الله ، قال : فان لم يكن فى كتاب الله ، قال : فهسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم - قال : فان لم يكن فى سنة رسول الله ؟ ، قال :
أجتهد رأيى ، لا ألو قال : فضرب صدره ثم قال : الحمد لله الذى وفق

(١) الحديث أخرجه د . السنة باب فى لزوم السنة ٤ : ٢٠١ حديث رقم
٤٦٠٧ ، ت . العلم . باب الاخذ بالسنة واجتناب البدعة ٤ : ١٤٩ /
٥٠ ، حديث رقم ٢٨١٦ ، ج ٢ مقدمة . باب اتباع سنة الخلفاء
الراشدين ١ : ١٥ / ١٧ ، حديث رقم ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، دى مقدمة باب
اتباع السنة ١ : ٤٣ / ٤٤ حديث رقم ٩٦ .

رسول الله صلى الله لما يرضى الله (١) .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم " يوم القوم اقروهم لكتاب الله
فان كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا فى السنة سواء ...
..... الحديث (٢) .

ومن ذلك ما روى قبيصة بن ذؤيب انه قال : جاءت الجدة الى أبى
بكر الصديق تسأل ميراثها فقال لها أبو بكر : مالك فى كتاب الله شئى ،
وما علمت لك فى سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأرجعى حتى
أسأل الناس الحديث (٣) .

ومن ذلك أيضا حديث حذيفة رضى الله عنه قال : حدثنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم : ان الامانة نزلت من السماء فى جذور قلوب الرجال ،
ونزل القرآن ، فقرأوا القرآن وعلموا السنة الحديث (٤) .

وكذلك حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله - صلى الله

-
- (١) الحديث أخرجه حم ٥ : ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، دى مقدمة . باب الفتيا
وما فيه من الشدة ١ : ٥٥ ، حديث رقم ١٧٠ .
(٢) الحديث سبق ذكر من أخرجه -
(٣) الحديث أخرجه ط الفرائض باب ميراث الجدة ٢ : ٥١٣ ، د الفرائض
باب فى الجد ٣ : ١٢١ ، حديث رقم ٢٨٩٤ ، ت الفرائض . باب ما جاء
فى ميراث الجد ٣ : ٢٨٤ ، حديث رقم ٢١٨٣ ، ج الفرائض باب
ميراث الجدة ٢ : ٩١٠ ، حديث رقم ٢٧٢٤ .
(٤) الحديث أخرجه خ الفتن باب اذا بقى فى الناس خثالة من الناس
٦٦/٩ ، الاعتصام باب الاقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
١١٤/٩ ، م الايمان . باب رفع الامانة والايمان من بعض القلوب وعرض
الفتن على القلوب ١ : ١٢٦ ، حديث رقم ١٤٣ ، ت القدر ، باب ما جاء
فى رفع الامانة ٣ : ١٢١ ، حديث رقم ٢٢٧٠ ، ج الفتن - باب زهاب
الامانة ٢ : ١٣٤٦ ، حديث رقم ٤٠٥٣ .

عليه وسلم قال : كيف أنتم اذا نزل فيكم ابن مريم فأمكم ، فقلت لابن أبي ذئب : ان الاوزاعي حدثنا عن الزهوي عن نافع عن أبي هريرة " وأملككم منكم ، قال ابن أبي ذئب : تدري ما أمكم منكم ؟ ، قلت تخبرني ، قال : فأمكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى ، وسنة نبيكم - صلى الله عليه وسلم الحديث (١) الى غير ذلك من الأخبار والآثار التي نقلت عن الصحابة والتابعين حيث قرن فيها التصريح بالكتاب (القرآن) والسنة مما يدل على أن العطف فيها للمغايرة .

بهذين المعنيين عرفت كلمة السنة في الرعيال الاول ، وسهما اصطبحت الكلمة في المفهوم الاسلامي في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم وعصر الصحابة والتابعين ، ثم بدأت كلمة السنة تأخذ مفهومها اخص ، حيث استأن علماء التشريع الاسلامي بدأت نظراتهم تختلف في مدلول كلمة السنة تبعاً لاختلاف الموضوع الذي يبحث فيه كل فريق منهم .

فثم جماعة غايتهم اثبات أو تصحيح كل ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال أو أفعال أو تقارير أو صفات وشماثل أو سير ، منذ ولادته صلى الله عليه وسلم حتى انتقاله الى جوار ربه .

وهناك قوم كان هدفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنه مشرع وأن أقواله وأفعاله وتقريراته حجة يستنبط منها الاحكام وهم علماء أصول الفقه .

وجماعة ثالثة كانت غايتها عرض ما يصدر من الناس من أعمال يتعبدون بها على ما جاء به النبي - صلى الله عليه وسلم من تعاليم ، فما وافق ذلك كان سنة ،

(١) الحديث أخرجه . الايمان . باب نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم ١ : ١٣٧ ، حديث رقم ١٥٥ .

وما أحدث مخالفا له فهو بدعة وهم علماء العقيدة .

وأخرون كانت نظرتهم الى افعال المكلفين وحبها في قوالب من جهة كونها واجبة أو مندوبة أو مباحة أو محرمة أو مكروهة وهم علماء الفقه .

لكل هذه النظرات المختلفة في استعمال كلمة السنة جاء تعريف كل طائفة مختلفا عن تعريف الطائفة الاخرى تبعا لوجهة النظر التي يعنى بها كل فريق ، ويمكن توضيح تعريف كل فريق بإيجاز : -

١ - تعريف السنة في اصطلاح المحدثين :

هي : ما أضيف الى النبي - صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة ، سواء كان ذلك قبل البعثة كتخشمه - صلى الله عليه وسلم في غار حراء أم بعدها (١) .

وتعريفهم هذا مبنى على عنايتهم بالبحث عن رسول الله . صلى الله عليه وسلم الامام الهادي الذي أخبر الله عنه أنه قدوة حسنة ، وأسوة يجب على المسلمين أن يتأسوا به ، لذا كان عملهم اثبات وتصحيح كل ما يتصل به من أقوال أو افعال أو تقارير وخلق وسيرة وشماثل ، وأخبار ، سواء أثبتت أحكاما شرعية أو لا ، وسواء كان ذلك قبل الرسالة أو لا ، وهي بهذا المعنى مرادفة للحديث ، وقد استمد هذا الاصطلاح من الاستخدام النبوي للعبارة في مقابلة القرآن كما سبق بيانه ، وكذلك من تفسير السلف للسنة بأنها آثار

(١) تدريب الراوي : ١١٦ / ١١٧ ، ارشاد الفحول : ٣٣ ، السنة قبل التدوين : ١٦ ، أصول الحديث ، عجاج الخطيب ١٩ ، الحديث والمحدثون : ١٠ ، البدعة : ١١٨ ، لمحات في اصول الحديث : ٢٧ ، السنة النبوية ومكانتها في التشريع - عباس متولى حمادة : ٢٣ .

رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، من ذلك ما اورد السيوطى قال : وأخرج
اللالكائى عن أحمد بن حنبل قال : السنة عندنا آثار رسول الله صلى الله
عليه وسلم والسنة تفسير القرآن ، وهى دلائل القرآن (١)

ب - السنة فى اصطلاح علماء أصول الفقه :

هى كل ما صدر عن النبى - صلى الله عليه وسلم غير القرآن الكريم من
قول أو فعل أو تقرير ، مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعى (٢) .

ونذهب علماء أصول الفقه الى هذا التعريف مبنى على أن موضوع علم
أصول الفقه عندهم متجه الى الدليل ، ومنه السنة التى هى عبارة عن أقوال
النبى - صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله وتقاريراته التى كانت طريقته فى الدين
بالبیان ، وأمرنا باتباعها ، ولذا يقول الأصولى : هذا الحكم ثابت بالسنة
أى دليله السنة لاغيره من الأدلة .

ج - السنة فى اصطلاح الفقهاء :

هى الطريقة المتبعة فى الدين من غير افتراض ولا وجوب (٣) .

- (١) مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة : ٤٦ .
- (٢) ارشاد الفحول : ٣٣ ، السنة قبل التدوين : ١٦ ، أصول الحديث : ٢٠ ،
البدعة : ١١٩ ، لمحات فى أصول الحديث : ٣١ ، السنة النبوية
ومكانتها فى التشريع : ٢١ ، الحديث والمحدثون : ٩ ، كشاف اصطلاح
الفنون ٣ : ٧٠٣ .
- (٣) السنة قبل التدوين . وقد اختلف الفقهاء فى تحديد السنة تبعاً
لاختلاف انظارهم ، وتفاوت أفهامهم ، وقد ذكر اللكوى فى كتابه تحفة
الاخبار فى احياء سنة سيد الابرار عدة تعريفات السنة لدى الفقهاء ،
واعترض على كثير منها وارضى منها تعريفاً هو : ما فى فعله ثواب وفى تركه
عقاب ، وجعلها بعض الفقهاء من قبيل المندوب كالبيضاضى ،

==

وتعريف علماء الفقه للسنة بهذا التعريف معتمد على أنهم بحثوا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تدل أفعاله على حكم شرعى ، وهم
يبحثون عن حكم الشرع فى أفعال العباد وجوبا أو حرمة أو اباحة أو غير
ذلك ، وقد استمدوا هذا الاصطلاح من إطلاق بعض السلف السنة على
ما طلب شرعا طلبا غير جازم ، ذلك ما جاء عن على رضى الله عنه أنه قال
السنة وضع الكف على الكف فى الصلاة تحت السرة (١)

== فى منهاجه فقال : والمندوب ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه ، ويسمى سنة
ونافلة ، وقال البدخشى : والسنة عند الحنفية هى الطريقة السلوكية
فى الدين ، يطالب باقامتها بلا افتراض وجوب وقسموها الى سنن
الزوائد كسير النوى - صلى الله عليه وسلم فى اللباس والقيام والجلوس
وسنن الهدى كالاذان والاقامة ونحوها ، وأوجبوا على ترك الثانية
الاساءة والكراهة دون الأولى . اهـ باختصار من الهدى : ١٢ / ١١٩
وقد أوضح ذلك التهاوندى أيضا فقال فى تعريف السنة فى الاصطلاح
: ومنها ما ثبت فى السنة وهذا المعنى وقع فيما روى عن أبى حنيفة
أن الوتر سنة ومنها ما يعلم النفل وهو ما فعله خير
من تركه من غير افتراض ولا وجوب ، ومنها النفل ، وهو ما يثاب المرء
على فعله ولا يعاقب على تركه ، كذا فى البرجندى فى بيان سنن
الوضوء ومنها الطريقة السلوكية فى الدين من غير وجوب
ولا افتراض ، ونعنى بالطريقة السلوكية ، ما واطب عليه النبى صلى الله
عليه وسلم ولم يترك الا نادرا ، أو واطب عليه الصحابة كذلك ، كصلاة
التزويج ، فان تعلقت بتركها كراهة أو اساءة فهى سنن الهدى :
وتسمى سنن مؤكدة أيضا كالاذان والجماعة والسنن الرواتب كسنة
الفجر والا ، أى وان لم يتعلق بتركها كراهة أو اساءة تسمى
سنن الزوائد أو الغير مؤكدة ، فتارك المؤكدات يعاتب ، وتشارك
الزوائد لا يعاتب ، فالتقييد بالسلوكية فى الدين خرج النفل . اهـ مختصرا
من كشف اصطلاح الفنون ٣ : ٢٠٣ / ٧٠٤ وانظر كذلك أصول الحديث
لحجاج الخطيب : ٢٠ ، السنة ومكانتها فى التفسير : ٦١ ، ارشاد
الفحول : ٣٣ ، السنة النبوية ومكانتها فى التفسير : ٢٣ ، لمحات
فى أصول الحديث : ٣١ ، الاحكام فى أصول الاحكام ١ : ٢٤١ .
(١) أخرجه د . الصلاة باب وضع اليمنى على اليسرى فى الصلاة ١ : ٢٠١ ،
حديث رقم ٧٥٦ .

وكذلك قول مكحول رحمه الله : السنة سنتان ، سنة الأخذ بها
فريضة ، وتركها كفر وسنة الأخذ بها فضيلة ، وتركها غير حرج (١) .

وقول ابن الزبير : صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة (٢)
وكذلك ما روى عن عبد الله بن مسعود أنه رأى رجلاً يصلي قد صف
قدميه فقال : أخطأ السنة ، ولو راح بينهما كان أعجب إلى (٣) .

د — السنة في اصطلاح علماء العقيدة والوعظ والارشاد :

هي ما وافقت الكتاب والحديث ، واجماع سلف الامة من الاعتقادات
والعبادات وتقابلها البدعة .

وهذا التعريف تبع لاشتغال علماء العقيدة والوعظ والارشاد في حصر
الاعمال التعبدية وضرورة موافقتها بما جاء من النبي - صلى الله عليه وسلم - ورد
كل ما خالف ذلك ، وهذا الاستعمال مستمد من الآثار التي جاءت فيها السنة
في مقابلة البدعة .

من ذلك : ما روى ابن مسعود أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :
" سيلي أموركم بعدى رجال يطفئون السنة ويعملون بالبدعة ، ويؤخرون الصلاة
عن مواقيتها ، فقلت : يا رسول الله : ان أدركتهم كيف افعل ؟ قال : تسألنسى
يا ابن ام عبد ، كيف تفعل ؟ ، لاطاعة لمن عصى الله (٤) .

وكذلك ما روى أن عمران بن حصين سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم

(١) أخرجه دى مقدمة . السنة قاسية على الكتاب ١٠٧١ حديث رقم ٥٦٥

(٢) أخرجه د . الصلاة . باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ١ : ٢٠٠
حديث رقم ٧٥٤ .

(٣) أخرجه ن الصلاة . الصف بين القدمين في الصلاة ٢ : ١٢٨ .

(٤) أخرجه ج ه الجهاد ، باب لاطاعة في معصية الله ٢ : ١٥٦ ،
حديث رقم ٢٨٦ .

يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال : طلقت لغير سنة ،
وراجعت لغير سنة (١) .

وكذلك ما جاء عن عبد الله بن مسعود قال : القصد في السنة خسر
من الاجتهاد في البدعة (٢)

وما روى سفيان عن أبي رباح شيخ من آل عمر قال : رأى سعيد بن
المسيب رجلا يصلي بعد العصر ركعتين يكثر فقال له : يا أبا محمد ايعذبني
الله على الصلاة ؟ قال : لا ولكن يعذبك الله بخلاف السنة (٣) .

هذه اهم الاصطلاحات المتفق عليها والتي ذهب اليها علماء الشريعة
الاسلامية في استعمال كلمة السنة ، وهي كما سلف مختلفة المراد تبعاً لاختلاف
الموضوع الذي يبحث فيه علما بأنه جاء استعمال آخر لكلمة السنة أطلقه
بعض العلماء على معنى معين ، قصد منه ، ما كان عليه العمل في الصدر
الاول ، وهذا الاستعمال يختلف مع التعريفات السابقة وخاصة تعريف علماء
الحديث للسنة ، اذ ان تعريف السنة ، بما كان عليه العمل المأثور في
الصدر الاول قد يتعارض مع الحديث ، بمعنى الخبر المروى عن الرسول
صلى الله عليه وسلم - ولهذا جاءت عبارات عن بعض الائمة ظاهرها تعارض
السنة مع الحديث قال عبد الرحمن بن مهدي : لم أر أحدا قط أعلم بالسنة
ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد (٤) .

(١) أخرجه د الطلاق . باب الرجل يراجع ولا يشهد ٢ : ٢٥٧ حديث
رقم ٢١٨٦ .

(٢) دى مقدمة باب في كراهية أخذ الرأي ١ : ٦٣ ، حديث رقم ٢٢٣

(٣) دى مقدمة باب ما يتقى من تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم
وقول غيره عند قوله ١ : ٩٦ ، حديث رقم ٤٤٢

(٤) الجرح والتعديل ١ / ٢ : ١٣٨ ، أصول الحديث : ٢٥ .

وقال ايضا عندما سئل عن سفيان الثوري والاوزاعي ، ومالك : سفيان
الثوري امام فى الحديث وليس بامام فى السنة ، والاوزاعي امام فى السنة
وليس بامام فى الحديث ، ومالك امام فيهما (١) .

وكذلك قول على بن أبى طالب كرم الله وجهه لعبد الله بن
جعفر عندما جلد شارب الخمر أربعين جلده : كف ، جلد رسول الله
صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وكلها عمر ثمانين ،
وكل سنة (٢) .

وحيث أنا نعى بالسنة فى هذه الدراسة كما عرفها به المحدثون
وهى : ما أضيف الى النبى - صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو
تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة ، سواء أكان ذلك قبل البعثة
كتحشيشه فى غار حراء أو بعدها ، وهى بهذا التعريف مرادفة للحديث
للنهي ، أرى من المستحسن المتطرق لبيان معنى الحديث لغة واصطلاحاً

تعريف الحديث :

١ - الحديث لغة :

الجديد من الاشياء ، ضد القديم ، لأنه يحدث شيئاً فشيئاً ،
والجمع احاديث كقطع واطاطيع ، وهو شاذ على غير قياس ، ويستعمل فى
قليل الكلام وكثيره (٣) .

(١) أصول الحديث : ٢٦

(٢) حم بترتيب أحمد شاكر : ٢ : ٤٨ / ٤٩ حديث رقم ٦٢٤ ، أصول
الحديث : ٢٦ .

(٣) الخلاصة فى أصول الحديث : ٣٠ ، تدريب الراوى : ٦ كشف اصطلاح
الفنون : ٢ : ٢٧٩ .

للشريع أما ما يتعلق به عليه الصلاة والسلام من الأحوال فإن كانت اختيارية
فهى داخله فى الأفعال وإن كانت غير اختيارية كالحلية لم تدخل فيه
إذ لا يخلق بها حكم يتعلق بنا .

وهذا التعريف هو المشهور عند علماء أصول الفقه وهو الموافق
لغيرهم .

وذهب بعضهم إلى إدخال كل ما يضاف إلى النبى - صلى الله عليه
وسلم فى الحديث فقال فى تعريفه : علم الحديث أقوال النبى - صلى الله عليه
وسلم وأحواله ، وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث وهو الموافق
لغيرهم ، فدخل فى ذلك أكثر ما يذكر فى كتب السيرة كوقت ميلاده عليه الصلاة
والسلام ومكانه ونحو ذلك (١) .

وذهب بعضهم فى تعريفه : إلى أنه ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه
وسلم أو الصحابى أو التابعى فينطوى تحته ما رفع إلى النبى صلى الله عليه وسلم
وهو الحديث المرفوع ، وما أضيف إلى الصحابى ، وهو الحديث الموقوف ، وما وقف
به عند التابعى ، وهو الحديث المقطوع (٢) .

وعرف الندوى الحديث بأنه كل واقعة نسبت إلى النبى - صلى الله
عليه وسلم ولو كان فعلها مرة واحدة فى حياته الشريفة أو رواها عنه شخص واحد (٣)

وذهب بعضهم فى تعريف الحديث إلى أنه ما أضيف إلى النبى صلى
الله عليه وسلم من قول فقط ، قال الجزائرى : وأما السنة فتطلق فى الأكثر على

(١) توجيه النظر : ٢٠ .

(٢) لمحات فى أصول الحديث : ٢٧ .

(٣) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها - للسيد سليمان الندوى : ١٨

ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، فهي مرادفة للحديث عند علماء الاصول ، وهي أعم منه عند من خص الحديث بما أضيف الى النبي - صلى الله عليه وسلم من قول فقط (١) .

وشئ كلمتان كثيراً ما تردد على السنة المحدثين لها صلة بما نحن بصدد ، هما ، الخبر ، والأثر ، ترى من المناسب تعريفهما وبيان ما بينهما وبين الحديث من صلة .

أولاً : الخبر :

الخبر في اللغة . قال الفيروز ابادي : الخبر محركة ، النبا ، ج أخبار جج أخاخير ، ورجل خابر وخبير ، وخبر ككتف وحجر ، عالم به ، وأخبره خبره ، أنباء ما عنده (٢) .

(١) توجيه النظر : ٣ ، ويلاحظ أن الاصطلاح في كلمة الحديث - مستمد من اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم على اقواله وأفعاله ، اسسم الحديث ، كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة فقال له : لقد ظننت الايسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك لما رأيت من حرصك على الحديث الحديث أخرجه البخاري . المعلم . باب الحرص على الحديث ١ : ٣٥ / ٣٦ . وانظر كذلك نظيره عامة في تاريخ الفقه الاسلامي على حسن عبد القادر : ١١٦ ، السنة قبل التدوين : ٢١ .

وكذلك ما روى أبو هارون العبدى قال : كنا اذا أتينا أبا سعيد الخدرى قال : مرحبا بوصية رسول الله - صلى الله عليه وسلم قال ، قلنا : وما وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : " أنه سيأتى بعدى قوم يسألونكم الحديث عني ، فاذا جاءوكم فالحفظوا بهم وحدثوهم . . . الحديث . شرف أصحاب الحديث : ٢١ السنة قبل التدوين : ٤٤ ، واذا أطلق الحديث لدى المحدثين فانه ينصرف الى السند والمتن معا ، وقد يراد به السند دون المتن كما قال الدارقطني : دخلت على أبي محمد بن زهر وأنا إذ ذاك حدث وبين

وقال الطيبي : الخبر هو كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء فسمى
الخارج ، والكلام يشمل المفيد وغيره ، فقوله : يفيد بنفسه ، يخرج غيره ، مثل
قائم في زيد قائم ، وقولك : الغلام الذي في قولك • الغلام • لزيد • فعل كذا
وكذا •

وقوله في الخارج ، الانسانيات (١) •

وقال الخزالي : الخبر ، انه القول الذي يتطرق اليه التصديق أو
التكذيب (٢) •

الخبر في الاصطلاح :

ذهب بعض العلماء في تعريف الخبر ، بأنه ما أضيف إلى النبي صلى
الله عليه وسلم أو الصحابي أو التابعي ، وذهب آخرون إلى أن الخبر : ما أضيف
إلى الصحابي أو التابعي ، فعلى التعريف الأول يكون الخبر مرادفاً للحديث •
عند من عرف الأخير بالمرفوع والموقوف والمقطوع ، أو الخبر أهم من الحديث عند
من قصر الحديث على المرفوع فقط ، أو المرفوع والموقوف •

أما على التعريف الثاني ، فالخبر مبين للحديث ، إذ الحديث خاص
بالمرفوع ، والخبر خاص بالموقوف والمقطوع (٣) •

== يدیه کاتب له وهو یملی علیہ الحدیث من جزء ، والمتمن من جزء آخره
وظن انی لا اتنبه علی هذا ا ه لسان المیزان ٢٥٣: ٣

القاموس المحیط ١٧: ٢

(١) الخلاصة : ٣١ أي حديث النفس

(٢) المستصفي : ١٣٢: ١

(٣) تدریب الراوی : ٦ ، كشاف اصطلاح الفنون : ٢: ٢٨١ •

قال الجزائري : قد عرفت أن الحديث ما أُضيف الى النبي عليه الصلاة والسلام فيختص بالمرفوع عند الاطلاق ، ولا يراد به الموقوف الا بقريئة . وأما الخبر فانه أعم لانه يطلق على المرفوع والموقوف فيشمل ما أُضيف الى الصحابة والتابعين ، وعليه يسعى كل حديث خيرا ، ولا يسعى كل خبر حديثا . وقد أطلق بعض العلماء الحديث على المرفوع والموقوف فيكون مرادنا للخبر ، وقد خص بعضهم الحديث بما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم ، والخبر بما جاء عن غيره فيكون مهابتنا للخبر (١)

وقال ابن حجر : الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع ، فيشمل ما جاء عن الرسول - صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ، وقيل : بينهما عموم وخصوص ، مطلق ، فكل حديث خبر ولا عكس (٢)

وقال عجاج الخطيب : وقيل الحديث ما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة محدث ، وبالتواريخ ونحوها اخباري (٣) .

قلت : هذا ما يتعلق بالخبر ، وهي كما ترى مصطلحات يتسع لها المعنى اللغوي ولا يمكن ترجيح بعضها على بعض اذ لا مشاحة في الاصطلاح .

ثانيا : الاثر :

١ - الاثر في اللغة :

قال في القاموس : الاثر يحرکه ، بقية الشيء ، ج آثار وأثر

(١) توجيه النظر : ٣

(٢) تدريب الراوي : ٦ ، السنة قبل التدوين : ٢١

(٣) السنة قبل التدوين : ٢١

... والآثار ، الاعلام والآثر فرند السيف ، ويكسر كالأثيرج آشور ،
ونقل الحديث وروايته كالأثار (١) .

وقال السيوطي ، ويقال : أثيرت الحديث بمعنى روايته ، ويسمى
المحدث أثريا نسبة للآثر (٢) .

ب - الآثر في الاصطلاح :

وأما في الاصطلاح فهو مرادف للخبر .

قال الجزائري : وأما الآثر فانه مرادف للخبر ، فيطلق على المرفوع
والموقوف ، وفقهاء خراسان يسمون الموقوف بالآثر ، والمرفوع بالخبر (٣)

قلت فعلى الاصطلاح الاول يكون الآثر مرادفا للخبر . وعلى اصطلاح
فقهائهم خراسان يكونان متباينين .

قال السيوطي : ان المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالآثر ، وان فقهاء
خراسان يسمون الموقوف بالآثر ، والمرفوع بالخبر (٤) .

هذا بعض ما يتعلق بالآثر ، وقبل أن أختتم هذا البحث يجدر بسى
أن أتناول بيان الفرق بين السنة وبين الحديث حسب تعريف علماء التشريع
الاسلامى .

الفرق بين السنة وبين الحديث :

بعد تعريف كل من السنة والحديث نقول : انهما مترادفان لدى غالب

(١) القاموس المحيط ط ١ : ٣٦٢

(٢) تدريب الراوى : ٦

(٣) توجيه النظر : ٣

(٤) تدريب الراوى : ٦

المحدثين والاصوليين ، وقد أشرت الى أن بعض العلماء قد ذهب الى التفريق بينهما وعرف السنة بأنها التطبيق العملي ، أو العمل المتوارث عن النبي - صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، أو النقل العملي المتواتر .

وعرف الحديث بأنه واقعات نسبت الى الرسول - صلى الله عليه وسلم أو أنه ما أُضيف الى النبي - صلى الله عليه وسلم من قول فقط . وأرى من المناسب عرض هذه الأقوال ومناقشتها وبيان ما يترجح لى منها .

قال التهانوي : وكثيرا ما يقع فى كلام أهل الحديث ، ومنهم العراقي ما يدل على ترادفهما والمفهوم من التلويح أن السنة أعم من الحديث حيث قال : السنن ما صدر عن النبي - صلى الله عليه وسلم غير القرآن من قول ، ويسمى الحديث . أو فعل أو تقرير^(١) .

وقال الندوى : كنا عقدنا مقالنا هذا لبيان السنة والدعوة اليهما ، ولكن اقتضت الحال أن نبحث أولا عن الحديث الذى هو أعم من السنة ، وإذا انتهى ذلك فلنبحث عن معنى السنة ولنذكر الفرق بين السنة والحديث ، فإن كثيرا من الناس لا يفرقون بينهما ويجعلونهما فى منزلة واحدة وينشأ عن ذلك ضرر كبير^(٢) .

قلت : ثم عرف الحديث والسنة بقوله :
الحديث : كل واقعة نسبت الى النبي - صلى الله عليه وسلم ، ولو فعلها مرة واحدة فى حياته الشريفة أو رواها عنه شخص واحد .

(١) كشف اصطلاح الفنون ١ : ٢٢٩

(٢) تحقيق معنى السنة : ١٨ .

وأما السنة فهي في الحقيقة اسم للعمل المتواتر، أعني كيفية عمل الرسول - صلى الله عليه وسلم - المنقولة - إلينا بالعمل المتواتر بأنه قد عمله النبي - صلى الله عليه وسلم ثم من بعده الصحابة، ومن بعدهم التابعون وهلم جرا ولا يشترط تواترها بالرواية اللفظية فيمكن أن يكون الشيء متواتراً عملاً ولا يكون متواتراً لفظاً كذلك يجوز أن تختلف الروايات اللفظية في بيان صورة أو واقعة فلا يسمى متواتراً من جهة السند ولكن تتفق الروايات العملية على كيفية العمل العمومية، فيكون متواتراً عملياً، فطريقة العمل المتواتر هي المسماة بالسنة، وهي المقرنة بالكتاب في قوله عليه السلام "تركته فيكم أمرين لن تضلوا ما انتمسكن بهما" كتاب الله وسنة رسوله^(١) وهي التي لا يجوز لأحد من المسلمين كائناً من كان تركها أو مخالفتها، والا فلاحظ له فسي الإسلام، مثلاً إذا علمنا أن النبي - صلى الله عليه وسلم من حين فرضت عليه الصلوات الخمس وأطب عليها مدة حياته الشريفة في هذه الاوقات المعلومة وهذه الهيئة المعروفة، وكذلك الصحابة بعدهم، والتابعون بعدهم ثم المسلمون إلى يومنا هذا سواء منهم الذين وجدوا قبل تدوين كتب الحديث أو الذين وجدوا بعدهم، واتفق المسلمون قرناً بعد قرن مع اختلاف اعصارهم وبلدانهم وأفكارهم ونحلهم على أن النبي - صلى الله عليه وسلم والصحابة كانوا يصلون خمس مرات في اليوم واللييلة في هذه الاوقات المعلومة بهذه الصورة المخصصة، وهذه الاركان، فهذا هو التواتر العملي، وانكاره مكابرة بل جنون لا يتجرأ عاقل أن يقول: ان تعيين هذه الاوقات للصلاة أو هذه الاركان هو من وضع المحدثين أو الفقهاء، وقلدهم فيها المسلمون لاننا لو فرضنا أن كتب الحديث والفقهاء ما وجد منها شيء ففي تلك الحالة أيضاً كانت الصلاة تكون معروفة بهذا الشكل منقوله إلينا بالتواتر العملي، وكذلك الامر في الزكاة والصيام والحج وسائر الفروض والمحرمات. وتدوين كتب الحديث إنما هو بمنزلة تسجيل لتاريخ

(١) سبق تخريجه.

هذا العمل بصورة واضحة محفوظة ، فهل هذا التسجيل لكونه وقع في القرن الثاني أو الثالث يسقط ذلك التواتر العملي عن درجة الاعتبار أو ينقص من قيمته ؟ كلا ، بل زادت قيمته ودرجته بهذا التسجيل الخالد الذكر العديم المثال .

وقد ظهر مما تقدم أن بين الحديث والسنة فرقا كبيرا ، فالحديث هو الرواية اللفظية لأقوال الرسول عليه السلام وأعماله وأحواله .

وأما السنة فهي الطريقة المتواترة للعمل بالحديث ، بل بالقرآن أيضا مثلا ورد في القرآن الأمر بإقامة الصلاة وبين فيه بعض تفاصيلها أيضا ، فالرسول عليه السلام صلى بموجب ذلك وقال لنا : صلوا كما رأيتموني أصلي ، واستمر على تلك الكيفية ، وكذلك الصحابة فالتابعون وسائر المسلمين ، وهكذا الأمر في الصيام والزكاة والحج وسائر الأوامر القرآنية فالصورة العملية التي رسمها الرسول عليه السلام لألفاظ القرآن هي السنة ، وهي في الحقيقة تفسير عملي للقرآن وهي من هذه الحيثية أعلى من الروايات اللفظية بمراتب كثيرة (١)

وقال الدكتور محمد أديب صالح : ولا يغوتنا أن تذكر أنه قد ترتب على تنوع النظرة إلى السنة وتعدد تعريفاتها حسب هذا النوع نتيجة هامة في الفرق بين كونها قول الرسول - صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره وبين كونها الواقع العملي المنقول عن الرسول - صلى الله عليه وسلم وأصحابه في تطبيق مبادئ الدين وأحكامه فقد ينقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم حديث لفظي يتناول حكما من الأحكام ، وفي ميدان البحث والنظر يثبت للعلماء أن الواقع الذي جرى عليه العمل من فعل الرسول وأصحابه مختلف عن المدلول الذي يعطيه ذلك الحديث اللفظي ، وفي مثل هذه الحال نرى العلماء يعبرون بقولهم : جاء

(١) تحقيق معنى السنة : ١٨ / ٢٠

الحديث في كذا والسنة على كذا ، أى أن الذى جرى عليه العمل فى عهد الرسول — صلى الله عليه وسلم — وتناقله المسلمون من أصحابه هو على خلاف ما جاء فى النص المنقول لفظاً عنه — عليه السلام — وهذا كثير عند الامام مالك رحمه الله تعالى والذى كان يقيم كبيروزن لعمل أهل المدينة باعتباره — الموثمين على ميراث النبوة من التطبيق الحتمى للشرعة ، ولم يترك العلماء هذا الامر هدرا بل ضبطوه على أساس من قواعد المعارضة والترجيح ، فلذا صلح هذا المأثور — وهو السنن — لمعارضة الحديث اللفظى بأن كان كل منهما صحيح الثبوت عمل المتجهد على التوفيق ان أمكن والا عمد الى القرائن التى يمكن أن ترجح واحد منهما على الآخر ، هذا اذا لم يعلم تاريخ كل منهما ، اما اذا علم التاريخ كان المتأخر ناسخا للمتقدم ، شأن اى حديثين لفظيين قد يبدو بينهما شئ من التعارض •

ومن هذا الباب فى التفريق بين معنى الحديث والسنة فى بعض الحالات وحسب الاستعمالات يحمل مثل قول عبد الرحمن بن مهدي — وهو من هو وثوقا ومعرفة بالرجال — حين سئل عن الاوزاعي وسفيان بن عيينة ومالك بن انس ايهم أعلم ؟ فقال : الاوزاعي امام فى السنة — وليس بامام فى الحديث ، وسفيان امام فى الحديث وليس بامام فى السنة ، ومالك امام فيهما معا (١)

وقيل مناقشة هذين القولين يجمل تلخيصهما فيما يلى :-

١ - ان السنة أعم من الحديث ، اذ الحديث خاص بقول النبى — صلى الله عليه وسلم ، اما السنة فتشمل القول والفعل والتقرير — وهذا رأى البعض وذهب بعض الى أن الحديث أعم من السنة لان الحديث انما هو بمثابة السجل التاريخى للسنة ، فهو يشمل كل واقعة حدثت للنبي صلى الله

(١) لمحات فى اصول الحديث : ٣٣/٣٢ ، وانظر السنة قبل التدوين :

عليه وسلم ، بخلاف السنة ، فانها العمل المتواتر المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وأصحاب هذا القول انما حملهم الامر النسي هذا التفريق بين السنة وبين الحديث أنهم وضعوا في اعتبارهم مايلي :-

١- كون السنة هي العمل المتواتر المنقول عن النبي - صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

٢- كون الحديث لم يبلغ درجة التواتر لانه لم يدون الا في القرن الثاني أو القرن الثالث .

٣- تفريق بعض العلماء بين السنة وبين الحديث ، وهو دليل على تباينهما في الاصطلاح .

٤- وقوع التعارض بين السنة وبين الحديث . وسلوك العلماء فيهما مسلك التعارض بين الدليلين اما بالاعمال واما بالاهمال . وذلك بالجمع أو الترجيح وهو دليل على تباينهما .

المناقشة :

١- ان قصر الحديث على أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم دون أفعاله وتقديراته - اصطلاح لقائله لا يترتب عليه أى اختلاف ، وانما هو من باب المغايرة في الاسماء . فيطلق على الاقوال الحديث ، وعلى غيرها السنة وغيره يطلق الحديث أو السنة على الأقوال والافعال والتقارير وكل اصطلاح لامشاحة فيه .

٢- ان ما ذهب اليه الندوى من جعله الحديث أعم عن السنة ، وتعريفه السنة بأنها العمل المتواتر المنقول عن النبي - صلى الله عليه وسلم - دون غيره ، وتمثيله هذا العمل - بالصلاة والزكاة والحج . فان اراد ، اثبات شرعيتها وأن النبي - صلى الله عليه وسلم عملها واستمر على ذلك فمسلم أن ذلك نقل عنه بالتواتر .

أما كيفية الاداء بعض الجزئيات فلا شك أن هناك أموراً اتفق الصحابة فمن بعدهم على نقلها ، وهذا الاتفاق في النقل اكسبها التواتر أيضاً ، لكنهم اختلفوا في بعض الهيئات والصور والاداء ، وهذا المختلف فيه لا يمكن أن يكون متواتراً ، وكل من المتفق عليه والمختلف فيه نقلته كتب الحديث ، فان قصد أن السنة هي المتفق عليه دون غيره فهو اصطلاح خاص به لم يسبق اليه ، بل المنقول عن الصحابة وغيرهم انهم يطلقون كلمة السنة أحياناً على الحكمين المختلفين ، من ذلك ما جاء عن علي رضي الله عنه في قوله لعبد الله بن جعفر عندما جلس شارب الخمر أربعين : كف ، جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وكلمها عمر ثمانين ، وكل سنة (١) .

بل انهم غالباً ما يطلقون لفظ السنة على ما يرجحونه من الحكمين ، كما جاء في حديث عطاء بن أبي رباح قال : صلى بنا ابن الزبير في يوم عيد في يوم جمعة أول النهار ثم رحلنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحداًنا هو كان ابن عباس بالطائف ، فلما قدم ذكرنا ذلك له فقال : أصاب السنة (٢)

وكذلك ما روى سالم قال : كان ابن عمر ينكر الاشتراط في الحج يقول : حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان حسن أحدكم عن الحج طواف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عاماً قابلاً ويهدى أو يصوم ان لم يجد هدياً (٣) .

وكذلك ما روى طاوس قال : قلنا لابن عباس في الاقعاء على القدمين فقال : هي السنة ، قلنا : انا لنراء جفاء بالرجل . فقال : هي سنة نبيكم (٤)

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | الحديث سبق تخريجه |
| (٢) | الحديث أخرجه . الصلاة باب اذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ١ : ٢٨١ |
| | حديث رقم ١٠٧١ |
| (٣) | الحديث أخرجه ن المناسك . ما يفعل من حسن عن الحج ولم يكن اشترط : ١٦٩ |
| (٤) | أخرجهم المساجد . باب جواز الاقعاء حديث رقم ٥٣٦ . الصلاة باب الرخصة في الاقعاء ١ : ١٢٥ ، حديث رقم ٢٨٢ . |

بل جاءت أحاديث استعملت لفظ السنة لبيان حكم حادثة وقعت
وليس العمل المتواتر المنقول عليها . من ذلك ما روى أبو سعيد الخدري قال :
خرج رجلان في سفره فحضرت الصلاة ، وليس معهما ماء فتيمما صعيدا طيبا
فصليا ثم وجد الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ، ولم يعد
الآخر ، ثم أتيا رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، فذكرا ذلك له فقال للسدي
لم يعد : " أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك الحديث (١)

وكذلك ما روى تميم الداري قال ، قلنا : يا رسول الله : ما السننة
في الرجل من أهل الكتاب يسلم على يدي الرجل ؟ قال : هو أولى الناس
بمحياء ومماته (٢)

كل هذه الأحاديث والآثار وغيرها تدل على أن تخصيص السنة بالعمل
المنقول بالتواتر هو اصطلاح خاص ، لا مشاحة فيه . أما كونه اطلاقا عاما معروفا
لدى العلماء وهو مما عناه ، فهذا ما لا يسلم له .

٢- أما كون الحديث هو الرواية اللفظية لأقوال الرسول - صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم - وأعماله وأحواله ، فهذا امر لا شك فيه الا أن ما ذهب اليه من أن
الحديث لم يبلغ درجة التواتر كالسنة العملية فان أراد الغالب نصحه ،
والا فقد بلغت أحاديث درجة التواتر ، ولا أدل على ذلك من تقسيم علماء
المصطلح ، الحديث الى متواتر واحد . بل أن بعض العلماء جمع الأحاديث

(١) أخرجه د . الطهارة . باب في التيمم يجد الماء بعدما يصلي فمسى
الوقت ١ : ٩٣ حديث رقم ٣٣٨ . ن . الغسل . التيمم لمن لم يجد الماء
بعد الصلاة ١ : ١٢٣ . دى . الوضوء باب التيمم ١ : ١٥٥ . حديث رقم
٧٥٠ .

(٢) أخرجه الفرائض باب ما جاء في الرجل يسلم على يدي الرجل ٣ : ٢٨٩ .
حديث رقم ٢١٩٥ . جه فرائض باب الرجل يسلم على يدي الرجل : ١١٩
حديث رقم ٢٧٥٢ .

المتواترة في مؤلفات خاصة ^(١) ، وشان السنة في ذلك شأن الحديث الغالب
 فيهما الاتحاد ، وما نقل بالتواتر قليل بالنسبة لجميع المنقول ، على أن المتفق
 عليه لدى العلماء أن الحديث المتفق على تواتره هو حديث لفظي لم يكن
 للعمل المتواتر فيه أي تأثير وهو حديث* من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده
 من النار* ^(٢)

وما ذهب اليه من أن الحديث لم يبلغ درجة التواتر لانه لم يدون الا في
 القرن الثاني أو الثالث ، فالجواب عنه أن التدوين ليس هو طريق التواتر . بسـ
 أن التواتر يثبت من طرق التدوين احدهما ، هذا اذا سلم أن الحديث لسـ
 يدون الا في القرن الثاني او الثالث ، والذي يظهر لي أن الحديث سـ دون
 كثير منه قبل ذلك بكثير ، فقد دون منذ عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -
 وفي عهد الصحابة وكبار التابعين . والمقام لا يقتضى تناول ذلك تفصيلا ^(٣) .

-
- (١) من تلك المؤلفات كتاب نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكاتب .
 وقد أشار في مقدمته الى من سبقه في افراد التأليف في الحديث
 المتواتر . منهم الحافظ السيوطي في كتاب الفوائد المتكاثرة في الاخبار
 المتواترة ثم اختصره في كتاب الازهار المتناثرة . ومنهم محمد بسـ
 طولون في كتاب اللالي المتناثرة في الاحاديث المتواترة . ومنهم محمد
 مرتضى الزبيدي في كتاب لفظ اللالي المتناثرة في الاحاديث المتواترة ،
 ومنهم صديق حسن خان في كتاب الحزر المكنون من لفظ المعصوم
 المأمون انظر مقدمة نظم المتناثر : ٤
 (٢) الحديث أخرجه أصحاب الصحيح والسنن وقليما يخطو مؤلف في الحديث منه
 وهو أشهر من أن يذكر مخرجه .
 (٣) ومن أراد الوقوف على ما دون في هذا الموضوع فليراجع تقييد العلم : ٦٤
 فما بعدها . القرآن والنبي للدكتور عبد الحليم محمود : ٣٢٤ : ٣٣٩ ، تاريخ
 التراث العربي ١ : ٢٢٧ / ٢٣٥ ، السنة قبل التدوين : ٢٩٣ / ٣٨١ سنة
 الرسول - صلى الله عليه وسلم للحافظ التيجاني : ٢١ / ٧١

ولعل السبب فيما ذهب اليه أنه لم يتصور التفريق بين تدوين
الحديث وبين تصنيفه حسب الابواب .

ثالثا : تفريق بعض علماء السلف بين الحديث والسنة . وهو دليل على
تفايرهما كما نقل ذلك عن عبد الرحمن بن مهدي في مقارنته بين سفيان بن
عيينة وبين الازاعي وبين مالك .

قلت : الذي ظهر لي من قول عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله
تعالى يدل على دقته رحمه الله تعالى في التعبير ، إذ ان المترادف بين
يشتركان في أغلب الجزئيات التي يدلان عليهما . كما ينفرد كل واحد منهما
بجزء يختص به . وحيث أنه أراد رحمه الله أن يحدد جوانب الاتفاق والافتراق
بين ابن عيينة وبين الازاعي رحمه الله ذكر هذه العبارة الدقيقة ، فالامان
يشتركان في معرفة السنة والحديث ، لكن المتنبه لحوالهما يرى أن الازاعي
ارسخ قدما في استنباط الاحكام ، وتخرج الفروع ، وتعميد القواعد من الأحاديث
وأن ابن عيينة اعلی كعبا في معرفة طرق الحديث وأسانيده ، وعلله وصحته أو
ضعفه . فلذا وصف الازاعي بأنه أعلم بالسنة ووصف ابن عيينة بأنه أعلم بالحديث
في حين ان كليهما يشتغل في عمل واحد . ولما كان الامام مالك رحمه الله
تعالى قد جمع بين الاستنباط ومعرفة الادلة . والوقوف على السند والعلمة
وغيرهما . ماعرف لدى علماء الحديث بعلم الحديث رواية ودرواية . وصفه بأنه
امام فيهما .

والذي حدا بسى الى هذا التفسير . استخدام الرعيل الاول هذا
الاصطلاح . فتارة يطلقون لفظ السنة ويقصدون بها الحكم والقاعدة في المسألة
من ذلك قول عائشة رضي الله عنها " كان في بريرة ثلاث سنن فكانت احدي
السنن الثلاث أنها أعتقت فتخيرت في زوجها . وقال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم : الولاء لمن أعتق ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة تفور

بلحم فقرب اليه خببز وادم من آدم البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 " ألم أر البرمة فيها لحم ، فقالوا : بلى يا رسول الله ، ولكن ذلك لحم تصدق
 به على بريرة ، وأنت لاتأكل الصدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 : هو عليها صدقة وهو لنا هدية . (١) .

وكذلك حديث تميم الدارى السابق ذكره . وفيه : ما السنة فى الرجل
 من أهل الشرك يسلم على يدى رجل من المسلمين الحديث (٢) الى غير
 ذلك من الاثار . كما أنهم كانوا يطلقون كلمة الحديث على السند دون المتن
 كما سبق ذكره عن الدارقطنى (٣) وعلى هذا فتفريق ابن مهدى بين السنّة
 وبين الحديث لم يخرجهما عما ذهب اليه المحدثون من ترادفهما .

٤- ان وقوع التعارض بين السنة وبين الحديث لا يدل على تفايرهما ،
 فقد وقع التعارض بين آيات القرآن ، ولم يقل احد ان التعارض بين آياته دليل
 على تفاير بينهما . بل ان مسلك العلماء رحمهم الله تعالى فى تفسير
 التعارض بالجمع ان أمكن أو بالترجيح بدليل خارجى . دليل على تنزيلهما منزلة
 واحدة . وعدم التفريق بينهما . بل العمل يكون بالراجح منهما ، وان كان
 ما ذهب اليه الندوى رحمه الله أن السنة أعلى مرتبة من الحديث ، وهو مشعر
 بالترجيح لانهما سنة لا غير . وقد وضع ما فى قوله . والله أعلم .



(١) الحديث أخرجه ط . الطلاق . باب ما جاء فى الخيار ١٥٦٢ : ٢ نالطلاق
 باب خيار الأمة ١٦٢ : ٦ .

(٢) انظر تخرجه ص .

(٣) انظر صفحة .

المبحث الثاني :

فى تقسيم الحديث ولبيان أحكام كل قسم :

القسم الاول :

الحديث المقبول :

- ١ - الحديث الصحيح •
- ب - الحديث الحسن •

القسم الثانى :

- الحديث المردود • وهو الحديث الضعيف •
- تعريفه • ومراد المحدثين منه •
- متى يتقوى الحديث الضعيف ومتى لا يتقوى •
- حكم العمل بالحديث الضعيف •
- حكم رواية الحديث الضعيف •
- أقسام الحديث الضعيف •

- ١- ماكان الضعف فيه ناشئا من قبل الطعن فى ضبط الراوى •
- ٢- ماكان الضعف فيه ناشئا من قبل الجهل بالراوى •
- ٣- ماكان الضعف فيه ناشئا من جهة الطعن فى عدالة الراوى •

تمهيد :

بعد أن عرفنا القول الحق هو أن السنة والحديث مترادفان ، ووقفنا على تعريف كل لدى المحدثين وهو ما نعتى به في دراستنا ، فسأتناول في هذا المبحث تقسيم الحديث من حيث قبوله وردّه :-

من المعلوم أن مصادر التشريع الاسلامي ترجع الى أمرين هما الكتاب والسنة .

أما الكتاب - وهو القرآن الكريم . فهو متواتر الثبوت والنقل . وقد نال من عناية الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم فالصحابة الدرجة القصوى . إذ تلقوه ونقلوه نقلاً متواتراً محدّوظاً في الصدور ، مكتوباً في السطور تنقله الكافة عن الكافة حيث يستحيل تواطؤهم على الكذب فيه ، وهكذا ظل الشأن في تلقيه ونقله الى يومنا هذا والى أن يرث الله الارض ومن عليها ، منقولاً بالتواتر محدّوظاً بحفظ الله تعالى له ان يقول (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) (١) لذلك بقي القرآن محدّوظاً من التفسير والتهديل والتحريف .

اما السنة النبوية - فهي القسم الثاني من أقسام الوحي ، الا أنها لم يتعبدها الله تعالى بلفظها كالقرآن لذلك لم يباشر النبي - صلى الله عليه وسلم تدوينها بنفسه كالقرآن . ورضي في روايتها بالمعنى . لانه هو الهدف المقصود ووكل حفظها الى أصحابه رضوان الله عليهم . بعد أن بين لهم مكانتها وحجيتها ومنزلتها من التشريع . فعلمهم أياها . وأمرهم بحفظها والعمل بها والتمسك بل المعنى عليها بالنواجذ ، ووعد بالاجر (المقيم) لمن أحيها بعد مماتها . ودعا بالنصرة والرحمة لمن بلغها بعدما سمعها . وأذن عن رغب في كتابتها وتدوينها .

(١) سورة ١ آية رقم :

كما نهى عن تركها وعدم الالتزام بها ، او الابتداع فيها واتباع غيرها — بل أوعد من كذب عليه فيها أو ردّها وطلب العمل في غيرها . كل هذه الأمور وغيرها ماورد عنه — صلى الله عليه وسلم — أدى الى حفظها ونقلها وان لم يبلغ هذا الحفظ والنقل في الجملة تواتر وحفظ ونقل القرآن الكريم . وبالرغم من ذلك فإن الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم أولوا السنة غاية جهدهم ، وبذلوا في سبيل حفظها كل ما يستطيعون من حيث جمعها ونقلها وتعليمها وشيوعها . حدا فاق الوصف وتجاوزه .

ولما كانت الطرق موصودة أمام أعداء الاسلام من النيل من القرآن الكريم بغيتهم ، هرعوا الى السنة محاولين النيل منها بالدس فيها ، او التقليل والخط من شأنها ، سالكين في ذلك مختلف المسالك طارقين شتى الطرق . الا أن كل محاولاتهم قد باءت بالفشل . وصدق الله وعده في حفظ ذكره من الزيف والدخل ، حيث هيأ للسنة رجالا يذودون عن حياضها ، يستخلصونها مما علق بها من زيف الدخلة والمغرضين . وكانت النتيجة الباهرة ، والثمرة اليانعة التي أتت أكلها — كتب الحديث التي صنفت وجمعت كل ما نسب الى النبي — صلى الله عليه وسلم . ثم أفرد كل صنف حسب ما رآه المصنفون ، فأفردوا الصحيح وما قاربه . وميزوا الضعيف على حدة ، كما خصوا الموضوعات والمكذوبات بمؤلفات مفردة .

وتبعاً لذلك التصنيف والتمييز ظهر علم مصطلح الحديث . وعلم الجرح والتعديل وتاريخ الرجال والطبقات والبلدان التي قصد من وضعها وتأليفها حفظ السنة النبوية وصيانة الاحاديث المصطفوية .

ومن نتائج هذا العمل الشاق المجهد الضئيل قسم العلماء حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من حيث ثبوته أو عدمه الى قسمين رئيسيين هما :-

اولا - الحديث المقبول • وهو ما توافرت فيه شروط معروفة عندهم هي :

(أ) اتصال السند •

(ب) العدالة •

(ج) الضبط التام •

(د) عدم الشذوذ •

(هـ) عدم العلة •

ثانيا - الحديث المردود :

وهو ما فقد شرطا واحدا او اكثر من هذه الشروط ، ويتفاوت رده بحسب فقد له لشروط القبول قلله وكثرة • فما فقد شرطين أو أكثر كان أدعى للرد مما فقد شرطا واحدا • كما أن هذه الشروط نفسها متفاوتة • فبعضها يمكن التساهل في فقد • كفقده تمام الضبط - ويحتمل الحديث بعده • وبعضها لا يمكن التساهل فيه • كالطعن في العدالة - فلا يمكن قبول الحديث بفقده مثل هذا الشرط •

وهذا التقسيم هو الذى كان عليه المتقدمون من المحدثين • فالحديث عندهم اما صحيح واما ضعيف •

تعريف الحديث الصحيح :

فالحديث الصحيح يستوى تعريفه لدى المتقدمين والمتأخرين • فقد عرفه ابن الصلاح بقوله : هو الحديث المسند الذى يتصل اسناده بنقل العدل الضابط الى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معطلا • وهذه الاوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ وما فيه علة قاذحة وما فى راويه نوع جرح (١)

(١) علوم الحديث : ١٠

ودرجات الصحة في الحديث متفاوتة تبعاً لتفاوت رواته من حيث
الأضبط والاحفظ والأوثق وكثرة العدد ، وإن كانوا مشتركين في الضبط
والحفظ والتوثيق .

ويقسم العلماء الحديث الصحيح الى قسمين ، صحيح لذاته ، وصحيح
لغيره . فالصحيح لذاته هو الحديث الذي توافرت فيه الشروط السالف ذكرها^(١)

وأما الصحيح لغيره ، فهو في الأصل حديث نزل عن درجة الصحة
لفقده شرط تمام الضبط أو نحوه ، ثم جاء من طرق توجب فيها بأقوى منه أو بمثله
أو بأقل منه مع التعدد ، حيث زالت العلة التي من أجلها قصر الحديث عن
درجة الصحة ، فيرتقى بمجموع طرقه الى درجة الصحة ، ويسمى صحيحاً لغيره
قال السيوطي : وَحَدَّثَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي النُّسخَةِ الصَّحِيحِ لِدَاثِهِ بِمَا نَقَلَهُ عَدْلُ تَسَامٍ
الضُّبْطِ مُتَّصِلِ السَّنَدِ غَيْرِ مُعْلَلٍ وَلَا شَاذٍ ، ثُمَّ قَالَ : فَإِنَّ حَقَّ الضُّبْطِ فَهُوَ الْحَسَنُ
لِدَاثِهِ ، فَشَرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحِيحِ فِي الشُّرُوطِ الْإِتْمَامِ الضُّبْطِ .

وأما الحديث الضعيف عند المتقدمين ، فهو ما قصر عن درجة الصحيح .

وأما المتأخرون فقد قسموا الحديث الضعيف عند المتقدمين الى قسمين
هما . الحديث الحسن ، والحديث الضعيف . بخلاف المتقدمين فإنهم لم يراعوا
في تقسيمهم الحديث الحسن حيث كان غالبهم يلحق الحديث الحسن
بالحديث الضعيف ، وبعضهم يلحق بعض أنواع الحديث الحسن بالحديث
الصحيح . وقد أشار الى ذلك الجزائري حيث قال :

(١) انظر قواعد في علوم الحديث : ٣٣ / ٣٤ .

(٢) تدريب الراوي : ١٠ .

• وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث الى قسمين فقط صحيح وضعيف وأما الحسن فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به • وذكر العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف قال في منهاج السنة النبوية : أما نحن فنقول : ان الحديث الضعيف خير من الرأي • ليس المراد به الضعيف المترك • لكن المراد به الحسن • كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده • وحديث أبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذى حديثه أو يصححه • وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذى اما صحيح واما ضعيف • والضعيف نوعان مترك وضعيف وليس بمترك • فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف الا اصطلاح الترمذى لسمع بعض قول الأئمة : الحديث الضعيف أحب الى من القياس فظن أنه يحتج بالحديث الضعيف الذي يضعفه مثل الترمذى (١)

والاعرف بهذا التفريق بين العلماء المتقدمين والمتأخرين في تعريف الحديث الضعيف انتهى ذكر تعريف المتأخرين للحديث المردود عند المتقدمين حسب ما استقر عليه اصطلاحهم من أن الحديث المردود ينقسم الى قسمين حسن وضعيف •

تعريف الحديث الحسن :

عرف الامام الترمذى الحديث الحسن بقوله : وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن انما أردنا به حسن اسناده عندنا • كل حديث يروى لا يكون فسي اسناده من يتهم بالكذب • ولا يكون الحديث شاذًا ويروى عن غير وجه نحسو ذاك فهو عندنا حسن (٢) •

(١) توجيه النظر : ٦٨ • انظر تدریب الراوى : ١١ فتاوى ابن تيمية ١٨ : ٥٣

(٢) التقييد والايضاح : ٤٥ •

وعرفه الامام أبو سليمان الخطابي بقوله : ما عرف مخرجه واشتهر رجاله
وعليه مدار اكثر الحديث ، وهو الذى يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة
الفقهاء (١)

كما جاءت تعريفات أخرى للحديث الحسن تغاير هذين التعريفين
السابقين (٢) وسبب اختلاف هذه التعريفات للحديث الحسن هو اختلاف
نظرة العلماء فيما يشمله حد الحديث الحسن .

وقد أجاد ابن الصلاح رحمه الله تعالى فى محاولته لحصر هذا
التباين فى تعريف الحسن ، فقسم الحديث الحسن الى قسمين ، وعرف كل قسم
بقال : وقد أعمت النظر فى ذلك والبحث جامعا بين اطراف كلامهم ملاحظا
مواقع استعمالهم ، فنلج له واتضح أن الحديث الحسن قسمان : -

أحدهما : الحديث الذى لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق
أهليته ، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب نفسى
الحديث أى لم يظهر منه تعدد الكذب فى الحديث ، ولا سبب آخر مفسق ،
ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر
حتى امتنع بتابعه من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود
حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً . وكلام الترمذى
على هذا القسم يتنزل .

القسم الثانى : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والامانة غير أنه

(١) التقييد والايضاح : ٤٤/٤٣ . انظر تدریب الراوى ١ : ١٥٣ .
(٢) انظر علوم الحديث : ٢٦/٢٨ ، التقييد والايضاح : ٤٣/٤٥ ، تدریب
الراوى ١ : ١٥٣/١٦٣ .

لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان ، ومع ذلك يرتفع عن حال من بعد ما ينفرد به من حديثه منكرا ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من ان يكون شاذا أو منكرا ، سلامته من ان يكون معللا وعلى القسم الثاني ينتزل كلام الخطاب (١) .

وان كان لابد من قول ، فانه لما كان الحديث الحسن داثرا بين الصحيح والضعيف ، فمن الطبيعي أن تتفاوت أطرافه ، فان كان قريبا من الحديث الصحيح حيث توافرت فيه شروط الحديث الصحيح الا ان رايه لم يبلغ في الضبط والاتقان والحفظ درجة رجال الصحيح ، فحينئذ يسمى هذا النوع من الحديث بالحسن لذاته (٢)

اما اذا فقد الحديث شرطا أو اكثر من شروط الحديث الصحيح ، لكن لم يشتم الراوى بالكذب أو الفسق أو الخلط الفاحش ، وحلقه من القرائن ما يرجح بها صدقه ، كان تعددت طرقه بالاضافة الى معرفة بثقة وسلامته من الشذوذ أو العله فحينئذ يسمى الحديث بالحسن لغيره (٣) .

فالاصل في الحديث الحسن لغيره انه حديث ضعيف بالنظر الى حسب أفراد ، لكن وجود القرائن المذكورة ترجح صدقه ويغلب على الظن ثبوته فيرتقى الحديث من درجة الضعف الى درجة الحسن .

(١) علوم الحديث : ٢٦ / ٢٨ .

(٢) انظر قواعد في علوم الحديث : ٣٤ ، لمحات في أصول الحديث : ١٦٥ / ١٦٦ .

(٣) انظر قواعد في علوم الحديث : ٣٤ / ٣٥ ، لمحات في أصول الحديث : ١٦٨ / ١٦٩ .

ثانياً : الحديث المردود

أشرت فيما سبق الى أن المتقدمين من العلماء يقسمون الحديث الى صحيح وضعيف ، او الى مقبول ومردود . والمقبول هو ما توافرت فيه شروط القبول وكل ما قصر عن درجة القبول فهو المردود . وهو الضعيف . وهوعندهم قسمان ، ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ، كما سبق تقسيم ابن تيمية له . هذا تعريف الحديث الضعيف على رأى المتقدمين .

وأما على رأى المتأخرين ، فقد عرفه ابن الصلاح بقوله : كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فهو حديث ضعيف (١)

وقد اعترض الجزائري على ابن الصلاح في تعريفه فقال ، وقال بعضهم : الاولى في حده ان يقال هو ما لم يبلغ مرتبة الحسن ، ولا يخفى أن ما يكون نازلاً عن مرتبة الحسن يكون عن مرتبة الصحيح أنزل ، فلا احتياج الى ذكر الصحيح في حده (٢)

ونتيجة الخلاف بين تعريف المتقدمين وتعريف المتأخرين ، ان المتقدمين لم يلاحظوا في تقسيمهم الحديث الحسن ، لذا فهو مندرج عندهم تحت أحد القسمين .

أما بالنسبة للحديث الحسن لغيره فهم متفقون على أنه من انواع الحديث الضعيف ، الا أن وجود القرائن المرجحة لقبوله أخرجته من دائرة الحديث الضعيف - لدى المتأخرين .

(١) علوم الحديث : ٣٢ ، تدریب الراوی : ١٠٥ ، الخلاصة : ٤٤ ، توجيه النظر : ٢٣٨ .

(٢) توجيه النظر : ٢٣٨ .

وأما الحديث الحسن لذاته فغالب المتقدمين الحق به بالحديث
الضعيف باعتباره أنه فقد شرطاً من شروط الصحة (١) .

وبعضهم أدرجه في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به ، ثم جاء
من أطلق عليه اسم الحسن وجعله قسماً من أقسام الحديث كالصحيح والضعيف (٢)

ومن ذهب الى تقسيم الحديث الى صحيح وضعيف ، الامام أحمد
وغيره من المتقدمين ، وقد أوضح ذلك الجزائري بقوله : وأما المتقدمون فقد كان
أكثرهم يقسم الحديث الى قسمين فقط ، صحيح وضعيف ، وأما الحسن فذكر
بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به وذكر
العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف . قال في منهاج السنة
النبوية : " أما نحن فنقول : ان الحديث الضعيف خير من الرأي ، ليس المراد
به الضعيف المتروك ، ولكن المراد به الحسن ، كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده ، وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو
يصححه . وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي اما صحيح واما ضعيف ،

(١) وهو ظاهر صريح الامام أحمد بن حنبل وابن مهدي وسفيان الثوري ،
وابن عيينة وابن المبارك وأبي زكريا العنبري ، حيث نقل عنهم التشدد
في حديث الاحكام فلم يقبلوا منها أمثال حديث بقرية بن مسلم ، ومحمد
ابن اسحاق وغيرهما . واعتبروا احاديثهم في الفضائل والمغازي وما
لا يحل حراماً ، واقتصروا في الاخذ في احاديث الاحكام على الروايات
المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان وهم المعروفون
بتمام الضبط .

(٢) انظر الكفاية : ٢١٢/٢١٣ . مقاصد الحديث : ٢ : ١٢٦/١٢٧ .
وهذا صريح الامامين البخاري ومسلم . وكذلك الترمذي حيث قسموا
الحديث الى ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف .

انظر مقاصد الحديث : ٢ : ١٢٢ .

والضعيف نوعان ، ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك ، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف الا اصطلاح الترمذى فسمع بعض أقوال أئمة الحديث : الضعيف أحب الى من القياس فظن أنه لا يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى (١)

وقد زاد الامر ابضا حاحا فى موضع آخر فقال : وأما قسمة الحديث الى صحيح وحسن وضعيف فهذا أول من عرف أنه قسمة هذه القسمة ابو عيسى الترمذى ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله ، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك ، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيه متهم بالكذب ولم يكن شاذاً ، وهذا دون الصحيح الذى عرفت عدالة ناقله وضبطهم ، الى أن قال : والضعيف الذى عرف أن ناقله متهم بالكذب ردى ، الحفظ ، فإنه اذا رواه الجبهول خيف أن يكون كاذباً أو سىء الحفظ ، فإذا وثقه آخر لم يأخذ عنه ، عرف أنه لم يعتمد الكذب ثم قال ابن تيمية : وأما من قبل الترمذى حسن العلماء لما عرف منهم هذا التقسيم الثلاثى ، ولكن كانوا يقسمونه الى صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم نوعان ، ضعيف ضعفا لا يمتنع العمل به ، وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى وضعيف ضعفاً يوجب تركه ، وهو الواهى ، وهذا بمنزلة مرض المريض ، قد يكون قاطعاً لصاحبه ، فنجعل التبرع من الثلث ، وقد لا يكون قاطعاً لصاحبه ، وهذا موجود فى كلام الامام أحمد وغيره ، ولهذا يقولون : هذا فيه لين . فيه ضعف ، وهو عندهم موجود فى الحديث (٢)

وما يوضح مقصد الامام أحمد من أن الضعيف عنده ما اصطلاح عليه بأنه الحسن ما حكاه عباس الدورى عنه قال : سمعت أحمد بن حنبل وهو شاب على باب

(١) توجيه النظر : ٨ ، قواعد التحديث للقياسى : ٩٩ .

(٢) مجموعة الفتاوى ١٨ : ٢٣ / ٢٥ ، باختصار .

أبي النضر نقول له : يا أبا عبد الله ، ما تقول في موسى بن عبيدة ، ومحمد
ابن اسحاق ؟ قال : أما محمد فهو رجل نسمع منه ، ونكتب عنه هذه
الاحاديث - يعني المغازي ونحوها - وأما موسى بن عبيدة ، فلم يكن له
بأس ، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أحاديث منكرة ، فإذا
جاء الحلال والحرام أردنا اقواما هكذا [١] . قال العباس : وآرانا بيده ،
قال الغلال ، وآرانا العباس فعل أبي عبد الله : نهى كفيه جميعا وأقام
أبهاميه (١) .

وقد أثار ابن القيم الى مراد الامام أحمد رحمه الله تعالى من
الحديث الضعيف فقال : وليس المراد بالضعيف عنده (٢) الباطل ولا المنكر ،
ولا ما يرواه منهم بحيث لا يصح الذهاب اليه ، فالعمل به ، بل الحديث
الضعيف عنده قسم الصحيح ، وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث
الى صحيح وحسن وضعيف ، بل الى صحيح وضعيف ، وللضعيف عنده مراتب (٣)

لهجة القول : ان المتقدمين من المحدثين ذهبوا الى أن الحديث
اما صحيح واما ضعيف وأن الضعيف عندهم قسمان ، ضعيف ضعفا لا يمتنع
العمل به ، وضعيف ضعفا يمتنع العمل به ، وأن تقسيم الحديث الى صحيح
وحسن وضعيف تقسيم اشتهر لدى المتأخرين من المحدثين من لدن الترمذي ،
وان غالب الحديث الحسن يندرج ضمن الحديث الضعيف لدى المتقدمين .

(١) الاقواب الفرعية لابن مفلح ٢ : ٣٠٩

(٢) أي الامام أحمد .

(٣) اعلام الموقعين ١ : ٣١٠

والموجب لرد الحديث والحكم عليه بالضعف عشرة اشياء هي :-

- ١ - الكذب .
- ٢ - التهمة به .
- ٣ - فحش الغلط .
- ٤ - الغفلة .
- ٥ - الوهم .
- ٦ - المخالفة .
- ٧ - الفسق .
- ٨ - الجهالة .
- ٩ - البدعة .
- ١٠ - سوء الحفظ (١) .

وهي كما يلاحظ متعددة الجوانب ، منها ما يتعلق بالاسناد ، من حيث الرواة معرفتهم وضبطهم وعدالتهم ، ومنها ما يتعلق بالمتن ، من حيث حفظه ومعرفته أو شذونه وتكراره ، وسلامته من العلل .

وقد تعددت مسميات الحديث الضعيف تبعاً لتعدد موجهات الطعن فيه ، وقد أطلق علماء الحديث على أغلب أنواعه اسماً خاصة الا أنه يمكن حصرها تحت اقسام ثلاثة :-

- ١ - ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في ضبط الراوى .
- ٢ - ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في عدالة الراوى .
- ٣ - ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الجهل بالراوى .

(١) توجيه النظر : ٢٤٢ .

وقبل تناول كل قسم من هذه الاقسام وبيان الانواع التي تدخل تحته
أرى من المناسب الكلام على مسائل تتعلق بالحديث الضعيف هي :

١ - متى يتقوى الحديث الضعيف وينجبر ضعفه ، ومتى لا يتقوى ولا ينجبر
قد ظهر مما تقدم أن الضعف يتعلق بالحديث من أنواع ثلاثة هي :-

- ١ - ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في ضبط الراوى .
- ب - ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الجهل بعدالة الراوى .
- ج - ما كان الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن في عدالة الراوى .

فإذا وردت رواية مطمئن فيها من إحدى هذه النواحي كان الحديث
ضعيفاً ، لكن تارة يكون الضعف ممكن الزوال ، وتارة يتمسك زوال ضعفه .

فإن كان منشأ الضعف النوع الاول - وهو الطعن في ضبط الراوى -
وجاء من رواه من جهة أخرى ، حيث وافق الرواة الحافظين الشاهدين ، عرفنا
أنه قد حفظ هذه الرواية ، ولم يخلل ضبطه ، فيزول الضعف ، ويرتفع الحديث
من درجة الضعف الى درجة الحسن - لغيره لخللة الضعف وقسوة
الجابر ، وقد يكون الاحتجاج بمجموع طرقه لا بمفرده .

أما إذا كان منشأ الضعف الجهالة بعدالة الراوى ، ووردت الرواية
من طريق أخرى غير الطريق الاولى وعرف الساقط من الاسناد ووضح السهم ،
وانتفى احتمال الانقطاع في المرسل وكان الراوى مقبول الرواية - زال الضعف
وأرتفع الحديث الى درجة الحسن أو الصحة ، بحسب توافر الشروط فيه .

أما إذا كانت العللة في الضعف - الطعن في عدالة الراوى ، فإن ورد
الحديث من طريق أخرى مثله أو أقبل منه فإن الضعف باق ولا تؤثر

فيه المتابعة أو الاعتبار لشدة الضعف وتقاعد الجابر (١) .

أما إذا كان المتابع أقوى منه ، فالمعبر به بالرواية القوية ، وتهمل الرواية المضعفون في عدالة رايها ، فلا تلحد موافقتها ، كما لا تنضر مخالفتها .

وذهب بعض الحفاظ الى أن الحديث إذا كان رايه مضعفون في عدالته بغير الكذب أو الشهمة به كالطعن بالفسق أو فحش الخلط أو الغفلة ، وتعددت طرق الحديث بمثله ارتفع الحديث عن درجة المنكر أو كونه لا اصل له الى درجة الضعيف الذي لا يحمل به ، وصار مثل حديث المستور سبيء الحفظ (٢)

٢ - حكم العمل بالحديث الضعيف :-

اتفق العلماء على أن الحديث الضعيف إذا كان ضعفه لا ينبجس ولا يتقوى ، ويتعسر إزالة ضعفه وذلك فيما إذا كان الضعف فيه ناشئا من جهة الطعن في عدالة الراوي ، كرواية الكذاب أو المتهم بالكذب أو المغفل لأحسب الخطأ ، فإن حديث من هذا شأنه لا يجوز العمل به لشدة ضعفه ، وتقاعده الجابر أو عدمه ، وقد حكى الاتفاق على ذلك الحفاظ العلاني (٣)

(١) وقد ذهب الغماري الى أن الحديث الضعيف إذا كان ضعفه شديدا بأن كان منكرا فإنه إذا تعددت طرقه ارتقى الى درجة المستور ، فإن جاء بعد ذلك من طريق أخرى الضعف فيها محتمل ممكن الزوال ارتقى الى درجة الحسن لغيره ، أما إذا كان في كل طريقه أو أكثرها ضعف قريب فإنه يرتقى بمجموعها الى درجة الصحيح . انظر فتح الملك العلي : ٢٩ علوم الحديث : ٣٠ / ٣١ ، تدريب الراوي ١ : ١٧٦ / ١٧٧ ، قواعد فني علوم الحديث : ٧٩

(٢) انظر تدريب الراوي ١ : ١٧٦ / ١٧٧ ، توجيه النظر أصول الحديث ٣٤٦ / ٣٤٧ ، قواعد التحديث : ٨٩ / ٩١ . هذا وقد خالف في ذلك ابن حزم حيث ذهب الى أن الحديث الضعيف لا يتقوى مطلقا ، وإن تعددت طرقه . انظر قواعد التحديث . وتوجيه النظر . نقد نقلا عن الفصل ٨٣ : ٢

(٣) تدريب الراوي : ١١٨ / ١١٩ .

اما اذا كان الضعف يمكن رفعه ، وتقويته ، كما سبق بيانه ، فـ
اختلف العلماء في جواز العمل بهذا النوع من الحديث الى ثلاثة مذاهب :

- ١ - جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقا .
- ب - منع العمل بالحديث الضعيف مطلقا .
- ج - جواز العمل بالحديث الضعيف بشروط .

أ - المذهب الاول : جواز العمل بالحديث الضعيف سواء كان ذلك
في العقائد والاحكام والقصاص وفنائل الاعمال والمواعظ وغيرها مما له تعلق
بالدين ، وقد عزي ذلك الى الامام أبي حنيفة (١) واتباعه ، وانه صريح

(١) انظر القاسي ، قواعد التحديث : ٩٩ ، قواعد في علوم الحديث :
٩٥ / ٩٤ . فقد نقل عن ابن جزم قوله : جميع الحنفية مجمعون على أن
مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي اده . وقال
ابن القيم : وليس أحد من الائمة الا وهو موافق - أي الامام أحمد -
على هذا الاصل من حيث الجملة ، لانه ما منهم أحد الا وقد قدم الحديث
الضعيف على القياس ، فقدّم أبو حنيفة حديث القهقهة في الصلاة على
مضى القياس وأجمع أهل الحديث على ضعفه . وقدّم حديث الوضوء بنهيذ
التمر على القياس ، وأكثر أهل الحديث يضعفه ، وقدّم حديث : أكثر
الحديث عشرة أيام وهو ضعيف ، باتفاقهم على مضى القياس . فان الذي
تراه في اليوم الثالث عشر مساو في الحد والحقيقة والصفة لدم اليوم
العاشر ، وقدّم حديث " لا مهر أقل من عشرة دراهم " واجمعوا على ،
ضعفه ، بل بطلانه على مضى القياس ، فان بذل الصداق معارضة
في مقابلة بذل البضع ، فما تراضيا عليه جاز قليلا كان او كثيرا . وقدّم
الامام الشافعي خبر تحريم صيد ج مع ضعفه على القياس ، وقدّم خبر
جواز الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه ومخالفته القياس غيرها من
البلاء - وقدّم في أحد قوليه - حديث من قاه أو رفع فليتناها ولييسر على
صلاته - على القياس مع ضعف الخبر وارساله . وأما مالك فانه يقيم
الحديث المرسل والمنقطع والبلافات قول الصحابي على القياس . اهـ
اعلام الموقعين ١ : ٣١ / ٣٢ .

قلت : ان هذا القول . أعني اتفاق الائمة على العمل بالحديث
الضعيف - سلم به لو نقل نص صريح عن الائمة أبي حنيفة ومالك

الحافظ النسائي في سننه حيث لا يترك من الرواة الا من أتفق على تركه (١)

والشافعي — يصرحون فيه بأنهم يأخذون بالحديث الضعيف ، كما نقل ذلك عن الامام أحمد . أما أن يحكم عليهم بأنهم يقولون بالأخذ بالحديث الضعيف ، ويقدمونه على القياس بمجرد استدلالهم بأحاديث ضعيفة . كالمرسل والمنقطع ونحوه — فهو غير مسلم الا اذا نقل عنهم أنهم حكموا على هذه الاحاديث بالضعف ثم استدلووا لها نقلاً عنهم أن استدلوا بهم بالمرسل والمنقطع والمفصل والمتعلق ونحوه ليس دليلاً على أخذهم بالحديث الضعيف لأن قبولهم لهذه الاحاديث من حيث وثوقهم بروايتها لا انها أحاديث ضعيفة وهم يأخذون بالأحاديث الضعيفة . فلنلاحظ ذلك .

(١) ذكر الحافظ ابن منداه ما سمعه عن محمد بن سعيد البارودي أن النسائي صاحب السنن لا يقتصر في التخرج على المتفق على قبولهم بل يخرج عن كل من لم يجمع الائمة على تركه . قلت : وهذا لا يقتضي أنه يقول بالحديث الضعيف مطلقاً بل لا يتسلسل من بينهما . لا سيما اذا عرفنا أنه يذكر الحديث بأسناده ، ومن أسند فقد أحال ، كما أن المشهور عن الامام النسائي أنه من المتحفظين المتشددين في الرجال بل قالوا ان له شرطاً اشد من شرط الامامين البخاري ومسلم قال محمد بن طاهر المقدسي : سألت الامام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة ، عن حال رجل من الرواة وثقه ، فقلت : أن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه ، فقال : يا بني ان لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً اشد من شرط البخاري ومسلم . اهد شروط الائمة الستة : ١٨ : ويقول الكوثري : والنسائي على تأخره زماناً ذكره بعضهم بمحمد الصحيحين في المرتبة لأنه اشد انتقاداً للرجال من الشيخين ، وأقل حديثاً منتقداً بالنظر الي من بعد الشيخين ، ويحسن بيان المسائل ادهامش شروط الائمة الخمسة ٥٦ وكذلك يقول ابن رجب في شرح علل الترمذي : أما النسائي فشرطه اشد من ذلك ولا يكاد يخرج من يخلب عليه الوهم ولا من لحق خطوه وكثر اده نقلاً عن هامش شروط الائمة الخمسة : ٥٥٦ . بل ان الدارقطني يقدم حديثه على حديث ابن خزيمة مع امانته ، وانراده مؤلفه بالصحيح . قال ابن طاهر المقدسي قرأت علي أبي القاسم الفضل بن أبي حرب الجرجاني بنسابة أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلي الصولي فيما اذن لك قال : سألت أبا الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ ، فقلت : اذا حدث محمد بن اسحاق بن خزيمة ، واحمد بن شعيب النسائي حديثاً من تقدم

وهو مذهب أبي داود حيث يخرج الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره وحجتهم

== منها ؟ قال : النسائي لأنه أسند ، على أني لا أقدم على النسائي احدا وان كان ابن خزيمة اماما ثبتا معدوم النظر . والذي يؤكده شدة مذهبه ما ذكره الدارقطني قال : سمعت أبا طالب الحافظ يقول : من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي ، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة ، فما حدث بها ، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة ونختم المسألة بكلام النسائي نفسه في سننه إذ يقول : لما عزم على جمع كتاب السنن استخبرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم ، فنزلت في جملة من الحديث كنت أظن فيه بهم اه . انظر شروط الائمة الستة : ١٨ .

كل هذه النصوص تدل على أن النسائي لم يكن يروي الحديث الضعيف في سننه مع اقراره بضعفه فضلا عن أن يجيز العمل به مطلقا . أما ما ورد من الأحاديث التي حكم عليها بالضعف في سننه فهي إما أن ينسازع في تضعيف من ضعف من رجاله ، وإما أن يكون أوردها اظهارا لعلتها وبإنا لخطأ من احتج بها . وصنيعه في سننه يشير الى ذلك وسيأتي مزيد تفصيل لها عند الكلام على شروط الكتب الستة ان شاء الله . وكذلك الشأن في أبي داود ، وقد تناول ابن طاهر المقدسي الكلام على شروط النسائي وأبي داود في سننهما وذكر ما يوضح ما اشترت اليه فقال : وأما أبو داود فمن بعده فان كتبهم تنقسم الى ثلاثة اقسام :

القسم الاول : صحيح وهو من الجنس المخرج في الصحيحين .

القسم الثاني : صحيح على شرطهما .

القسم الثالث : أحاديث أخرجوها للضعف في الباب المتقدم وأوردوها

لاقطعا منهم بصحتها ، وربما أبان المخرج لها عن عطلها

بما يفهمه أهل المعرفة .

قلت : والذي ظهر لي والله أعلم أنه لا يقول بهذا المذهب أحد من الائمة ، وقد تبين أن مرادهم خلاف ما حكى عنهم وقد الحق بعضهم الامام أحمد فيمن يقول بجواز العمل بالضعيف مطلقا ، ولكن غفل هؤلاء عن مرادهم الامام أحمد بالحديث الضعيف والمواطن التي يستدل بها نفسه ، وسيأتي تفصيل ذلك في حقه .

في ذلك أن الحديث الضعيف عندهم ، أحب إليهم من القياس ومن رأى
الرجال (١) .

ب - المذهب الثاني : منع العمل بالحديث الضعيف مطلقا سواء كان ذلك
في العقائد أو الأحكام أو فضائل الأعمال من قصص ومواعظ وترغيب وترهيب
ما له تعلق بالدين ، وقد عزی هذا المذهب الى الامام يحيى بن معين (٢) وانه
صنيع الامامين البخاري ومسلم (٣) وأبي بكر ابن العربي (٤) وهو مذهب
ابن حزم (٥)

(١) تدریب الراوی : ١٩٦ / ١٩٧ ، قواعد التحديث : ٩٤ ، مقاصد الحديث :
١٣٩ ، اصول الحديث : ٣٤٨ / ٣٤٩ .

(٢) حكاه عنه ابن سيد الناس انظر قواعد التحديث : ٩٤ ، مقاصد الحديث :
١٣٨ ، اصول الحديث : ٣٤٨ ، ويدل على ذلك ما أورده الخطيب في
الجامع بسنده الى أبي بكر محمد بن خلاد الباهلي قال : أتيت يحيى مرة
فقال لي : أيمن كنت ؟ فقلت كنت عند ابن داود فقال : اني لا أخلق على يحيى
من ترك هؤلاء الرجال الذين تركهم ، فبكى يحيى وقال : لأن يكسون
خصي رجلا من هرض الناس شككت فيه فتركته ، أحب الى من أن يكسون
خصي النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : بلغك عن حديث سبق الى
قلبك أنه وهم فلم يحدث به اهـ . الخطيب الجامع : ١ / ١٢٦

(٣) ويدل على ذلك شرط الامام البخاري في صحيحه ، وتشنيح الامام مسلم على
رواية الضعيف وعدم اخراجهما في صحيحهما شيئا منه . انظر قواعد التحديث :
٩٤ ، اصول الحديث : ٣٤٨ ، مقاصد الحديث : ١٣٨ لمحات
في اصول الحديث : ١٩٦ .

(٤) انظر تدریب الراوی : ١٩٦ ، قواعد التحديث : ٩٤ ، مقاصد الحديث :
١٣٨ : ٢ ، اصول الحديث : ٣٤٨ ، لمحات في اصول الحديث : ١٩٧ .

(٥) واستدلوا على منعه العمل بالحديث الضعيف بما جاء عنه في كتابه الفصل
من قوله : ما نقله أهل المشرق والمغرب أو كافة أو كافة عن ثقته حتى يبلغ النبي
- صلى الله عليه وسلم - الا أن في الطريق رجلا مجروحا يكذب أو غفلة
أو مجبول الحال ، فهذا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به
ولا تصديقه ولا الاخذ بشيء منه اهـ انظر قواعد التحديث : ٩٤ ، مقاصد
الحديث : ١٣٨ : ٢ ، لمحات في اصول الحديث : ١٩٧ .

وكلام ابن حزم لا يدل على ما عزی اليه إذ أنه خص الرد بالمجروح بالكذب
والعقله وجهالة الحال . وليست هي كل أنواع الضعيف اذا كان راوياً
مطمئناً في عدالته ، وكلام ابن حزم لا يتجاوز ذلك ، وهو في غير محل النزاع
بل ما اتفق عليه العلماء . أما موطن النزاع فهو ما اذا كان الضعف ممكن الزوال
فليلاحظ .

وما جنح اليه أبو شامة (١) والشوكاني (٢) .

وحجة من منع العمل بالحديث الضعيف مطلقا : أن لدينا ما صح من الفضائل والترغيب والترهيب من جوامع كلم المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ثروة يحجز البيان عن وصفها ، وهي تغنينا عن رواية الاحاديث الضعيفة في هذا الباب ، وخاصة أن الفضائل ومكارم الاخلاق من دعائم الدين ، ولا فرق بينها وبين الاحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو الحسن ، فمن الواجب أن يكون مصدرها جميعا الاخبار المقبولة (٣) .

المذهب الثالث : جواز العمل بالحديث الضعيف بشروط :

والقائلون بجواز العمل بالحديث الضعيف بشروط يتفقون مع أصحاب المذهب الثاني في انه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف في العقائد والاحكام ويخالفونهم في جواز العمل به في فضائل الاعمال والقصص والمواعظ .

وأصحاب المذهب الثالث : أغنى القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف بشروط ينقسمون الى قسمين :

القسم الاول : أجاز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال وكرائسهم الاخلاق وجميع الخصال وفي الترغيب والترهيب مطلقا ، وهذا مذهب كثير من المتقدمين من المحدثين كالامام أحمد (٤) .

-
- (١) لمحات في اصول الحديث : ١١٢
(٢) لمحات في اصول الحديث : ١١٢ .
(٣) مقاصد الحديث ٢ : ١٣٨ ، اصول الحديث : ٣٤٨ .
(٤) وقد نقل عنه ذلك الخطيب ، قال : سمعت النوفلي يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : اذا روينا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الحلال والحرام والسنن والاحكام تشددنا في الاسانيد ، واذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الاعمال وما لا يضع حكما ولا يرفع تساهلنا في الاسانيد . اهـ الكفاية : ٢١٣ . وانظر الاداب الشرعية لاسن مفلح ٢ : ٣٠٩ / ٣١٠ ، وقال الخطيب أيضا : أخبرني الميوني قال ، سمعت أبا عبد الله يقول : أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجي شيء فيه حكم اهـ . الكفاية : ٢٠٣ .

==
 واورد ابن مفلح قال يقال عباس بن محمد الدوري ، سمعت أحمد بن حنبل وهو شاب على باب أبي النضر فقيل له يا أبا عبد الله ، مات قول في موسى بن عبيدة ومحمد بن إسحاق؟ قال : أما محمد ، فهو رجل نسمع منه ونكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها . وأما موسى بن عبيدة فكم يكن به بأس ، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أحاديث مناكير . فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا أقوالنا هكذا . قال العباس : وأرانا بيده ، قال الخلال : وأرانا العباس فعل أبي عبد الله ، قبض كفيه جميعا وأقام أيهامه اهـ . الآداب الشرعية ٢ : ٣٠٩ وانظر مقاصد الحديث ٢ : ١٣٧ ، قواعد التحديث : ١٤ / ١٥ ، لأنه ممن ذهب إلى أن الإمام أحمد ممن يقول بجواز العمل بالحديث مطلقا وهو خلاف مانع عليه الإمام .

(١) وقد نقل عنه البيهقي في المدخل قال : إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الإسناد وانتقدنا الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الإسناد وتسامحنا في الرجال ، انظر قواعد التحديث : ١٥ ، وقال الخطيب
 نا محمد بن إسحاق بن راهويه قال : كان أبي يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يقول : إذا روينا في الثواب والعقاب والفضائل الأعمال تساهلنا في الإسناد والرجال وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الرجال . اهـ الجامع لأحكام الراوي وآداب السامع : ١٢٥ / ١٢٦

(٢) نقل السيوطي قوله مع قول الإمام أحمد وابن مهدي جميعا مختصرا دون عزو قال : ومن نقل عنه ذلك ابن حنبل وابن مهدي وابن المبارك قالوا : إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا اهـ تدریب الراوي : ١٦٦ .

(٣) وقد حكى الخطيب قوله في ذلك ، فقد روى بسنده إلى رواد بن الجراح قال : سمعت سفيان الثوري يقول : لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرواساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ اهـ الكفاية : ٢١٢ ، قلت هكذا النص في الكفاية ، ولعل صوابه الذين يعرفون الزيادة والنقصان ، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ .

وسفيان بن عيينة (١) وأبو زكريا العنبري (٢) ومن المتأخرين الحافظ البخاري (٣)

القسم الثاني : اجاز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ونحوها
بشروط ثلاثة :-

- ١ - ان يكون الضعف غير شديد ، فيخرج ما انفرد به الكذابين والمتهمون بالكذب ومن فحش غلطه (٤) .
- ٢ - ان يندرج تحت أصل معمول به (٥) .

(١) وقد حكى الخطيب أيضا قوله بسنده الى يحيى بن المغيرة قال سمعت ابن عيينة يقول : لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة واسمعوا منه ما كان نسي ثواب وغيره . اهـ الكفاية : ٢١٢ .

(٢) وقد أبان الخطيب مذهبه قال : أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب قال أنا محمد بن نعيم قال سمعت أبا زكريا العنبري يقول : الخبر اذا ورد لسم يحرم حلاله ولم يحل حراما ولم يوجب حكما وكان في ترويب او ترهيب او تشديد او ترخيص وجب الانفاض عنه والتساهل في رواته : الكفاية : ٢١٣ ، وانظر قواعد التحديث : ٩٤ ، مقاصد الحديث ٢ : ١٣٧ .

(٣) انظر قواعد التحديث : ٩٥ ، مقاصد الحديث ٢ : ١٣٧ ، أصول الحديث : ٣٤٨ / ٣٤٩ .

(٤) تدریب الراوى : ١٩٦ ، مقاصد الحديث : ٢ : ١٣٧ ، ١٣٨ ، أصول الحديث : ٣٤٨ / ٣٤٩ . لكن هذا الشرط فيما أرى تحصيل حاصل لأن المانع من العمل بالحديث الضعيف وكذلك المجوزين متفقون على أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف الشديد الضعيف ، وقد حكى الحافظ العلائي الاتفاق عليه ، كما أوضحت ذلك من قبل .

(٥) وقد أوضح الشيخ التازي القصد من قولهم : أن يندرج تحت أصل معمول به بقوله : أما أن تكثر طرقه التي تصلح للاعتبار بها فلا يكفي مجيئه من طريق أو من طريقين . وأما أن يعضده اتصال للعمل به وأما أن يوافقه شاهد صحيح من السنة ، وأما أن يوافقه ظاهرا القرآن الكريم اهـ مقاصد الحديث ٢ : ١٧٢ .

وقال دعجاج الخطيب : والشروط التي قيد بها المتأخرون العمل بالضعيف ، فاني أرى أن هذه الشروط ان تحققت لا تقوى على جعل الضعيف مصدر لاثبات حكم شرعي او فضيلة خلقه ، وفي نظري ان الحديث الضعيف الذي توفرت فيه هذه الشروط يثير شبهة استحباب العمل من

==

٣ - لا يمتنع عند العمل به ثبوته ، بل يمتنع الاحتياط (١) .

ومن قال بهذا المذهب أبو الحسن ابن القطان ، والحافظ ابن حجر (٢)

(٣) حكم رواية الحديث الضعيف :

والكلام على هذه المسألة فرع عن الكلام على المسألة السابقة لها - أغنى
مسألة العمل بالحديث الضعيف - وقد جرى في المسألة الكلام الذي جرى
في مسألة العمل بالحديث الضعيف اتفاقا واختلافا . وقد سبق تفصيل ذلك
بما يفنى عن الإعادة .

أما الآراء في هذه المسألة فيمكن إيجازه فيما يلي :-

١ - اتفق العلماء جميعا على منع رواية الحديث الموضوع أو الحديث الضعيف
شديد الضعف الذي لا يمكن زوال ضعفه ، وإذا روى فلا بد أن يفسر

باب الاحتياط ، لا من باب الإثبات اهـ . هامش أصول الحديث : ٣٥ ،
قلت : أما إذا كان المراد بالاندراج تحت أصل معمول به - هو تعدد
الطرق أو وجود شاهد له من القرآن أو السنة ونحو ذلك ، فإنه بمجموع
طرقه ونحوها يرتقى إلى درجة الحسن لغيره ويصير حجة يعمل به حسبما
سبق بيانه ولا يسي ضعيفا ، فلا يحتاج إلى بقية الشروط ، وهذا خاصة
في مفهوم المتأخرين الذين أصبح الحديث في مصطلحهم صحيحا
وحسن وضعيفا . نعم بالنسبة للسابقين الذين قسموا الحديث إلى صحيح
ضعيف . فالضعيف في اصطلاحهم هو الحسن في اصطلاح المتأخرين
فيكون الخلاف حينئذ لفظيا ، وتكون الشروط الواردة غير متوقف عليها .

(١) قال السيوطي : إن هذا الشرط ذكره العز بن عبد السلام وابن دقيق
العمد قبل الحافظ ابن حجر ، ومنهما أخذ الحافظ .
انظر تدريس الراوي : ١٩٦ ، مقاصد الحديث ٢ : ١٣٧ / ١٣٨ ، أصول
الحديث : ٣٤٨ .

(٢) مقاصد الحديث ٢ : ١٣٨ .

ببيان وضعه أو ضعفه ، خروجاً من الوقوع في الوعيد الوارد نفسى الحديث الذى رواه الامام مسلم فى مقدمة صحيحه باسناده الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم أنه قال : من حدث عنى بحديث يسرى انه كذب فهو أحد الكاذبين (١) .

وكذلك حديث من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من النار (٢)

٢ - كذلك اتفق العلماء على أنه لا يجوز رواية الحديث الضعيف الشديد

الضعيف فيما يتعلق بالقرآن من وجوه قراءاته أو تفسيره أو أسباب نزوله أو نسخه أو تخصيصه ، وكذلك فيما يتعلق بالعقائد وذلك فيما يتناول ما يجب وما يجوز وما ينتج في حق الله تعالى بالنسبة لذات الله تعالى وأسمائه وصفاته أو أفعاله . وكذلك ما يتعلق بالامور الغيبية والامور التوقيفية . وكذلك ما يتعلق بالاحكام من حيث الحل أو الحرمة (٣)

٣ - اختلف العلماء في رواية الحديث الضعيف فيما يتعلق بالفضائل الاعمال ونحوها من القصص والمواظ

والترغيب والترهيب الى فريقين :

١ - منع رواية الحديث الضعيف في الفضائل ونحوها - وهم المانعون من

العمل بالحديث الضعيف ، وقد تبين وجهة نظرهم في ذلك .

٢ - جواز رواية الحديث الضعيف في الفضائل ونحوها - وهم القائلون بجواز

العمل بالحديث الضعيف كما سلف بيانه .

(١) مقدمة ص ٩
(٢) الحديث متواتر وقد أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم وهو أشهر من أن يشار الى من أخرجه .

(٣) انظر تدریب الراوى : ١٩٦ ، مقاصد الحديث ٢ : ١٢٦ / ١٢٧ .

كيفية رواية الحديث الضعيف :-

والحديث الضعيف اما أن يروى بسنده أو يروى بغير سند .
فإن روى بسنده فقد اتفق العلماء على جواز ذلك دون بيان لضعفه
لأن الراوى يذكره الاسناد يحيل الناظر الى البحث عن صحته وتتبع رواته ، وقد
اشتهر عند علماء الحديث قولهم : من أسند الحديث فقد أحالك على أسناده
والنظر في أحوال رواته ، والبحث عنهم ، ومن أرسل منهم حديثا مع علمه ودينه
وامامته وثقته فقد قطع لك على صحته ، وكفاك النظر فيه (١) .

اما اذا روى الحديث بغير اسناد فللراوى أحد أمرين :-

- ١ - أن يورد الحديث ويشير الى ضعفه عقب ذكر الحديث .
- ب - أن يذكر الحديث مصدرا له بصيغة التمريض كأن يقول : روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كذا وبلغنا عنه كذا أو ورد عنه كذا ونحو ذلك
اما اذا رواه بصيغة الجزم في نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد اتفق العلماء على منع ذلك والله اعلم .

(١) علوم الحديث : ١٣/١٤ . تدريب الراوى ١ : ٢١٧ / ٢١٨ ، مقاصد
الحديث ٢ : ١٣٣ .

اقسام الحديث الضعيف :

أشرت فيما سبق الى أن منشا الضعف في الحديث وأسبابه يرجع الى أمور ثلاثة هي الطعن في ضبط الراوى ، او الطعن في عدالتهم او الطعن بجهالتهم (١) ، وسأتناول في هذه العجالة الكلام على كل قسم مينا ما ينطوى تحته من أنواع اشتهرت لدى علماء الحديث باسم خصائص فأقول وبالله التوفيق .

القسم الاول : وهو ما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الطعن في ضبط الراوى . قبل أن أعرض لتفصيل هذا القسم ارى من المستحسن بيان معنى الضبط .

أصل الضبط الحفظ بالجزم (٢) ، وحيث أن الراوى يورد الحديث كما تحمله دون زيادة أو نقصان ، دل ذلك على حفظه واتقانه .

والضابط من الرواء هو الذى يقل خطؤه في الرواية ، وغير الضابط هو الذى يكثر غلظه ووهمه فيها سواء كان ذلك لضعف استعداده أو لتقصيره في اجتهاده (٣) .

(١) وقد أرجع بعضهم أسباب الرد الى أمرين فقطه قال الجزائري : وقد أرجع بعضهم في أسباب الرد الى أمرين ، عدم اتصاله في السند ووجود أمر في الراوى يوجب طعنا . اهـ توجيه النظر : ٢٤١ ، نقوله وجوب أمر في الراوى يوجب طعنا يشمل الطعن في الراوى أو الحكم بجهالة الراوى ، لكن ما ذهبت اليه من تقسيم أكثر اوضحا والله أعلم .

(٢) انظر القاموس المحيط ٢ : ٣٧٠

(٣) توجيه النظر : ٣٢

والمراد بالضبط أن يكون حفظه لما يسمعه أرجح من نسيانه وعدم حفظه ، وذكره له أرجح من سهوه ، فلا يضره طرؤه النسيان والسهو والوهم أحيانا ، فان هذا لا يخلو منه أحد (١)

ويعرف كون الراوى ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فان وجدنا رواياته موافقة ، ولومن حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقة لها في الاغلب ، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتج بحديثه (٢) .

فاذا اخل الراوى بهذا الشرط في حديثه ضعف حديثه ولم تقبل روايته .

ولما كانت مراتب الضبط متفاوتة ، والاخلاق فيه متباينة فتارة يكون عسدم الضبط نادرا ، وأحيانا يكون الغالب على حديث الراوى ، وفي بعض الاحيان يكون عدم الضبط باسقاط بعض المتن ، وأحيانا يكون بزيادة في المتن ليست منه وتارة يكون بتقديم أو تأخير ، أو بتغيير في اسناد الحديث ، أو بتعديل في شكل الكلمة أو نقطتها - اعجاما واهمالا - فقد راعى علماء الحديث كل ذلك واطلقوا على كل نوع من هذه الانواع مسميات معينة ، تنحصر كلها تحت اسم الحديث الضعيف ، وترجع كلها الى عدم ضبط الراوى . وسأشير بإيجاز الى هذه الانواع حسب تعريف علماء الحديث لكل نوع :-

١ - الحديث الشاذ :-

والمعتمد في تعريفه لدى علماء اصول الحديث هو ما رواه الثقة

(١) انظر قواعد في علوم الحديث : ١٩٨

(٢) انظر علوم الحديث : ٩٥/٩٦ ، تدريب الراوى : ٢٠١

مخالفا لمن هو أرجح منه ^(١) فمخالفة الراوى وان كان ثقة - لمن هو أوثق منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيح مظنة لوهمه وعدم ضبطه لهذا الحديث بعينه ، فيحكم عليه بالشذون ويوصف الراجح بالمحفوظ .

ويقع الشذون فى المتن كما يقع فى الاسناد .

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم : ١١٩ ، علوم الحديث : ٦٨ ، الخلاصة : ٦٩ ، تدريب الراوى : ١٤٦ / ١٤٩ توجيه النظر : ٢٢٠ / ٢٢٢ لمحات فى أصول الحديث : ٢٥٥ / ٢٦٠ ، وقد اختلف علماء الحديث فى تعريف الحديث الشاذ ، فعرفه الشافعى رحمه الله ، وكذلك جماعة من أهل الحجاز بأنه ما رواه الثقة مخالفا لما روى الناس ، وعرفه أبو يعلى الخليلى بأنه الحديث الذى ليس له إلا اسناد واحد يشذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة . فما كان من غير الثقة لمترك لا يقبل . وما كان من ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به . وعرفه الحاكم بأنه الحديث الذى يتفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل يتابع ذلك الثقة فتلخص من أقوالهم تعريفان للحديث الشاذ .

أ - الحديث الشاذ : هو الحديث الذى تفرد به راؤه وقد قيد الحاكم - كون الراوى المنفرد بثقة ، أما الخليل فقد أطلق ذلك فالشذون فى اعتبارهم هو مطلق التفرد ، واعترض عليهم بأفراد الثقات التى أخرجت فى الصحيحين إذ يلزم من تعريفهم ردّها لاسيما وقد قالوا بعدم قبول الحديث الشاذ .

ب - التعريف الثانى : هو الحديث الذى خالف فيه الثقة من هو أوثق منه أو أرجح منه ، ومن ذهب الى هذا التعريف لم يكتف بالتفرد به بل لابد من المخالفة وهذا هو الذى استقر عليه أمر علماء الحديث فى تعريف الحديث الشاذ بحسب الاصطلاح ، واشتروطوا فى صحة الحديث انتفاء الشذون لان مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه مظنة الوهم وعدم الضبط .

ب - الحديث المنكسر:

والمعتمد في تعريفه لدى غالب المحدثين لاسيما المتأخرين منهم أنه : ما رواه الضعيف مخالفا للثقات ^(١) وعلى هذا التعريف يظهر نكس الحديث علتان : الأولى كون راويه ضعيفا .

والثانية ، كونه مخالفا للثقات ، فيقال لمن هذا حديثه ، منكسه ، ويوصف بمقابلته بالحديث المعروف ، وتكون النكارة في الاسناد والمتمن .

وعرفه بعضهم بأنه الحديث الذي ينفرد به روايته من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو تبين فسقه بخبر الكذب ، وهذا على رأي من لم يشترط في المنكسر مخالفة راويه للثقات ^(٢) .

(١) تدریب الراوی : ١٥٢ ، لمحات فی أصول الحديث : ٢٦٠ ، توجيه النظر : ٢٢٢/٢٢٣ .

ما أوردته من تعريف للمنكر هو ما استقر عليه الاصطلاح ، وقد ذهب ابن الصلاح والطبري الى أن الشاذ والمنكر نوع واحد ، وأنهما مترادفان ، وله معنيان : الاول الحديث رواه ثقة أو غير ثقة وخالف من هو أرجح منه فانه يسمى شاذاً منكراً . والثاني : الحديث الذي تفرد به غير ثقة ، سواء خالف أو لم يخالف فانه يسمى شاذاً ومنكراً ، وقد عرف البرديجي المنكر بأنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف مثله من غير روايته لامن الوجه الذي رواه ولا من وجه آخر .

والامام أحمد ممن يطلق كلمة منكر الحديث على التفرد أيضاً . انظر ايضاح هذه المسألة في علوم الحديث : ٧١/٧٤ ، وتعليقات د . نور الدين العتر على مقدمة ابن الصلاح ، وكذلك الرقع والتكميل : ١٤٣ / ١٥٢ وتعليقات أبي غدة : وكذلك توجيه النظر : ٢٢٠/٢٢٤ وتدریب الراوی : ١٥١/١٥٣ ، قواعد في علوم الحديث : ٢٥٨/٢٦٢ ، الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين : ١٤٤/١٤٥ لمحات في أصول الحديث : ١٦٠/١٦٣ .

(٢) توجيه النظر : ٢٥٣ .

ج - الحديث المضطرب :

هو الحديث الذى يروى من قبل راو أو رواة متعدد ين على أوجه مختلفة متساوية لا يمكن الترجيح بينها ولا الجمع . وهذا الاختلاف مشعر بعدم ضبط الراوى أو الرواة إذ يشترط فى قبول الحديث كون الراوى ضابطا ، وغالبا ما يكون الاضطراب فى السند ، وقد يقع فى المتن (١) .

فإن أمكن الترجيح بين الروايات بأحد أوجه الترجيح ، فلا يسمى الحديث مضطربا ، بل يطلق على المقبول راجحا وعلى المردود مرجوحا (٢)

د - الحديث المعلى

وهو الحديث الذى اطلع فيه على علة قاذحة تقدم فى صحته مع أن

- (١) ويعزى الجزأى ذلك الى أن المحدثين إنما قل حكمهم على متن الحديث بالاضطراب لأن ذلك ليس من شأنهم ، وإنما هو من عمل المجتهدين من الفقهاء ، لذا كان جل اهتمامهم موجها الى النظر فى الاسانيد التى هى مجال بحثهم . انظر توجيه النظر : ٢٥٧ .
- (٢) انظر علوم الحديث : ٨٤ / ٨٥ ، تدريب الراوى : ١٦٩ / ١٧٠ الخلاصة : ٢٦٠ ، توجيه النظر : ٢٥٧ ، لمحات فى أصول الحديث : ٢٤٧ / ٢٥١ قواعد فى علوم الحديث : ٤٤ ، ١٦٥ / ١٦٦ ، الامام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين : ١٤٤ / ١٤٥ . وهنا مسألة يجدر الإشارة اليها ، فقد قال النووى : وقع فى كلام شيخ الاسلام أن الاضطراب قد يجمع الصحة ، وذلك بأن يقع الاختلاف فى اسم رجل واحد أو اسم أبيه أو نسبه ونحو ذلك ، ويكون ثقة ، فيحكم للحديث بالصحة ، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا ، وفى الصحيحين احاديث كثيرة بهذه المثابة ، وكذا جزم الزركشى بذلك فى مختصره فقال : وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب فى قسى الصحيح والحسن ، قلت : وهذا فيما اذا كان الاختلاف فى الاسماء مع معرفة الاشخاص وتوثيقهم اذا أمن اللبس فى ان يكون المختلف فيه ضعيفا مردود الرواية ويلحق به الاختلاف فى بعض الفاظ الحديث بحيث لا يبرئ الاختلاف فى الحكم الناتج منه . والله أعلم .

أن ظاهره السلامة منها ، وسماه غالب المتقدمين بالمعلول^(١) ، وأطلق عليه المتأخرون اسم المعلل^(٢) .

وتدرك العلة بتفرد الراوى أو بمخالفة غيره له . مع قرائن تنضم الى ذلك ينتبه لها العارف بهذا الشأن ، كأرسال فى الموصول أو وقف لى المرفوع أو دخول حديث فى حديث أو وهم وأهم أو غير ذلك بحيث يغلب على صده ، فيحكم بعدم صحة الحديث أو يتردد فيتوقف فيه .

وتعرف العلة بتتبع رواة الحديث وجمع طرقه وأسانيده ، والنظر فى اختلاف رواته واعتبار مكانتهم فى الحفظ ومنزلتهم فى الاتقان والضبط .

وفى الحقيقة ان الاعلال هو مطلق الطعن فى الحديث على سبيل الاجمال ، وبعد كشف العلة ويأنيها يلحق الحديث بالنوع الذى ينسب تحتها ما اتصف باسم خاص كالشذوذ والاضطراب والادراج والانقطسساس والارسال والاضال وغير ذلك . فاصل الاعلال مطلق الطعن ، وقد حاول بعضهم تقييد العلة بكونها خفية حتى تغاير الانواع التى لها مسميات خاصة وجعلوا اكتشاف العلة ما يختص به الجهابذه المترسومون والائمة والاعلام فى هذا الشأن ، الا ان المتتبع لصنيعهم يرى كثيرا منهم يعلمون الحديث بكل طلة خفية كانت أو ظاهرة . بل تجاوز بعضهم حتى أعل بالعلة غير القادحة ، فاعل الرواية المتصلة بالمرسلة ، بل جعل بعضهم النسخ علة ، حتى جاء قولهم ممن

(١) ممن جاء فى كلامه المعلول ، الامام البخارى والترمذى وابى عن عدى والدارقطنى وابو يعلى الخليلى والحاكم وغيرهم . انظر توجيه النظر ٢٦٤ لمحات فى اصول الحديث : ٢٦٤ هامش .

(٢) ومن عسر بالمعلل ، الحافظ ابن حجر ، انظر لمحات فى اصول الحديث : ٢٦٤ / ٢٦٥ هامش .

من الصحيح صحيح معلول^(١) والعلة كما تكون في السند تكون في المتن ،
الا ان الغالب فيها كونها في السند •

هـ - الحديث المدرج

هو أن يورد في متن الحديث أو اسناده ما ليس منه على وجه يوهم
انه منه (٢) •

والادراج يكون في المتن ويكون في الاسناد ، وان كان الثاني مرده الى
الأول لأن الادراج في الحقيقة انما يكون في المتن (٣)

والادراج في المتن يكون على ثلاثة أنواع :-

١ - أن يكون الادراج في أول متن الحديث وهو قليل •

٢ - أن يكون الادراج في وسط المتن ، ونادرا ما يحد

٣ - ان يكون الادراج في اخر المتن وهو الغالب المشهور •

وغالب الادراج انما يأتى لتفسير غريب أو لتوضيح مشكل أو لبيان
مجمل •

والادراج في الاسناد على أربعة أضراب •

١ - ان يكون للراوى حد يثان باسنادين مختلفين ، نباتى شخص ويروى عنه

(١) انظر علوم الحديث: ٨١/٨٤ ، الخلاصة: ٧٠/٧٣ ، تذهيب الراوى
: ١٦٦/١٦١ ، توجيه النظر: ٢٦٤/٢٦٥ قواعد في علوم الحديث:
٤٣/٤٤ ، الامام الترمذى : ١٤٨/١٥٢ ، لمحات في أصول الحديث
٢٧٣/٢٦٤ •

(٢) توجيه النظر: ١٧١

(٣) لمحات في أصول الحديث : ٢٩٩ •

أحد الحديثين بأسناده ، ويدرج متن الحديث الآخر كله أو بعضه
في الحديث الأول على أنهما حديث واحد .

٢ - أن يكون بعض الرواة سمع الحديث بأسانيد مختلفة فيها الفاظ
متغايرة ، فيأتي راو آخر سمع منه تلك الروايات المختلفة فيجمعها
في اسناد واحد من غير أن يبان للاختلاف ، فيدرج بعض الروايات
في بعض .

٣ - أما الضرب الثالث فله صورتان

(١) أن يكون الحديث عند راويه بأسناد الاطراف منه ، فهو عنده
باسناد آخر ، فيروى الراوى عنه الحديث جميعه بالاسناد الاول^(١)

(ب) أن يسمع الراوى الحديث من شيخه الا طرفا منه لم يسمعه مسن
شيخه مباشرة ، وانما تحمله بواسطة ثم يروى الراوى الحديث جميعه
عنه من شيخه دون الاشارة الى الوسطة^(٢) .

٤ - أن يذكر الراوى اسناده لحديث ثم يعرض له عارض - فيذكر كلاما مسن
عند نفسه ليس للحديث فيه مدخل - فيظن بعض من سمعه أن هذا
الكلام هو متن الاسناد الذى ذكره فيرويه عنه على أنه حديث^(٣) .

ويعرف الادراج بمرور الحديث منفصلا في رواية اخرى موثقة ، خاليه
من الزيادة أو بالنص على الادراج من قبل الراوى نفسه ، أو من بعض الائمة
المطلعين ، وقد يعرف أيضا باستحالة صدوره من النبى - صلى الله عليه وسلم^(٤)

(١) علوم الحديث : ٨٦ / ٨٨ ، تدرج الراوى : ١٧٣ / ١٧٨ ، توجيه النظر
١٧٣ / ١٧٠ ، لمحات في اصول الحديث : ٣٠١ / ٢٩٨ ، التقسيم
والايضاح : ١٢٧ / ١٣٠ .

(٢) توجيه النظر : ١٧٣ ، وقد افرد هذا النوع بالذكر دون غيره .

(٣) لمحات في اصول الحديث : ٣٠٢ ، وقد افرد هذا النوع بالذكر دون غيره
ولم يشر الى النوع الثالث . وكلهم قسموا مدرج الاسناد الى ثلاثة
وجمعا بين كلا مهم قسمته الى أربعة أقسام .

(٤) لمحات في اصول الحديث : ٣٠٢ / ٣٠٣ .

والحامل على الادراج في الحديث دافعان :-

١ - ان يقصد بالادراج تفسير غريب أو توضيح مشكل أو بيان مجمل أو الاستدلال بمثن الحديث على حكم شرعي أورده .

ب - الدافع الثاني ، وهو التوجيه أو الخطأ أو الاغراب .
وحكم الادراج في الحديث الحرمة اذا تعمد ، ويتساهل في الدافع الاول ، وينبغي أن يفرق بين كلامه وبين كلام النبي - صلى الله عليه وسلم قال ابن السمعان : من تعمد الادراج فهو ساقط العدالة ومن يحسرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين (١)

أما المخطئ فلا يلحقه الاثم لخطئه ، لكن هل يلحق الحديث المدرج بالحديث الموضوع أو لا ، هذا ما سنبينه فيما يأتي ان شاء الله تعالى ، عند الكلام على التعمد في الوضع وعدم التعمد (٢) .

و - الحديث المقلوب :

هو الحديث الذي وقعت فيه المخالفة بالتقديم أو التأخير أو التبديل أو التفسير (٣) .

وقال بعضهم في تعريفه : هو ان يعطى احد الشيئين ما اشتهر للاخر (٤) .

-
- (١) تدريب الراوى : ١٧٣ ، توجيه النظر : ١٧٢ .
(٢) انظر علوم الحديث : ٨٦ / ٨٩ ، التقييد والايضاح : ١٢٧ / ١٣٠ تدريب الراوى : ١٧٨ ، توجيه النظر : ١٧٠ / ١٧٣ ، لمحات في اصول الحديث : ٣٠٣ / ٢٩٨ ، الخلاصة : ٤٩ / ٥٠ .
(٣) توجيه النظر : ٢٥٤ ، قواعد في علوم الحديث : ٤٤ .
(٤) توجيه النظر : ٢٥٥ .

وقيل : هو أن يكون الحديث على وجه فيقلب بعض ألفاظه على
الراوى فيغير معناه (١)

والقلب يكون فى المتن ويكون فى السند
أما القلب فى المتن فله نوع واحد ، وذلك بتقديم أو تأخير فى متن
الحديث يؤدى الى تغيير المعنى •

وأما القلب فى الاسناد فأنواع •

أ - ما كان القلب فيه بتقديم أو تأخير فى اسم الراوى واسم أبيه مثل
كعب بن مرة ، مرة بن كعب ، والوليد بن مسلم بمسلم بن الوليد •

ب - أن يكون الحديث مشتهرا برواى من الرواة ، فيأتى أحسن
الرواة فيبدل الراوى المشتهر بالرواية بأخر من طبقة لم تعرف عنه هذه الرواية

ج - أن يعمد الى اسناد متن فيجعله لمتن آخر ويجعل من الاسناد
الثانى اسنادا للمتن الاول •

والدافع للقلب اما الزعم واما الخطأ ، وهو دليل على عدم ضبط
الراوى ، ولذا يحكم على الحديث المقلب بالضعف ، هذا بالإضافة الى أنه
يخل بفهم السامع ويحمله على الخطأ •

وقد يكون الدافع لقلب الحديث التعمد والقصد ، ولذلك اسباب منها :-

١ - ان يقصد بقلبه الحديث اختبار حفظ المحدث ، أو معرفة كونه ممن يقبل
التلقين أو لا يقبله وقد أجاز العلماء تعمد القلب لهذا الغرض بشرط

(١) توجيه النظر : ٢٥٦ •

ألا يستمر عليه ، بل ينتهى بانتهاه الحاجة ، ولا يستقر حديثاً .

ب - أن يقصد بالقلب الاغراب لم يرغب في روايته أو ليعدد طرقه للاحتجاج به لاسيما اذا قلب الاسناد على ثقله .

وقد اتفق علماء الحديث على أن هذا النوع من القلب حرام ، وقد يطلق على فاعله أنه سارق للحديث ، وهو من أنواع الرضع اذا شتهر عن بعض الرضاعين فاعله ، وسيأتي مزيد تفصيل له في حينه ان شاء الله تعالى (١) .

وبدل على القلب أمران

اولا : أن ترد رواية الثقات مخالفة للرواية المقلوبة ، مبهمة بذلك عدم ضبط الراوى لهما رواه .

ثانيا : أن يدل على القلب ما يقتضيه وجه الكلام ومعناه ، ان يدل الحديث على خلاف ذلك مما هو مستبعد من قول أو فعل النبي - صلى الله عليه وسلم ، مثل قوله " حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله " ان المعهود ان الاتفاق يكون باليد اليمنى دون الشمال ، الى غير ذلك (٢) .

ز - الحديث المصحف

وهو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في كلمة منه مع بقاء الصورة الخط (٣) .

(١) انظر صفحة : ٤٩ .

(٢) انظر علوم الحديث : ٩٢/٩١ ، الخلاصة : ٧٧/٧٦ ، تدریب الساری ١٩٤/١٩١ ، توجيه النظر : ٢٥٤/٢٥٦ ، لمحات في أصول الحديث : ٢٥٥/٢٥١ .

(٣) انظر توجيه النظر : ٢٦١ ، قواعد في علوم الحديث : ٤٠ .

والتصحيف يقع في المتن ، ومثاله حديث " من صام رمضان واتبعه ستا من شوال الحديث (١) فقد صحفه الصولى فرواه " من صام رمضان واتبعه شيئا من شوال (٢) .

وكما يقع التصحيف في المتن يقع في الاسناد مثاله : العوام بن مراحم فقد صحفه يحيى بن معين بالعوام بن مزاحم (٣) .

ح - الحديث المحرف :

هو ما وقعت فيه المخالفة بتغيير في شكل الكلمة مع بقاء صورة الخط (٤) .
ويقع التحريف في المتن ، ومثاله في حديث ثم يخرج من النصار من قال : لا اله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة " قال فيه شعبة : ما يزن ذرة ، بالضم والتخفيف ، فنسب فيه الى التحريف (٥) .

وكذلك يقع التحريف في الاسناد ، كأن يقال في بشير - بالفتح والكسرة بشير - بالضم فالفتح .

وقد يطلق كل من التصحيف والتحريف على ما يشمل الاخره وقد يطلق كل منهما على كل تغيير يقع في الكلمة ، ولو مع عدم بقاء صورة الخط (٦) .

-
- (١) اخرجهم . الصوم : ٣٠ : ١٩٦ ، ت : ١٩٤ : ٢٣ ، ج : ١ : ٢٤٤ .
(٢) علوم الحديث : ٢٥٥ .
(٣) علوم الحديث : ٢٥٢ .
(٤) توجيه النظر : ٢٦١ ، قواعد في علوم الحديث : ٤١ .
(٥) علوم الحديث : ٢٥٣ ، والحديث أخرجه خ : ١ : ١٣ ، مسلم : ١ : ١٢٥ ، وذكر مسلم تصحيف شعبة .
(٦) توجيه النظر : ٢٦١ ، وهو الذي صار عليه ابن الصلاح في كتابه حيث أطلق على الجميع اسم الصحف انظر علوم الحديث : ٢٥٢ / ٢٥٦ التقيد والايضاح : ٢٨٢ / ٢٨٥ ، تدريب الراوى : ٣٨٤ / ٣٨٦ ، ثم قال : تنبيه . قسم شيخ الاسلام هذا النوع الى قسمين : احدهما ما غير فيه النقط فهو التصحيف ، والاخر ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف فهو المحرف ا هـ .

وقد قسم ابن الصلاح التصحيف والتحريف الى قسمين من حيث أن الخطأ ينشأ من جهة السمع ، ومن جهة البصر فقال : وينقسم قسمة أخرى الى قسمين : أحدهما تصحيف السمع والاخر تصحيف البصر (١) .

كما قسمه تقسيماً آخر من جهة اللفظ والمعنى فقال : وينقسم قسمة ثالثة الى تصحيف اللفظ وهو أكثر والى تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ (٢) هذه أهم الانواع التي أطلق عليها علماء الحديث أسماء معينة ، وحكموا عليها بالضعف ، ومنشأ الضعف فيها هو عدم ضبط الراوى .

القسم الثانى : ما كان الضعف فيه ناشئاً بسبب الجهل لى عدالة الراوى :-

وانما تكون الجهالة بعدم معرفة عين الراوى او حاله او ابهام اسمه أو سقوطه من السند ، سواء كان السقط من أول السند أو من وسطه أو من آخره ، وسواء كان السقط على التوالى اولا .

وقد وقع العلماء لكل نوع من هذه الانواع اسما يخصه واليك بيان ذلك بالتفصيل .

١ - المجهول :

وينقسم الى ثلاثة اقسام :-

أ - مجهول العين .

ب - مجهول الحال .

ج - المستور .

(١) مجهول العين :

عرفه الجمهور بأنه من لم يرد عنه الا واحدا ولم يوثق .

(١) علوم الحديث : ٢٥٦ .

(٢) علوم الحديث : ٢٥٦ .

فمدار جهالة العيين ومعرفة لها عند هم على الراوى عنه ، فمن روى عنه واحد فقط فهو مجهول العيين عند هم ، الا اذا زكاه واحد من أئمة الجرح والتعديل ، فالتزكية ترفع عنه الجهالة ، ويمكن الاحتجاج به فى الصحيح ، وبه يجب على من اعترض على صاحبى الصحيح فى اخراج رواية من لم يرو عنه الا واحدا ، وهم ليسوا من الصحابة بأن هؤلاء وان تفرد بالرواية عنهم راو واحد ، ألا انهم وثقوا من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل ، فمجرد التوثيق كاف فى برفع جهالته .

أما من روى عنه اثنان فاكثر فقد أرتفعت جهالة عينه وأن لم تثبت له العدالة الباطنة .

وذهب الحنفية فى تعريفه الى أنه من لم يعرف الا بحديث أو حديثين وجهلت عدالته ، سواء انفرد بالرواية عنه واحد أم روى عنه اثنان فصافدا ، فالعبرة فى جهالة العيين عند هم — قلة المروى عنه ، لا قلة الرواة عنه (١) .

وذهب أكثر علماء الحديث الى عدم قبول روايته لعدم الوقوف على عدالته وهذا فى عامة الروايات الصحابة ، فان جهالتهم لا تضر لثبوت العدالة لهم بالصحة مطلقا .

وهناك من يرى أن رواية مجهول العيين تكون مقبولة اذا كان السراوى عنه لا يروى الا عن ثقة ، وهو مذنب من لا يشترط التعدد فى قبول الرواية ، وقيل : يقبل حديثه اذا كان مشهورا فى غير العلم بالزهد او النجدة ، والا فلا يقبل . وذهب الحنفية الى أن هذا المجهول ان كان صاحبيا فلا تضر جهالته وان كان غيره ، فاما ان يظهر حديثه فى القرن الثانى أو لا ، فان لم يظهر جاز

(١) انظر قواعد فى علوم الحديث : ٢٠٧

العمل به في الثالث لابعده ، وان ظهر فان شهد له السلف بصحة الحديث أو سكتوا عن الطعن فيه قبل ، أو ردوه رد ، أو قبله البعض ورده مع البعض مع نقل الثقات عنه ، فان وافق حديثه قياسا قبل ، والا رد (١)

ب - مجهول الحال ، وهو مجهول الصفة

وعرفوه بأنه من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثق فمدار جهالة صفته تتوقف على تزكية الائمة له ، فان زكاه واحدا واحدا ارتفعت جهالة حاله والا بقي مجهول الحال .

حكم روايته :

ذهب الشافعي وأحمد وأكثر اهل العلم الى عدم قبول روايته ، بل لاهد من خبرة باطنة بحاله .

وقال ابو حنيفة واتباعه ، يكتفى في قبول الرواية بظهور الاسلام والسلامة من الفسق ظاهرا أي أنه مقبول الرواية عنده ، وقيل : ان كان من روى عنه فيهم من لا يروى الا عن عدل قبل ، والا فلا (٢) .

والفرق بين مجهول الحال ومجهول العين ، أن مجهول الحال روى عنه اثنان فأكثر ، وأن مجهول العين لم يرو عنه الا راو واحد ، وان اشتركا في أن كلا منهما لم يوثق او يجرى من قبل ائمة الجرح والتعديل .

ج - المستور :

وهو من جهلت عدالتهم باطنا وعرفت عدالتهم في الظاهر بأن روى عنه اثنان فأكثر ولم يجرى ، فعدم التجريح انما يثبت عدالتهم في الظاهر .

(١) انظر قواعد في علوم الحديث : ٢٠٧

(٢) تدریب الراوی : ٢١٠ / ٢١١ ، قواعد في علوم الحديث : ٢٠٣ / ٢٠٤

أما عدالته في الباطن فلا تثبت إلا بأقوال المسؤكين .

حكم روايته :

ذهب كثير من العلماء إلى قبول روايته لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن ، فاقصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر (١) .

٢ - المبهم :

وهو أن يروى الراوي عن لا يسميه (٢) بأن يقال : عن رجل ونحوه ، أو يذكر بصيغة تعديل كقوله : عن ثقة ، وقد أدرج كثير من العلماء الكلام على المبهم ضمن الكلام على مجهول المصنف ، ولم يفرقوا بينهما ، مع أن بينهما فرقا لأن مجهول المصنف هو ، لكنه غير معروف لدى المحدثين ، بخلاف المبهم حيث لم يسم مطلقا ، أو وصف بوصف لا يميزه .

حكمه :

والمبهم كما عرفت نوعان :

الاول : من لم يسم ، وحكمه عند علماء الحديث حكم مجهول المصنف (٣) وذلك لجهالة عدالته ، لأن من أبهم اسمه لا تعرف عينه فضلا عن معرفة عدالته .

(١) علوم الحديث : ١٠١ ، تدريب الراوي : ٢١٠ ، التقييد والايضاح : ١٤٥ ، قواعد في علوم الحديث : ٢٠٨ / ٢٠٩ ، لمحات في أصول الحديث : ٣٢٩ / ٣٣٠

(٢) حاشية الأجهوري على شرح منظومة البيهقي : ٦٧ .

(٣) لمحات في أصول الحديث : ٣٣٠

والثاني : ان يوصف بصفة تعدل كأن يقال : حدثني الثقة ، أو حدثني من لا أتهم ونحو ذلك ، فالأصح عدم قبوله ، لأنه قد يكون ثقة عند الراوي لكن لو سماه لظهر جرحه عند غيره ، بل الاضراب عن تسميته ريبة توقع في القسب تردد (١) .

وقيل : ان كان الراوي الموثق اماماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه نسي مذهبه لا من يخالفه (٢) .

وقد ذهب جماعة الى أن المبهم اذا كان في عصر التابعين أو القرون المشهود لها بالخبر ، فإنه يستأنس بروايته ، ويستضاء بها في مواطن (٣) .

٣ - المرسل :

أصبح تعريف للحديث المرسل : هو ما قال فيه التابعي ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

وهذا التعريف الذي أوردته فيه تفريق بين الحديث المرسل وبين الحديث المنقطع والمعضل والمعلق . وقد اختلف المحدثون والفقهاء والاصوليون في تعريف المرسل الى أقوال هي :-

-
- (١) علوم الحديث : ١٠٠/١٩ ، التقييد والايضاح : ١٤٣ .
 - (٢) علوم الحديث : ١٠٠ ، التقييد والايضاح : ١٤٣ .
 - (٣) لمحات في أصول الحديث : ٣٣١ ، وقال التهانوي : اختلف في قبول حديثه والذي ينبغي ان يكون مذهبنا قبوله وان ايهم بخير لفظ التعديل ، ولكن بمثل الشرط الذي اعتبرناه في المرسل ، وهو أن يكون من القرون الثلاثة دون ماعداها .
- أه قواعد في علوم الحديث : ٢٠٢ .

- ١ - المرسل ماسقط من اسناده راو فاكثرو .
 ب - المرسل : هو قول التابعى الكبير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 ج - ماسقط من اسناده راو واحد ، سواء كان المرسل تابعيا أو غيره (١) .

حكمه :

وهو حديث ضعيف لدى غالب المحدثين الا اذا كان التابعى المرسل ثقة ولا يروى الا عن الثقات ، فحينئذ يقبل مرسله ، او اذا اعتضد مرسله بقرينة تدل على أن للحديث أصلا ، وذلك بان يرد متصلا من طريق آخر أو يرد مرسلا من طريق غير طريق المرسل الاول ، أو يوافقه قول الصحابة بما لا مجال للرأى فيه (٢)

فيقبل حينئذ

والموجب لرد المرسل هو الجهل بعدالة الراوى لاحتمال أن يكسبون غير صحابى فهو اثر الجهل به لكن اذا ترجح كون الساقط صحابيا قبل مرسله

- (١) انظر جامع التحصيل لاحكام المراسيل : ٢٢/٢١
 (٢) ما أوردته هو مذهب غالب المحدثين فى قبول الحديث المرسل ، وقد اختلف العلماء فى قبول المرسل الى مذاهب عشرة كما اشار الى ذلك الحافظ العلاى والسيوطى ، الا أنه يمكن تلخيصها فى ثلاثة مذاهب رئيسية هى :-

- ١- قبول المرسل مطلقا ، فقد قبل بعضهم مراسيل القرون الثلاثة الأولى ، وتجاوز البعض الى قبول كل مرسل سواء قرب عهد مرسله أم بعد اذا كان الراوى عدلا ، وذهب قوم الى أن المرسل أعلى من المسند
 ٢- رد المرسل مطلقا ، فقد رد جماعة من العلماء المرسل مطلقا من أى عصر كان ، بل ذهب بعضهم الى رد مراسيل الصحابة .
 ٣- قبول المرسل ، بشروط ، ورد ماخالف ذلك ، فمنهم من خصص القبول بمراسيل كبار التابعين دون غيرهم ، ومنهم من ذهب الى قبول مراسيل الثقات الذين لا يروون الا عن ثقات دون غيرهم ، وهذا الذى رجحته . انظر الكلام على مذاهب العلماء فى قبول المرسل . جامع التحصيل لاحكام المراسيل : ٥٥/٥٣ .

ولذلك قبل العلماء مرسل الصحابي (١)

وهل يجوز تعمد الارسال أو لا ؟ قال الحافظ ابن حجر : ان كان شيخه الذي حدث به عد لا عنده وعند غيره فهو جائز بلا خلاف ، أولا فممنوع بلا خلاف ، أو عد لا عنده فقط أو عند غيره فقط فالجواز فيهما محتمل بحسب الاسباب الحاملة عليه (٢) .

٤ - المنقطع :

وأصح ما قيل في تعريفه : هو الحديث الذي سقط من اسناده راو أو أكثر لا على التوالي قبل الصحابي (٣) وهو حديث ضعيف لجهالة الساقط

(١) والمقصود بمرسل الصحابي . ما أخبر به الصحابي عن شيء وقع للنبي صلى الله عليه وسلم ونحوه مما يعلم أنه لم يحضره لخبائه أو لصغر سنه أو لتأخر أسلامه أو غير ذلك . فهذا النوع من الأحاديث قبلها الأئمة إلا ما نقل من أبي إسحاق الأسفرائيني وطائفة يسيرة معه مسن رد مراسيل الصحابة ، لا الطعن فيهم ، وإنما لاحتمال أخذهم هذه الأحاديث عن التابعين ، والجهالة بالتابعي تؤثر في قبول الحديث انظر التفصيل في ذلك في جامع التحصيل : ٣١ / ٣٣ .

(٢) هامش قواعد في علوم الحديث : ٥٥ ، وانظر بحث في المرسل في علوم الحديث : ٤٧ / ٥١ ، التقييد والايضاح : ٧٥ / ٧٠ تدريب الراوي ١١٧ / ١٢٥ . الخلاصة : ٦٥ / ٦٦ ، جامع التحصيل : ٧ ، ٥٥ وانظر الهامش قواعد في علوم الحديث : ١٣٨ / ١٦٥ ، لمحات في أصول الحديث : ٢٢٦ / ٢٣٤ .

(٣) هذا التعريف يفرق بين المنقطع وبين المرسل والمعضل والمعلق وقد اختلف العلماء في تعريفه ، فقد جعله بعضهم هو والمرسل متساويان ، وهما شاملان لكل ما لم يتصل . وخصه بعضهم في أن المنقطع يكون فيسما دون الصحابي . وعرف بعضهم المنقطع بأنه ما سقط منه الراوي أو أبيهم بأن ذكر بصيغة رجل أو شيخ أو نحو ذلك . وأطلق بعضهم المنقطع على ما أضيف إلى التابعي ، وما أورده هو التعريف الذي استقر عليه الاصطلاح ، كما أن اختصاص كل نوع من أنواع الانقطاع باسم أولى . انظر علوم الحديث : ٥١ / ٥٣ ، تدريب الراوي : ١٢٦ / ١٢٨ ، معرفة علوم الحديث : ٢٧ / ٢٩ . قواعد في علوم الحديث : ١٦٣ ، لمحات في أصول الحديث : ٢٣٤ / ٢٣٧ .

وهي مؤثرة في حديثه (١) .

ويعرف الانقطاع بسجي الحديث من طريق آخر ذكر فيه الساقط أو بالوقوف على أن الراوى لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه ذلك الحديث .
وينبغى أن يلاحظ أن عبارة التحمل تكون بغير السماع (٢) .

٥ - المعضل :

وهو ما سقط من وسط اسناده أو آخره راويان أو أكثر على التوالي (٣) .
وهو حديث ضعيف لجهالة الساقطين في اسناده ، وهي مؤثرة لى
صحة الحديث (٤) .

والمعضل أسوأ حالا من المنقطع في مكان واحد ، ولا في تساويان اذا
كان الانقطاع في أكثر من موضع ، والمنقطع في مكان واحد أسوأ حالا من
المرسل .

ويعرف المعضل ب ورود الحديث باسناد متصل فيظهر فيه الساقطين .
وبعضهم يطلق على المقطوع ما لا مجال للرأى فيه أنه معضل .
وذهب آخرون الى اطلاق المعضل على المقطوع اذا كان للرأى فيه
مجال ، وورد الحديث من طريق آخر متصلا ، فان لم يرد من طريق آخر

-
- (١) ومذهب الحنفية أن منقطع القرون الثلاثة مقبول ، وما بعد القرون الثلاثة اذا كان الراوى عدلا قبل ، والا فلا . انظر قواعد في علوم الحديث : ١٦٣
 - (٢) ان لو صرح بالسماع وثبت عدم لقائه او سماعه فهو مشعر بكذبه . ويعتبر ذلك ضربا من الوضع .
 - (٣) وهذا التعريف يخرج المنقطع والمرسل والمعلق . انظر علوم الحديث : ٥٤/٥٦ ، التقييد والايضاح : ٨١/٨٣ ، تدريب الراوى : ١٢٩/١٣٠ ، الخلاصة : ٦٥/٦٦ ، لمحات في أصول الحديث : ٢٣٧/٢٣٨ .
 - (٤) وينبغى ان نشير هنا الى القاعدة التي سار عليها الحنفية وهو قبول المعضل اذا كان الساقط من الاسناد من القرون الثلاثة كما هو مذهبهم في المرسل والمنقطع .

متصلاً ، سعى مرسله ، وانما كان معضلاً لسقوط الصحابي ورسول الله - صلى الله عليه وسلم منه .

٦ - المعلق : هو ما حذف من مبتدأ اسناده رأو أو أكثر ولو الى آخر الاسناد ^(١) . وهو حديث ضعيف لجهالة الساقط ، وهي مؤثرة في صحة حديثه ^(٢) .

ويلحق بالتعليق قول الراوي : يروي عن فلان ، ويذكر عن فلان ، وهو استعمال عرف بين المتأخرين ^(٣) .

٧ - المدلس : وهو قسمان : -

القسم الاول : تدليس الاسناد ، ويسمى تدليس السماع ، وتدليس الشيوخ ^(٤) وهو أن يروي عن لقيه وسبع منه ما لم يسمعه منه بلفظ يوهم أنه سمعه منه ^(٥) .

-
- (١) تدریب الراوی : ١٣٦/١٣٧ ، علوم الحديث : ٦١/٤ ، التقييد والایضاح : ٨٩/٩٣ ، لمحات فی أصول الحديث : ٢٨٠/٢٨٣ .
- (٢) وذهب الحنفية الى أن تعليق القرون الثلاثة مقبول ، وكذلك يلحق بالمقبول ما وقع من تعليق بصيغة الجزم فی الصحاحین ، انظر تفصيل ذلك فی علوم الحديث : ٦١/٦٣ ، قواعد فی علوم الحديث : ١٦٣/١٦٤ .
- (٣) التقييد والایضاح : ٩٣/٩٤ ، لمحات فی أصول الحديث : ٢٨٢/٢٨٣ -
- (٤) انظر جامع التحصيل : ١٥٨ .
- (٥) انظر علوم الحديث : ٦٦ ، التقييد والایضاح : ١٥/١٠٠ ، تدریب الراوی : ١٣٩/١٤٥ .

وهو انواع :-

١ - تدليس التسوية : وهو أن يسمع المدلس حديثا عن ثقة عن ضعيف عن ثقة ، فيسقط الضعيف ، ويجعل الرواية عن الثقتين مباشرة ، بلفظ يوهـم الاتصال ، ويشترط في تسميته بتدليس التسوية شرطان (١) :

١- أن يكون الثقة الاول لقي الثقة الثاني - يعنى شيخ شيخه - فـى غير هذه الرواية - وسمع منه مباشرة غير هذا الحديث ، أما هذا الحديث فـسماعه له عن طريق الضعيف ، فان لم يلقه فلا يسمى تدليسا ، وانما يسمى تسويه فقط - أو تجويدا (٢) .

٢ - أن تكون لفظة التحمل توهم السماع ، كمن ، أو قال ، أو نحو ذلك ، فان صرح بالسماع فلا يسمى تدليسا .

وهذا النوع من التدليس شرأنواع التدليس.

ب - تدليس القطع : وله صورتان :-

١ - ان يسقط اداة الرواية وشيخه ثم يذكر بقية الحديث ، وهذا التدليس لا يظهر الا اذا حوَّق الراوى فى السماع ، مثاله ماروى على بن خشرم قال : كنا عند ابن عيينة فقال : الزهرى فقل له : حدثكم الزهرى ، فسكت ، ثم قال : الزهرى

(١) وقد عرفه العلائى بقوله : أن يسمع الراوى من شيخه حديثا قد سمعه من رجل ضعيف عن شيخ سمع منه ذلك الشيخ غير هذا الحديث ، فيسقط الراوى عنه الرجل الضعيف من بينهما و يروى الحديث عن شيخه عن الاعلى ، لكنه سمع منه أو أدركه . جامع التحصيل : ١٥٨ التقييد والايضاح ١٦/١٥ .

(٢) انظر تدريب الراوى : ١٤١/١٤٢ .

ف قيل له : سمعت من الزهري فقال : لا ، ولا ممن سمعه من الزهري ،
حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري (١) .

قلت : ويشترط فيه أن يكون المدلس قد سمع من الشيخ المذكور غير
هذا الحديث ، والا كان تعليقا حيث حذف راو أو أكثر من بداية اسناده ،
ولا يسمى تدليسا .

٢ - أن يقول الراوي : حدثنا وسعت أي يذكر أداة التحمل ، ثم
يسكت برهة ، ثم يورد الحديث ، ومثاله : ما ذكر عن عمر بن علي المقدسي أنه
كان يدلس تدليسا شديدا يقول : سمعت وحدثنا ، ثم يسكت ، ثم يقسول :
هشام بن عروة الخ (٢) .

ج - تدليس العطف : وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه
ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه ويكون المدلس قد سمع الحديث من أحدهما
دون الآخر ، فيصرح بالسماع من الاول ، ويعطف الثاني عليه موهما أنه سمع
منهما في حين أنما سمع من أحدهما دون الآخر ، فيوهم أنه حدث عن
الآخر بالسماع منه أيضا .

ومثاله ما نقل الحاكم والخطيب عن هشيم أن أصحابه قالوا له : تريد
أن تحدثنا اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس فقال : خذوا ثم أملئ عليهما جلستا
يقول في كل حديث منه : حدثنا فلان وفلان ، ثم يسوق السند والمتن ،
فلما فرغ قال : هل دلست لكم اليوم شيئا قالوا : لا ، قال : يلي ، كل ما قلت
فيه : وفلان ، فاني لم أسمع منه (٤) .

(١) تدریب الراوی : ١٤٠

(٢) تدریب الراوی : ١٤٢

(٣) هامش تدریب الراوی : ١٤٢

(٤) تدریب الراوی : ١٤٢ .

القسم الثانى : تدليس الشيوخ : وهو أن يصف شيخه الذى منه الحديث بما لم يشتهر به من اسم أو كنية أو قبيلة أو بلدة أو صنعة أو نحو ذلك (١) .

والفرق بين التدليس وبين الارسال على مفهوم الاصوليين ه أن التدليس رواية الراوى عن لقيه وسمع منه مالم يسمع منه ه والارسال رواية الراوى عن لم يلقه ه سواء عاصره أم لا ه فان لم يعاصره فهو الارسال الظاهره وان عاصره — فهو الارسال الخفى (٢) .

والارسال أحسن ه حالا من التدليس ه حيث أنه مبين فيه الانقطاع والتدليس موهم للاتصال وليس متصلا (٣) ولهذا ذم التدليس كثير من العلماء وشنعوا على المدلسين حتى أن جماعة من العلماء ذهبوا الى جح المدلس مطلقا ه لا يهاجمه سماع مالم يسمع ه فلم يقبلوا حديثا منه وان صرح بالسماع ه وقسال آخرون : ان كان الغالب عليه التدليس ممن عاصره ولم يلقه ه ولا يسمع منه لم تقبل روايته (٤) وان كان تدليسه عن لقيه وسمع منه ليقبل منه ما صرح فيه بالسماع دون ما دلس ه

والصحيح الذى عليه جمهور أئمة الحديث والفقه والاصول ه الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة بما صرح فيه بالسماع ه دون ما رواه بلفظ محتمل ه لأن ه جماعة من الكبار قد دلسوا ه وقد اتفق الناس على الاحتجاج بهم ه ولم يقدح التدليس فيهم ه وايضا فان التدليس ليس كذبا صريحا ه بل هو ضرب من

(١) تدريب الراوى : ١٤٢ .

(٢) لمحات فى اصول الحديث : ٢٤١ .

(٣) جامع التحصيل : ١٥٩ .

(٤) قلت : هذا حسب الاصطلاح لدى الاصوليين وبعض المحدثين — ارسال وليس تدليسا لان شرط التدليس كما أسلفت اللقى والسماع .

الايهام ، لذا لا يقبل من المدلس حديث حتى يقول : حدثنا أو سمعت (١)

والذي ينبغي أن ينزل عليه قول من جعل التدليس مقتضياً لجرح فاعله على من أكثر التدليس على الضعفاء وأسقط ذمهم تخطيئة لحالهم ، وكذلك من دلس اسم الضعيف حتى لا يعرف (٢) .

والتدليس درجات ، شرها تدليس التسوية لما فيه من غش وتخطيئة لحال الحديث الضعيف ، ولما فيه من تلبس على من أراد الاحتجاج به ، ولأن المدلس يروي عن شيخه ما لم يحمله عنه ، لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف ، ولم يروه شيخه بدونه ، ولأن المدلس تصرف على شيخه بتدليس لم يقع منه ، وقد يلحق بشيخه وصلة التدليس إذا أطلع المحدثون على أنه رواه عن الواسطة الضعيف ، ثم يوجد في هذه الرواية ، فيظن أن شيخه هو الذي أسقط الضعيف ودلس الحديث (٣) .

ويليه في المرتبة تدليس الشيوخ بغرض التعمية على شيخه الضعيف ، وعدم تبين حاله للناس حتى لا يعرف .

ثم بقية أنواع التدليس ، وأخفها ضرراً من دلس اسم شيخه كيلاً يتكرر ، لأنه كثير الرواية عنه ، أو لكونه متأخر الوفاة قد شاركه فيه جماعة ، فيدلسه للاغراب أو لكونه أصغر منه أو لشيء وقع بينهما .

(١) جامع التحصيل : ١٦٠ / ١٦٢ .

(٢) " " : ١٦٦ .

(٣) جامع التحصيل : ١٧٠ / ١٧١ ، انظر تهذيب الراوى : ١٤٣ / ١٤٤ .

وغاية الضرر في هذا النوع هو تضييع المروى عنه ، وتويعير طريق معرفته
على من يروى ذلك .

والموجب لرد حديث المدلس هو الجهل بالراوي الساقط لاحتمال
ضعفه .

ويحرم التدليس بقصد تغطية حال الراوى الضعيف سواء أسقطه كما
في تدليس التسوية أو ذكره باسم لم يشتهر به حتى لا يعرف كما في تدليس
الشيوخ ، ولا شك ان فعل ذلك يقتضى جرح فاعله (١) .

أما تدليس أسم الشيخ بكنية أو لقب ونحوهما ، لاسيما اذا كان كثير
الرواية ، فقد تسامح فيه كثير من الفقهاء (٢) .

وجمهور محدثين على أن الحديث المدلس حديث ضعيف ، وله حسب
الحنفية الى أن حكم المرسل يجرى في المدلس على سبيل بيانه (٣) .

ثالثا : ما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الطعن في عدالة الراوى :-

وقبل تناول الموضوع تفصيلا أرى من الخير بيان معنى العدالة
والمراد منها لدى علماء الحديث .

العدالة : صدر عدل بالضم ، يقال : عدل فلان عدالة وعدولة ،
فهو عدل أى رضى ومقنع في الشهادة (٤) .

(١) جامع التحصيل : ١٦٦

(٢) علوم الحديث : ٦٨ - تدريب الراوى : ١٤٣

(٣) قواعد في علوم الحديث : ١٥٨

(٤) توجيه النظر : ٢٨

والتعديل : التقويم والتزكية والتسمية ، يقال : عدل الحكم تعدىلا
 اقامه ، وفلانا زكاه والميزان : سواء ، وتعديل الشئ : تقويمه يقال : عدلسه
 تعدىلا فاعتدل ، اى قومه فاستقام وكل مثقف معدل ، وتعديل الشاهد نسبته
 الى العدالة (١) .

والمعدل من الناس من يقضى بالحق ، والمعدل من الاشياء ما مقام
 فى النفوس أنه مستقيم والمرضى قوله وحكمه وجائز الشهادة (٢) .

والتعديل اصطلاحاً : وصف الراوى بما يقتضى قبول روايته (٣) وقيل :
 هسى ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التدين ، والمحافظة على التقوى والاخلاق
 والمروءة مما يبعث على الثقة بصدقه وأمانته (٤) .

وتتحقق العدالة بالاسلام والبلوغ والعقل ، والسلامة من أسهاساب
 الفسق وخوارم المروءة (٥)

وتثبت العدالة بالاستفاضة فيمن اشتهرت عدالته بين أهل المجلس
 وشاع الثناء عليه أو بتصحيح عدلين عليها ، ونذهب ابن عبد البر الى أن كل حامل
 علم معروف العناية به محمول ابداء على العدالة حتى يتبين جرحه (٦) .

-
- (١) انظر توجيه النظر ٢٨ ، القاموس المحيط ٤ : ١٣ .
 (٢) المختصر فى علم رجال الاثر : ٤٣
 (٣) المختصر فى علم رجال الاثر : ٤٣
 (٤) انظر توجيه النظر : ٢٦ / ٢٧ ، لمحات فى أصول الحديث : ٣٢٣ .
 (٥) التقييد والايضاح : ١٣٦ ، لمحات فى أصول الحديث : ٣٢٣ .
 (٦) علوم الحديث : ٩٥ ، التقييد والايضاح : ١٣٧ / ١٣٨ ، تدريب الراوى
 ١ : ٣٠١ / ٣٠٢ ، لمحات فى أصول الحديث : ٣٢٤ ، المختصر فى علم
 رجال الاثر : ٤٦ / ٤٧ .

والعدالة كالضبط تقبل الزيادة والنقصان والقوة والضعف (١) .

والعدالة والضبط اما أن ينتفيا عن الراوى أو توجد فيه العدالة وحدها ، أو الضبط وحده ، فان انتفيا من الراوى لم يقبل حديثه مطلقا ، وان اجتمعا فيه . قبل حديثه وكان صحيحا ، وان وجدت فيه العدالة دون الضبط توقف فيه على شاهد منفصل يجبر ما فات من ضبطه ، وان وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه لان العدالة هي الركن الأكبر في الرواية (٢) . ولذا كان الطعن فيها لا يجبر بخلاف الضبط فانه يجبر بمرور المتابع أو الشاهد وذلك بان ترد الرواية من طريق أخرى موافقة لرواية الراوى المطعون في ضبطه حيث يدل ذلك على ضبطه في هذه الرواية .

أما الطعن في عدالة الراوى فهي موجبة لرد حديثه وعدم قبوله ، كما انه لا يبعد فيها المتابعة أو الاعتبار ، ان الطعن في عدالة الراوى اما أن تكون بكذب الراوى أو تهمة بالكذب أو بالفسق .

وتفاوت درجات العدالة أمر قد خفى على بعض العلماء فذهبوا إلى القول بعدم تفاوتها (٣) .

ولخفاء تفاوت العدالة بين الرواة جعل أئمة الحديث قلما يرجحون بها - أعنى العدالة - وغالب ترجيحهم انما هو بأمور تتعلق بالضبط . ولعل السبب في ذلك ان الترجيح بزيادة العدالة قد يوهم الناس أن الراوى المرجوح ليس عدلا . فيسيثوا الظن به . أو يشكون في سائر مروياته . وقد فرض أنه عدل ضابط ، الا أن غيره أعد له منه .

(١) توجيه النظر : ٣٠ .

(٢) توجيه النظر : ٣٠ .

(٣) توجيه النظر : ٣١ .

وكثيرا ما نراهم يلجأون الى الترجيح بأمر عارضه - غالباً ما تتعلق بالضبط ولا أثر لها بالعدالة ككون الحديث الذى رواه أحد الراويين قد تلقاه عن كثرة ملازمته له أو زيادته فى ممارسة حديث شيخه أو نحو ذلك وهذا فيما اذا تفاوت الراويان فى العدالة وأتقنا فى الضبط (١)

ومن هنا يتضح الفرق جلياً بين الطعن فى ضبط الراوى وبين الطعن فى عدالة الراوى فالطعن فى ضبط الراوى غالباً ما يتقوى ، وذلك بمرور الرواية من طريق أو طرق أخرى تدل على أن الراوى وان كان غير ضابط فى الغالب الا أنه حفظ وضبط فى هذه الرواية .

اما الطعن فى العدالة ، فإنه لا ينجبر ولا يتقوى ولا يفيد ورود الرواية من طريق أخرى . ولا تلغى الراوى المطمعون فى عدالته . بل ان تعدد الروايات من رواية مطمعون فى عدالتهم تزيد الحديث نكارة لاحتمال تواطؤهم على الكذب أو سرقة بعضهم من بعض كما سيأتى تفصيله فى حينه أن شاء الله تعالى .

أما الطعن فى الرواية بالجهل فى الراوى فيتوقف فى قبولها أو ردها على ورود الخبر من طريق أو طرق أخرى تبين فيها الراوى الساقطه فإذا عرف الراوى الساقط فاما أن يكون ثقة فيقبل خبره . واما أن يكون ضعيفاً . وهذا الضعف اما أن يكون ناشئاً من قبل ضبطه ، فإذا احتفت بالخبر قرائن ترجح قبوله ، قبلت روايته ، والا ردت اما اذا كان الضعف ناشئاً من جهة الطعن فى عدالة الراوى فيرد حديثه حينئذ ولا ينجبر . كما أطلق العلماء على أنسواع

الحديث الضعيف الذي نشأ ضعفه امان جهة الطعن في ضبط روايته
واما من جهة الجهل برواته . أسماء ، كذلك اطلقوا على أنواع الحديث
الضعيف الذي نشأ ضعفه من قبل الطعن في عدالة الرواة أسماء سأتناولها
بالذكر مع شيء من الإيجاز .

١- الحديث المنكسر:

سبق أن عرفت المنكر في القسم الاول من الحديث الضعيف . ولما كان
المنكر ذا شقين . قسم يتعلق ضعفه بالضبط . وقسم يتعلق ضعفه بالطعن
في العدالة لذا سأخ تكرر في القسمين وقد عرفت هناك حسب ما يقتضيه
مقامه .

اما تعريفه في هذا المبحث فهو الحديث الذي ينفرد بروايته من
فحش غلطه أو كثرت غفلته أو تبين فسقه بخير الكذب أو التهمة به .

فاذا نفرد الفاسق برواية حديث كان منكراً ، وهذا النوع لو تعددت
طرقه فانه لا يتقوى لان اجتماع الفاسقين في رواية لا يزيد ها ثقة بل يزيد ها
نكارة . وذهب بعضهم الى أن تعدد طرقه وان لم يقو الحديث الى درجة
الاحتجاج فانها تدل على أن للحديث أصلاً .

٢- المتسروك :

هو الحديث الذي في سنده راو متهم بالكذب على رسول الله صلى
الله عليه وسلم (١) .

(١) توجيه النظر: ٢٥٢ .

أو هو الحديث الذي يكون في رواته من اشتهر بالكذب في كلام الناس وإن لم يظهر كذبه في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويشترط في تسمية حديثه بالمتروك شرطان :

- ١ - أن ينفرد المتهم بالرواية ، ولا تعرف إلا من جهة .
- ب - أن يكون الحديث مخالفا للقواعد المعلومة من ^(١) الشرع .

وبعض العلماء يطلق على الحديث المتروك اسم الحديث المطروح ويجعل المتروك ما له اسمان .

ونذهب بعضهم إلى التفريق بينهما ، وعرف المطروح بأنه هو ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع ^(٧)

والمتروك حديث ضعيف ، وموجب ضعفه الطعن في عدالة رايه ، واتهامه بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو وقوعه في الكذب في حديث الناس . وهذا النوع من الحديث لا يجبر ولا يتقوى مهما تعددت طرقه ، بل أن تعدد طرقه على هذه المثابة يزيد الحديث نكارة وتركاً .

٣ - الموضوع :

والحديث الموضوع : هو الحديث المكذوب على رسول الله صلى الله

(١) قواعد في علوم الحديث : ٤٣ ، تدريب الراوي ١ : ٢٤٠ إلا أنه عسرف المتروك بقوله : فالحديث الذي لا مخالفة فيه ورايه متهم بالكذب ، بان لا يروى إلا من جهة . وهو مخالف للقواعد المعلومة أو عرف به في غير الحديث النبوي أو كثير الغلط أو الفسق أو الخفلة يسمى المتروك .

(٧) توجيه النظر : ٣ ، ٢٥ .

عليه وسلم ، سواء كان عمدا أو خطأ (١) .

وذهب بعضهم الى التفريق بين التعمد وعدمه . فسمى مانسب الى
النبي - صلى الله عليه وسلم كذبا تعمداً بالموضوع . وما اضيف اليه
صلى الله عليه وسلم - خطأ بالباطل (٢) .

وهذا النوع هو مقصد الرسالة وسيأتى الكلام عليه مفصلاً ان شاء
الله .

وقد حان اوان الشروع في المقصود فأقول مستعينا بالله ومنه استمد
العمون والتوفيق :

-
- (١) توجيه النظر : ٢٥٢ .
(٢) قال المصنف رحمه الله : اذا قام عند الناقد من الادلة ماغلب على ظنه
معه بطلان نسبة الخبر الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد يقول :
باطل أو موضوع . وكلا اللفظين يقتضى أن يكون الخبر مكذوباً عمداً
أو خطأ ، الا أن المتبادر من الثانى الكذب عمداً ، غير أن هذا
المتبادر لم يلتفت اليه جامعو كتب الموضوعات . بل يوردون فيها
ما يرون قيام الدليل على بطلانه وان كان الظاهر عدم التعمد . اهـ
مقدمة الفوائد المجموعة : ٧ .

الباب الأول

في التعريف بالوضع وأحكامه

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

في التعريف بالوضع والألفاظ المستعملة في الدلالة عليه ،
وعلى من يطلق المحدثون وصف الكذب •

الفصل الثاني :

في بيان وقوع الوضع ونشأته وأسبابه وما يَنْهَتْ به •

الفصل الثالث :

في أحكام الوضع والوضاعين •

((الفصل الأول))

فى التعريف بالوضع وبيان الالفاظ المستعملة فى الدلالة عليه وعلى
من يطلق المحدثون وصف الكذب ويشمل المباحث الآتية :-

- الوضع فى اللغة •
- الوضع فى الاصطلاح •
- المناسبة بين المعنى اللفوى والمعنى الاصطلاحى
- هل الموضوع من الحديث ؟ ولم ساع ذكره فى كتبه ؟
- الالفاظ المستعملة فى الدلالة على الوضع والرمز بالكذب •
- على من يطلق المحدثون وصف الكذب •

١ - الوضع فى اللغة :

يستعمل الوضع فى اللغة ليعان عدة منها :

الخط ، يقال : وضعه ، يضعه ، وضعاً ، بمعنى خطه ، ووضع عنه ، أى خط من قدره ، ووضع عن غريمه ، أى أنقص ما عليه شيئاً ^(١) وانه وضعت المرأة خطها اذا ولدت ، ووضع فى تجارتها اذا خسر فيها ^(٢) ، وانحط من رأس مالها .

ومنها الاسقاط ، يقال : وضع عنقه ، أى أسقطها ، ووضع عنه الجناية أى أسقطها ^(٣) .

ومنها الاختلاق يقال : وضع الشيء وضعاً أى اختلقه ^(٤) ومنها اللصاق ، يقال : وضع فلان على فلان كذا ، أى الصقه به ^(٥) والموضوع اسم لمفعول من وضع ، ومنه الحديث الموضوع ، فيكسبون معناه : الحديث المنحط ، او المسقط ، او المخلوق ، او الملقى .

٢ - تعريف الحديث الموضوع فى الاصطلاح :

عرفه علماء الحديث بأنه : الحديث المخلوق المصنوع المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً أو خطأ ^(٦)

- (١) القاموس المحيط ٣ : ٩٣ ، وانظر معجم مقاييس اللغة ٦ : ١١٧ .
- (٢) القاموس ٣ : ٩٣ ، معجم مقاييس اللغة ٦ : ١١٧ ، تهذيب اللغة ٣ : ٧٤ المحكم ٢ : ٢١٢ ، تنزيه الشريعة ١ : ٥ .
- (٣) القاموس ٣ : ٩٣ .
- (٤) المحكم ٢ : ٢١٢ وقد جعله الزبيدى من المجاز قال : ومن المجاز الأحاديث الموضوعية ، هى المخلقة التى وضعت على النبى صلى الله عليه وسلم وانثرت عليه ، وقد وضع الشيء وضعاً اختلقه أى تاج العروس ٥ : ٥٤٥ .
- (٥) فتح المغيث ١ : ٢٣٤ ، تنزيه الشريعة ١ : ٥ .
- (٦) علوم الحديث ٨٩ ، تدريب الراوى : ١٧٨ ، فتح المغيث ١ : ٢٣٤ ، تنزيه الشريعة ١ : ٥ .

وخصّه بعضهم بالعمد دون الخطأ^(١).

(٢) وعرفه بدر الدين محمد بن سلامة المارديني بأنه : ماصح أنه مكذوب وهو يرجع في الحقيقة الى الاول لأن المخلوق المصنوع لا يكون الا اذا صح كذبه .

وقد عرف شيخ الاسلام ابن تيمية الحديث الموضوع بتعريفين نظرا لاختلاف العلماء في مفهوم الحديث الموضوع ، فعرفه أولا بقوله : إن لفظ الموضوع قد يراد به المخلوق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب .

وعرفه ثانيا بقوله : ما يعلم انتفاء خبره وان كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه (٣) .

وكلا التعريفين في الحقيقة يرجعان الى التعريف الاول حيث يشمل كل ما ألقى بالنبي صلى الله عليه وسلم سواء تعمد في ذلك ملصقه أو لا (٤)

وهذا التعريف هو الذي سأسير عليه باذن الله في تناول مباحث هذه الرسالة حيث أتناول بموجب ذلك كل ما أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يقله أو يفعله أو يقره ، سواء كان ذلك عمدا أو خطأ اذ أن العلماء مجمعون على الاول ، وتختلف نظرتهم للثاني حيث يتحرج بعضهم في وصفه بالكذب لعدم شموله الوعيد الذي توعد به من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) قواعد في علوم الحديث : ٤٢ توجيه النظر : ٢٥٢ .

(٢) تحذير المسلمين : ١٨ .

(٣) المصعد الأحمد : ٣٤ / ٣٥ .

(٤) وقد زاد الشيخ أبو شهبه في تعريفه : أو على من بعده من الصحابة والتابعين ، لكنه اذا أطلق ينصرف الى الموضوع على النبي - صلى الله عليه وسلم ، أما الموضوع على غيره فيقيد ، فيقال مثلا : موضوع على ابن عباس ، أو على مجاهد مثلا . هذه الاسرائيليات والموضوعات : ٢٤ .

ونذهب المعلن رحمه الله تعالى الى أن الموضوع خاص بما تعمد بوضعه ،
أما ما لم يتعمد في وضعه ونسب الى النبي صلى الله عليه وسلم خطأ فقد سماه
الباطل . (١)

كما أن بعض علماء الحديث خص تشيئة ما نسب الى النبي صلى الله عليه
وسلم خطأ من غير قصد بأسماء خاصة ، كالادراج ، والقلب ، والعلة ، مما لا
يعتبر موضوعا حسب اصطلاحهم وان كان الحكم فيها الرد ، كما أن البعض يرى
أن الحكم على الحديث بالوضع وعدمه ، إنما هو من الأمور الظنية التي لا ينبغي
التسرع فيها ، بل الاحتياط فيها ينبغي مراعاته ، وعدم التسرع في الحكم
بالوضع يقتضي عدم الحكم بالوضع على غير المتعمد . لكن هذا لا يمنع أن تلحق
بالموضوع ما نسب الى النبي صلى الله عليه وسلم خطأ مما لم يقله وان كان بعض
الرواة عزاء اليه دون قصد .

والذي دلفني الى أن الحق بالموضوع ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم
خطأ مكانة ومنزلة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذ هـ المصدر الثاني
من مصادر التشريع الاسلامي . وقد أوجب الله تعالى على هذه الامة العمل به ،
والتثبت في تحمله وفي أدائه ، فلا بد من التشدد في قبوله ، والتثبت في
أخذه ، ورد ما غلب على الظن أنه ليس منه ، وقد كان هذا هو منهج السلف
من الصحابة ، ورحم الله تعالى يحيى بن معين فقد كان اماما في ذلك :
روى الخطيب بسنده الى أبي بكر محمد بن خلاد الباهلي قال : اتيت يحيى
مرة فقال لي : أين كنت ؟ فقلت : كنت عند ابن داود فقال : اني لأشفق على
يحيى من ترك هؤلاء الرجال الذين تركهم ، فهكى يحيى وقال : لأن يكون خصمي
رجلا من مرض الناس شككت فيه ، فتركته ، أحب الى من أن يكون خصمي النسي
صلى الله عليه وسلم - يقول : بلغك عن حديث سبق الى قلبك أنه وهم فليس

حدث به (١) ؟

٣ - المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي :

عند المقارنة بين المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي نرى أن
المناسبة بينهما ظاهرة ملائمة للمعاني المتعددة .

أما على المعنى الأول : فقد روى فيه أن الحديث الموضوع : مطروح
وملقى لا يستحق الرفع أصلاً ، بل هو منقطع عن الاعتبار والاحتجاج لا ينجبر
أصلاً (٧) .

وأما على المعنى الثاني : فالحديث الموضوع ساقط لا يجوز اعتباره
ولا الاستدلال به أو رفعه .

وأما على المعنى الثالث : فلما فيه من معنى التوليد والتسبب في
الوجود والتصنيع .

وأما على المعنى الرابع : فالحديث الموضوع ملصق بالنبي صلى الله
عليه وسلم وليس هو مما قاله أو فعله أو أقره (٢)

والحديث الموضوع من حيث مادته ونصه ينقسم الى قسمين : -

١ - أن يضع الواضع كلاماً من عند نفسه ثم ينسبه الى النبي صلى الله عليه
وسلم .

٢ - أن يأخذ الواضع كلام بعض الصحابة أو التابعين أو الحكماء أو الفقهاء
أو غيرهم فينسبه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرجح وينسأل
القبول . (٤)

(١) الجامع : ١٢٦/١

(٧) تنزيه الشريعة ١ : ٥ ، تحذير المسلمين : ١٩

(٢) تنزيه الشريعة ١ : ٥

(٤) الاسرائيليات والموضوعات : ٢٤ .

٤ - هل يعد الموضوع من الحديث ، ولم ساغ ذكره في كتبه ؟

تبيين لنا من تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحاً ، أن الذات النبوية ليست صدره ، وإنما هو مختلق ومدسوس عليها وملصق بها ، فكان هذا مقتضياً ألا يُعدَّ الموضوع من الأحاديث النبوية ، وبمجرد الحكم عليه بالوضع ترتفع عنه الخصائص التي تعطى لسائر أحاديث المصطفى . وبالتالي فإن ذكره في كتب الحديث والحاقي كتب الموضوعات بكتب الحديث أمر مخالف للأصل .

الا أننا نرى أن العلماء خالفوا هذا الأصل وأوردوا كثيراً من الموضوعات بين طيات كتب الحديث بل عدوا كتب الموضوعات من كتب الحديث ، ولمعلل السبب في ذلك أمور :-

أولاً : أن الحكم على الحديث بالوضع إنما هو حكم ظني يترجح للعالم بعدم عزوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم غالباً ، ونادراً ما يقطع بأن النسي صلى الله عليه وسلم - لم يقله أو يفعله أو يقره ، والحكم بالظن وإن كان راجحاً إلا أن احتمال كونه صدقاً في نفس الأمر مسوغ لذكره في كتب الحديث واعتباره ضمن كتب الحديث .

ثانياً : أن إدراج الموضوعات في كتب الحديث وعد مؤلفاتها ضمن المؤلفات في الحديث إنما هو بالنظر إلى زعم واضعها .

ثالثاً : أنه أدرج ضمن الحديث واعتبر منه من أجل الوقوف على طرقة النسي يتوصل بها لمعرفة كذبه فينفي عنه القبول ويحكم برده (١) .

كل هذه الأمور جعلت العلماء يتجاوزون في إدراج الموضوعات ضمن الحديث واعتباره من الحديث وإن كان في الواقع ليس من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) فتح المغيث ١ : ٢٣٥ ، تحذير المسلمين : ١٩ ، لمحات في أصول الحديث : ٣٠٥ .

٥ - الالفاظ الدالة على الوضع لدى علماء الحديث :

اصطلح علماء الجرح والتعديل على الالفاظ معينة يعدلون بها الرواة ،
وأخرى يجرحونهم بها ، وهي معروفة عندهم " بمراتب الجرح والتعديل " ، ولكل
من القسمين درجات عليا ودنيا وبين ذلك ، والذي يهمننا تناوله في هذا
المبحث ما يتعلق بالالفاظ المستعملة في الروى بالوضع والكذب .

وهذه الالفاظ منها ما هو متفق على الاصطلاح بسره لدى المحدثين ،
ومنها ما انفرد بها امام خاص دون غيره الا أن هذه الاصطلاحات بعضها
صريح في دلالة ، وبعضها يدل على الوضع بالكناية ، لذا فاني أحاول إبراء
هذه الالفاظ مبينا ما اتفق عليه منها لدى المحدثين ، وما انفرد به ببعض
العلماء ، مع بيان الصريح منها والكناية :

(١) الالفاظ المتفق في دلالتها على الوضع . وهي نوعان :-

١ - الالفاظ الدالة على الوضع صراحة ، وهي مراتب :

المرتبة الاولى : ما كان التعبير فيها بصيغة أفعل كقولهم : أكذب الناس
وما يلحق بها كقولهم فلان أضع الناس ، أو منع الكذب^(١)
أو ممن يضرب به المثل في الكذب ، أو ممن يضرب المثل
بكذبه^(٢) أو اليه المنتهى في الكذب أو اليه المنتهى في الوضع
أو فلان أحد أركان الكذب^(٣) .

المرتبة الثانية : ما كان التعبير فيها بصيغة المبالغة من مادة الكذب أو
الوضع ، كقولهم فلان كذاب ، فلان ضاع فلان دجال^(٤)

(١) المصباح في علوم الحديث . للسيد قاسم الانديجان : ١٣٩ .

(٢) قال الذهبي في ترجمة احمد بن عبد الله الجويري : قلت الجويري : ممن
يضرب المثل بكذبه ١ : ١٠٧ .

(٣) فتح المغيث ١ : ٣٤٣ ، المصباح في علوم الحديث : ١٣٩ ، أصول الحديث
٢٧٦ : .

(٤) فتح المغيث ١ : ٣٤٣ ، أصول الحديث : ٢٧٦ .

وفلان أفاك^(١) .

المرتبة الثالثة : ما كان التعبير فيها بصيغة الفعل ، كقولهم فلان يضح الحديث ، أو يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويلحق بها : فلان وضع حديثاً ، أو كذب في حديثه ، أو فلان يخلق الحديث^(٢) أو يفعله الحديث^(٣) ونحو ذلك كقولهم : رماه فلان بالكذب ، وكذبه فلان^(٤) .

ب : الألفاظ الدالة على الوضع بالكناية :-

ومن هذه الألفاظ : قولهم :-

فلان يزرف الحديث^(٥) ، وقولهم فلان يحدث بالباطيل ، ويحدث بالهواطيل^(٦)

(١) قال الذهبي في ترجمة عمرو بن زياد الباهلي : قال أبوهاتم : كان كذاباً أفاكاً يضع الحديث ١ هـ ميزان ٣ : ٢٦٠ ، لسان ٤ : ٣٦٤ ، وانظر كذلك ميزان ١ : (١١٦ / ١٦٢) .

(٢) فتح المغيب ١ : ٣٤٣ / ٣٤٤ .

(٣) قال ابن أبي حاتم في ترجمة سهل بن عامر البجلي : . . . سمعت أبي يقول ذلك ويقول : هو ضعيف الحديث روى أحاديث هواطيل أدركته بالكوفة وكان يفعله الأحاديث ١٠ هـ الجرح ١ / ٢ : ٢١٢ .

(٤) كثيراً ما يستخدم الامام البخاري تعبير : رماه فلان بالكذب ، أو كذبه فلان لأنه رحمه الله كان يستخدم في التجريح عبارات خاصة سيأتى ذكرها قريباً ، ولأنه كان لطيف العبارة في تجريحه ، فقد نقل عنه أنه قال : لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً هـ مقدمة الضعفاء الصغير : ١ ، نقلاً عن سهر أعلام النبلاء للذهبي .

(٥) قال ابن أبي حاتم في ترجمة الكلبي : نا أبي نانصر بن علي ، وسليمان بن معبد المرزوي قالاً : حدثنا الأصمعي نا قره بن خالد قال : كانوا يرون أن الكلبي يزرف - يعني يكذب ١٠ هـ الجرح ٢ / ٣ : ٢٧١ ، وفي القاموس في مسادة زرف : كقفر ، واليه ، تقدم ، وفي الكلام زاد ، كزرف . . . وازدرف اشتري . . . والناقة حبها ، والرجل تقدم ، وككناسة الكذاب . . . القاموس ٣ : ١٤٧ .

(٦) قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن زكريا أبو اسحاق المجلي ، قال أبوسو حاتم : منكر الحديث ، وقال ابن عدي : حدث بالهواطيل ١ هـ ميزان ١ : ٣١ .

- وله احاديث باطلة (١) ، ومن اباطيله . . . (٢) ، اتى بخبر باطل (٣) .
 وقولهم : فلان له بلايا ، ومن بلاياه . . . ، وهذا الحديث من بلاياه (٤)
 لعل الهلا منه (٥) .
 وقولهم : له مصائب ، من مصائبه (٦) ، وقولهم : عنده عجائب (٧) ، عنده

- (١) قال الذهبي : على بن قتيبة الرافعي ، قال ابن عدي : له أحاديث باطلة عن مالك ١ هـ ميزان ٣ : ١٥١ .
 (٢) قال الذهبي : في ترجمة العباس بن بكار الضبي : ومن اباطيله عمن خالد بن أبي عمرو الاوزاعي عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : مكتوب على العرش : لا اله الا الله وحده ، محمد عبدي ورسولي أيده بعلي ١ هـ . ميزان ٢ : ٣٨٢ ، لسان ٣ : ٢٣٨ .
 (٣) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن عبد الله بن مسمار ، عن أبي الربيع الزهراني بخبر باطل في مقتل معاوية ١ هـ ميزان ١ : ١١٠ .
 (٤) قال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ومن الفاظهم أيضا : فلان له بلايا ، وهذا الحديث من بلاياه ، قال البرهان الحلبي : هو كناية عن الوضع فيما أحسب ١ هـ . هامش تدریب الراوى : ٢٣٤ هـ وقال الذهبي في ترجمة ابراهيم بن زكريا أبو اسحاق العجلي . . . ومن بلاياه عن همام عن قتادة عن قدامة بن ضمرة ، عن الأصمعي بن ثباته عن علي مرفوعا اللهم اغفر لمتسولات أمي ١ هـ . ميزان ١ : ٣١٠ هـ وقال في ترجمة أبان بن سفيان المقدسي . . . ومن بلاياه ما روى عن عبد الله بن سعيد عن أبي بن سفيان عن ضرار بن عمرو عن الحسن بن عمران بن حصين مرفوعا : من خج يطلب بابا من العلم لينتفع به ويعلمه غيره . . . الحديث ١ هـ ميزان ٨ : ١ .
 (٥) جاء في هامش كتاب الكشف الحثيث : ابراهيم بن بشر الكسائي . . . والخبر أورده ابن عدي في ترجمة شريك القاضي وقال : ابراهيم ليس بسندك المعروف ولعل الهلا منه ١ هـ هامش الكشف الحثيث : ١٤ .
 (٦) قال الذهبي في ترجمة العباس بن بكار الضبي : ومن مصائبه حد ثنا عبد الله بن زياد الكلالي عن الأعمش عن زرعة عن حذيفة مرفوعا في المهدى فقال سلمان : يا رسول الله من أي ولدك ؟ قال من ولدي هذا وخسب بيده علي الحسين ١ هـ . ميزان ٢ : ٣٨٢ هـ لسان ٣ : ٢٣٧ / ٢٣٨ .
 (٧) قال أبو الفضل ابن طاهر المقدسي : لو كان القرآن في اهاب ما مسته النار . الحديث ، فيه عبد الوهاب بن الضحاك قال البخاري : عنده عجائب ، ١ هـ تذكرة الموضوعات : ٤٩ .

أوابد ، فلان ذو أوابد ^(١) ، من أوابد ، هذا من افكه ^(٢) ، أو فلان لـ طامات ، أو من طاماته . وقولهم : فلان أحاديثه لا يتابع عليها ، لا متنا ، ولا اسنادا ^(٣) ، وقولهم : يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات كأنه المتعمد لها ^(٤) وقولهم يسبق الى القلب أنه المتعمد لها ^(٥) .

وقولهم : كأنه مما عملت يداه ^(٦) وقولهم : كان يرفع المراسيل ، وينظر لها طريق الثقات ^(٧) وقولهم : كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها ^(٨) ،

- (١) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط شيخ الطبراني ، ذو أوابد اه المفقى ١ : ٣٤٠
- (٢) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن نصر الذراع ، قال الدارقطني : دجال ، يكنى أبا بكر ، فمن أبا طيله . . . ثم قال : . . . فهذا من افك السذراع اه . ميزان ١ : ١٦١ / ١٦٢ .
- (٣) قال برهان الدين الحلبي في ترجمة خالد بن يزيد بن أسد القسري : . . . قال ابن عدي : أحاديثه كلها لا يتابع عليها لا متنا ولا اسنادا اه الكشف الحديث : ٨٢ ، وقال ابن طاهر المقدسي : حديث " أناني جبريل فقال لي : أحب من شئت فانك مفارقه . . . الحديث رواه مدرك بن عبد الرحمن الطفاوي ، يروي عن حميد ما لا يتابع عليه اه تذكرة الموضوعات : ٢
- (٤) قال برهان الدين الحلبي في ترجمة يزيق بن حسان ، قال ابن حبان : يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات ، كأنه المتعمد لها اه الكشف الحديث : ٥٥٢ .
- (٥) وقال أيضا في ترجمة بكر بن خنيس الكوفي ، قال ابن حبان : يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق الى القلب أنه المتعمد لها . اه الكشف الحديث : ٥٥٤ .
- (٦) وقال أيضا في ترجمة أيوب بن حوط أبوامية البصري . . . قال ابن حبان : منكسر الحديث جدا يروي المناكير عن المشاهير كأنه مما عملت يداه اه الكشف : ٥٥١ .
- (٧) قال ابن طاهر المقدسي : حديث " أن خوار الناس أحسنهم قضاء " فيه يحيى بن محمد بن قيس ، كان يرفع المراسيل وينظر له طريق الثقات اه تذكرة الموضوعات : ٢١ .
- (٨) قال ابن حبان في ترجمة محمد بن عبد الرحمن البجلياني : يروي عن أبيه ، روى عنه أهل البصرة ، كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها ، حدث عن أبيه ينسخة شبيهها بمائتي حديث كلها موضوعة اه المجروحين ٢ : ٦١ ، المنار المنيف : ٤٧ .

وقولهم : ما في الاسناد من يُحمل عليه سواء (١) ، وقولهم : آفته فلان ، قال برهان الدين الحلبي : والظاهر أن قولهم آفته فلان كناية عن الوضع ، ويحتمل أن يكون المراد آفته في رده أو نكارتة (٢) .

وقال ابن عراقي : ان قالوا : منكر ، آفته فلان ، فمراد هم آفته في نكارتة ، وان قالوا : آفته فلان فهذا محل التردد (٣) ، والظاهر أن هذه العبارة تستخدم في المراتب الدنيا في التجريح ، وحديث من وصم بها لا يتقوى ولا يعتضد به ولا يعتبر به ولا يستشهد به ، الا أن القرائن تحدد المراد به ، كما أشار الى ذلك برهان الدين الحلبي وابن عراق فحيث وجدت في كتب الموضوعات تعتبر من الالفاظ الدالة على الوضع واذا ذكرت في غيرها فالمراد بها الجرح الشديد بغير الوضع .

ويلحق بهذه العبارة قولهم : فلان ساقط ، فلان هالك ، وفلان أُرْمِ به ، وفلان ذاهب أو ذاهب الحديث (٤) .

وقولهم : فلان يسرق الحديث ، وسرقة الحديث لها صورتان : -

أ - أن ينفرد محدث بحديث فيدعي السارق أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث وشاركه في روايته (٥) .

ب - أن يكون الحديث مشهورا براو تفرد به فيسند السارق لراو آخر ممن طبقة المحدث الذي انفرد بالحديث (٦) .

(١) قال برهان الدين الحلبي في ترجمة أحمد بن العباس بن حموية الخلال :

متهم روى أبو بكر بن شاذان عنه عن الزعفراني عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا ، ملعون ملعون من سب أباء . . . فذكر حديثا طويلا ، قال الخطيب : ما في الاسناد من يحمل عليه سواء ، وهذا منه كالتصريح أنه وضعه ، والله أعلم اهـ الكشف الحثيث : ٢٥ .

(٢) هامش تدريب الراوي : ٢٣٤ .

(٣) هامش تدريب الراوي : ٢٣٤ .

(٤) فتح المغيث ١ : ٣٤٤ ؛ المختصر في علم رجال الاثر : ٦٤ / ٦٥ .

(٥) فتح المغيث ١ : ٣٤٤ .

(٦) فتح المغيث ١ : ٣٤٤ .

ويرى الامامان الذهبى والسخاوى أن سرقة الحديث أهون فى الاسم من وضعه واختلاقه (١) .

والذى يهدولى والله أعلم أنهما يستويان فى الوضع إذ أن كلا مسن الاختلاق والسرقة نسبة قول لغير قائله ، فيشتركان فى الاختلاق نسبة الحديث لغير قائله ، وتختص السرقة بالنسبة لغير النبي صلى الله عليه وسلم . أما الوضع فيختص بالرسول صلى الله عليه وسلم .

وكذلك قولهم : شبه موضوع ، أو كأنه موضوع ، أو شبه حديث الكذابين قال السيوطى فى حديث : قلوب بنى آدم تلين فى الشتاء وذلك بأن الله تعالى خلق آدم من طين والطين يلين فى الشتاء . (٢) ولا يصح ، وإنما هو محفوظ من قول خالد ، كما قال أبو نعيم ، والمتهم برفعه عمرو بن يسين يحيى ، وهو متروك ومحمد بن زكريا يضع ، قلت ، قال فى الميزان : عمرو بن يحيى متروك أتى بحديث شبه موضوع وهو هذا ، قال : ولا نعلم لشعبه من ثور رواية (٣)

وقال القاقجى : حديث " كان يشهد مع المشركين مشاهدهم فسمع ملكين أحدهما يقول لصاحبه اذهب حتى تقوم خلفه . . الحديث " ، أنكره أحمد ابن حنبل جدا وقال : موضوع أو شبه بالموضوع وقال غيره : منكر ، والمعسوف عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه من قوله : " أبغضت الى الاصنام " ، وأنه لم

- (١) فتح المغيث ١ : ٣٤٤ .
 (٢) الحديث أخرجه أبو نعيم فى الحديث ٢١٦ : ٥ وقال عقبه : تفرد برفعه عن شعبية عمرو بن يحيى وهو متروك الحديث وصحيحه من قول خالد حدث به ابن أبي داود عن ابن زكريا ١٠ هـ ، انظر الموضوعات ١ : ١٥٢ .
 (٣) ميزان ٣ : ٢٣٠ هـ ، لسان ٤ : ٣٣٢ هـ ، اللآلى المصنوعة ١ : ٩٨ هـ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٧١ .

يشهد مشاهدهم ، نعم ، أخرجه عنه الى بعض أعيادهم فرجع مرعوبا " (١) .

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة سالم بن عبد الله الكلابي : روى عن أبي عبد الله القرشي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : خضاب الصفرة للمؤمن ، وخضاب الخمرة للمسلم ، وخضاب السواد للكافر وهو حديث منكر شبه الموضوع وأحسبه من أبي عبد الله القرشي الذي لم يسم روى عنه اسماعيل بن عياش (٢) .

وقال الذهبي في ترجمة محمد بن عمر المخرمي بعد ذكر حديث له من طريق ابن عدي قال محمد : أشهد به على عطاء في قبره أنه حدثني به قلت - أي الذهبي - هذا كأنه موضوع (٣) .

وقال أيضا في ترجمة محمد بن الحارث القرشي : . . . عن ابن عباس ، قال : لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف ، خرج رجل مسنن الحصن واحتل رجلا من الصحابة ليدخله الحصن فقال النبي صلى الله عليه وسلم " من يستنقذه وله الجنة ! " ، فقام العباس فمضى فقال : امض ومعك جبريل وميكائيل ، فمضى واحتلها جميعا حتى وضعهما بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم . وكأنه موضوع (٤) .

وقال الفتنى : حديث النهي أن تقص الرويا حتى تطلع الشمس ، قال النسائي : شبه حديث الكذابيين (٥) .

-
- (١) اللؤلؤ المرصوع : ٥٩ .
 (٢) الجرح ٢/١ : ١٨٥ / ١٨٦ .
 (٣) ميزان ٣ : ٦٦٩ ، لسان ٥ : ٣٢٠ ، زاد قوله : وان لم يكن موضوعا لما في الدنيا حديث موضوع . ا هـ .
 (٤) ميزان ٣ : ٥٠٤ ، لسان ٥ : ١١١ .
 (٥) تذكرة الموضوعات : ١١٦ .

وقولهم : هذا حديث لا أصل له :-
 قال السيوطي : قولهم : هذا الحديث لا أصل له ، أو ليس له أصل ،
 قال ابن تيمية : معناه أنه ليس له اسناد (١) .

(١) تدريب الراوي : ١٩٥ ، انظر القاسمي قواعد التحديث : ١٠٣ ، وقال
 أبو غدة : قولهم : لا أصل له أو لا أصل له بهذا اللفظ ، أو ليس له
 أصل ، أو لا يعرف له أصل ، أو لم يوجد له أصل ، أو لم يوجد . أو نحو
 ذلك ، هذه الالفاظ يريدون بها أن الحديث المذكور ليس له اسناد
 ينقل به ، قال الحافظ السيوطي : وقولهم : هذا الحديث ليس
 له أصل أو لا أصل له ، قال ابن تيمية معناه ليس له اسناد ، اهـ ، ثم
 قال : وإذا كان الحديث لا اسناد له ، فلا قيمة له ، ولا يلتفت اليه ،
 إذ الاعتماد في نقل كلام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اليها إنما
 هو على الاسناد الصحيح وما لا اسناد له ، لاصحة له اهـ مقدمة
 المنار المنيف : ٨

ويشكل على ما ذهب اليه شيخ الاسلام ابن تيمية من تفسيره قولهم :
 لا أصل له أي ليس له اسناد من أن بعض الحفاظ تعقبوا أحاديث
 رويت مسندة بقولهم : لا أصل له ، كما ذكر ذلك الذهبي في ترجمة
 محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم بن عبد الله بن عبيد الله بن
 عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري قال ذكره العقيلي وقال :
 لا يصح حديثه ولا يعرف بنقل الحديث ، حدثنا أحمد بن الخليل ،
 حدثنا إبراهيم بن محمد الحلبي ، حدثنا محمد بن عبد الله بن عمر بن
 القاسم ، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : اقتدوا بالذين من
 بعدي أبو بكر وعمر . فهذا لا أصل له من حديث مالك ، بل هو معروف
 من حديث حذيفة بن اليمان اهـ ميزان ٦١٠ : ٣ / ٦١١ ، لسان
 ٢٣٧ : ٥ ، وزاد وقال العقيلي بعد تخريجه : هذا حديث منكر لا أصل
 له ، وأخرجه الدارقطني من رواية أحمد الخليلي الضمري بسنده وساق
 بسند كذلك ثم قال : لا يثبت والعمري هذا ضعيف ، ثم أخرجه عن
 العباس بن عقدة عن يونس بن سابق ثنا محمد بن خالد العمري ثنا
 مالك به . وقال : كذا قال محمد بن خالد العمري ، وأشار الى أنه
 واحد واختلف في اسم أبيه . اهـ فالحديث روي بأسانيد الى مالك ومع ذلك
 قال العقيلي والدارقطني : لا أصل له .

وكذلك ما ذكره ابن حجر في ترجمة علي بن قتيبة الرفاعي ، قال : قال
 أحمد بن داود المكي ، حدثنا علي بن قتيبة ، حدثنا مالك عن أبي

.....

==

الزبير عن جابر رضى الله عنهما مرفوعاً " بروا اباؤكم تترككم أبناءكم...
الحديث . وبه عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً " لا تتركوها مرضاكم
على الدواء : ١ هـ .

وأورد له الدارقطني في غرائب مالك الحديث الاول وقال : تفرد به على
ابن قتيبة وكان ضعيفاً ، ولا يثبت هذا عن أبى الزبير ولا عن مالك . . .
وقال العقيلي : يحدث عن الثقات بالبواطيل ، وما لا أصل له ، وأورد له
الاول ، وفي آخره " ومن يتصل اليه فلم يقبل لم يرد على الحوض " وأورد
له أيضاً عن مالك عن موسى الاحمر عن أبى هريرة رضى الله عنه رفعه لكل
أمة فتنة ، وفتنة أمتي المال . . . الحديث وقال : ليس لهما أصل مسنن
حديث مالك ولا من وجهه يثبت . ١ هـ لسان : ٢٥٠ : ٤ .

وقال ابن حبان في ترجمة الجارود بن يزيد : روى عن بهز بن حكيم عن
أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أتبعون عن ذكر الفاجر ،
أذكروه بما فيه كي يحذره الناس . حدثنا أبو بسطام وجماعة عن سلمة بن
شبيب عنه ، ثم قال : وأما حديث بهز بن حكيم فما رواه عن بهز بن حكيم
الا الجارود هذا ، وقد رواه سليمان بن عيسى الشجري عن الثوري عن
بهز ، قدم نيسابور فقبل له : ان الجارود يروى هذا الحديث عن بهز ،
فقال : حدثنا سفيان الثوري عن بهز نصار حديثه ، وسليمان بن عيسى
تألف في الروايات ، واتصل هذا الخبر بعمرو بن الأظهر الحراني وكان
مطلق اللسان فرواه عن بهز بن حكيم ، ورواه العلاء بن بشر لما اتصل عن
ابن عيينة عن بهز وقلب متنه ، ورواه شيخ من أهل الأيلة يقال له : نسج
ابن محمد ، رأيته وكان غير حافظ للسانه عن أبى الأشعث عن معتمر عن
بهز ، والخبر أصله باطل ، وهذه الطرق كلها ببواطيل لا أصل لها .
١ هـ مجروحين ١ : ٢١٤ / ٢١٥ . قال ابن حجر : وأورد له العقيلي
حديث بهز وقال : ليس له أصل من حديث بهز ولا من حديث غيره ،
ولا يتبع من طريق يثبت . ١ هـ لسان : ٢ : ٦٠ .

وقال ابن حبان في ترجمة الحسين بن علوان الكلبي : روى عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم " أربع لا يشبعن من
أربع : أرض من مطر ، وعين من نظره ، وأنثى من ذكره ، وطالب علم من علم .
وبأسناده قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أدهن أحداً يدهن
جعل في راحته اليسرى وبدأ بحاجبيه ثم شاربته ثم لحيته ثم رأسه ، وما يشبهه

== هذا مما يكثر ذكره اذا سمعه من ليس الحديث من صناعته اتهمه بالوضع ، وروى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنفساء أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصلى ولا يقرسها زوجها في الأربعين " . وروى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : السخاء شجرة كلها في الجنة أغصانها في الدنيا ، فمن تعلق بغصن منها قاده ذلك الغصن الى الجنة ، والبخل شجرة فسي النار أغصانها في الدنيا ، فمن تعلق بغصن منها قاده ذلك الغصن الى النار . وروى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلا ثم خرج دخلت بعده نسلا أرى شيئا الا أنى أجده ريح الطيب فذكرت ذلك له فقال : يا عائشة أما علمت أنا معاشر الانبياء نهت أجسامنا على أجساد اهل الجنة . فما خرج منا شيء ابتلعت الارض .

قال ابن حبان : وليس لهذه الاحاديث كلها أصول ، لانها كلها موضوعة الا حديث السخاء فانه يعرف من حديث الاعرج عن أبي هريرة اه - مجروحين ١ : ٢٣٩ / ٢٤٠ .

وقال ابن حجر في ترجمة سليمان بن أحمد الواسطي الحافظ : وأورد له العقيلي عن سويد بن عبد العزيز عن الازاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها رفعه " من اغبرت قدماء فسي سبيل الله فهو حرام على النار " ، وقال : لا يتابع عليه ، وليس له أصل من حديث الازاعي وجاء من غير حديثه بسند صالح اه لسان ٣ : ٧٢

فهذه الاحاديث كلها سيقت بأسانيد ، ومع ذلك قال فيها العقيلي والدارقطني وابن حبان : أنها لا أصل لها . فدل ذلك على أن تفسير شيخ الاسلام ليس مرادا من قولهم : لا أصل له .

والذي ظهر لي والله أعلم ، أن المراد بقولهم : لا أصل له ونحو ذلك ، أن الحديث لم يرو بأسناد ثابت صحيح الى من أسند اليه ، وانما ألحق به من قبل الراوى المتهم ، وقد تبين ذلك بتفرد في عزوه الرواية الى من أسند ها اليه ، وعدم مشاركة غيره له في هذه النسبة وحيث أن الراوى متهم في ذلك فلا بد من طريق أخرى يثبت بها صحة هذه النسبة .

وهذه الطريقى هى التى يعبر عنها بالأصل ، وحديث لم يوجد الاصل
فأنهم يحكمون على هذه النسبة بالبطلان ، ويدل لذلك قول الذهبي
: فهذا لا أصل له من حديث مالك . الخ ، أى ليس له اسناد
صحيح من حديث مالك ، بل هو معروف من طريق ثابت من حديث حذيفة
بن اليمان وكذلك ما جاء من قول ابن حبان من قوله : وليس له—
الاحاديث كلها أصول لا ثبوت كلها موضوعة الا حديث السخاء فإنه يعرف
من حديث الاعرج عن أبي هريرة .

وقول الدارقطني عقب الكلام على أحاديث محمد بن عبد الله العمري :
محمد بن عبد الله العمري هذا منكر الحديث يحدث عن مالك
بالباطيل اهـ لسان ٢٣٧ : ٥ ، وقول ابن عدى فى ترجمة على بن قتيبة
الرفاعي له أحاديث باطلة عن مالك ، الى غير ذلك من أقوال الأئمة فى
ان هذه الاحاديث باطلة النسبة الى من عزيت اليه .

وهو كذا ما ذهبت اليه ما قاله ابن حبان فى عبد الرحيم بن حبيب الفاربانى
قال : كان يضع الحديث على الثقات وضعا ، حدثنا عنه محمد بن اسحاق
ابن سعيد السعدي وغيره من شيوخنا ، لا تحل الرواية عنه ، ولا كتبه
حديثه الا للمتبحر فى هذه الصناعة ، وه روى ابن عيينة عن أبي الزبير عن
جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اجل الله عز وجل
اكرام ذى الشيبة المسلم . فهذا لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا جابر حدث به ، ولا أبو الزبير رواه ، ولا ابن عيينة قال
بهذا الاسناد اهـ مجروحين ٢ : ٤ : ١٥ أى أن هذه النسبة اليهم
باطلة .

وكذلك ما اشتهر نقله عن الامام أحمد بن حنبل أنقال : ثلاثة كتب لا
اصل لها ، المغازى ، والملاحم ، والتفسير ، قال مرغى الحنبلى ، قال
المحققون : مراده أن الغالب ليس لها أسانيد صحاح متصلة قال
السيوطى : الذى صح من ذلك قليل جدا ، وقد روى عن ابن عباس فى
التفسير ما لا يحصى ، وقد قال الشافعى رحمه الله : لم يثبت عن ابن عباس
فى التفسير الا شبيها بمائة حديث . وقال أحمد تفسير الكلبي من أوله الى
آخره كذب ، قيل له : فهل النظر فيه يحل ؟ ، قال : لا ، وسئل وكيع
عن تفسير مقاتل فقال : لا ينظر فيه ، فقال : ما أصنع به ؟ قال : ادفعه .
وليس يصح فى ذكر الملاحم والفتن المنتظره الا أحاديث يسيرة ، وأما
المغازى فكتب الواقدي قال الشافعى : كذب ، وكتب ابن اسحاق
أكثرها من أهل الكتاب حيث علمت اهـ رسالة فى الموضوعات
: ٦ / ١ / ٦ ب ، فنرى ابن حبان جعل صنيع عبد الرحيم فى عزو الحديث

وكذلك قول الحافظ المشهور باطلاعه في الحديث : لا أعرفه ، أولم أعرفه ،
أو لا يوجد ، ونحو ذلك ، ولم يتعقبه أحد من الحفاظ ، كان ذلك حكما منه
على الحديث بالوضع وأعتبرت هذه الالفاظ من العبارات الدالة على الوضع .

قال السيوطي : اذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث لا أعرفه
اعتمد ذلك في نفيه ، كما ذكر شيخ الاسلام (١) .

وقال ابن عراق في بيان أمارات الوضع : ومنها ما ذكره الامام فخر الدين
الرازي : أن يروى الخبر في زمن قد استقرت فيه الاخبار ودونت فيفتش عنه
فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب ، فأما في عصر الصحابة ،
وما يقرب منه حين لم تكن الاخبار استقرت فانه يجوز أن يروى أحد هم مالميس عند

== الى ابن عيينة وضعا كما أشار الى ذلك بقوله : كان يضع الحديث على
الثقات وضعا ، ويتر عنه بقوله : ليس له أصل ، حيث لم يرد من طريق
صحيحة معزوة الى من نسبت اليه ، وكذلك اعتبر الامام أحمد الأحاديث
الواردة في المغازي والملاحم والتفسير لا أصل لها لعدم صحبة
أسانيد ها الى من عزيت اليه ، لا لعدم وجود أسانيد لها . وكذلك يدل
قول ابن حبان على ذلك ، وتأويل قول الامام أحمد بتفسيره وتفسير
الامام الشافعي أنهم يقصدون بقولهم : ليس له اسناد ، انما هو
كتابة عن الرمي بالوضع والله اعلم .

(١) تدرييب الراوى ١ : ٢٩٦ / ٢٩٧ ، وقال أيضا : ومن المقطوع بكذبه ما نقب
عنه من الاخبار ولم يوجد عند أهله من صدور الرواة ويطون الكتاب
أه تدرييب ١ : ٢٧٧ ، قال أبو غدة : قولهم في الحديث لا أعرفه أولم
أعرفه أو لم أقف عليه ، أو لا أعرف له أصلا ، أو لم أجده له أصلا ،
أو لم أقف له على أصل ، أو لا أعرف بهذا اللفظ أو لم أراه بهذا
اللفظ ، أو لم أجده ، أو لم أجده هكذا ، أو لم يرد فيه شيء ، أو لا
يعلم من أخرجه ولا اسناده ونحو هذه العبارات اذا صدر من أحد
الحفاظ المعروفين ولم يتعقبه أحد كفى للحكم على ذلك الحديث بالوضع
أ ه مقدمة المصنوع : ٩ / ٨ .

غيره ، قال العلائي : وهذا انما يقوم به أى التفتيش عنه الحافظ الكبير الذى قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه ، كالامام أحمد وعلى بن المدينى ويحيى بن معين ومن بعدهم كالبخارى وأبى حاتم وأبى زرعة ، ومن دونهم كالنسائى ثم الدارقطنى ، لأن المآخذ التى يحكم بها غالباً على الحديث بأنه موضوع انما هى جمع الطرق والاطلاع على غالب المسروى فى البلدان المتنائية بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم ، وأما من لم يصل الى هذه المرتبة فكيف يقضى بعدم وجدانهم للحديث بأنه موضوع ، هذا مما يأتى بتصرفها هـ قال ابن عراق : فاستفدنا من هذا أن الحفاظ الذين ذكرهم وأضربهم اذا قال أحدهم فى حديث لا أعرفه ، أو لا أصل له كفى ذلك فى الحكم عليه بالوضع (١) .

وكذلك قولهم : لا يصح ، أو لا يثبت .

كثير من العلماء يتمقبون الحديث بقولهم : لا يصح ، أو لا يثبت (٢) ويقصدون بذلك الحكم على الحديث بالوضع ، وهذا الاطلاق خاص اذا ذكر قولهم فى كتب الضعفاء والموضوعات أما اذا ذكر ذلك فى كتب الاحكام والخلاف ، فانهم يريدون نفي الصحة الاصلاحية ، ولا يلزم من نفيها ، اثبات الوضع بل يجوز فيه الحسن أو الضعف والله أعلم (٣) .

(١) تنزيه الشريعة ١ : ٨/٧ هـ وانظر مقدمة المصنوع ١٠/١ هـ مع زيادات للشيخ أبى غدة . وقال القاسمى : اذا قال الحافظ الناقد المطلع فى حديث : لا أعرفه اعتمد ذلك فى نفيه لانه بعد التدوين والرجوع الى الكتب المصنفة يبعد عدم اطلاعه على ما يورده غيره ، فالظاهر عدمه اهـ قواعد التحديث : ١٠٣ .

(٢) ومثله قولهم : لم يصح أو لم يثبت ، أو ليس بصحيح ، أو ليس بثابت ، أو غير ثابت ، أو لا يثبت فيه شئ . انظر مقدمة المصنوع فى الحديث الموضوع : ١٠ .

(٣) استخدم هذه العبارات فى الدلالة عليها على الوضع وأكثر من التعبير بها ابن الجوزى ، كما أشار الى ذلك أبو غدة ان يقول : وقد عُدَّت الأحاديث التى قال فيها ابن الجوزى فى كتابه الموضوعات ، لا يصح فزادت على ثلاثمائة حديث اهـ مقدمة المصنوع : ١٢ ، وقد تبعه فى هذا

الاستعمال الحفاظ السيوطي وابن عراق والشوكاني ، وكلهم يعنون بعدم الصحة ، البطلان والوضع اذ ان كلامهم دائر حول الاحاديث الموضوعة .

وقد اعترض عليهم بعض العلماء بأن قولهم : لا يصح ، انما يعنى نفسى الصحة الاصطلاحية ، ولا يلزم منه نفى الحسن والضعف ، كما أن هناك فرقا بين قولهم : لا يصح وبين قولهم موضوع . قال الزركشى فى نكتته على ابن الصلاح : بين قولنا موضوع وبين قولنا لا يصح ، بون كبير ، فان الاول اثبات الكذب والاختلاق والثانى اخبار عن عدم الثبوت ، ولا يلزم من اثبات العدم (هكذا جاء النص ولعل مراده والثانى اخبار عن عدم الصحة ، ولا يلزم منه اثبات العدم) ، وهذا يجىء فى كل حديث قال فيه ابن الجوزى : لا يصح ونحوه ا هـ . انظر اللآلئ المصنوعة ١ : ١١٠ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٤٠ ، وقد تبع الزركشى فى ذلك ابن حجر ، ففسد ذكر السخاوى عنه قوله : ان لفظ لا يثبت لا يلزم منه أن يكون موضوعا ، فان الثابت يشمل الصحيح فقط والضعيف دونه . ا هـ انظر تذكرة الموضوعات للفتن ٧ : قواعد التحديث : ١٠٣ ، وكذلك السهوى عقب قول الامام أحمد على حديث التوسعة على العمال يوم عاشوراء : لا يصح ، قال السهوى : لا يصح أن يكون باطلا ، فقد يكون غير صحيح وهو صالح للاحتجاج به ، اذ الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف ا هـ . انظر الردع والتكميل : ١٣٨ ، نقلا عن السهوى فى كتابه جواهر العقدين فى فضل الشرفين . وكذلك الزرقانى فى شرح المواهب اللدنية عند كلامه على حديث : يطلع الله ليلة النصف من شعبان . . . الحديث قال : ونقل القسطلانى عن ابن رجب أن ابن حبان صححه ، فيه رد على قول ابن دحية : لم يصح فى ليلة نصف شعبان شىء الا أن يريد نفسى الصحة الاصطلاحية ، فان حديث معاذ هذا حسن لا صحيح ، ا هـ الردع والتكميل : ١٤٠ نقلا عن المواهب ، وكذلك ممن ذهب الى التفريق بين قولهم موضوع ، وبين قولهم : لا يصح ، على القارى فى كتابيه الموضوعات الكبرى ، والمصنوع فى الحديث الموضوع ، قال فى الاول عند حديث " من طاف بهذا البيت أسبوعا وصلى خلف المقام ركعتين ، وشرب من ماء زمزم ، غفرت له ذنوبه بالغلة ما بلغت " قال السخاوى : لا يصح ، وقد ولع به العامة كثيرا لاسيما بحجة حديث كتب على بعض جدارها الملاصق لزمزم وتعلقوا فى ثبوتهم بتمام وشبهه مما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثلها ، قلت : وحديث أخرجه الواحدى فى تفسيره والجندى فى فضائل مكسنة ، والدبلى فى مسنده بـ بلفظ من طاف بالبيت أسبوعا ثم أتى مقام ابراهيم فركع عنده ركعتين ثم أتى زمزم فشرب من مائها ، أخرجه الله من ذنوبه

== كيوم ولدته أمه ، لا يقال انه موضوع ، غاية انه ضعيف ، مع أن قول السخاوي : لا يصح ، لا ينافي الضعف والحسن ، الا أن يريد به إنه لا يثبت ، وكان المزمي فهم هذا المعنى حتى قال في مختصره : انه باطل لا أصل له . اهـ الموضوعات الكبرى (الاسرار المرفوعة) : ١٢١ ، وكذلك حكى القاري قول الزركشي مؤيدا له في ديباجتي كتابه الموضوعات الكبرى (الاسرار المرفوعة) ، وكذلك الموضوعات الصغرى (المصنوع) فقال في مقدمة الموضوعات الكبرى : ثم ما اختلفوا في أنه موضوع تركست ذكره للحذر من الخطر لاحتمال أن يكون موضوعا من طريق صحيحا من وجه آخر ، فان هذا كله بحسب ما يظهر للمحدث من حيث نظرهم السي الاسناد ، والا فلا مطمع للقطع في مقام الاسناد لتجوز العقل أن يكون الصحيح في نفس الامر ضعيفا أو موضوعا . والموضوع صحيحا مرفوعا ، الا الحديث المتواتر ، فانه في افادة العلم اليقيني يكون مقطوعا ، ولهذا قال الزركشي : بين قولنا لم يصح ، وقولنا موضوع بون بين ، فان الوضع اثبات الكذب ، وقولنا لم يصح انما هو اخبار عن عدم الثبوت ، ولا يلزم منه اثبات العدم ، والله سبحانه أعلم . اهـ الموضوعات الكبرى : ٢٢ / ٢١ ، ونحوه من الموضوعات الصغرى : ١٧ / ١٨ .

وممن يرى التفريق كذلك الغثنى فقد ساق في مقدمة كتابه قول الزركشي وقول السيوطي في الوجيز فرقي بين المنكر والموضوع . كذلك قول ابن حجر الذي أورده السخاوي ، ثم أيد كل هذه الأقوال واستحسنها . انظر مقدمة تذكرة الموضوعات : ٧ ، وممن صار الى ذلك أيضا اللكنوي انظر الرفع والتكميل : ١٤٢ / ١٣٧ ، والقاسمي في قواعد التحديث : ١٠٤ / ١٠٣ ، والمجلسي في تعليقه على الفوائد المجموعة انظر : ٢٠ . وقد حكى أقوالهم كلها الشيخ أبوغدة في مقدمة كتاب المصنوع لعلي قاري من ص ١٢ / ١٣ ، فانظره . فكل هؤلاء ذهبوا الى أن عبارة لا يصح أولا يثبت لا يعبر بها عن الوضع والبطلان ولا تدل على أن المراد بالحديث الموصوف بها أنه موضوع مكذوب ، بل غاية ما تدل عليه هو نفى الصحة الاصطلاحية ، ولا يلزم من نفياها نفى الحسن أو الضعف ، واعتبروا أقوال الاولين خطأ ، بل شنعوا عليهم فيما ذهبوا اليه .

وقد جمع بعضهم بين أقوال الطائفتين ، ونزل كل قول من أقوالهم على إطلاق معين بما ملخصه أنها اذا قيلت في كتب الاحكام والخلاف ، قصد بها المعنى الاصطلاحي وهو نفى الصحة ، أما اذا جاءت في كتب

== الموضوعات والضعفاء ، فيراد بها البطلان والوضع .

ومن قال بذلك المسند الاوحد ابن همام الدمشقي ، فقد نقل عنه الكوثري قوله من كتاب التنكيث والافادة في تخريج خاتم سفر السعادة : اعلم أن البخاري وكل من صنف في الاحكام يريد بقوله : لم يصح ، الصحة الاصطلاحية ، ومن صنف في الموضوعات والضعفاء ، يريد بقوله : لم يصح أو لم يثبت ، المعنى الاعم ، ولا يلزم من الاول نفي الحسن أو الضعف ، ويلزم من الثاني البطلان اهـ أبو غده مقدمة المصنوع ١١ / ١٠ نقلا عن الكوثري في مقدمة انتقاد المغنى .

وكذلك الكوثري ذهب الى ما ذهب اليه ابن همام فقال في مقدمة كتاب المقالات : ان قول النقاد في الحديث أنه لا يصح بمعنى أنه باطل فسي كتب الضعفاء والمتروكين ، لا بمعنى أنه حسن وأن لم يكن صحيحا كما نهى على ذلك اهل الشأن بخلاف كتب الاحكام كما اوضحت ذلك في مقدمة مسسة انتقاد المغنى اهـ مقدمة المصنوع : ١١ نقلا عن الكوثري .

وقد تعرض للمسألة باسهاب الشيخ أبو غده ، وأورد أقوال الائمة ، ورجح القول الاخير وساق له من الامثلة التي استخدم فيها الائمة الذين عنوا بالكلام على الموضوعات عبارات لا يصح ولا يثبت ، وليس بصحيح ، بمعنى باطل وموضوع وكذب ، انظر مقدمة المصنوع ص ١٥ / ١٠ : ومما قاله : قولهم في الحديث لا يصح أو لا يثبت أو لم يصح أو لم يثبت أو ليس بصحيح أو ليس بثابت أو غير ثابت أو لا يثبت فيه شيء ونحو هذه التعابير اذا قالوها في كتب الضعفاء أو الموضوعات ، فالمراد بها أن الحديث المذكور موضوع لا يتصف بشيء من الصحة ، واذا قالوها في كتب أحاديث الاحكام ، فالمراد بها نفي الصحة الاصطلاحية اهـ مقدمة المصنوع ١٠ :

ومن الالفاظ التى استعملها العلماء فى الرى بالكذب والوصم بالوضع : مايلى :

- قولهم : فلان جراب الكذب •
- وقولهم : فلان ينسبونه الى الكذب •
- وقولهم : وجدت حديثه كذبا وزورا •
- وقولهم : حديثه يدل على الكذب •
- وقولهم : ليس بمحل أن يؤخذ عنه العلم لانه كذاب •
- وقولهم : لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق •
- وقولهم : كأنه واضح هذه الخرافة •
- وقولهم : أتى بحديث باطل لعله هو المتفضل بوضعه •
- وقولهم : غالب ظنى أن الحديث من عمل فلان •
- وقولهم : حدث بموضوعات •
- وقولهم : فلان عن فلان بخبر باطل فهو آفته
- وقولهم : خبيث الحديث
- وقولهم : كان زيفا •
- وقولهم : ساقط •
- وقولهم : دامر
- وقولهم : قد فرغ مسنه منذ دهر •

٢ - العبارات التى تفرد بها بعض أئمة الجرح والتعديل وقصد بها الرى بالوضع :-

وثمة ألفاظ استخذ منها بعض أئمة الحديث للتعبير بها فى الطعن بالكذب والرى بالوضع . وهذه العبارات استعمالات خاصة لاتدل بظاھرھا على الطعن بالكذب ، الا أن هؤلاء الأئمة استعملوها لمناسبة ما ، وقال بهم أثر استعمال هذه الالفاظ غير الصريحة تجنباً للغيبة أو تكسية للالفاظ وتحسيناً لها بالرغم من أن هذه العبارات استعملها سائر علماء الحديث فى الدلالة على معان مغايرة للاستعمال الذى أطلقته الطائفة الاولى ، الا أن علماء الجرح والتعديل ميزوا

بين الاستعماليين ، وبينوا ذلك بالتفريق بين الاستعماليين ، وحددوا مقصد كل امام بما استخدم من ألفاظه ، واتماماً للفائدة أرى بيان هذه العبارات معزوة الى قائلها بايجاز :

١- قول أبي حاتم الرازي : فلان مود

قال السخاوي : وكذا ينبغي تأمل الصيغ ، فرب صيغة يختلف الامر فيها بالنظر الى اختلاف ضبطها كقولهم : فلان مود ، فانه اختلف في ضبطها فمنهم من يخففها أى هالك ، قال في الصحاح : أودى فلان ، أى هلك ، فهو مود ، ومنهم من يشدد هامع الهمز أى حسن الاداء أفاده شيخى في ترجمة سعد بن سعيد الانصارى في مختصر التهذيب نقلا عن أبي الحسن ابن القطان الفاسى (١)

وقوله أيضا : بين يدي عدل ، أو على يدي عدل .
قال ابن أبي حاتم في ترجمة جبارة بن المغلس : سألت أبي عن جبارة فقال :

(١) فتح المغيث ١ : ٣٤٨ / ٣٤٩ : قال الذهبي : وقال أبو حاتم : سعد بن سعيد ، مود ، قال شيخنا ابن دقيق العيد ، اختلف في ضبط مود ، فمنهم من خففها أى هالك ، ومنهم من شدد ها أى حسن الاداء اه ميزان ٢ : ١٢٠ قلت : مما ينبغي أن يلاحظ أن الذى جاء في الجرح والتعديل ما يلى : حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول : سعد بن سعيد الانصارى مودى قال أبو محمد : يعنى أنه كان لا يحفظ يودى ماسمعه الجرح ١ / ٢ : ٨٤ ، قال الشيخ المعلمى تعليقا : سقط من م (يعنى سقط من قوله ، قال أبو محمد الى قوله ماسمع) وذكر المزي حاصل ما تقدم ، وذكر ابن حجر فيما زاده ، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل : ذكر أبي عن اسحاق ابن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : سعد بن سعيد الانصارى مودى ، كذا قال ، وانما وقع في نسخه سقط فتدبيره اه هامش الجرح ١ / ٢ : ٨٤ / ٨٥ ، وقال الحافظ ابن حجر : وقال ابن أبي حاتم ، سمعت أبي يقول : سعد بن سعيد الانصارى يودى يعنى أنه كان لا يحفظ ويودى ماسمع اه تهذيب ٣ : ٤٧٠ ، وقال ابن أبي حاتم في الجرح : ذكر أبي عن اسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : سعد بن سعيد الانصارى مودى ، قال ابو الحسن ابن القطان الفاسى : اختلف في ضبط هذه اللفظة ، فمنهم من يخففها أى هالك ومنهم من يشدد ها أى حسن الاداء اه تهذيب ٣ : ٤٧١ .

هو على يدى عدل ، مثل القاسم بن أبى شيبة ^(١) ، قال الحافظ السخاوى :
وأفاد شيخنا أيضا أن شيخه الشارح كان يقول فى قول أبى حاتم : هو على يدى
عدل ، انها من الفاظ التوثيق ، وكان ينطق بها هكذا بكسر الدال الاولى
بحيث تكون اللفظة للواحد ويرفع اللام وتنوينها ، قال شيخنا : كنت أظن ذلك
كذلك الى أن ظهر لى أنها عند أبى حاتم من الفاظ التجريح ، وذلك أن ابنه
قال فى ترجمة جبارة بن المغلس : سمعت أبى يقول : هو ضعيف الحديث : ثم
قال : سألت أبى عنه فقال : هو على يدى عدل ، ثم حكى أقوال الحفاظ فيه
بالتضعيف ، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقا ^(٢) ومع ذلك فما فهمت معناها ولا اتجه
لى ضبطها ثم بان لى أنها كناية عن الهالك ، وهو تضعيف شديد ^(٣) .

- (١) الجرح ١/١ : ٥٥٠
(٢) وترجمته كما أورد ها ابن أبى حاتم : جبارة بن المغلس أبو محمد الحماني
الكوفي ، روى عن محمد بن طلحة وأبى بكر النهشلى وقيس بن الربيع
ضعيف الحديث ، سمعت أبى يقول ذلك ، قال أبو محمد : روى عن سعيد
بن الحسن ، روى عنه أبو سعيد الأشج حدثنا عبد الرحمن نا حسين بن
الحسن قال سمعت يحيى بن معين يقول : جبارة كذاب ، قال أبو محمد :
كان أبو زرعة حدث عنه فى أول أمره ، وكناه قال : حدثنا أبو محمد الحماني
ثم ترك حديثه بعد ذلك فلم يقرأ علينا حديثه .
حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبا زرعة ذكر جبارة بن المغلس فقال ،
قال لى ابن نمير : ما هو عندى ممن يكذب ، قلت : كتبت عنه ؟ قال : نعم ،
قلت : تحدث عنه ؟ قال : لا ، قلت : ما حاله ؟ قال : كان يوضع له
الحديث فيحدث به ، وما كان عندى ممن يعتمد الكذب ، سألت أبى عن
جبارة فقال : هو على يدى عدل مثل القاسم بن أبى شيبة اهـ الجرح
٥٥٠ : ١/١

- (٣) وهو مثل يضرب لمن يتيقن هلاكه ، ويئس منه ، وقد أشار السخاوى الى كتابى
اصلاح المنطق لابن السكيت وادب الكاتب لابن قتيبة فى سبب ضرب
هذا المثل ، قال ابن السكيت : وقول الناس للشئ اذا يئس منه : هو
على يدى عدل . قال ابن الكلبي . هو العدل بن جز ، وجز جميعا
ابن سعد العشيرة ، وكان ولى شرط تبع فكان تبع اذا أراد قتل رجل
دفعه اليه فقال الناس : وضع على يدى عدل . اهـ اصلاح المنطق : ٣١٥
وانظر فتح المغيث ١ : ٣٤٩ .

٢ - قول معمر : كان يثبج الحديث :

قال البخارى فى ترجمة اسماعيل بن شروس ، قال عبدالرزاق عن معمر : كان يثبج الحديث (١)

قال المعلمى تعليقا : هكذا فى الاصلين وسهامشرد (٢) أى لا يأتى به على الوجه ، أقول : وفى الميزان ولسانه عن ابن عدى حكاية هذه الكلمة عن البخارى بلفظ " يضع " فلزم من ذلك ما لزم والله المستعان (٣).

وقال الذهبى : اسماعيل بن شروس الصنعانى أبو المقدام ، روى عنه الرزاق ، عن معمر قال : كان يثبج الحديث . قلت : يروى عن عكرمة . وقال ابن عدى قال البخارى قال معمر : كان يضع الحديث ، وقال عبدالرزاق قلت لمعمر : مالك لم تكتب عن ابن شروس ؟ قال : كان يثبج الحديث (٤) .

== وقال ابن قتيبة : ويقولون : هو على يدى عدل ، قال ابن الكلبي ، هــو العدل بن جزء بن سعد العشيرة وكان ولي شرطة تبج ، وكان تبسج اذا أراد قتل رجل دفعه اليه فقال الناس : وضع على يدى عدل ، ثم قيل ذلك لكل شئ ، قد يثب من هــا هــا أدب الكاتب وانظر فتح المغيث : ٣٤٩ : ١ وقال السخاوى : وذكر أبو الفرج الاصبهاني بسند له أن أبى عيسى ابن الرشيد وطاهر بن الحسين كانا يتفديان مع المأمون ، فأخذ أبو عيسى هندية فغمسها فى الخل وضرب بها عين طاهر ، فانزعج وقال : يا أمير المؤمنين : احدى عينى ذاهبة ، والآخرى على يدى عدل يفعل بى هذا بين يديك انظر فتح المغيث ٣٤٩ : ١ .

(١) التاريخ الكبير ١/ ١ : ٣٥٩ / ٣٦٠ ، ميزان ١ : ٢٣٤ .
(٢) رمز الى احدى النسخ التى اعتمد عليها المعلمى فى تحقيق كتاب التاريخ الكبير .

(٣) هامش التاريخ الكبير ١/ ١ : ٣٥٩ .

(٤) فى نسخة الميزان التى بين أيدينا هكذا يثبج فى الموضعين ، وفى لسان الميزان : كلمة يضع بدلا عن يثبج فى الموضعين ، وتعليق الشيخ المعلمى على قول معمر يشعر بأن معمر لم يقصد بقوله - يثبج بمعنى يضع وانما هو بمعنى لا يأتى به على الوجه ، وانما فهم ذلك من ابدال ابن عدى كلمة يثبج بيضع ، وتبعه على ذلك الذهبى وابن حجر .

والظاهر ان بعض نسخ الميزان جاءت فيها الكلمة بـثبج ، وبعضها - يضع - والآخرى هى التى وقعت للحافظ ابن حجر حيث لم يذكر فى اللسان كلمة يثبج ، لكن من المسلم به ان معمر استعمل كلمة يثبج كما نقل عنه ذلك

وقال الفيروز ابادى : الشيخ محرّكه مابين الكاهل الى الظهر ، ووسط
الشيء ، ومعظمه ، و صدر القطا ، واضطراب الكلام ، وتفتيته ، وتعمية الخط
وترك بياضه كالشبح ا هـ (١) .

٣ - قول الامام الشافعى : حديثه ليس بشىء :

قال السخاوى : على أننا قد روينا عن المزنى قال ، سمعنى الشافعى
يوما وأنا أقول : فلان كذاب فقال لى يا ابراهيم : اكمل الفاظك ، حسنهما ،
لا تقل كذاب ، ولكن قل : حديثه ليس بشىء ، وهذا يقتضى أنها حيث وجدت
فى كلام الشافعى . تكون فى المرتبة (٢)

قال الشيخ أبوغدة : وهذا يقتضى أنها حيث وجدت فى كلام الشافعى
- أو المزنى تكون من الرتبة الاولى ، فهى عندهما من الفاظ المرتبة السادسة
التي هى أشد الفاظ التجريح ، ولكنها كناية وليست بالصرح (٣) .

==
الامام البخارى وكما جاء فى بعض نسخ الميزان . والذى يظهر لى والله أعلم
أن تفسير كلمة يشيع بمعنى : لا يأتى به على الوجه - هو من قبل أحد
العلماء الذين كانت لهم تعليقات على التاريخ الكبير ، كما أورد ذلك
المعلم ، وهو فهم للمعلق وان كان الظاهر أن معمر يقصد بشيع أنه
يضع ههنا صرح بذلك ، كما نقله ابن عدى عنه ، قال الذهبي ، وقال
ابن عدى : قال البخارى ، قال معمر : كان يضع الحديث ا هـ ميزان
٢٣٤/١ ، لسان ٤١١ : ١ .

- (١) القاموس المحيط ١ : ١٨٠ ، وانظر لسان العرب ٢ : ٢١٩ / ٢٢١ .
- (٢) فتح المغيث ١ : ٣٤٥ ، وانظر هامش قواعد فى علوم الحديث : ٥٥٢ حيث
نقل الشيخ أبوغدة ذلك عن السخاوى من فتح المغيث ومن الاعلان بالتوسيع
- (٣) هامش قواعد علوم الحديث : ٢٥٢ ، قلت : وهذه العبارة لدى غالب
المحدثين من عبارات التجريح ، لكنها ليست من الفاظ الروى بالوضع ،
وأما انفراد بها الامام الشافعى ، وأما ابن معين ، فإنه يقصد بها تضعيف
الرواية فى غالب اطلاقه ليس بشىء . وتارة يقصد بها - قلة حديث الراوى -
انظر تفصيل ذلك فيما ذكره اللكنوى فى الرفع والتكثير ١٥٢ / ١٥٣ ، وتعليق
ابى غدة عليه هامش ١٥٢ / ١٥٣ ، وكذلك استدراكه فيما أحقه بالكتساب
من ٣٨٢ / ٣٨٩ ، وانظر قواعد فى علوم الحديث : ٢٦٣ .

وقوله أيضا : فلان الرواية عنه حرام .

قال الذهبي في ترجمة حرام بن عثمان ، وقال الشافعي وغيره : الرواية
عن حرام حرام (١) .

٤ - قول البخاري : منكر الحديث :-

قال الذهبي : ونقل عن ابن القطان أن البخاري قال : كل من قلت فيه
منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه (٢) .

قال الشيخ أحمد شاكر : وكذلك قوله : منكر الحديث ، فإنه يريد به
الكذاب (٣) .

(١) ميزان ١/ ٤٦٨ ، لسان ٢: ١٨٢ .

(٢) ميزان ١: ٦٦ في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي ٢: ٢٠٢ في ترجمة
سليمان بن داود اليمامي .

(٣) الباعث الحديث: ١٠٦ ، وقد اختلفت عبارات المحدثين في التجريح
بالنكارة ، واختلف تبعاً لذلك قصدهم ومبرادهم ، فجاء من عباراتهم
- منكر الحديث ، روى مناكير ، روى أحاديث منكورة ، أنكروا ما روى فلان
وهذا حديث منكر .

فالامام البخاري - يعني بقوله : فلان منكر الحديث ، إنه لا تحل الرواية
عنه وهو طعن بالرمس بالكذب كما أشار إلى ذلك الشيخ أحمد شاكر
واللفظة عينها يعني بها المتأخرون من المحدثين حديث الفاسق بغير
الكذب أو المبتدع أو فاحش الغلط ، وأما قولهم : روى مناكير ، أو روى
أحاديث منكورة ، فالمنقول عن الامام أحمد أنه يقصد تفرد الراوي وإن كان
ثقة ، ويقصد بها غالب المحدثين مخالفة الراوي الضعيف لروايات الثقات
وأما قولهم : أنكروا ما روى ، أما أن يراد به ، أغرب مروياته ، أو الأحاديث
التي رواها مخالفاً فيها من هو أوثق منه . وأما قولهم : هذا حديث منكر ،
فهو على قصد الامام أحمد : حديث فرد ، وعلى ما ذهب إليه المتأخرون
أنه حديث رواه ضعيف خالف فيه الثقات . فنرى أن المحدثين اختلفوا
في مرادهم من هذه العبارات ، والقرينة تحدد المقصود ، وقد اقتصر
بعضهم على لفظ من هذه العبارات ، كالامام البخاري في اقتضائه على ،
منكر الحديث ، وتعيينه قصد ، وبعضهم استعمل أكثر من عبارة ولم

وقال السيوطي : ويطلق — أى البخارى — منكر الحديث على من
لا تحل الرواية عنه (١) .

وقوله أيضا : سكتوا عنه .

قال العراقي فى شرح ألفيته : فيه نظر ، وسكتوا عنه ، هاتان عبارتان
يقولهما البخارى فيما تركوا حديثه (٢) .

وقال البخارى : يوسف بن خالد بن عمير البصرى السمتى القرشى :
سكتوا عنه ، قال لى محمد بن المثنى مات عهد الاعلى بن عهد الاعلى سنة ١٨٩هـ
ومات فيها السمتى ، قال ابن معين وعمرو بن على : يوسف يكذب كنيته أبـو
خالد (٣) .

وقال السخاوى : وكذا منها مجمع على تركه : وهو على يدى عدل ،
أو مود بالتخفيف ، كما سياتى معناهما أو فيه نظر وفلان سكتوا عنه ، وكثيرا
ما يعبر البخارى بهاتين الاخيرتين فيمن تركوا حديثه . بل قال ابن كثير انهما
أدنى المنازل عنده وأرداها (٤) .

== يعين المراد من ذلك ، الا أن المتأخرين عينوا قصده ومراده وذلك
بأستقراءهم أقواله وتتبعها وبيان مراده منها وترجيحه . انظر الرفع
والتكميل : ١٤٣ / ١٥٢ ، وانظر تعليق أبى غدة ، فقد حاول استيفاء
قصد المحدثين من هذه اللفاظ ، وكذلك انظر قواعد فى علوم
الحديث : ٢٥٨ / ٢٦٢ .

(١) تدریب الراوى : ٢٣٥ .

(٢) انظر مقدمة الضعفاء الصغير : ١ ، الرفع والتكميل : ٢٥٤ .

(٣) التاريخ الكبير ٤ / ٢ : ٢٨٨ ، فبالرغم من نقله تصريح ابن معين
وعمر بن على تكذيبه — أى السمتى — الا أنه قال فيه : سكتوا عنه .

(٤) تدریب الراوى : ٢٣٥ .

وقال السيوطي : تنبيهات : البخاري يطلق : فيه نظر ، وسكتوا عنه
فيمن تركوا حديثه (١) .

وقال ابن كثير : وثم اصطلاحات لاشخاص ينبغى الوقوف عليها - من
ذلك أنَّ البخاري اذا قال في الرجل : سكتوا عنه أو فيه نظر فانه يكون في
أدنى المنازل وأردئها عنده ، ولكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم
ذلك .

وكذلك قوله : فيه نظر ، أو في حديثه نظر .

قال الذهبي : حتى انه - أي البخاري - قال : اذا قلت : فلان
في حديثه نظر فهو متهم واه (٢) .

وقال في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي : قال البخاري فيه نظر (٣)
ولا يقول هذا الا فيمن يتهمه غالبا (٤) ، وقد مر معنا أيضا نقل العلماء عنه
قوله : فيه نظر ، أو في حديثه نظر ضمن الكلام على قوله : سكتوا عنه (٥) .

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير : ١٠٦ . ، وانظر المصباح في
علوم الحديث : ١٠٥ / ١٠٦ ، والرفع والتكميل : ٢٥٤ ، ونقله كلام الذهبي
من كتابه سير أعلام النبلاء .

(٢) الرفع والتكميل : ٢٥٤ ، مقدمة الضعفاء : ١

(٣) التاريخ الكبير ١ / ٣ : ٨٢ ، ميزان ٢ : ٤١٥ .

(٤) ميزان ٢ : ٤١٦ .

(٥) قال التهانوي : البخاري يطلق فيه نظر أو سكتوا عنه فيمن تركوا حديثه
أهـ . قواعد في علوم الحديث : ٢٥٤ ، قال أبو غدة : هذا هو المشهور
المعروف في مراد البخاري من قوله : فيه نظر . . . ثم قال : وقد كتب
الشيخنا العلامة المحدث التنبيل حبيب الرحمن الأعظمي تعليقا
على ما نقله اللكتوي عن العراقي والذهبي يقول سلمه الله : لا ينقض عجبى
حين أقرأ كلام العراقي والذهبي هذا ثم أرى أئمة هذا الشأن
لا يعبأون بهذا فيوثقون من قال فيه ، البخاري : فيه نظر ويدخلونه في
الصحيح ، ثم ساق أمثلة ذكر فيها تمام بن نجيع قال البخاري : فيه
نظره ووثقه ابن معين ، وقال فيه البزار : صالح الحديث ، وان البخاري
روى له أثرا موقوفا معلقا في رفع عمر بن العزيز يديه حين يركع .

وراشد بن داود الصنعاني ، قال البخاري فيه نظر : ووثقه يحيى بن
معين ودحيسم ، وابن حبان ، وروى له النسائي وقال ابن حجر : صدوق
له أو هام .

.....

==
 وشعبة بن يزيد الحماني ، قال البخاري : في حديثه نظر لا يتابع على
 حديثه ، وقد وثقه النسائي وقال ابن عدي : لم أر له حديثا منكرا فسي
 مقدار ما يرويه ، وقال ابن حجر : صدوق شيعي .

وجعدة المخزومي ، قال البخاري : لا يعرف الا بحديث فيه نظره ، وروى له
 الترمذي . وقال ابن حجر : مقبول .
 وجميع بن عمير التميمي ، قال البخاري : في أحاديثه نظره ، وقد وثقه
 المعجلي ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقال الساجي : صدوق ، وقال
 ابن حجر : صدوق يخطئ ويتشيع ، وروى له الأربعة .

وحبيب بن سالم ، قال البخاري : فيه نظره ، وقال ابن عدي : ليس فسي
 متون أحاديثه ، حديثه منكرا ، بل قد اضطرب في أسانيد ما يروى عنه
 ووثقه أبو داود وابن حبان ، وروى له مسلم والأربعة ، وقال ابن حجر :
 لا بأس به .

وحريش بن خريث ، قال البخاري : فيه نظره ، قال أبو عبد الله : أرجو
 قال المعلى تعليقا : كأنه يريد أرجو أنه لا بأس به . وقال أبو حاتم الرازي
 : لا بأس به ، وقال ابن حجر قال البخاري في تاريخه : أرجو أن يكسب
 صالحا .

وسليمان بن داود الخولاني قال البخاري : فيه نظره ، وقد أثني عليه
 أبو زرعة ، وقال أبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ ، قال ابن
 حجر : لا ريب أنه صدوق .

وطالب بن حبيب المدني الانصاري ، قال البخاري : فيه نظره ، وروى له
 أبو داود ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، ووثقه ابن حبان
 والهيثمي في مجمع الزوائد .

وصعصة بن ناجية . قال البخاري : فيه نظره ، وهو صاحب ، ذكره ابن
 حجر في تهذيب التهذيب والاصابة .

وعبد الرحمن بن سليمان الرعيني . قال البخاري : فيه نظر وقد وثقه ابن يونس
 وقال أبو حاتم : ما رأيت في حديثه منكرا وهو صالح الحديث ، وأخرج له مسلم
 حديثا ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابن حجر : لا بأس به .

ثم قال : والصواب عندي أن ما قاله العراقي ليس بمطرد ولا صحيح على إطلاقه ،
 بل كثيرا ما يقوله البخاري ولا يوافق عليه الجهابذة ، وكثيرا ما يقوله ويريد به
 اسنادا خاصا كما قال في التاريخ في ترجمته عبد الله بن محمد بن عبد الله

ابن زيد رآني الأذان ؛ فيه نظر لانه لم يذكر سماع بعضهم من بعضهم ، وكثيرا ما يقوله ولا يعنى الراوى بل حديث الراوى ، فعليك بالتحقق والتأني ، اهـ كلام الاعظمى يتصرف .

قال أبوهده : وقد أيقظ حفظه الله تعالى الى موضوع هام من العلم كان مأخوذا بالتسليم والمتابعة من العلماء فجزاه الله خيرا عن السنة وعلومها . وهذه الامثلة التى ذكرها - على كثرتها - هى غيض من فيض مما فى كلام البخارى فى كتبه مثل التاريخ الكبير والضعفاء الكبير وغيرهما فيستحق هذا الموضوع أن يوليه بعض الباحثين الافاضل تنبها خاصا ، رجاء أن يتوصل به الى تعميد قاعدة مستقرة تحدد مراد البخارى من تعبيره المختلفة اذ يقول : فيه نظر ، فى حديثه نظره ، وفى أحاديثه نظره ونحو هذا اذ لابد أن يكون هناك فرق بين تعبير وتعبير عنده ، لما عرف عنه من الدقة البالغة فى لفظه وعبارته .

وكذلك ينبغي تتبع مواطن قوله : فى اسناده نظره ، فقد جاء تعبيره على أكثر من معنى . انظر الرفع والتكميل وما علقته عليه ص ١٢١٣ هـ . هامش قواعد التحديث : ٢٥٤ / ٢٥٧ .

وقال اللكنوى فى بيان خطة ابن عدى فى كامله وأن الذهبى ترجم لرجال ثقات فى الميزان تبعا لكلام ابن عدى فيهم ، فذكر رجالا ممن أورد هم ابن عدى فى الكامل وتبعه الذهبى الا أنه وثقهم فقال : وقال فى ترجمة أويس القرنى ، قال البخارى : يحانى مرادى ، فى اسناده نظره فيما يرويه ، وقال البخارى أيضا فى الضعفاء : فى اسناده نظره (يروى عن أويس فى اسناد ذلك) قلت : هذه عبارته يريد أن الحديث الذى روى عن أويس فى الاسناد الى أويس نظره ولولا أن البخارى ذكر أويس فى الضعفاء لما ذكرته أصلا ، فانه من أولياء الله الصالحين اهـ الرفع والتكميل : ٢١٣ / ٢١٤ ، نقلا عن الميزان ١ : ٢٧٨ / ٢٧٩ .

قال أبوهده معلقا : وقع فى الاصلين : هذه العبارة توهم أن الحديث والذى أثبتته هو نص الميزان واللسان وعبارتهما يريد أن الحديث الذى ولا يزال فى العبارة غموض وتعدد ظاهره .

وقال الحافظ ابن حجر فى هدى السارى فى ترجمة أويس بن عبد الله الرهعى : وذكر ابن عدى فى الكامل ، وحكى عن البخارى أنه قال فى اسناده نظره ثم شرح ابن عدى مراد البخارى فقال : يريد أنه يسمع ممن مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لانه ضعيف عنده ، قلت - أى ابن حجر

== أخرجه البخاري له حديثا واحدا من روايته عن ابن عباس قال * كان اللات رجلا يلت السوق * وروى له الباقر ١ هـ هامش الرفع والتكميل : ٢١٣ / ٢١٤ نقلا عن هدى الساري ١١٧: ٢ .

وهذا الاستشكال الوارد على الإمام البخاري ملزم لو لم يصرح رحمه الله بمراده من العبارة ، أو كانت القاعدة مأخوذة بالاستقراء لأقواله ، أما أنه قد صرح بذلك ، كما نقل الذهبي ذلك عنه ، فقد قطع قوله كسل احتمال وبقى النزاع في التزامه في تطبيق الحكم على الأفراد .

أما كون الجهابذة النقاد لم يوافقوه في ذلك ، بل خالفه بعضهم كابن معين وابن حبان ، فلا يلزم منه أن يحمل كلامه على غير مراده ، فالمعروف أن التوثيق والتجريح لم يقلد الأئمة فيه بعضهم بعضا ، بل اجتهد كسل واحد منهم في التجريح والتوثيق وحكم بما أداه إليه اجتهاده ، كما أن ابن معين لا يمكن أن يتبع الإمام البخاري بل الأصل لو كان في الأمر اتباع أو تقليد أن يتبع البخاري ابن معين لأنه شيخة ، لكن اجتهاد البخاري أداه إلى تجريح من يوثقهم ابن معين ، وهو دليل على أن الأمر اجتهاد لا يلزم فيه الموافقة لاسيما إذ لاحظنا أن الحافظ ابن حجر لم يوثق من جرحهم البخاري كما صنع ابن معين وأبو حاتم ، بل قسأل بعضهم : صدوق ، وفي بعضهم : لا بأس به أو مقبول ، والمعروف عن ابن حجر أنه إذا تعارضت أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجل حاول الجمع بينها وأعطى حكما وسطا كما هو صنيعه في التقريب ، وأما توثيق ابن حبان فهو مبنى على شرطه ، في أن الأصل في الرواة العدالة ، والجرح طارئ ، وكم جرح الأئمة رجالا وثقهم ابن حبان . بل المعروف عنه أنه أحيانا يوثق المجاهيل ، وتساوله في التوثيق بين فلا يلزم من توثيقه تغيير رأي البخاري في الرجل أو إعادة النظر في مفهوم اصطلاح اتخذه لنفسه .

وأما إخراج أهل السنن حديثا لراوا لا يقتضى توثيقه لأنهم لم يقتصروا على إخراج حديث الثقات دون غيرهم ، بل أخرجوا الصحيح والحسن وغيره ، وشرطهم معروف ، فوجود حديث رجل طعن فيه البخاري في السنن لا يلزم منه حمل كلام البخاري على معنى مخالف لما نص عليه البخاري نفسه .

٥ - قول النسائي : متروك الحديث .

قلما يصرح النسائي في تجريح الرواة بالكذب ، وبعد تتبع لكتابه الضعفاء والمتروكون لم أر من صرح بكذبه سوى ثلاثة نفر هم أحمد بن عبد الله الجوهري (١) ، وأحمد بن أخت عبد الرزاق (٢) وأحمد بن عبد الرحمن بن أخي ابن وهب (٣) . وبعد تتبع واستقراء وجد أنه يستخدم عبارة متروك الحديث للرمي بالوضع فقد جاء قوله : الكذابين المعروفون بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة ، إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة ، والواقدي ببغداد ، ومقاتل بن سليمان بخراسان ، ومحمد بن سعيد بالشام ، يعرف بالصلوب (٤) .

ثم قال في ترجمته لهم في كتابه الضعفاء
إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى : متروك الحديث مدني (٥) .
محمد بن عمر الواقدي : متروك الحديث (٦)
محمد بن سعيد الشامي : متروك الحديث (٧)

فيبعد أن صرح بكذبهم ، وأنهم مشهورون بذلك اقتصر في ترجمته لهم على قوله : متروك الحديث ، فدل ذلك على أنه يعني بها الرمي بالوضع (٨) والله أعلم .

-
- (١) قال النسائي : أحمد بن عبد الله الجوهري الهروي : كذاب اه الضعفاء : ٣٩ .
(٢) وقال : أحمد بن أخت عبد الرزاق ، كذاب ، الضعفاء : ٣٩ .
(٣) وقال : أحمد بن عبد الرحمن بن أخي ابن وهب ، كذاب ، الضعفاء : ٣٩ .
(٤) الضعفاء والمتروكون : ٨٦ / ب .
(٥) الضعفاء والمتروكون : ٢٨٣ .
(٦) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣ .
(٧) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٢ .
(٨) ويؤيد ما ذهبت إليه قوله في ترجمة يحيى بن سعيد قاضي شيراز : يروى عن الزهري أحاديث موضوعة متروك الحديث . اه الضعفاء : ٣٠٦ .

٦ - على من يطلق المحدثون وصف الكذب :-

ان الناظر فى كتب تاريخ الرواة ، والمؤلفات فى الجرح والتعديل يرى أن ائمة الحديث يجرحون بعض الرواة بربهم بالكذب ، ويصفونهم بأنهم مضاعون أو دجالون الى غير ذلك من الألفاظ المستعملة فى الرى بالكذب والصين ، وسبر أحوال بعض الرواة يظهر الوصف بالكذب فيهم جليا حيث ينص ائمة النقد على أنهم كذّابوا فى أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقلها ، وألصقوا به أفعال لم يعملها ، فالوصف فى حق هؤلاء بين واضح لامرأة فيه ، لكننا نجد آخرين من الرواة رموا بما روى به الاولون ، ووصموا بالكذب ، والوضع فى حديث سيد المرسلين ، الا أن التهمة فى حقهم غير ظاهرة والجريمة التى نسبت اليهم غير واضحة مما يجعل الباحث يتردد فى بادى الأمر فى ادراك المراد من هذا التجريح ، وهل هو مقبول أو مردود ، وهل تصح نسبة هذا الطعن أو ترد ، لاسيما أن الراوى المجروح لم ينص أحد من النقاد على أنه اختلق حديثا أو افترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبامعان النظر ، وتتبع أقوال ائمة هذا الشأن وتصور مصطلحاتهم والوقوف على استعمالاتهم يتبين المراد من ذلك ، كما أنه من ناحية أخرى يظهر جليا حساسية معاييرهم التى يزنون بها الرواة ودقة المقاييس التى يقيسون بها من يتصدى لنقل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ أنهم يعتبرون أن كل من أفرط فى تحمله أو فرط فى أدائه ، لم يؤد الأمانة ، واستحق الرى بالخيانة ، فالكذب عندهم ليس مقصورا فيمن يعتمد ، بأن تقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو افترى أو ادعى سماع ما لم يسمع ، أو أسند الرواية الى غير راويها ، أو أخطأ فى عزوها الى قائلها أو أدرج فى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس منه أو تطاول بلسانه فقال من أصحابه صلى الله عليه وسلم ، أو تعرض لهم بالسب أو الشتم ، أو بلغت به الغفلة فقبل التلقين ، كل ذلك يعتبر فى نظرهم كذب وميسن يصم صاحبه ، ويلحق به تهمة القول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن حامل حديث المصطفى عليه الصلاة والسلام ، يحمل أمانة عظيمة ، فلا بد أن يكون أهلا لهذه الأمانة ، لأن الامر لا يقتصر على

كونه حمل عن سلف وأدى الى خلف ، أو تحمل ثم أدى ، بل هو بالدرجة الاولى ديانة يدان الله بها ، وعبادة يتعبد بها ، فلا بد أن يكون أهلاً عند التحمل ، ملتزماً لآدابه ، سالكا السبيل المشروعة في ذلك كما يجب أن يكون أهلاً عند أدائه ملتزماً لآدابه ، سالكا السبيل المشروعة في ذلك مهيئاً

الصيغة التي تحمل بها من سماع أو قراءة أو عرض أو أملاء أو كتابة ، أو اجازة أو وجادة الى غير ذلك من طرق التحمل ، ومن المناسب عرض مراد المحدثين في قولهم : كذب ونحوه ، وفيمن يقولون فيهم كذابين أو ضاعون ونحو ذلك ، اذ يترتب على معرفة مرادهم من ذلك تجنب كثير من الاخطاء والاهام التي وقع فيها بعض الباحثين الذين ظنوا أن اطلاقهم لا يتجاوز معنى واحداً ، فإدى ذلك الى وقوعهم في أخطاء لم تغفر لهم ، واعتبرت من هفواتهم وسقطاتهم ، مستعينا في ذلك بما جاء من نصوص على ألسنتهم تبين مرادهم من اطلاق الكذب

اولاً : اطلاق الكذب على الاختلاق والوضع :-

اذا روى المحدثون الراوى بالكذب ، فالأصل أنهم يقصدون بذلك أنه يقول على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويختلق ، وهو الغالب على استعمالهم ، ويعبرون عنه بقولهم : كذاب أو ضاع أو روى حديثاً كذاباً أو وضع حديثاً أو يكذب أو يضع .

قال ابن عدى في ترجمة أحمد بن محمد بن حرب الملحى : يتعمد الكذب (١) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن المحدثين يكادون يجمعون على التعبير بوضع الحديث أو وضع أو ضاع على من تعمد الكذب ، والاختلاق ، الا أن أبحاثهم

(١) الكامل لابن عدى : ١/٦٦ .

ابن حبان تارة يعبر بقوله : يضع الحديث على الثقات — ولا يقصد به الاختلاق بل يريد بذلك بعض المعاني التي يطلق فيها المحدثون الكذب على غير الاختلاق والوضع كقلب الاسناد والزاق الحديث ووصل المرسل والمنقطع ، كما جاء ذلك وتكرر في كتابه المجروحين من المحدثين ، ومن ذلك قوله : في الحارث بن عمران الجعفرى : يضع الحديث على الثقات ثم قال مهينا نوع الوضع : روى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم " تخبروا لنطفكم وانكحوا الاكفاء وانكحوا لهم . . . الحديث ، حدثنا ابن خزيمة ثنا أبو سعيد الأشج ثنا الحارث بن عمران ، وقد تابع عكرمة بن ابراهيم الحارث بن عمران ففى هذه الرواية عن هشام بن عروة ، وهما جميعا ضعيفان أصل الحديث مرسل ، ورفع باطل اهـ (١) . ، فقله : تابع عكرمة بن ابراهيم ، الحارث بن عمران يدل على أن الحارث لم يخلق الحديث على هشام كما يظهر من إطلاقه عبارة يضع ، بل على أنها أن الحارث جعل الحديث مرفوعا والصحيح أنه مرسل . إلا أن هذا الإطلاق من ابن حبان قليل وغالبا ما يتفق فى تعبيره مع إطلاق المحدثين .

ثانيا : إطلاق الكذب على ادعاء السماع :

كذلك يطلق المحدثون الكذب ويصفون الراوى بأنه كذاب اذا روى عن شيخ حديثا أو أحاديث مصرحا فيها بالسماع منه ، فى حين أنه لم يسمع منه ، لوجود قرائن تدل على عدم سماعه منه — فاستحق الراوى الوصف بالكذب لتصرحه بالسماع ، وهو خلاف الواقع ، ولجراته على ادعاء رواية لم يحملها بالهيئة التى أدى بها مع أنه فى الغالب قد تحملها ، لكن بغير الطريقة التى أدى بها — لهذين الامرين استحق الرى بالكذب . وعد من الكذابين الذين ترد روايتهم طما بأن الحديث نفسه معروف من حديث الشيخ المروى عنه .

وينبغى أن يلاحظ أن عامة من يرمى بالكذب من أجل ادعاء السماع انما يكون ذلك فهم صرح بالسماع من المروى عنه ، كأن يقول : حدثنى أو سمعت

مما يدل على التصريح بالسماع أما إذا روى عن لم يسمع منه بصيغة لا تقتضى التصريح بالسماع ، فان من المتفق عليه بينهم أنه لا يجرى مطلقا بروايته عن لم يسمع منه ، فضلا عن ربه بالكذب . والخلاف في قبول روايته أو رد ها مشهور كما مرفى الكلام على الحديث المرسل والمنقطع (١) .

وعدم سماع الراوى حديث المروى عنه ، واتهامه بالكذب في ادعائه سماعه يعرف من وجوه أجملها فيما يلي :-

١- أن يحدث عن قوم ثبت أنهم ماتوا قبل أن يولد ، ومن روى بالكذب من أجل ذلك :

أحمد بن أبي سليمان القواريري :-

قال الخطيب في ترجمته ، كذبه ظاهر يفتنى عن تحليل روايته بجسواز دخول الوهم والسهو عليه ، وذلك أن محمد بن اسحاق توفي سنة ١٥١هـ أو ١٥٢هـ وقيل قبل ذلك ، كيف يكتب هذا عنه ، ومولده على ما ذكره سنة ١٥١هـ ، وأعجب من هذا ادعائه سماعه منه بالكوفة ، ثم بالمدينة ، وابن اسحاق إنما قدم الكوفة في حياة الاعمش ، وذلك قبل مولد هذا الشيخ بسنين كثيرة (٢) .

عبد الله بن سلمة البصرى الاقطس :-

قال الفلاس : سمعته يقول : حدثني موسى بن عقبه . . . فذكرته ليحيى بن سعيد فقال : لم يسمع منه قدم معنا بالمدينة وقد مات موسى قبل ذلك (٣) .

عمر بن هارون البلخي :-

قال ابن أبي حاتم : نا على بن الحسين بن الجنيد قال ، سمعت يحيى ابن معين يقول : عمر بن هارون كذاب ، قدم مكة وقد مات جعفر بن محمد

(١) انظر ص —

(٢) تاريخ بغداد ٤ : ١٧٦ ، لسان ١ : ١٨٣ .

(٣) لسان ٣ : ٢٩٢ .

فحدث عنه (١)

وقال الحسين بن حيّان ، قال أبو زكريا : عمر بن هارون البلخي كذاب خبيث ، ليس حديثه بشيء ، قد كتبت عنه ، وبت على يابه ، وذهبتا معه الى النهروان ، ثم تبين لنا أمره فحرقنا حديثه ما عندي منه كلمة ، فقلت : ما تبين لكم من أمره ، قال : قال عبد الرحمن بن مهدي / : قدم علينا فحدثنا عن جعفر بن محمد ، فنظرنا الى مولده والى خروجه من مكة ، فاذا جعفر مات قبل خروجه (٢)

ب - أن يحدث الراوى عن قوم حكم النقاد بأنه لم يرههم ، سواء عاصروهم أو لم يعاصروهم ، ومن روى بالكذب من أجل ذلك :

أحمد بن محمد بن مقسم المقرئ :
قال حمزة السهمي : حدث عن لم يره (٣)

أيوب بن مدرك الحنفى :

قال ابن حبان : يروى المناكير عن المشاهير ويدعى شيوخا لم يرههم وتوهم أنه سمع منهم روى عن مكحول نسخة موضوعة ، ولم يره (٤) .

الحسن بن على أبو على النخعي :

قال ابن حبان : رأيت به بغداد فى الحلة ، ولم أكتب عنه لأنه كان يكذب

-
- (١) الجرح ١/٣ : ١٤١ ، تهذيب ٧: ٣٠٠٣ .
(٢) تهذيب ٧: ٥٠٤ ، الجرح ١/٣ : ١٤١/١٤٠ مجروحين ٢: ١١٠ .
(٣) ميزان ١: ١٣٥ ، لسان ١: ٢٦١ .
(٤) مجروحين ١: ١٥٧ ، ميزان ١: ١٢٣ ، لسان ١: ٤٨٨/٤٨٩ .

كذباً فاحشاً يحدث عن قوم لم يرهم ، ويلزق أحاديث قوم تفردوا به على قسوم ليس عندهم (١) .

جاء أن يحدث الراوى عن شيخ معاصره ، ثم يصرح أحد الائمة النقاد بأنه لم يسمع منه . ومن روى بالكذب لهذه العلة :-

جعفر بن محمد بن الفضل الدقاق :-

قال النسهي : جاء من مصر سنة أربع وثمانين ، حدث عن ابن مجاهد وابن صاعد وأبى بكر النيسابورى ، قال الدارقطنى : يكذب ، ما سمع من هو لا . (٢)

الفضل بن سخيست :

قال الذهبي ، قال ابن معين : ما سمع من عبد الرزاق ، لعن الله من يكتب عنه ، وهو أبو العباس السندى كذاب (٣) .

خالد العبد

قال الفلاس ، سمعت أبا قتيبة يقول : أتيت فأخبر الى درجا فجعل يقول : حدثنا الحسن ، حدثنا الحسن . فانقلب الدرج من يده ، فاذا فى أوله : حدثنا هشام بن حسان ، وقد محاه ، فقلت : ما هذا ؟ قال : كنت أنا وهشام ، فقلت :

(١) الكامل : ٢٦٥ ب .

(٢) لسان : ٢ : ١٢٤ .

(٣) ميزان : ٣ : ٣٥١ ، لسان : ٤ : ٤٤١ ، وكذلك انظر ميزان : ٢ : ٢٤٠ ، لسان : ٣ : ١٢١ ، وقول ابراهيم بن سعدى فى سهل بن عمار ، ان سهل بن عمار يتقرب الى بالكذب يقول : كتبت معك عند يزيد بن هارون ، والله ما سمع معى منه . وكذلك قول ابن عدى فى ترجمة محمد بن أحمد بن حسين الاهوازى الجريجى : يروى عن لم يلقهم ، قد كتبت عن بكليس ، وسألت عنه عدها فقال : كذاب ، كتب عنى أحاديث ابن جريج وادعاها عن شيوخه . اهـ ميزان : ٣ : ٤٥٥ ، لسان : ٥ : ٣٥ .

تكون أنت وهشام تكتب: حدثنا هشام ١١ واقبحاه ١١ ، قال : ما أعرفنى بك ،
ألمست خرجت مع ابراهيم بن عبد الله وقال مبارك بن فضالة : لم أر خالد العهد
عند الحسن قط (١)

هـ - أن يحدث الراوى بعد المائتين عن الصحابة ، أو كبار التابعين مما
علم يقينا أنه لم يسمع منهم لأنهم قد ماتوا وقد روى جماعة من الرواة بالكذب
من أجل ذلك منهم :-

الحسن بن زكروان الفارسى :

قال ابن حجر : قيل : حدث بواسط سنة ٣١٣ هـ عن على رضى الله عنه
وزعم أنه ابن ثلاثمائة ، وبلغ وعشرين سنة ، وروى متونا باطلة (٢) .

أبو خالد السقا :

قال الذهبى فى ترجمته : طبر غريب ، قال لهم فى سنة تسع ومائتين :
رايت ابن عمر وسمعت من أنس كذا وكذا . قال محمد بن عبد الوهاب الفراء :
كنا عند أبى نعيم فذكروا هذا الرجل ، فقال أبو نعيم ابن كم يزعم ، قالوا ابن
خمس وعشرين ومائة ، قال : فعلى زعمه ولد بعد موت ابن عمر بخمسين
سنة (٣) .

أبو الدنيا :-

قال الذهبى فى ترجمته : كذاب طرقي ، كان بعد الثلاثمائة وادعى

(١) لسان ٢: ٣١٣ ، وانظر المجروحين ١: ٢٧٣/٢٧٤ ، وقد أورد القصة

وسمى أبا قتيبة الحسن بن قتيبة .

(٢) لسان ٢: ٢٠٧ .

(٣) ميزان ٤: ٥١١ ، لسان ٧: ٤١ .

السمع من علي بن أبي طالب (١) .

هـ - أن يدعى الراوى السماع من شيخ فاذا سئل عنه لم يعرفه ، بل ربما كان التلميذ المحدث هو الشيخ المروى عنه ، فاذا سئل الراوى عن شيخه ادعى أنه لقيه فى مكان ما أو فى زمان ما مما يدل على عدم صحة دعواه . ومن رمى بالكذب بسبب ذلك

عبد الرحمن بن قطامى :-

روى ابن عدى عن عمرو بن على قال : رأيت فى كتابه - يعنى - عبد الرحمن بن قطامى - بين سطين : حدثنا عن عمرو بن على بن عطاء بن مقدم البصرى ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، فذكر حديثا وكان عمرو بن عيسى يومئذ فى الحياة ، فقلت له : من عمرو بن على هذا ؟ ، فقال : شيخ لقيته قبل الطاهون (٢)

عبد الله بن محمد أبو القاسم ابن الثلاث :-

قال الخطيب : حدثنى أحمد بن محمد بن العتيقى قال : ذكر لى أبو عبد الله بن بكر أن أبا سعد الادريسى لما قدم بغداد قال لأصحاب الحديث : ان كان ههنا شيخ له جموع وفوائد وتخريج فدلونى عليه ، فدلوه على أبسى

(١) ميزان ٤ : ٥٢٢ ، لسان ٧ : ٤٥ ، ومن ذلك أيضا ما ذكره الذهبى فى ترجمة جابر بن عبد الله اليمامى قال : كذاب ، حدث ببخارى بعبد المائتين عن الحسن البصرى ، فنفاه خالد الأمير ا هـ ميزان ١ : ٣٧٨ ، لسان ٢ : ٨٧ .

وكذلك قول المستغفرى فى عيسى بن عبد الله العثمانى : يكفيه فى الفضيحة أنه ادعى السماع من آمنة بنت أنس بن مالك لصلبه ا هـ ميزان ٣ : ٣١٧ ، لسان ٤ : ٤٠١ .

(٢) ميزان ٢ : ٥٨٣ ، لسان ٣ : ٤٢٦ .

القاسم ابن الثلاج ، فلما اجتمع معه ، أخرج له طرق قبض العلم ، فاذا فيه :
حدثني أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الادرسي . . . فقال له الادرسي :
اين سمعت من هذا الشيخ ؟ فقال : هذا شيخ قدم علينا حاجا فسمعنا منه
فقال : أيها الشيخ : أنا أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الادرسي ، وهذا
حديثي والله ما رأيتك ولا اجتمعت معك قط (١) .

و — أن يحدث الراوى عن شيخ ويدعى أنه سمع منه فى مكان معين ، إلا أن
أئمة النقد ينصون على أنه لم يدخل الشيخ ذلك المكان قط : ومن كذب
بإدعائه ذلك :

أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحى :

قال ابن عدى فى ترجمته : ثنا أحمد بن محمد بن حرب ثنا ابراهيم بن
الحكم بن أبان — وزعم أنه كتب عنه بجرجان وكذب لان ابراهيم ماد خـسـل
جرجان قط . ومات قبل أن يولد (٢) .

ز — أن يحدث الراوى عن شيخ سمع منه أحاديث لم يسمعها منه بصيغة
يصرح فيها بالسماع ، ويتبين ذلك بأن يصرح الراوى نفسه بأنه لم يسمع من
شيخه إلا حديثا واحدا أو أحاديث ، أو يصرح بذلك أحد أئمة الجـرح
والتعديل ومن روى بالكذب لهذه العلة : —

محمد بن خالد بن عبد الله الواسطى :

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبا زرعة يقول : أخبرنى وهب القاضى قال :
سمعت محمد بن خالد الواسطى يقول : لم أسمع من أبى إلا حديثا واحدا ، خالد

(١) لسان ٣ : ٣٥٠ / ٣٥١ .

(٢) الكامل : ٦٦ ب .

عن بيان عن الشعبي : لا أدري أيهما أكبر في الناس ، البخل أو الكذب
ثم حدث عنه حديثا كثيرا (١) .

ثم قال : سمعت أبا زرعة يقول : أخبرني أبو عون ابن عمرو بن عون قال :
أخرج ابن خالد الواسطي عن أبيه عن الأعمش كتابا ، قال أبو زرعة : ولم يسمع
أبوه من الأعمش حرفا (٢) .

أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحى : —

قال ابن عدي : وأحمد بن محمد بن حرب يقول : كنا عند
القواريري فدخل عليه علي بن الجعد مسلما وهو راكب بغلة ، فلما خرج تعلقنا
بلجام بغلته ليحدثنا فقال : كنا عند شريك ، وشريك يصلي فلما فرغ استنسد
وتعلقنا حوله فجاء شاب فتخطى حتى جلس الى جنب شريك فالتفت اليه شريك
فقال : من أنت ؟ وما تريد ، فانتسب الى محمد بن عمار بن ياسر فقال شريك
لغلام بين يديه خذ بيد هذا أو أخرجه ، فالتفت الشاب فقال : أتفعل بي مثل
هذا وأنا من ولد عمار ، فأنشأ شريك يقول : —

فجزت بأقوام مضوا سلفا . . ولقد صدقت ولكن بشئ ما خلفوا

قال الشيخ — أي ابن عدي — قال لنا أحمد عقب هذه الحكاية : وليس
عندي عن علي بن الجعد غير هذا ، ثم أخرج إلينا جزءا بعد هذا عن علي بن
الجعد وقال : يا بني : لي غرفة مظلمة فوجدت جزءا لعلي بن الجعد وكان ذلك
الجزء فيه أحاديث مشاهير لشعبة (٣) .

ثالثا : اطلاق الكذب على من روى أحاديث دون أن يتحمل روايتها :

ما يطلق عليه المحدثون صفة الكذب ، ويرمون الراوى من أجله بالكذب

(١) الجرح ٣/٢ : ٢٤٣ ، تهذيب ٩ : ١٤١ / ١٤٢ .

(٢) الجرح ٣/٢ : ٢٤٣ / ٢٤٤ ، وانظر تهذيب ٩ : ١٤١ / ١٤٢ .

(٣) الكامل : ٦٦ ب / ٦٧ / ١ .

إذا روى حديثاً أو أحاديث دون أن يتحملها . ومعنى ذلك أن رواية الحديث لا يجوز لأي شخص أن يباشرها إلا إذا كان أهلاً لها . ومن الأهلية - أن يكون قد تحمل الرواية التي يقول فيها : حدثنا أو سمعت أما أن يهت على كتب الناس أو يحصل على أحاديثهم من طريق غير مشروع ثم يرويها - دون أن يكون له حق روايتها بأحد من أوجه التحمل - فإن المحدثين مجمعون على اعتبار فاعل ذلك أنه كذاب ترد روايته من أجل ذلك ، وقد وصم أئمة النقد كثيراً من الرواة بالكذب ، وردوا مروياتهم لأنهم رَوَوْا أحاديث دون أن يتحملوها من هؤلاء .

أحمد بن عطاء الهجيمي البصري :

قال ابن المديني : أئمتنا يوم ما فجلست إليه فرأيت معه درجا يحدث به ، فلما تفرقوا عنه قلت له : هذا سمعته قال : لا ، ولكن اشتريته ، وفيه أحاديث حسان أحدث بها هؤلاء ليعملوا بها ، وأقرهم السي الله ، ليس فيه حكم ، ولا تهديل سنة ، قلت له : أما تخاف الله تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحماني :-

قال ابن عدي : ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه ، وكان ينزل عند أصحاب الكتب يحمل من عندهم رزماً فيحدث بها فيها ، وباسم من كُتِبَ الكتاب باسمه ، فيحدث عن الرجل الذي اسمه في الكتاب ولا يبالى ذلك الرجل متى مات ، ولعله قد مات قبل أن يولد ، منهم من ذكرت ثابت الزاهد ، وعبد الصمد ابن النعمان ، ونظائرهما ، وكان تقديري في سنة لما رأيت سبعين سنة أو نحو ، وأظن ثابت الزاهد قد مات قبل العشرين بيسيراً أو بعده بيسيراً ، وعبد الصمد قريب منه ، وكانوا قد ماتوا قبل أن يولد بدهر . (٢)

(١) لسان ١: ٢٢١

(٢) الكامل : ٦٥/ب ٦٦/١ ، لسان ١: ٢٢٠ .

عبد المنعم بن ادريس اليماني :-

قال الساجي : كان يشتري كتب السيرة فيرونها ، ما سمعها من أبيه ولا بعضها (١) .

وقال عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين : الكذاب الخبيث ، قيل له : يا أبا زكريا بم عرفته ؟ قال : حدثني شيخ صدوق أنه رأى في زمن أبي جعفر يطلب هذه الكتب من الوراقين ، وهو اليوم يدّعيها ف قيل له : انه يسروى عن معمر فقال : كذاب (٢) .

وقال ابن المديني : ليس بثقة ، أخذ كتباً ف رواها (٣)
موسى بن ابراهيم أبو عمران المروزي :-

قال محمد بن الربيع الجيزي : رأيته وكان صاحب فقه ، ثم جاء السبي الجامع فتلقاه مع قوم هنا ثم جاء بكتاب فقه فقرأ في الجامع ، فجاءه أصحاب الحديث فقالوا له : أمل علينا ، فأملى عليهم عن ابن لهيعة وغيره شيئاً لسمع يسمعه قط ، ولم يسمع هو قط حديثاً ، لا أدري أيش قصة ذاك الكتاب اشتراه أو استعاره أو وجد (٤)

حفص بن سليمان الاسدي القاري :-

قال ابن حبان : كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرونها من غير سماع (٥)
وقال أحمد بن حنبل : حدثنا يحيى القطان قال : ذكر شعبة حفص ابن سليمان فقال : كان يأخذ كتب الناس وينسخها ، أخذ مني كتاباً فلم يرد (٦) .

(١) لسان ٤ : ٧٤

(٢) لسان ٤ : ٧٣ / ٧٤

(٣) لسان ٤ : ٧٤

(٤) لسان ٦ : ١١١ / ١١٢

(٥) مجروحين ١ : ٢٥٠ ، ميزان ١ : ٥٥٨

(٦) الضعفاء الصغير : ٢٥٧ ، الجرح ٢ : ١٧٤ ، الكامل : ٢٧٦ / ١ / ٢٧٦ ب

ميزان ١ / ٥٥٨ ، تهذيب ٢ : ٤٠١

عبد العزيز بن أبان أبو خالد الأموى : —

قال ابن حبان وكان ممن يأخذ كتب الناس فيرويهما من غير سماع ، تركه أحمد بن حنبل وكان شديد الحمل عليه ، سمعت يعقوب بن أسحاق يقول : سمعت الدارمي يقول ، سمعت يحيى بن معين يقول : عبد العزيز بن أبان القرشي ليس بثقة ، قيل : من أين جاء ضعفه ؟ ، قال : كان يأخذ كتب الناس فيرويهما (١) .

وقال ابن محرز عن ابن معين : ليس حديثه بشيء ، كان يكذب ، وقال مرة : يحدث بأحاديث موضوعة وأتوه بحديث أبي داود الطيالسي عن الأسود بن شيبان فقرأه عليهم — يعنى — ولم يكن سماعه (٢) .

العلاء بن خالد الواسطي : —

قال ابن حبان : كان يعرف بأربعة أحاديث ، ثم زاد الأمر وجعل يحدث بكل شيء ، يسأل عنه فلا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القسح فيه (٣) .

وقال ابن حجر : كان عنده أربعة أحاديث ، ثم أخرج كتابها (٤)

يحيى بن عبد الحميد الحماني :

قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي : قدمت الكوفة فنزلت بالقرب من يحيى الحماني ، فذاكرته بأحاديث من حديث سليمان بن بلال فكان يستغفرها ويقول : ما سمعت هذا من سليمان ، قال الدارمي : ثم خرجت إلى الشام فأودعته كتبى ، وختمت عليها ، فلما انصرفت وجدت تلك الخواتيم

(١) مجروحين ٢ : ١٣٤ ، وقد أورد الذهبى كلام الدارمي . انظر ميزان ٦٢٢٢ : ٢

(٢) تهذيب ٦ : ٣٢٩

(٣) مجروحين ٢ : ١٢٢ ، تهذيب ٨ : ١٨٠

(٤) تهذيب ٨ : ١٨٠

قد كسرت ووجدت تلك الأحاديث التي كنت ذاكرته بها قد أخرجها من مصنفاته . ، ورواها ابن خراش عن الذهلي عن الدارمي وزاد قبلها : وكنت سمعت منه المسند ، ولم يكن فيه من حديث خالد بن عبد الله الواسطي وسليمان بن بلال حديث واحد ، فقدمت فإذا كتبت على خلاف ما كتبت تركتها وإذا به قد نسخ حديث خالد وسليمان ووضعه في المسند (١) .

وقال أبو طالب ، عن الحسن بن الربيع : جاءني يحيى الحماني فسألني عن حديثين من حديث ابن المبارك فأمليتهما عليه ، ثم بلغني أنه حدث بهما عن ابن المبارك (٢) .

وقال السليمانى : سمعت الحسين بن اسماعيل البخارى يقول ، سمعت محمد بن عبيد يقول : سمعت شيخا يقال له : عيسى بن الجنيد يقول : خلفت عند ابن الحماني كتباً من أحاديث الواسطيين ، وخرجت الى مكة فلما قدمت وجدته قد انتسخ من كتبى أحاديث رواها أو كما قال : (٣) .

الى غير هؤلاء من الرواة الذين رموا بالكذب في الحديث من أجل روايتهم أحاديث دون أن يتحملوها ، وقد اكتفيت بما ذكرت ، وما لم أذكر أكثر وإنما قصدت بذلك ترك التطويل إذ القصد التمثيل لما أردت بيانه ، والله أعلم .

رابعا : اطلاق الكذب على قلب الاسناد

ومما يعتبره المحدثون نوعاً من الكذب يستحق مرتبه الوصم به ، قلب الحديث ، ومرادهم بقلب الحديث الذى يرمى فاعله بالكذب ما يلى : —

(١) تهذيب ١١ : ٢٤٧ .

(٢) تهذيب ١١ : ٢٤٨ .

(٣) تهذيب ١١ : ٢٤٨ .

أ- أن يكون الحديث مشهورا برواية شخص ما ، فيأتى الراوى ويبذل الشخص المشهور بالرواية براوا آخر من طبقة لم تعرف عنه تلك الرواية .

ب- أن يعتمد الراوى الى حديثين ، فيجعل اسناد كل منهما للآخر .
ولقلب الحديث أسباب ودوافع ، قد أشرت الى بعضها عند الكلام عليه ضمن أقسام الحديث الضعيف (١) .

وهذان النوعان من القلب يعرفان عند ائمة الحديث بقلب الاسناد ، ويعتبر الراوى المتعمد له كذابا مرود الرواية ، كما أن قلب الاسناد يعتمد نوعا من أنواع الوضع والكذب فى الحديث وقد طعن فى كثير من الرواء ورموا بالكذب لتعمد هم قلب الاسناد ومنهم :

أحمد بن الحسن بن أبان المصرى :

قال ابن حبان : كذاب دجال يضع الحديث على الثقات ، وأخبرنا إسحاق بن عبد الله البلدى بالبصرة ، نا أحمد بن الحسن بن أبان المصرى عن أبى عاصم عن سفيان وشعبة عن سلمة بن كهيل عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة قال : جاء حارثة الى النبى - صلى الله عليه وسلم ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : كيف أصبحت يا حارثة ؟ قال : أصبحت يا رسول الله مؤمنا حقا الحديث .

قال ابن حبان : والحديث انما هو عند الثورى عن معمر عن صالح ابن مسمار عن النبى صلى الله عليه وسلم ما حدث بهذا سلمة بن كهيل قسط ، ولا أبو سلمة ولا أبو هريرة (٢) .

(١) انظر صفحة

(٢) مجروحين ١ : ١٣٧ / ١٣٨ .

وقال ابن حبان : اخبرنا اسحاق بن عبد الله البلدى بالبصرة ثنا
أحمد بن الحسن بن أبان المصري عن ابراهيم بن بشار عن ابن عيينة عن
الزهري ، عن سعيد بن المسيب قال ، قال عبد الله بن مسعود ، سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يقبل الله قولا الا بعمل ، ولا يقبل
قولا وعملا الا بنية ولا يقبل قولا ولا عملا ولا نية الا بما وافق الكتاب والسنة .

قال ابن حبان : والحديث هو قول الثوري ، فقلبه — اي أحمد بن
الحسن — على ابراهيم بن سعد ^(١) فجعل له اسنادا ^(٢) .

اسحاق بن ادريس الاسواري : —

قال ابن حبان : روى الحسن بن علي الحلواني عن اسحاق بن ادريس
الاسواري عن عبد الله بن رجاء المكي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن السائب
بن يزيد عن أبيه قال : نقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم — نقلنا سوى نصيبتنا
من الخمس ، فأصابني شارف . . . الحديث . قال ابن حبان : هذا
مقلوب ، انما معناه رواه الزهري عن سالم عن أبيه قال : بعثنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سرية فبلغ سهماتنا اثني عشر بعيرا ، ونقلنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا ، فأقلب مئته واسناده جميعا ^(٣) .

حفص بن عمر بن دينار الايلي : —

قال ابن حبان : يقلب الأخبار ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتن الواهية
ويحمد الى خير يعرف من طريق واحد فيأتي به من طريق لا يعرف .

حدثنا محمد بن جعفر البغدادي بالرملة ، ثنا محمد بن سليمان بن
الحارث ثنا حفص بن عمر الرملي عن ابن أبي ذئب وابراهيم بن سعد ويزيد بن

(١) هكذا في المجروحين ، والصواب ابراهيم بن بشار ان الرواية عنه .

(٢) مجروحين ١ : ١٣٨ .

(٣) مجروحين ١ : ١٢٣ .

عياض ومالك بن انس قالوا: حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قلت لسعد: أنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي: قال: نعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول غير مرة: "ان المدينة لا تصلح الا بي أو بك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي"، وليس هذا من حديث سعيد بن المسيب^(١) ولا من حديث سعيد ابن المسيب، ولا من حديث الزهري، ولا من حديث مالك، وانما عند مالك يحيى بن سعيد الانصاري، عن سعيد بن المسيب عن سعد قال: جمع لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقال: ارم فداك أبي وأمي.

حدثنا الفضل بن محمد الجندی بمكة، ثنا علي بن زياد اللججی ثنا أبو قرة قال: ذكر مالك عن يحيى بن سعيد فساقه، فحمل حفص بن عمر الايلي متن خضر زهد بن عياض على مالك بن أنس، عن الزهري عن سعيد متوهما أو متعمدا، وقرن اليه ابن أبي ذئب، وابراهيم بن سعد، وليس هذا من حديثهما، وقوله: المدينة لا تصلح الا بي أو بك، باطل، ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا قط، ولا سعد رواه، ولا سعيد بسنن المسيب حدث به، ولا الزهري قاله، ولا مالك رواه، ولست أحفظ لمالك ولا الزهري فيما روي من الحديث شيئا في مناقب علي عليه السلام أصلا، فالقلب الى الموضوع أميل^(٢).

وقال ابن عدي: حدثنا محمد بن أحمد بن هارون الدقاق، نا محمد ابن سليمان بن الحارث، نا حفص بن عمر الايلي نا مسعر عن عبد الملك بن عمير، سمعت ربحي يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لقد هممت أن أبعث رجلا يعلمون الناس السنن والفرائض، كما بعث عيسى بن مريم عليه السلام الحواريين من بني اسرائيل، ففعل له: فأين أنت عند أبي بكر

(١) هكذا في المجروحين والظاهر أنه خطأ، والصواب: وليس هذا من حديث سعد كما يدل عليه السياق.

(٢) مجروحين ١: ٢٥٣.

وعمر؟ قال : لاغنى لى عنهما ، وانهما من الدين كالسمع والبصر .

قال الشيخ - أى ابن عدى - وهذا الحديث عن مسعر ليس يرويه
غير أبى اسماعيل ، وانما هذا الحديث عند مسعر بهذا الاسناد " اقتدوا
باللذين من بعدى أبو بكر وعمر " (١)

قلت : فقد قلب حفص بن عمر هذا الحديث على مسعر .

عباد بن جويرية :-

قال ابن أبى حاتم : نا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب
الى قال : سالت أبى عن عباد بن جويرية فقال : كذاب أفاك ، أثبتة ، وعلى بن
المدنى ، وإبراهيم بن عرفة نقلنا له : أخج الينا كتاب الازاعى ، فاخرج الينا
فاذا فيه مسائل أبى اسحاق الفزارى : سالت الازاعى فاذا هو قد جعلها عن
الزهرى ، وفيها : وقال خفيف عن الزهرى مثله ، فقال الازاعى : عن خفيف ،
فقال : هذا خفيف الكبير ، فتركناه وكان كذابا (٢) .

عمرو بن محمد الاعسم :-

قال الدارقطنى : روى عمرو بن محمد الاعسم عن عدى بن الفضل ، عن
حميد ، عن أنس فى النهى عن الاختصار فى الصلاة ، قال الدارقطنى : وليس
هذا من حديث حميد ، وانما رواه عدى وغيره عن أيوب عن ابن سيرين عن أبى
هريرة رضى الله عنه (٣) .

نصر بن طريف :

قال ابن أبى حاتم : نا محمد بن عباد بن البختري الواسطى ، قال ،

(١) الكامل : ١/٢٨٠ .

(٣) الجرح ٣/١ : ٧٨ ، لسان ٣ : ٢٢٨ .

(٤) لسان ، ٤ : ٣٧٦ .

سمعت يزيد بن هارون يقول : كان أبو جزي مرض مريضة ظن أنها الموت فتساب من أحاديث ادعائها لعمر بن دينار ، فلما استقل من مرضه عاودها ، فلم يقبل منه (١) .

قال ابن حجر : وأسند ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال : مرض أبو جزي فدخلنا عليه نعوذ فقال : أسندوني ، فأسندوه فقال : كل ما حدثكم عن فلان وفلان ، فليس كذلك ، إنما حدثني به فلان . قال ابن مهدي : فقلنا : جزاك الله خيرا ، وخرجنا وأنه لاجل الناس عندنا ثم عوفي بعد ذلك فحدثنا بتلك الأحاديث عن فلان وفلان التي قال : أنه ليست عنده عنهما (٢) .

وقال أيضا : ومن طريق سيار بن حسان الانصاري : عمر نصر فمرض ، فجاءني على حمار فقال : أخرج كتاب فلان وفلان ، فأخرجت الكتب فذكر نحو ما تقدم (٣)

وقال ابن مهدي : بعث إلى أبو جزي وهو مريض فقال : حديث كذا وكذا كيف كنت كتبه عنى قلت : حدثتني عن قتادة ، قال : اجعله عن سعيد عن قتادة حتى أملئ على أحد عشر حديثا قد كتبتها عن قتادة فأدخل بيته وبين قتادة رجلا فقلت له : جزاك الله عن نفسك خيرا ، ما أحسن ما صنعت ، فلما صح من مرضه أنكر ذلك ، وعاد في روايته عن قتادة فتركه عبد الرحمن وأخبر الناس بقصته فذهب (٤) .

حبيب بن أبي حبيب — كاتب مالك —

قال ابن أبي حاتم : أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلى قال : سمعت أبي ذكر حبيب الذي كان يقرأ لهم على مالك بن أنس فقال : ليس

(١) الجرح ٤/١ : ٤٦٧ .

(٢) لسان ٤ : ٢٥٣ .

(٣) لسان ٤ : ٢٥٣ .

(٤) لسان ٤ : ٢٥٤ .

بثقة ، قدم علينا رجل أحسبه قال من أهل خراسان كتب عن حبيب كتابا عن ابن أخى ابن شهاب الزهري عن عمه عن سالم والقاسم فاذا هي أحاديث ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن القاسم وسالم ، قال أبي أحالها على ابن أخى ابن شهاب عن عمه ، قال أبي : كان حبيب يحيل الحديث ويكذب ، ولم يكن أبسى يوثقه ولا يرضاه وأثنى عليه شرا وسوءاً (١) .

الحسن بن مدرك بن بشير السدوسي :

روى أبو عبيد الأجرى عن أبي داود قال : الحسن بن مدرك كذاب ، كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد (٢) .

عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب :

قال أبو طالب عن أحمد : ليس بشيء ، وقد سمعت منه ومزقته ، وكان بقلب حديث نافع عن ابن عمر يجعله عن عبد الله بن دينار .

وقال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه : أحاديثه مناكير ، كان كذابا (٣) .

محمد بن حميد الرازي :

قال صالح بن محمد الاسدي - جزره - : كان كلما بلغه عن سفيان يحيله على مهران ، وما بلغه عن مهران يحيله على عمرو بن أبي قيس (٤) ، كل شيء كان يحدثنا ابن حميد ، كنا نتهمه فيه كانت أحاديثه تزيد ، وما رأيت أحدا أجراً على الله منه ، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض (٥) .

(١) الجرح ١/٢ : ١٠٠ ، تهذيب ٢ : ١٨١ .

(٢) ميزان ١ : ٥٢٣ ، تهذيب ١ : ٢٢١/٢٢٢ إلا أنه قال : فيلقبها على يحيى

ابن حماد ، الخلاصة : ٨١ ، تنزيه الشريعة ١ : ٥٠ .

(٣) تهذيب ٦ : ٢١٣/٢١٤ .

(٤) تهذيب ٩ : ١٢٩ .

(٥) تهذيب ٩ : ١٢٩ ، انظر ميزان ٣ : ٣٥٠ .

خامسا : اطلاق الكذب على الزاق الحديث :

ومن الأمور التي يطلق عليها المحدثون الكذب ويعتبرون من يأتيها كذابا مردود الرواية أن يلزق الراوى حديثا أو أحاديث على شيخ أو يزيدا في كتابه أو يسقط الضعيف من الاسناد ويسوى حديثه ، وهذه الاعمال يسميها ائمة النقد - الزاق الحديث ، وهي قريبة من قلب الحديث الا أن الغالب في الزاق الحديث أن يكون مدار الحديث على ضعيف فيأتى الراوى وينسبه الى شيخ ثقة مقبول الرواية ، ولا يشترط أن يكون المنسوب اليه الحديث من طبقة الراوى الذى عليه مدار الحديث ، وهذا هو الفارق بين قلب الحديث ، وبين الزاق الحديث ، والزاق الحديث له طرق هي :-

١ - أن يكون الحديث دائرا على رجل ضعيف فيأخذ الراوى الحديث ويلزقه على ثقة ليقوى الحديث ويروجه ، وقد ابتلى بعض الرواة بفعل ذلك ، وعدوا من الكذابين وردت مروياتهم بسبب ذلك . ومن عرف من السرراة بذلك :

أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحى :

قال ابن عدى : ثنا أحمد بن محمد بن حرب ، ثنا عبيد الله القواريرى

عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ساقى القوم آخرهم .

قال الشيخ : وكذب على القواريرى ، وانما يروى هذا الحديث عهد الله

ابن أبي بكر المقدم - وهو ضعيف - عن حماد بن زيد ، فألزقه هو على القواريرى ، والقواريرى ثقة ، والمقرى مع ضعفه ، أخطأ على حماد بن زيد فقال : عن ثابت عن أنس ، وكأن هذا الطريق أسهل عليه وانما هو ثابت عن عهد الله بن رباح عن أبي قتادة (١)

الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى بن زفر أبو سعيد العدوي :-

قال ابن عدي : حدثنا الحسن ، نا صالح بن حاتم بن وردان ، نا سعد ابن سعيد عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما جاء من الله فهو الحق ، وما جاء مني فهو السنة وما جاء عن أصحابي فهو سعة .

قال الشيخ : وهذا الحديث يروى عن شيخ مدني ليس بمعروف ، يقال له : صالح بن جميل الزيات ، أنا عنه ابن ناجية وغيره ، فسمع العدوي بذكر صالح ما ، ولم يعرف ابن جميل هذا فظن أنه صالح بن حاتم ، فألزمه عليه ، وتعمد الالتزاق عليه ، وصالح بن حاتم صدوق ، وهذا منكر الحديث ، وإنما جاء عن شيخ ليس بمعروف وهو صالح بن جميل (١) .

وقال : نا الحسن ، ثنا محمد بن حسان نا حماد بن زيد أبو عمرو بسنن العلاء عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " اذا أقيمت الصلاة فأتوها وعليكم السكينة والوقار ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتوا .

قال الشيخ : وهذا يرويه عبد الله بن محمد بن سنان الواسطي ، عن عبد بن عتبة أو غيره عن حماد بن زيد ، فألزمه العدوي علي ابن حسان ، وابن حسان ثقة ، وابن سنان هذا ليس بثبت (٢) .

وقال : نا الحسن ، نا هديبة ، نا همام ، عن ثابت ، عن أنس ، ان ابا بكر الصديق حدثه ، قلت للنبي - صلى الله عليه وسلم : " لو أن أحدكم نظر إلى قدميه لا يصرنا تحتهم الحديث .

(١) الكامل : ٢٦٣ / ب

(٢) الكامل : ٢٦٣ / ب .

قال الشيخ : وهذا الحديث ، حدث به عفان ، وجبان ومحمد بن سنان عن همام فالزقه العدوى على هدية ، وليس الحديث عند هدية وعندنا نسخة همام من رواية هدية عنه عن جماعة شيوخ ، وليس فيه هذا الحديث (١) .

ب - أن يأخذ الراوى كتاب شيخ معروف فيزيد فيه أحاديث :
وشم جماعة من الرواة ألزقوا أحاديث فى مصنفات لمشايخ معروفين فاستحقوا التعبير بالكذب والرمى بالوضع ، منهم : -

عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزوينى الفقيه :
قال ابن يونس : وضع أحاديث على متون معروفة ، وزاد فى نسخ مشهورة فافتضح وحرق الكتب فى وجهه (٢) .

وقال الحاكم عن الدارقطنى : كذاب ، ألف كتاب سنن الشافعى وفيها نحو مائتى حديث لم يحدث بها الشافعى (٣) .

وقال الدارقطنى : وضع القزوينى فى نسخه عمرو بن الحارث أكثر من مائة حديث (٤)

عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمى :
قال الذهبي : من رؤساء الحنابلة ، وأكابر البغاددة ، إلا أنه أذى

(١) الكامل : ٢٦٣/ب هذا وقد ذكر ابن عدى مجموعة من الأحاديث التى ألزقها العدوى على الثقات من الرواة وهى لاتعرف إلا عن الضعفاء ، وللمزيد على ما ذكرت انظر الكامل : ٢٦٣/ب .

(٢) ميزان : ٢ : ٤٩٥ ، لسان : ٣ : ٣٤٥ .

(٣) ميزان : ٢ : ٤٩٥ ، لسان : ٣ : ٣٤٥ .

(٤) ميزان : ٢ : ٦٢٤ ، لسان : ٤ : ٢٧ .

نفسه ووضع حديثاً أو حديثين في مسند الامام أحمد . قال ابن رزقوة الحافظ :
كتبوا عليه محضراً بما فعل ، كتب فيه الدارقطني وغيره نسأل الله السلامة (١)

عمرو بن مالك :

قال الترمذی : قال محمد بن اسماعيل : هذا كذاب ، كان استعمار
كتاب ابی جعفر المسندی فألحق فيه أحاديث (٢) .

الفضل بن أحمد اللؤلؤی :

قال أبو الشيخ : حضرت مع أصحابنا مجلسه فأخرج عن اسماعيل بن عمرو ثم
ادعى عن سعيد بن سليمان الواسطي ويكر بن خلف الى أن قال : ثم
حدث عن اسماعيل بن عمرو بأحاديث كثيرة كان يشتريها ويضعها على اسماعيل
فاتفق أبو اسحاق وأبو أحمد ومشايخنا على ترك حديثه وأنه كذاب (٣) .

محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان أبو بكر البغدادي الطرازي :

قال الذهبي ، قال الخطيب : روى مناكير ، وزاد في نسخة خراش
ماليس منها (٤) .

قال ابن حجر : الذي في تاريخ الخطيب : كان فيما بلغني يظهر
التكشف وحسن المذهب الا أنه روى مناكير وأباطيل وقال : قد رأيت له أشياء
مستنكرة تدل على وهاء حاله ونهاب حديثه ، وما ذكره الخطيب أنه زاد فسي

(١) ميزان ٢ : ٦٢٤ ، لسان ٤ : ٢٧ .

(٢) ميزان ٣ : ٢٨٦ ، لسان ٤ : ٤٧٤ .

(٣) لسان ٤ : ٤٣٧ .

(٤) ميزان ٤ : ٢٨ ، لسان ٥ : ٣٦٣ .

نسخة خراش عن أنس وزعم بأن العدوى حدث به ، حديث : التمسوا الخير عند حسان الوجوه .

وحديث : ما ضاق مجلس بمتحابين .

وحديث : ما حسن الله خلق امرئ واسمه وخلقه فبطمه النار .

قال الخطيب : ونسخة خراش التي رواها العدوى ليس فيها شيء مسن هذه الأحاديث ، وكأنه سلك في هذه الأحاديث السهولة ، واتبع المخرج فانه كان يحدث كثيرا من حفظه (١) .

ج - أن يروى أحاديث موضوعة عن مشايخ مشهورين وضعوها على ثقافات فيسقط مشايخه المتكلم فيهم ويسوى حديثهم بالزاقه على الثقافات مباشرة .

وقد وقع جماعة من الرواة في هذا فردت رواياتهم وعدوا من الكذابين مسن هؤلاء :-

الحسن بن عمار :-

قال ابن حبان : كان بلية الحسن بن عمار أنه كان يدلّس عن الثقافات ما وضع عليهم الضعفاء كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطف وأبان بن أبي هاشم وأضرابهم ، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقافات ، فلمسا رأى شعبة تلك الاحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقافات أنكرها عليه ، وأطلق عليه الجرح ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين ، وكان الحسن بن عمار هو الجاني على نفسه بتدليس عن هؤلاء واسقاطهم من الاخبار حتى التزقت الموضوعات به (٢) .

(١) لسان ٣٦٣:٥ وانظر تاريخ بغداد : ٢٢٥/٢٢٦ .

(٢) اللسان ٣٦٣:٥ انظر تاريخ بغداد : ٢٢٥/٢٢٦ .

سادسا : اطلاق الكذب على سرقة الحديث :-

ومما بعد عند ائمة الحديث من الكذب ، ويلحق صاحبه بالكذابيين ، سرقة الحديث وهي أن يعتمد السارق الى حديث تفرد به راو فيدعى مشاركته له فيرويهِ عن شيخ من تفرد بالرواية عنه امامباشرة أو بواسطة ، وهذا العمل ضرره عظيم جداً إذ أن غالب الاحاديث المسروقة تكون ضعيفة أو موضوعة وقد اتهم بها الراوى المتفرد بها وعدت من منكراته ، وغالبا مايكون الراوى متكلماً فيه ، فاذا جاءت هذه الروايات المسروقة ظن من ليس الحديث صناعته أن الراوى الاول لم يتفرد بها وأنه توبع في روايته من قبل الراوى الثانى الذى شاركه ، والواقع أن الراوى الثانى لم يزد على أنه سطا على الرواية وأدعى سماعها من شيخ الراوى الاول الذى تفرد بالرواية ، فتلحق التهمة الشيخ ، ويُجرح بسبب الرواية الموضوعة ، وغالبا مايكون ثقة ، ومن جهة أخرى يتقوى حديث الراوى المتفسرد الذى غالبا مايكون ضعيفا أو متهما . وقد كُذِّب جماعة من الرواة في الحديث وردت رواياتهم لانهم اتهموا بسرقة الحديث ، ومن هؤلاء :

الحسن بن على بن صالح بن زكريا بن يحيى العدوى :-

قال ابن عدى : نا العدوى ، ثنا حوثر بن أشرس ، نا حماد بن سلمة عن شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في ثور من ماء تختلف فيه أيدينا . قال الشيخ : فحدث به حوثر ، عبد الله بن أحمد بن حنبل ، وعبد الله بن أيوب بن زاذان ولا أعرف لهما ثالثا ، وسرقه العدوى منهما (١) .

الحسين بن الفرج الخياط البغدادي :-

قال ابن أبي حاتم : سئل أبي عن حسين بن الفرج فقال : تكلم الناس فيه والذي أنكر عليه حديث ابن أبييرق (٢) ، وذلك حديث لم يكن الا عند ابن

(١) الكامل : ١/٢٦٤

(٢) الحديث في قصة ابن أبييرق في سبب نزول قوله تعالى : (انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما) انظر تفسير ابن جرير ١٥١ : ٥ .

أبي شعيب ، فرواه هو ، وكان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين لا يرضيان به (١)

حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن سحيم :-

قال ابن عدي : يسرق الحديث ويرفع الموقوف (٢)

وقال الخليلي : طعنوا عليه في أحاديث تعرف بالقدماء من أصحاب هشيم رواها (٣)

محمد بن عبد السلام بن النعمان :-

قال ابن حجر : ومن مصائب هذا الرجل أنه سرق الحديث الذي غلط فيه ثابت الزاهد عن شريك حين قال وهو يسمع : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فظن ثابت أن هذا الكلام متن الاسناد الذي كان شريك ابتداءً بسنه لحدث به عن شريك ، وضعف ثابت بسببه فزعم هذا الرجل أن عبد الله بن شبرمة الشريكي حدث به أيضا عن شريك . فقرأت على أبي الحسن الجزري عن أحمد بن محمد المؤدب أن ابن خليل الحافظ أخبرهم أنا الجمال ، أنا الحداد ، أنا أبو نعيم ثنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن محمد بن عمر بن محمد بن عبد الملك بن العثماني قدم علينا من البصرة ، حدثنا محمد بن عبد السلام ثنا عبد الله بن شبرمة الكوفي ، ثنا شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضى الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار " (٤) -

قلت : فادعى محمد بن عبد السلام أنه سمع الحديث من ابن شبرمة عن

(١) الجرح ١/٢ : ٦٣ .

(٢) ميزان ١ : ٦١٢ ، لسان ٢ : ٣٦٤ .

(٣) لسان ٢ : ٣٦٤ .

(٤) لسان ٥ : ٢٥٨ / ٢٥٩ .

شريك في حين أن الحديث انفرد بالرواية به ثابت بن موسى الزاهد ، وكل من رواه عن شريك غير ثابت فقد سرقه (١) .

سابعاً : اطلاق الكذب على من أدخل عليه في حديث أو زيد في كتابه فرواه .

ومن يطلق عليه المحدثون صفة الكذب . ويعتبرون مرتكبه كذاباً من يأخذ الراوى كتاب شيخه فيزيد فيه مما ليس من حديثه أثناء نسخه ثم يعرضه على شيخه أو يقرأ الشيخ عليه الكتاب ، ويقره على تلك الزيادة ، فيعتبر الشيخ كذاباً ، لاقراره بتلك الزيادة .

وقد روى المحدثون جماعة من الرواة بالكذب لانه قد أدخل عليهم فسى حديثهم أحاديث لغيرهم ، فأقروها ، وعدوها من أحاديثهم عنهم :—

خارجة بن مصعب :—

قال الحسين بن محمد القبانى : قال لى ابو معمر الهذلى : أتدرى لم ترك حديث خارجة ؟ فقال : لمكان رأيه ، قال : لا ولكن كان أصحاب السراى عمدوا الى مسائل لأبى حنيفة فجعلوا لها أسانيد عن يزيد بن أبى زياد عن مجاهد ، عن ابن عباس فوضعوها فى كتبه فكان يحدث بها (٢) .

سفيان بن وكيع بن الجراح :—

قال ابن أبى حاتم : سمعت أبى يقول : جاءنى جماعة من مشيخة الكوفة

(١) للمزيد من الامثلة فى معرفة سرقة الحديث واطلاق اسم الكذب عليه
يراجع الكامل فى ترجمة كل من : حميد بن على بن هارون العيسى والسرى
ابن عاصم بن سهل وعبد الله بن حفص الوكيل وعلى بن الحسين المكتب
وعلى بن قريش بن بهيس ، وأسيد بن نجيع ومحمد بن سليمان بن هشام
ابن بنت مطر الوراق .

(٢) تهذيب ٣ : ٧٧٠ .

فقالوا : بلغنا أنك تختلف الى مشايخ الكوفة تكتب عنهم ، وتركت سفيان بن وكيع أما كنت ترى له في أبيه ، فقلت لهم : انى أوجب له ، وأحب أن تجرى أموره على الستر ، وله وراق قد أفسد حديثه ، قالوا : فنحن نقول له : ان يمسد الوراق عن نفسه ، فوعدهم أن أجيبه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له : ان حقاك واجيب علينا في شيخك ونفسك ، فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة اليك في ذلك ، فكيف وقد سمعت ؟ ، فقال : ما السبى ينقم على ؟ فقلت : قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك فقال : كيف السبيل الى ذلك ، قلت : ترى بالمخرجات وتقتصر على الأصول ، ولا تقرا الا من أصولك ، وتتحى هذا الوراق عن نفسك ، أو تدعوا باين كرامة وتوليده أصولك فانه يوثق به ، فقال : مقبول منك ، وبلغنى أن وراقه كان قد أدخلوه بيتا يستمع علينا الحديث فما فعل شيئا مما قاله ، فبطل الشيخ ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التى قد أدخلت بين يدي حديثه . اهـ (١)

وقال ابن حبان : كان شيخا فاضلا صدوقا الا أنه ابتلى بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه ، وقيل له بعد ذلك : فى أشياء منها فلم يرجع فمن أجل اصراره على ما قيل له استحق الترك (٢) .

عبد الله بن زياد بن سمعان :

قال ابن أبى حاتم : حدثنى أبى نا اسحاق بن الصيف قال : سمعت أبا مسهر يقول : سمعت سعيدا يعنى ابن عبد العزيز يقول ، قدم عليهم ابن سمعان فأخرج اليهم كتبه فزادوا فيها فلما حدثهم بها قالوا : كذاب (٣)

(١) الجرح ١/٢ : ٢٣١/٢٣٢ ، تهذيب ٤ : ١٢٤ ، ميزان ٢ : ١٧٣ .

(٢) مجروحون ١ : ٣٥٥/٣٥٦ ، ميزان ٢ : ١٧٣ ، تهذيب ٤ : ١٢٤ .

(٣) الجرح ٢/٢ : ٦١ ، ميزان ٢ : ٤٢٣ ، تهذيب ٥ : ٢٢٠ .

عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث بن سعد :
قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : الاحاديث التي اخرجها أبو
صالح في اخر عمره التي أنكرها عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيع ،
وكان أبو صالح يصحبه ، وكان سليم الناحية . وكان خالد بن نجيع يفتعل
الحديث ، ويضعه في كتب الناس ، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكاذب
كان رجلا صالحا (١) .

وقال ابن حبان : كان في نفسه صدوقا يكتب لليث بن سعد الحساب
وكان كاتباً على الغلات وانما وقع المناكير في حديثه من قبل جاره ، رجل سوء
سمعت ابن خزيمة يقول : كان له جار بينه وبينه عداوة فكان يضع الحديث على
شيخ عبد الله بن صالح ، ويكتب في قرطاس بخط شبهه بخط عبد الله بن صالح ،
ويطرح في داره في وسط كتبه ، فيجده عبد الله فيحدث به فيتهم أنه خطه
وسمعه ، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره (٢) .

وقال ابن حجر ، وقال البرذعي ، قلت لأبي زرعة : رأيت بصر احاديث
لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة يعني منكروه فقال : لم يكن عثمان عندي
من يكذب ، ولكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيع ، وكان خالد اذا
سمعوا من الشيخ ألقى عليهم ما لم يسموا فبُكُوا به ، وبه بلى أبو صالح أيضا في
حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ، ليس له أصل ، وانما هو
من خالد بن نجيع ، وكذا قال أحمد بن يحيى التستري عن أبي زرعة في
حديث الفضائل وزاد : فكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسموا ، ويدلس
لهم ، وله غير هذا (٣) .

(١) الجرح ٢/٢ : ٨٢ ، الضعفاء لابن الجوزي : ٨٦ ب / ميزان ٢ : ٤٤١ ،
تهذيب ٥ : ٢٥٩ .

(٢) مجروحين ٢ : ٤١ ، الضعفاء لابن الجوزي : ٨٦ ب / ميزان ٢ : ٤٤١ ،
تهذيب ٥ : ٢٦١ .

(٣) تهذيب ٥ : ٢٥٨ / ٢٥٩ .

يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدة :

قال حسين بن حيان : قلت لابن معين : كيف قصته فقال : أفسدوه جعلوا يدخلون له الاحاديث فيقرأها واذا كان لا يعقل ماسمع مما لم يسمع فكيف يكتب عنه (١) .

ثامنا : اطلاق الكذب على التلقين :

ومما يطلق عليه المحدثون وصف الكذب ويعدون من وصف به كذابا - التلقين - وهو أن يعرض الراوى على شيخه حديثا أو أحاديث ثم يسأله اجازتها له ، فيقره الشيخ عليها ويجيزه في روايتها وهذه الاحاديث اما أن تكون كلها أو بعضها ليست من حديث الشيخ ، فاذا اقر بروايتها سمى ذلك تلقينا ، وقد اعتبر بعض المحدثين ادخال الحديث في كتب الشيخ من التلقين ، والسدى يظهر أن التلقين يخالف القسم الذى قبله - أعنى ادخال الحديث على الشيوخ في بعض الصور :-

منها : أن أحاديث الشيخ التى يدخل فيها ما ليس منها هي من مروياته وله حق اجازتها الا أن الراوى يزيد فيها بعض الاحاديث أو يرفع المرسل منها أو يوصل المنقطع ونحو ذلك . بخلاف التلقين فانه غالبا ما يتدر التلميذ - الشيوخ بأحاديث ليست من مروياته فيعرضها عليه على أنها من مسموعاته ثم يطلب اجازتها له ، على أنه في كثير من الصور يتدخل التلقين وادخال الحديث على الشيخ .

والتلقين مشعر بعدم ضبط الشيخ لحديثه أو اسرافه في سماع ما ليس من حديثه ، وكل من الامرين يوجب رد روايته والطعن فيه .

على أنه قد جاء عن أئمة النقد اعتبار التلقين كذب ، فقد جاء عن الخطيب قوله : أخبرنا أبو الحسين ابن الفضل قال : أنا دعلج بن أحمد قال

أنا أحمد بن علي البار قال ثنا القاسم بن عيسى قال ثنا حماد بن زيد قال :
سالت سلمة بن علقمة عن شيء فرجع ، ثم نظر الي فقال : ان سرك أن يكذب
صاحبك فلقنه ثم رجع (١) .

وجاء في رواية أخرى قال حماد بن زيد : لقنت سلمة بن علقمة حديثا
فحدثني ثم رجع عنه وقال : ان سرك أن يكذب أخاك فلقنه (٢) .

كما أن بعض الأئمة صرح برد حديث من يتلقن ، فقد أورد الخطيب
بسنده الى الحميدي فقال : ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيسه ،
وأخذ عنه ما أتقن حفظه ، اذا علم ذلك التلقين حادشا في حفظه لا يعرف
به قديما ، وأما من عرف به قديما في جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن
يكون ما حفظه مما لقن (٣) .

وقد أدخل جماعة من الرواة في عداد الكذابين ، وردت مروياتهم
لاشتهارهم بين الرواة بقبول التلقين . منهم : —

أبان بن أبي عياش :

قال أبو عوانة : لما مات الحسن اشتبهت كلامه ، فجمعت من أصحاب
الحسن فأنبت أبان بن أبي عياش فقراه على عن الحسن ، فما أستحل أن
أروى منه شيئا (٤) .

وقال أيضا : أنبت أبان بن أبي عياش بكتاب في حديث من حديثه ،
وفي أسفل الكتاب حديث رجل من واسط فقراه على أجمع (٥) .

(١) الكفاية : ٢٣١

(٢) الكفاية : ٢٣٤ / ٢٣٥ .

(٣) الكفاية : ٢٣٥ .

(٤) التاريخ الكبير ١ / ١ : ٤٥٤ ، وانظر ميزان الاعتدال ١ : ١٢ ، وقد ذكر
نحوه عن أحمد بن حنبل .

(٥) الجرح ١ / ١ : ٢٩٥ .

وقال يزيد بن زريع : انما تركت أبان لانه روى حديثا عن أنس فقلت له :
عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : وهل يروى أنس الا عن النبي صلى الله
عليه وسلم (١) .

عطاء بن عجلان :-

قال ابن حبان : كان قد سمع الحديث فكان لا يدري مايقول ، يتلقن
كل مالقن ، ويجيب فيما يسأل حتى صار يروى الموضوعات عن الثقات لا يحصل
كتب حديثه الا على سبيل الاعتبار (٢) .

وقال ابن معين : كان يوضع له الحديث فيحدث به (٣)

وقال أبو معاوية : وضعوا له حديثا من حديثي وقالوا له ، قل : حدثنا
محمد بن خازم ، فقال : حدثنا محمد بن خازم ، فقلت : يا عدو الله ؟ أنا محمد
بن خازم ما حدثتك (٤) .

وقال أحمد بن علي الأبار ، عن العوام بن اسماعيل ، سمعت أبا بسدر
يقول : جاء علي بن غراب والسمتي وأبو معاوية فقال : يشكون في أمره ، فساخذوا
فكتبوا أنفسهم عن الرجال ودفعوا اليه فقرأ عليهم فقال : أتشكون في شيء ، قال ،
قلت للعوام : كيف كتبوا ؟ قال : كتبوا حدثنا أبو معاوية عن فلان ، وحدثنا
السمتي عن فلان (٥) .

(١) ميزان ١ : ١١٠ .

(٢) مجروحين ٢ : ١٢٦ ، الضعفاء لابن الجوزي : ١٠٩ / ١ ، تهذيب ٧ : ٢١٠ .

(٣) ميزان ٣ : ٧٥ .

(٤) تهذيب ٧ : ٢٠٩ .

(٥) تهذيب ٧ : ٢٠٩ .

وقال الساجي : منكر الحديث ، حدث عن خالد الجصاص ، وخالد هو أبو يوسف السمطي ، فبلغني أن يوسف بن خالد كان يقول : ما حدث أبسى يحدث قط (١)

محمد بن معاوية النيسابوري : —

قال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عن محمد بن معاوية نزيل مكة فقال : كان شيخا صالحا الا أنه كلما لقن ، تلقن ، وكلما قيل : ان هذا مسن حديثك حدث به ، يجيبه الرجل فيقول : هذا من حديث معلى السرازي ، وكنت أنت معه فيحدث بها على التوهم (٢) .

موسى بن دينار : —

قال ابن عدي : كتب الى محمد بن الحسن البرقي ، ثنا عمرو بن عيسى ، سمعت يحيى بن سعيد يقول : كنا عند شيخ من أهل مكة ، أنا وجعفر بن غياث واذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه ، فجعل حفص يضع له الحديث فيقول : حدثك عائشة بنت طلحة ، عن عائشة بكذا ، وكذا ، ثم يقول له : وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا ، فيقول : حدثني القاسم عن عائشة ، ويقول : حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله ، فيقول : حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله . فلما فرغ ضرب حفص بيده ألواح جارية فحاهامنها فقال تحسد ونسى قال حفص : لا ، ولكن هذا كذب ، قلت ليحيى : من الرجل ؟ فلم يسمه ، فقلت له : يا أبا سعيد : لعل عندي من هذا الشيخ شيئا ولا اعرفه فقال : هو موسى بن دينار (٣) .

والملاحظ أن هذه الانواع باستثناء الاول منها أعني اطلاق الكذب على الاختلاق والوضع — اطلاق خاص ، انه أنهم لا يقصدون به المعنى العام المتبادر

(١) تهذيب ٢: ٢١٠

(٢) الجرح ١/ ٤: ١٠٤ ، تهذيب ١: ٤٦٥ ، ميزان ٤: ٤٤/ ٤٥ .

(٣) الكامل : ١/ ٢٢٦ ، ميزان ١: ٣٨٥/ ٣٨٦ ، لسان ٢: ١١/ ١٢ وكذلك

١١٧: ٦ .

من كلمة الكذب أو الوضع ، ولذا فانا نرى بعض الأئمة يفرق في الاطلاق بين الوضع والكذب ، كما سلف ذكره .

ويمكن اجمال اطلاق المحدثين الكذب على ادعاء السماع أو رواية مالم يتحمل أو تعتمد قلب الاسناد أو الزاق أحاديث الضعفاء على الثقات أو سرقة الحديث أو التلقين بان هذا كذب في الاسناد ، اذ العلة التي من أجلها رمى الراوى بالكذب تتعلق باسناد الحديث دون متنه .

على أنه من المحدثين من يطلق الكذب على بعض الرواة لاغراض لاتعلق لها بالرواية مطلقا بل تتعلق بصفاتهم أو سلوكهم ، لان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبغى أن لاتشوبه شائبة تكرر من صفوه ، سواء كانت من جهة متنه أم من جهة نقلته ، فكما يوثر أى تغيير على صحته ، فكذلك يوثر على صحته أى خلل فى رواته ، ومن هذه الامور التى اعتبرها ائمة الحديث مسوقة فى وصم صاحبها بالكذب ، والحاقيها يكتب الموضوعات ما يلى :-

١ - الكذب فى حديث الناس ، وان لم يعرف عن الراوى أنه كذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :- ، ولما كان الكذب عادة مذمومة تنافى الايمان ، فأتصاف الراوى به ، واشتهاره بأنه يكذب فى حديث الناس كاف لرد حديثه ، فان أئمة الحديث يردون روايته ولايقبلونها ، وان لم يظهر كذبه فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاثم ما دام متصفا بهذه الصفة القبيحة ، لاتؤمن روايته لاحتمال أن يكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لتعوده على الكذب . ومن طعن فيهم ائمة النقد وتجنبوا حديثهم لانهم عرفوا بالكذب فى حديث الناس :

أحمد بن طاهر بن حرمة :

قال ابن حبان : سمعت أحمد بن الحسن المدائنى بمصر وذكر أحمد بن حرمة فقال : كان أ كذب البرية ، كان يكذب بالكذب الذى لا يستحل للمسلم أن يذكره ، قال : مررت يوما ببرادة ماء فى دار عالية قال : وكان عطشانا فخدفت

بحصاة كانت معى ، فاصابت الكوز ، فانفتح فشرب منه ثم بل الطين فسد تلك الثقبه ، وزعم أنه رأى قردا بالرملة يصوغ ويضع على يده العاس الذى فيه الحلوى ، ويضرب بيده الاخرى ، فاذا أراد أن ينفخ على الحلوى أو ما الى انسان فنفخ له .

وذكر أنما كان على سطح ، فمر به حمام فقال : يشبه أن يكون حمامنا الفلانى الذى طار فقال له انسان : هذا فى الهواء كيف تعرفه ؟ فذرق الطير فاذا هو مكتوب : " صدق " على الارض يذرقه مع ما يشبه هذا ، وذكر لى أحمد ابن الحسن عنه أشياء كثيرة كرهت التطويل فى ذكرها . ومن أستحل مثل هذا لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على سبيل الاعتبار ، فأما كتاب السنن التى رواها عن الشافعى فهى كلها صحيحة فى نفسها من كتب حرمة من المبسوط أو سمع من جده تلك (١) .

وقال ابن عدى : ضعيف جدا ، يكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا روى ، ويكذب فى حديث الناس اذا حدث عنهم (٢) .

أنس بن عبد الحميد : —

قال ابن أبى حاتم : سمعت أبى يقول : يحيى بن المغيرة ، قال سألت جبريرا عن أخيه أنس فقال : لا يكتب عنه ، فانه يكذب فى كلام الناس ، وقد سمع من هشام بن عروة وعبيد الله بن عمر ولكن يكذب فى حديث الناس فلا يكتب عنه (٣) .

الفضل بن سهل الاسفرائينى : —

قال ابن الجوزى : كانوا يتهمونهم بالكذب ، فحكى شيخ الشيوخ اسماعيل ابن أبى سعدة قال : كان عندى الشيخ أبو محمد المقرئ ، فدخل الاشر الحلبى

(١) مجروحين ١ : ١٣٩ / ١٤٠ ، الكامل : ٦٤ / ٥

(٢) الكامل : ٦٤ / ب ، ميزان ١ : ١٠٥ ، لسان ١ : ١٨٩ .

(٣) الجرح ١ / ١ : ٢٨٩ / ٢٩٠ ، انظر ميزان ١ : ٢٧٧ ، لسان ١ : ٤٩٦ .

فجعل يثنى على أبى محمد فقال : من فضائله : أن رجلاً أعطاني مالا فجلست به اليه قلم يقبله ، فلما قام قال أبو محمد : والله ما جاءني بشيء ولا أدري ما يقول : الحمد لله إذ لم يقل عنده وديعة رجل (١) .

قال الذهبي : آخر من حدث عنه بالاجازة ابن المغيرة ، سماعه صحيح ، لكنه متهم بالكذب فيما يحكيه (٢) .

القاسم بن محمد بن حميد العمري :

قال يحيى بن معين : كذاب خبيث ، قال عثمان الدارمي : ليس هو كما قال يحيى ، وما أدركته ببغداد قلت آى الذهبي - : ما أظن عنده سوى حكاية الجعد ، روى عنه أبو بكر الاعمش والخسن بن الصباح وقتيبة ، وهو راوى قصة الاضحيه بالجعدين درهم (٣) .

٢ - اطلاق الكذب على من شتم الصحابة رضوان الله عليهم ، أو نال منهم أو تنقصهم .

وكذلك ما يطلق عليه المحدثون وصف الكذب من نال من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو جعلهم غرضاً يتنقصهم أو يشتمهم أو يعرض لهم بسوء ، إذ من المسلم به أن من حظى بشرف الصحبة ، فقد جاوز القنطرة ، ولا يحق لمن جاء بعدهم أن ينال منهم بل يجب عليه أن يقف حيث وقف الله تعالى إذ يقول (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) (٤) فحبهم ايمان وبغضهم نفاق وغل ، وكل من عرض لهم بسوء فقد جانف

(١) لسان : ٤ : ٤٤٢ .

(٢) ميزان : ٣ : ٣٥٢ ، لسان : ٤ : ٤٤٢ .

(٣) ميزان : ٣ : ٣٧٨ .

(٤) سورة الحشر اية ١٠ .

الحق وكشف عن سره رته اذ النيل منهم وسيلة للنيل من الاسلام لانهم حملته
وأمناءه ، ولقد أحسن ائمة الحديث أيما أحسان عندما أقفلوا هذا الباب
في وجه كل مغرض تسول له نفسه للوصول الى غايات خبيثة وأهداف سيئة .
ولا أدري كم كان يعاني المسلمون اليوم لو تهاون أئمة المسلمين في هذا
الجانب وفتحوا هذا الباب ، ولكن الله عظم ، وبالرغم من أنهم حالوا بين
الصحابه رضوان الله عليهم ، وبين ما يشتهيه هؤلاء المفرضون الا أننا
نسمع بين الفينة والفينة نباحا يدوى في جنبات الشرى يطمع في النيل من
الثريا هدفه النيل من طائفة من خيار هذه الامة وأوسطها . وبأي الله الا أن
يتم نوره ، ولو كره الكافرون . وكل من نال من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فهو بعيد عن الصديق غارق في الكذب مجروح العدالة ، وحقا ما قال
أمام اهل النقد وسيد العارفين بالرجال أبو زكريا يحيى بن معين : وكل من
شتم عثمان أو طلحة أو أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دجال
لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (١) .

ولذا رد بعض أئمة النقد أحاديث رجال عرفوا بعدائهم لأصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدوهم في الكذابين ، وضمنوا أحاديثهم كتب
الموضوعات من هؤلاء :-

تليد بن سليمان الحارثي :-

قال أحمد بن حنبل : هو عندي كان يكذب (٢)

وقال يحيى بن معين : تليد بن سليمان كان كذابا ، وكان يشتتم
عثمان بن عفان ، وكل من شتم عثمان أو أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم دجال فاسق ملعون لا يكتب حديثه وعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين (٣) .

(١) تهذيب ١ : ١٠٥

(٢) الكامل : ١٨٩ / ١ ، تهذيب ١ : ٥٠٩

(٣) الكامل : ١٨٩ / ١ ، تهذيب ١ : ٥١٠

عثمان بن مقسم البصري :

قال العقيلي : حدثنا أحمد بن علي الأبار ، حدثنا مؤمل بن اهاب ،
حدثنا مؤمل بن اسماعيل سمعت عثمان البري يقول : كذب أبو هريرة ، قلت :
أي الذهبي — فما ضر أبا هريرة تكذيب البري ، ليس بشيء ، هو من المعروفين
بالكذب ووضع الحديث (١) .

عمارة بن جوين أبو هارون العبدي :—

قال ابن عدي : حدثنا الحسن بن سفيان ، حدثني عبد العزيز بن
سلام حدثني علي بن مهران سمعت بهز بن أسد ، سمعت شعبة يقول :
أثبت أبا هارون العبدي فقلت له : أخرج القوم ما سمعته من أبي سعيد ، فأخرج
إلي كتابا فإذا فيه : حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرة ، وأنه لكافر
بالله " فدفع الكتاب في يده وقمت (٢) .

قال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ضعيف الحديث ، وقد تحامس
بعضهم فنسبه إلى الكذب ، روى ذلك عن حماد بن زيد ، وكان فيه تشيع ،
وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم لأنهم عثمانيون .

قلت — أي ابن حجر — كيف لا ينسبونه إلى الكذب وقد روى ابن عدي
عن الحسن بن سفيان . . . الخ ، قال : قلت تقر بهذا قال : هو كماترى ،
قال : فدفع الكتاب في يده وقمت ، فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد (٣) .

ميناء بن أبي مينا :

قال أبو حاتم : منكر الحديث ، روى أحاديث مناكير في الصحابة

(١) ميزان ٣ : ٥٧ ، لسان ٤ : ١٥٥ / ١٥٦ .

(٢) ميزان ٣ : ١٧٣ .

(٣) تهذيب ٧ : ٤١٣ / ٤١٤ .

لا يعباُ بحديثه كان يكذب (١) .

وقال عباس الدوري ، سمعت يحيى بن معين يقول : ومن ميناء الماص بظرامه حتى يتكلم فى الصحابه ، وسمعتة أيضا يقول : روى عبد الرزاق عن أبيه عن ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف ، وميناء ليس بثقة (٢) .

يونس بن خباب الاسدى

قال يحيى بن سعيد : كان كذابا .

وقال الذهبى : ابراهيم بن زياد سيلان ، حدثنا عباد بن عباد قال : أتيت يونس بن خباب فسألته عن حديث عذاب القبر فحدثنى به ، فقال : هنا كلمة أخفوها الناصبة ، قلت : ما هى ؟ قال : انه ليسأل فى قبره من وليك ؟ ، فان قال : على ، نجا ! ، فقلت : والله ما سمعت بهذا فى آبائنا الاولين ، فقال لى : من أين أنت قلت : من أهل البصرة ؟ قال : أنت عثمانى خبيث أنت تحب عثمان ، وانه قتل بنتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : قتل واحدة فلم زوجه الاخرى . فأمسك (٣) .

وقال الحاكم أبو أحمد : تركه يحيى وعبد الرحمن وأحسننا فى ذلك لانه كان يشتم عثمان ومن سب أحدا من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه (٤) .

وقال الدورى عن ابن معين : رجل سوء وكان يشتم عثمان (٥) .

(١) الجرح ١ / ٤ : ٣٩٥ ، تهذيب ١٠ : ٣٩٧ .

(٢) ميزان ٤ : ٢٣٧ .

(٣) ميزان ٤ : ٤٧٩ / ٤٨٠ .

(٤) تهذيب ١١ : ٤٣٨ .

(٥) تهذيب ١١ : ٤٣٨ .

٣ - اطلاق الكذب على من يروى الموضوعات :

وكذلك من يطلق عليه المحدثون الكذب ويعدون من اتصف به من الكذابين الذين ترد مروياتهم ، من عرف برواية الاحاديث الموضوعة دون بيان وضعها لانهم يعتبرون رواية الحديث الموضوع من غير بيان كذبه جريمة ياثم بها الراوى ويتعد مجروحاً مردود الرواية ، وقد اعتمد المحدثون ذلك امتثالاً لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : " من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين ^(١) " ولهذا شددوا فى رواية الحديث الموضوع أيما كان موضعه ، وقد جاء عن ائمة الحديث ما يدل على تجريح رواة الحديث الموضوع من غير بيان لوضعه ، فقد روى الثورى عن حبيب بن أبى ثابت أنه قال : من روى الكذب فهو الكذاب ^(٢) .

وكذلك ما جاء عن الخطيب من قوله : يجب على المحدث أن لا يروى شيئاً من الاخبار المصنوعة والاحاديث الباطلة الموضوعة ، فمن فعل ذلك بسا بالاثم المبين ودخل فى جملة الكذابين ^(٣) .

وقد ألحق جماعة من الرواة بالكذابين لانهم رروا أحاديث موضوعة دون أن يشيروا الى أنها مكذوبة ، من هؤلاء :

بشر بن عبيد

قال الذهبي : كذبه الأزدى ^(٤)

وقال ابن عدى بعد أن ساق له عدة أحاديث : بشر بن عبيد هذا بين الضعف أيضاً ، ولم أجد للمتكلمين فيه كلاماً ، ومع ضعفه أقل حديثاً من بشر بن ابراهيم الانصارى لان بشر بن ابراهيم اذا روى عن ثقات الائمة

(١) م - مقدمة ١ : ٩

(٢) فتح المغيث ١ : ٢٣٥ .

(٣) فتح المغيث ١ : ٢٣٥

(٤) ميزان ١ : ٣٢٠ ، لسان ٢ : ٢٦٠ .

أحاديث موضوعة ، يضعها عليهم ، ويشر بن عبيد اذا روى ، انما يروى عن ضعيف مثله او مجهول أو من محتمل يروى عن يروى عن أمثالهم (١) .

الحسن بن مسلم المروزي :

قال ابن حبان : روى عن الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - من حبس العنب زمن القطاف حتى يبيعه من يهودى أو نصرانى أو من يعلم أنه يتخذه خمرًا ، فقد تقدم على النار على بصيرة ، أخبرناه محمد بن عبد الله بن الجنيد ، ثنا عبد الكريم بن عبد الله السكرى حدثنا الحسن بن مسلم التاجر من أصحاب ابن المبارك ، وهذا حديث لا أصل له عن حسين بن واقد ، وما رواه ثقفية ، والحسن بن مسلم هذا يجب أن يعدل به عن سنن العدول الى المجروحين برواية هذا الخسر المنكر (٢) .

خارجة بن مصعب الضبغى :-

قال ابن حبان : كان يدلس عن غياث بن ابراهيم وغيره ، يروى ماسمع منهم ما وضعوه على الثقات ، عن الثقات الذين رأهم ، فمن هنا وقع فى حديثه الموضوعات عن الاثبات لايحل الاحتجاج بخبره (٣) .

٤ - اطلاق الكذب على الخطأ :-

وقبل أن أختتم هذا المبحث أود أن أشير الى نقطة هامة تلك هي أن بعض المحدثين يطلق عبارة كَذَبَ ، أو كذاب ، ويقصد بها خطأ أو مخطئ دون أن يترتب على هذا الاطلاق جرح للراوى يلزم منه رد حديثه ، وانما يطلقون

(١) الكامل : ١ / ١٦١ / ١٦١ ب .

(٢) مجروحين ١ : ٢٣٠٠

(٣) مجروحين ١ : ٢٨٣ .

هذه العبارة تبعاً لأهل الحجاز الذين تعنى هذه العبارة فى لهجتهم — الخطأ — كما فى قولهم : كذب سمعى ، وكذب بصرى يعنى أخطأ (١) ، ومنه ما جاء من قوله صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن أخيك (٢) .

قال ابن حبان : أهل الحجاز يطلقون كذب فى موضع أخطأ (٣) ، وقد استعمل بعض أئمة الجرح هذه العبارة ، ووصف بها بعض الرواة قاصداً بذلك هذا المعنى — أعنى الخطأ — لكن بعض النقاد اعتبر ذلك جرحاً ، اعترض به على مرويات ذلك الراوى الذى قيلت فيه هذه العبارة ، ولم يلحسظ مقصد من أطلق اللفظة ، الا أن المحققين من النقاد أدركوا مراد القائلين وميزوا بين معانى هذه العبارة ، فلم يروا ذلك قد حسانى الراوى ، وغالباً ما تكون هذه العبارة ان قصد بها الخطأ صحوة بقرينة تكون مرجحة للمعنى المقصود .

وقد أطلقت هذه العبارة على جماعة من الرواة منهم :

برد مولى سعيد بن المسيب :

قال ابن حبان فى الثقات : كان يخطئ ، وأهل الحجاز يسمون الخطأ

(١) قال ابن منظور : وفى حديث صلاة الوتر : كذب أبو محمد أى أخطأ . سمي كذباً لانه يشبهه فى كونه ضد الصواب ، كما أن الكذب ضد الصدق ، وان افترقا من حيث النية والقصد لأن الكاذب يعلم أن مايقوله كذب والمخطئ لا يعلم ، وهذا الرجل ليس بمخبر ، وانما قاله باجتهاد أداء السى أن الوتر واجب ، والاجتهاد لايدخله الكذب ، وانما يدخله الخطأ وأبو محمد صحابى واسمه مسعود بن زيد ، وقد استعملت العرب الكذب فى موضع الخطأ . وأنشد بيت الاحطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط . . . غلس الظلام من الرهاب خوفاً
وقال ذو الرمة : وما فى سمعه كذب .

وفى حديث عروة ، قيل له : ان ابن عباس يقول : ان النهى صلى الله عليه وسلم لبث بمكة بضع عشرة سنة فقال : كذب ، أى أخطأ ، ومنه قول عمران لسمره حين قال : المغمى عليه يصلى مع كل صلاة صلاة حتى يقضيها فقال : كذبت ولكنه يصليهن معاً ، أى أخطأت أه . لسان العرب ١ : ٢٠٩

(٢) الحديث أخرجه ت . الطب . باب ما جاء فى التدوى بالعمل حديث

رقم ٢٠٨٢

(٣) هدى السارى ١ : ٤٢٢ .

كذبا . قلت : أى ابن حجر - : يعنى قول مولا : لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس رضى الله عنهما (١) .

ثابت بن موسى الضبي :

(٢) قال أبو معين الرازي : سمعت ابن معين يقول : ثابت أبو يزيد كذاب قال ابن حبان : كان يخطئ كثيرا ، لا يجوز الاحتجاج بخبره اذا انفرد هو الذى روى عن شريك عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار " وهذا قول شريك قاله فى عقب حديث الاعمش عن أبي سفيان عن جابر " يعقده الشيطان قافية رأس أحدكم ثلاث عقد " فأدبج ثابت بن موسى فى الخبر وجعل قول شريك كلام النبي صلى الله عليه وسلم (٣) .

قال ابن عدى بعد روايته لحديثه من طرق : وبلغنى عن محمد بن الحسن عبد الله بن نمير أنه ذكر له هذا الحديث عن ثابت فقال : باطل شبه على ثابت وذلك أن شريكا كان مزاحا وكان ثابت رجلا صالحا فيشبه أن يكون ثابت دخل على شريك ، وكان شريك يقول : الاعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فالتفت فرأى ثابت فقال يمازحه : " من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار " فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذى قاله شريك هو من الاسناد الذى قرأه فحمله على ذلك ، وما ذلك قول شريك بالاسناد الذى قرأه منه حديث معروف (٤) .

جنادة بن مروان الحمصي :-

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : ليس يقوى ، أخشى أن يكون كذب فى حديث عبد الله بن بسر ، أنه رأى فى شارب النبي صلى الله عليه وسلم بياضا بحيال شفتيه (٥) .

(١) لسان ٧: ٢

(٢) ميزان ١: ٢٦٨

(٣) مجروحين ١: ١٩٩ .

(٤) الكامل : ١٩٣ / ب .

(٥) الجرح ١/ ١ : ٥١٦ ، لسان ٢: ١٣٩ / ١٤٠ .

قال ابن حجر، قلت: أراد أبوحاتم بقوله: كذب، أخطأ وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له هو والحاكم في الصحيح، وأما قول ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال: أخشى أن يكون كذب في الحديث، فاختصار مفض إلى رد حديث الرجل جميعه، وليس كذلك إن شاء الله تعالى (١):

ويمكن اجمال ما جاء في هذا البحث من أن ائمة الحديث يطلقون الكذب على معان هي:-

- ١- الوضع والاختلاق - هو الاصل المتبادر عند ايراده دون تفيد.
- ٢- يطلق الكذب لوجود عدة تتعلق بالاسناد أهمها:-
 - أ) اطلاق الكذب على من ادعى سماع حديث من شيخ لم يسمع منه.
 - ب) اطلاق الكذب على من روى أحاديث دون أن يتحملها بلفظ السماع ونحوه.
 - ج) اطلاق الكذب على من تعمد قلب الاسناد.
 - د) اطلاق الكذب على من الزق أحاديث الضعفاء على الثقات.
 - هـ) اطلاق الكذب على من سرى أحاديث غيره.
 - و) اطلاق الكذب على من أقرب ما أدخل عليه في حديثه أو زهد في كتابه مما ليس منه.
 - ز) اطلاق الكذب على من قبل التلقين.
- ٣- اطلاق الكذب على من كذب في حديث الناس وان لم يعرف عنه أنه كذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ٤- اطلاق الكذب على من شتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نال منهم أو انتقص قدرهم أو تعرض لهم بسوء.
- ٥- اطلاق الكذب على الخطأ.

((الفصل الثانى))

فى وقوع الوضع فى الحديث ونشأته وأسبابه وما يثبت به ويشتمل على
مباحث أربعة :

- البحث الأول : فى وقوع الوضع فى الحديث •
- البحث الثانى : فى نشأة الوضع فى الحديث ومستى بدا •
- البحث الثالث : فى أسباب الوضع فى الحديث والحاصل عليه •
- البحث الرابع : فيما يثبت به الوضع فى الحديث •

البحث الاول : وقوع الوضع فى الحديث :

هل وقع الوضع فى الحديث : -

يبدو أن طرح مثل هذا السؤال غريب ، لاسيما اذا نظرنا الى الكتب الموطقة فى الاحاديث الموضوعة ، وكذلك تناول علماء أصول الحديث هذه المسألة وعقد الابواب لها فى كتبهم ، كما أن هناك طائفة كبيرة ممن رواة الحديث جرحوا وردت مروياتهم لاتهامهم بالكذب والوضع فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الا أن الموجب لطرح هذا السؤال ما أورده الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى من أن بعض المتكلمين أنكرو وقوع الوضع فى الحديث بالكلمة ، غير أنه لم ينسبه الى شخص بعينه ، أو طائفة معروفة ، وانما ذكره عمن بعض المتكلمين . ثم انه رحمه الله تعالى تعقب ذلك بأن هذا القائل إما أنه لا وجود له أصلا ، أو أنه فى غاية البعد عن ممارسة العلوم الشرعية (١) .

قلت : ان انكار وقوع الوضع انكار أمر محسوس ، لاسيما اذا عرف أن هناك من الادلة المحسوسة والشواهد الواقعة ما يدل على أن بعض ما ينسب الى النبى صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يصدر من مشكاة النبوة أو يتلفظ به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد حاول بعض العلماء الرد على من ادعى انكار وقوع الوضع نفسى الحديث محتجا بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من قوله : سيكذب على ، قالوا : فهذا الحديث ان كان صحيحا فهو يدل على أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم سيقع لامحالة ، وان كان الحديث كذبا فقد حصل المقصود بمرور هذا الحديث نفسه .

وقد اعترض على الاستدلال ، بأنه لا يلزم من الاخبار بوقوع الكذب أن يكون قد وقع الآن اذ يبقى ليوم القيامة زمان يمكن أن يقع فيه ما ذكره ، ثم قال الحافظ ابن كثير بعد رد القول والاستدلال له ، والاعتراض على الدليل . وهذا القول والاستدلال عليه والجواب عنه من أضعف الاشياء عند ائمة الحديث

(١) اختصار علوم الحديث : ٨٠ ، انظر الوضع فى الحديث لاهى شهبة : ٩ .

(٧) اختصار علوم الحديث : ٨٠ ، انظر الوضع فى الحديث : ٩ .

وحفاظهم الذين كانوا يتضلعون من حفظ الصحاح ، ويحفظون أمثالها وأضعافها من المكذوبات خشية أن تروج عليهم أو على أحد من الناس (١) .

وقد بات من المسلم به لدى أئمة الحديث وعلماء النقد أن وقوع الوضع في الحديث من الأمور التي لا يصح أن يمتري فيها وأن من الجهل المركب ادعاء انكارها .

يقول الشيخ أبو شهبه : ان السائر على نهج هؤلاء القوم في معرفة السنة يجزم كما جزموا بوقوعه ، فهناك من الأحاديث الكثيرة ما لا يشك عاقل وهب هذه المنحة الربانية أنه مكذب مختلق لاستحالة أن يأتي به الشرع ، فإن الشرع لا يناقض العقل ولا يأتي على خلافه ، وهذا الرأي — أى انكار وقوع الوضع في الحديث — له خطره على الشريعة لأن التمسك به يقتضى تصحيح الباطل والمحال ، واعتماد روايات تقلل الثقة بالأنبياء والمرسلين وتذهب بمصمتهم ، وفي هذا من الخطر على الشرائع والأديان ما لا يمكن معه إقامة دين ، وأثبتات حق ، فما أحق هذا الرأي أن يجعل دبر الأذنين (١) .

وجملة القول بأن الوضع في الحديث والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم — أمر حاصل واقع لا مرية فيه ، وهو الدافع الأول لأهتمام أئمة الحديث والنقد — في بذل الجهد وإفناء العمر في تنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل ما شابه مما ليس منه ، وقد أسفر هذا الجهد الجهيد ، والكفاح الدائم عن وجود هذا العدد الهائل من الموهلات في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تميز صحيحه من ضعيفه وصدقه من كذبه مما يعجز الباحث عن حصر أسمائها فضلا عن جمعها واستيعابها .

وإذا كان الوضع في الحديث أمر واقع لا يتطرق إليه احتمال فلا بد أن نتحدث عن مبدأ نشأته وأسبابه ، وما يثبت به ، وهذا ما سنحاول بيانه في المباحث الآتية :-

المبحث الثاني : في نشأة الوضع في الحديث ومتى بدأ :

من أهم التعاليم التي جاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم السعي
أصحابه ، وعودهم عليها ، وأكد عليهم التمسك بها ، ولم يتساهل في الإخلال
بها . الصدق ، فقد عرف - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يتحلى بالصدق
ويتحرراه ، ويتصف به ، وبلغ من التحلى به أن سعى قبل الرسالة بالصادق
الأمين ، وكذلك رغب صلى الله عليه وسلم أصحابه في الصدق وحذرهم من
الكذب حتى جعل الصدق من علامات الإيمان ، والكذب من علامات النفاق
فقد جاء عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : أربع من كن فيه فهو منافق
خالص ، ومن كانت فيه خلة منهن كان فيه خلة من نفاق حتى يدعها ، إذا حدث
كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر ،^(١) وفي رواية :
آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أوتى عهده خان^(٢)
كما أنه علمهم أن المؤمن قد يجبل على بعض الخلال المشينة إلا الكذب فلا يتصف
به المؤمن ، فقد روى صفوان بن سليم أنه قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ، أيكون المؤمن جباناً قال : " نعم " ، فقيل : أيكون بخيلاً ؟ قال
" نعم " ، فقيل : أيكون المؤمن كذاباً ، قال : " لا " .^(٣)

(١) الحديث أخرجه في الإيمان ، باب علامة المنافق ١ : ١٥ ، م الإيمان . باب
بيان خصال المنافق حديث رقم ٥٨ ، ط . الكلام . باب ما جاء في الصدق
من قول ابن مسعود ٢٠٠ د . السنة . باب الدليل على زيادة الإيمان
ونقصانه حديث رقم ٤٦٨٨ ، ت . الإيمان ، باب ما جاء في علامة المنافق
حديث رقم ٢٦٣٢ ، ن . الإيمان علامة المنافق ٨ : ١١٦ ، جة مقدمة حم
٤٣٢ ، ٤٠٥ ، ٣٨٤ : ١

(٢) في الإيمان . باب علامة المنافق ١ : ١٥ ، م الإيمان باب بيان خصال المنافق
حديث رقم ٥٩ ، ت . الإيمان باب ما جاء في علامة المنافق حديث رقم ٢٦٣١
ن الإيمان . علامة المنافق ٨ : ١١٢ ، حم ٢ : ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٣٥٧
٥٣٦

(٣) الحديث أخرجه ط . الكلام باب ما جاء في الصدق والكذب .

كل هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث التي جاءت عنه صلى الله عليه وسلم محذرا فيها من الكذب مطلقا جعلت الصحابة رضوان الله عليهم يتحرون الصدق في أقوالهم وأفعالهم ، وحيث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - هو الاسوة التي يتأسى بها والقذوة التي يقتدى بها ، وأن كل ما يصدر عنه أمر مطلوب فيه التأسى والاتباع ، فقد حرص على أن يبلغ ذلك عنه ، يتناقله جيل بعد جيل ولذا حضهم صلى الله عليه وسلم على التبليغ عنه كقوله صلى الله عليه وسلم ، فليبلغ الشاهد منكم الغائب ^(١) ، ونحوه قوله صلى الله عليه وسلم " نضر الله امرء سمع مقالتي فوعاها فآداها كما سمعها قرب مبلغ أوعى من سامع " ^(٢) .

وخشية من أن يتجرا شخص ما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول ما لم يقل أو يكذب عليه ، حذر الامة من الكذب عليه ، وبين العقوبة المعدة لمن يتعمد الكذب عليه فقال : " من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " ^(٣) . بل لم يكتف باظهار مجرد العقوبة ، وانما نبههم الى أن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم يختلف عن الكذب على غيره ، لما يترتب على الكذب عليه من مفسدة تعم بها البلوى ، ولما يلحق بالاسلام من انتقاص وتناقض هو منها براء ، بخلاف الكذب على غيره ، فقد جاء قوله صلى الله عليه وسلم : ان كذبا على ليس ككذب على أحد (٤) الحديث .

(١) الحديث أخرجه خ . العلم . باب رقم ٩ ، ١٠ ، ٣٧ ، م حج ، القسامة ، د : التطوع ١٠ ت . الحج . ن الحج : جه مقدمة .

(٢) الحديث أخرجه ت . العلم . باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع حديث رقم ٢٦٥٧ ، ٢٦٥٨ ، جه المقدمة باب من بلغ علما حديث رقم ٢٣٢ ، ابن حبان حديث رقم : ٦٥ ، ٦٢ ، ٦٨ ، حم ١ : ٤٣٧ .

(٣) سهقت الاشارة الى تخريجه انظر صفحة

(٤) م . مقدمة . باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث رقم ٤ .

لكل هذا عاش الرعيل الاول من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ه وهم مجانبون للكذب هاجرون له ه ولم يثبت أن أحدا منهم تجسراً عليه بكذب ه ولما لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى ه واجتمع الناس على أبي بكر ه أحكم أمر الناس في القرآن ه اذ جمع المصحف ه ووضع الأسس الحصينة لصيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يتطرق اليه ما ليس منه مما قد يهيم به البعض أو يخطئ ه فكان رضى الله عنه لا يكتفى بقبول الرواية عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع تصديقه لهم ه وإنما كان يطلب شاهداً وموئداً ه اذ باجتماعهما يرتفع احتمال الوهم والخطأ فضلاً عن التخرص والكذب ه

وسار الفاروق - رضى الله عنه على نهج سلفه أبي بكر رضى الله عنه (١) وزاد في الاحتياط والحذر ه فكم من صحابي روع وهو لا يشبهه ه كما صرح بذلك إلا أن الدافع لذلك هو صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يتطرق اليه شك ه أو يختلط به غيره ه وأسلمت روح عمر رضى الله عنه لربها وقد عظم في الناس أمر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ه وسار عثمان رضى الله عنه على ما سار عليه أصحابه وأخذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) كما جاء عنه ذلك في قصة أبي موسى رضى الله عنه ه فقد روى أبو داود بسنده عن أبي سعيد قال : كنت جالساً في مجلس من مجالس الانصار فجاء أبو موسى فزعا فقلنا له : ما أفزعك ؟ قال : أمرني عمر أن أتيتك فأتيتك فاستأذنت ثلاث فلم يؤذن لي ه فرجعت فقال : ما منعك أن تأتينى قلت : قد جئت فاستأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي ه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع ه قال : لتأتين على هذا بالبينه - قال فقال أبو سعيد : لا يقوم معك إلا أصغر القوم ه قال : فقام أبو سعيد معه فشهد له ا ه د . د . الادب ه باب كيف الاستئذان حديث رقم ٥١٨٠ وفي رواية فقال عمر لأبي موسى : أما اني لم أتهمك ه ولكن خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ه وفي رواية : فقال عمر لأبي موسى : أني لم أتهمك ه ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد ا ه د . الادب حديث رقم ٥١٨٤ ه ٥١٨٣ ه

يعلمون من عايشهم ممن لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويربونهم على الصدق ، ويحذرونهم من الكذب وعاقبته ، وخاصة ما كان منه على رسول الله صلى الله عليه وسلم = وهكذا عاش الجيل الاول من التابعين محاذرا للكذب مجانبها له ، لا يلوى على شئ مما يروى تحريضا وكذبا ، الى أن وقعت الفتنة الكبرى ، وتفرق المسلمون شيعا وأحزابا ، كل يرى الحق معه ، والصواب بجانبه . كما أنه اندس في تلك الحقبة جماعة يكيدون للإسلام فأنضموا تحت لوائه ، وتستروا بمسوحه أذكوا نار الفتنة ، وأخذوا يتصيدون في الماء العكسر رغبة في السيادة واكمالا لمركب النقص الذي اعتراه عقب سقوط دولهم ومملكاتهم . ونتيجة لذلك الخلاف فقد بدأ أفراد الفرق الاسلامية لا يثق بعضهم في بعض ، بل يطعن بعضهم في بعض ، ويلعن بعضهم بعضا ، فهرعوا الى القرآن يبحثون فيه عما يؤيد مذاهبهم وأهواءهم اما صراحة أو تحميسا ولما أعياهم أن يجدوا في القرآن ما يشدونه ، يعموا شطر السنة رغبة ففسسوا الحصول على أربهم وأثق لهم ذلك ، وهى القرآن صنوان ، ولما أعيتهم السنة الصحيحة أن يجدوا فيها ما يبحثون عنه وشاقت نفوسهم ذرعا أن يحصلوا على ما يطلبون ، انقدح في زناد عقول الفاسقين منهم القول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون ، فانغمسوا في الكذب الى أطراف آذانهم ومارعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم حرمة ، فكانت بداية الوضع في الحديث في تلك الحقبة من الزمان .

وفي الحقيقة ان كتب التاريخ الحريصة على تدوين كل واقعة جلييلة كانت أو دقيقة ، عظيمة أو حقيرة ، لم تسجل لنا حادثة معينة نستطيع أن نحدد بها بداية الوضع في الحديث ، وكل ما جاء من ذلك أمور عامة تشير الى أن بعض الصحابة ممن تأخرت بهم الوفاة ، وكذلك كبار التابعين بدأوا يتوقفون عن قبول كل حديث يروى ، أو قبول رواية كل من قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لثق بالرواة بدأت تتزعزع ، فقد أخج الامام مسلم بسنده الى مجاهد قال : جاء بشير بن كعب العدوي الى ابن عباس فجعل

يحدث ويقول ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر اليه ، فقال : يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي ؟ • أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع فقال ابن عباس : انا كنا مرة اذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا اليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول ، لم نأخذ من الناس الا ما نعرف (١) .

وجاء في رواية أخرى تصرح بأن ابن عباس لم يطعن في بشير بن كعب ، بل قبل منه ما يعرفه ورد ما لم يعرفه ، ان لم يشق فيما لم يعرف (٢) .

فقد روى مسلم بسنده الى طاوس قال : جاء هذا الى ابن عباس - يعني بشير بن كعب - فجعل يحدثه فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ثم حدثه فقال له : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له فقال لـ : ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا ، أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا ؟ فقال له ابن عباس : " انا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه (٣) .

كما انه جاء عن ابن سيرين ما يدل على أن علماء الصحابة والتابعين بدأوا يتحفظون فيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد قيام الفتنة حيث أخذوا يتأكدون ممن ينقل الحديث ويرويه فان كان أهلا للتحمل قبل حديثه والارد ، فقد أخرج الامام مسلم بسنده الى ابن سيرين قال : لم

(١) م • مقدمة • باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ١ : ١٣

(٢) وظاهر أن ابن عباس انما رد بعض روايات بشير بن كعب التي لم يعرفها ، لكون يشير أرسلها ، ولم يذكر الواسطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون الساقط غير ثقة • انظر • جامع التحصيل : ٢٠

(٣) م • مقدمة • باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ١ : ١٣ / ١٢ •

يكونوا يسألون عن الاسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سمو لنا رجالكم فننظر الى اهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر الى اهل البدع فلا يؤخذ حديثهم (١)

فقد نص ابن سيرين على أنه قد جرت العادة على قبول الحديث ممن أهله قبل وقوع الفتنة وأنه بوقوعها بدأت الريبة تسرى الى قلوب أئمة الحديث فلم يقبلوا الحديث الا ممن توفرت فيه شروط الرواية (٢) .

هذه أهم الآثار التي اعتمد عليها كثير من الباحثين والمؤرخين فسي تحديد بداية الوضع في الحديث ، وأنها بدأت بفتنة عثمان رضى الله عنه التي أدت الى قتله ، وبعضهم يرى أن الوضع بدأ بمقتل عثمان رضى الله عنه واختلاف الناس على معاوية رضى الله عنهما ، وما نجم عن ذلك من وجود الخوارج والشيعة وأهل الشام ، كل ذلك أدى الى الوضع في الحديث (٣) .

(١) م . مقدمة . باب بيان أن الاسناد من الدين ١ : ١٥ .

(٢) وهذا العمل منهم أمر طبيعي فرضه الوقت ، وذلك لادراكهم مكانة السنة من الدين ومنزلتها من التشريع ، وهذا يقتضيهم الأخذ بالحيططة والتثبت في قبول كل رواية ، ولا يلزم من صنيعهم هذا أن يكون علمهم كرد فعل لوقوع الكذب ، أو اكتشافهم له لاسيما وأن لهم سلفا في ذلك من صنيع الشيخين رضى الله عنهما .

(٣) انظر السنة قبل التدوين : ١٨٩ ، حيث يقول : ويجدر بنا أن نبين أن الوضع لم يصل الى ذروته في هذا القرن لانه نشأ قبل منتصف القرن الهجرى الاول بقليل ، وسرعان ما كان يعرف الحديث الموضوع لكثرة الصحابة والتابعين الذين عرفوا الحديث وحفظوه ، ولم يأخذوا بأراجيف الكذابين وأخبار الضالعين ، وهذا الى أن أسباب الوضع في ذلك القرن لم تكن كثيرة ، وكانت الأحاديث الموضوعة تزداد بازدياد البدع والفتن ، وكان الصحابة وكبار التابعين وعلماءهم في معزل عنها ، اه ويقول د . نور الدين العتر : ثم برز فرق الفتنة التي أدت الى قتل الخليفة المظلوم عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وظهرت الفسوق وراح المبتدعة تبحث عن مستندات من النصوص تعتمد عليها في كسب أعوان لهم ، فعمدوا الى الوضع في الحديث ، فأختلقوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل فكان بعد ظهور الوضع في الحديث منذ ذلك الوقت سنة ٤١ هـ مقدمة علوم الحديث : ٧ ، ويقول د أبو شهبه ومما يؤسف

والذى يظهر لى أن هذه أمور نظرية تفتقر الى دليل مادى محسوس
يثبت به حادثة تبين أن شخصا ما وضع حديثا بعينه فى تلك الفترة ، حتى
يمكن بذلك تحديد بداية الوضع فى الحديث بها . أما ان قيام تلك الفسرق
بعد مقتل عثمان لا يقتضى أن مبتدئ تلك الفرق هم الواضعون الحقيقيون ،
بل الظاهر من الامر أن مقلدى وأتباع أصحاب هذه الفرق هم الذين أفرطوا
فى اثبات تلك النحل بوضعهم الحديث .

وقد حاول بعض الباحثين اثبات بداية الوضع بحوادث ذكرت فى كتب
التاريخ والرجال استنبطوا منها أن الوضع فى الحديث بدأ قبل نهاية
النصف الاول من القرن الاول ، بل ذهب بعضهم الى انه حدث زمن النبوة .

== له أن دعوته — أى عبد الله بن سبا وجدت آذانا صاغية من بعض
الامة وبخاصة أهل مصر ، وقد نجح هذا اليهودى الماكر فى اشارة
الفتنة التى أطاحت برأس الخليفة الثالث عثمان رضى الله عنه ، وما أن
تولى الخلافة سيدنا على حتى وجد التركة مثقلة بالخلافات ، فقد ناصبه
أنصار عثمان العداوة من أول يوم واستفحلت الفتنة ، ووقعت حروب
طاحنة . ففى فيها كثيرون من خيرة المسلمين ، وظهرت طائفة أخرى ،
وهم الخوارج الذين لم يرتضوا التحكيم بين على ومعاوية ، وكانت
النهاية أن أطاحت الفتنة ركنا آخر من أركان الاسلام — وهو الخليفة
الرابع ، وأضحت الامة الاسلامية فى فرقة واختلاف ودب اليها داء المم
قبلها ، وتمخضت الفتنة عن شيعة ينتصرون لسيدنا على ، وعثمانية
ينتصرون لسيدنا عثمان ، وخوارج يعادون الشيعة وغيرهم . ومروانية
ينتصرون لمعاوية وبنى أمية ، وقد استباح بعض هؤلاء لانفسهم أن
يؤيدوا أهواءهم ومذاهبهم بما يقويها ، وليس ذلك الا فى الحديث
بانواعه من أحكام وتفسير وسير وغيرها ، وكان ذلك حوالى سنة
أربعين للهجرة ، وما زالت حركة الوضع تسير وتتضخم حتى دخل
سببها على الحديث بلا غير قليل ، وهذا العصر هو ما يعرف بعصر
صغار الصحابة وكبار التابعين . ا هـ الاسرائيليات والموضوعات : ٣٣ / ٣٤ .

وبعد امعان النظر فيما ساقوا من حوادث وشواهد استدلو بها الى ما ذهبوا اليه ، بدأ لي والله أعلم - أن ما اعتمدوا عليه فيه نظر ، لهذا فأنى أحاول في هذا المبحث أن أعرض هذه الآراء وأناقشها ، وأبدي ما ترجح لي والله أعلم .

١ - ذهب الاستاذ أحمد أمين الى أن الوضع حدث زمن النبوة ، وأن هناك حادثة كانت السبب في قوله - صلى الله عليه وسلم - من كذب على متعمدا فليتبسوا مقعده من النار ، وقوله في ذلك : ويظهر أن هذا الوضع حدث حتى في عهد الرسول ، فحديث " من كذب على متعمدا فليتبسوا مقعده من النار " يغلب على الظن أنه إنما قيل لحادثة زور فيها على الرسول - وبعد وفاته - صلى الله عليه وسلم كان الكذب عليه أسهل ، وتحديق الخبر عنه أصعب (١) .

٢ - يرى الدكتور أكرم العمري أن الوضع قد بدأ في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه ، وقد اعتمد فيما ذهب اليه الى حادثة أوردها ، يقول : وقد حدث في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه اختلاف وشقاق كبير إذا نقسم البعض على عثمان فاشتعلت الفتنة وأسفرت عن مقتل عثمان ولكن ما أحدثته من تصدع للمجتمع الاسلامي ظل أثره باقيا ، فقد ولدت الاحقاد وأزالت الصفاء من نفوس الكثيرين ، ومع ذلك فنحن لانجد في خلافة عثمان روايات تشير الى الوضع في الحديث الا نادرا من ذلك ما حكاه أبو ثور الفهمي قال : قدمت على عثمان ، فصعد ابن عديس المنبر وقال : الا ان عبد الله بن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " ألا أن عثمان أضل من عبدة على بعليها " ، فأخبرت عثمان فقال : كذب والله ابن عديس ، ما سمعها من ابن مسعود ، ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله صلى الله عليه

وسلم قط ، فلعل ابن عديس هذا كان أول من وضع في الحديث . وقد حدث ذلك في خلافة عثمان (١) .

٣ - ذهب الشيخ أبو شهبه الى أن الوضع بدأ حوالي سنة أربعين هجرية يقول : وقد انتهز أعداء الاسلام من المنافقين والزنادقة واليهود سماحة السيد الحبيبي عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ومائة خلقه فبذروا البذور الاولى للفتنة . فكان ابن سبأ اليهودي الخديست يطوف في الاقاليم ويؤلب عليه الناس ، وقد أخفى هذه السموم التسي كان ينفشها تحت ستار التشيع ، وحب سيدنا على وآل البيت الكرام فصار يزعم أن عليا رضى الله عنه - هو وصي النبي - والاحق بالخلافة حتى من أبي بكر وعمر - رضى الله عنهما - ووضع على النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ، لكل نبي وصى ، ووصى على . . . ، وكان ذلك حوالي سنة أربعين للهجرة . (٢) .

٤ - ويتفق الشيخ أبو زهو مع الشيخ أبي شهبه في تحديد بداية الوضع ، ان يرى أن الوضع بدأ سنة احدى وأربعين فيقول : ولما أن ولي عثمان رضى الله عنه ، ووقعت الفتنة في زمنه ، وجد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي الذى أوقد نيران الفتنة والتب الناس على خليفة المسلمين حتى قتلوه ظلما ثم ولى على كرم الله وجهه الخلافة ، وكان ما كان بينه وبين معاوية في صفين ، افترق الناس الى شيعة وخوارج وجمهور ، كما رأيت ، وهنا ظهر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واشتد أمره من الشيعة والخوارج ودعاه بنى أمية ، لذلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور الوضع في

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة : ٥ / ٤ .

(٢) الاسرائيليات والموضوعات : ٣٢ / ٣٤ .

الحديث من هذا الوقت سنة احدى وأربعين هجرية وهذا التحديد ، انما هو لظهور الوضع فى الحديث ، والا فقد وجد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك حتى فى زمنه - صلى الله عليه وسلم - ومن أجل ذلك يقول صلى الله عليه وسلم " من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " فما قال النبى صلى الله عليه وسلم ذلك الا لحادثة وقعت فى عصره كذب عليها فيها (١) .

هذه هى أهم الآراء التى ذهب اليها الباحثون فى تحديد بداية الوضع ، ويمكن تلخيصها بما يلى :-

- ١ - بدأ الوضع فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان نتيجة لذلك قوله من كذب على متعمدا . . . الحديث .
- ٢ - بدأ الوضع فى الايام الاخيرة من خلافة عثمان رضى الله عنه أو فى النصف الاخير من خلافته .
- ٣ - بدأ الوضع نتيجة للفتنة التى أودت بالخليفين الثالث والرابع ، وكانت سببا فى انقسام الامة الاسلامية شيعة واحزابا .

وبعد امعان النظر فى هذه الآراء التى ذهب اليها الباحثون تبين لى أن ما ذهبوا اليه فيه نظر ، وسأتناول مناقشة هذه الآراء بايجاز غير مخل ثم ابين مظاهر لى فى المسألة والله اعلم :-

- ١ - بالنسبة لما ذهب اليه الاستاذ أحمد أمين ، وكذلك ما يلوح من كلام الشيخ أبى زهو أن الكذب وقع فى حياة النبى - صلى الله عليه وسلم - وقد اعتمد الاستاذ أحمد أمين ، واستأنس الشيخ أبو زهو على ذلك بما روى سببا فى ورود

حديث من كذب على متعمدا ، من حديث بريدة (١) .

والحديث الذي ذكرناه سببا في ورود قوله : صلى الله عليه وسلم
" من كذب على متعمدا . . . الحديث انما جاء من حديث بريدة وحديث
عبد الله بن الزبير .

أما حديث بريدة ، فقد أخرج ابن الجوزي من طرق (٢) ، والطحاوي من
طريقين (٣) بأسانيد الى علي بن مسهر ، عن صالح بن حيان ، عن عبد الله
ابن بريدة عن أبيه ، كان حيا من بنو ليث من المدينة على ميلين وكان رجل قد
خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجه ، فأتاهم وعليه حلة فقال : ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كساني هذه الحلة ، وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم
ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان يحبها ، فأرسل القوم الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال : " كذب عدو الله ، ثم أرسل رجلا فقال : ان وجدته
وما أراك تجده حيا فاضرب عنقه ، وان وجدته ميتا فأحرقه بالنار ، قال : فجاء
فوجده قد لدغته أفعى فمات ، فحرقه بالنار قال : فذلك قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم " من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " (٤) .

وأما حديث ابن الزبير ، فقد أورده ابن الجوزي بسنده الى المعافى
ابن زكريا قال حدثنا محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي قال ، حدثنا السري بن
يزيد الخراساني قال ، حدثنا أبو جعفر محمد بن علي الفزاري قال ، حدثنا
داود بن الزهرقان قال : أخبرني عطاء بن السائب عن عبد الله بن الزبير قال ،

(١) الحديث والمحدثون : ٤٨٠ وقد أورد الذهبي حديث ابن عدي عن طريق
علي بن مسهر عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه . انظر ميزان الاعتدال
٢ : ٢٩٣ .

(٢) الموضوعات ١ : ٥٥ / ٥٦ .

(٣) مشكل الآثار :

(٤) الموضوعات ١ : ٥٥ / ٥٦ .

قال يوماً لأصحابه أتدرون ما تأويل هذا الحديث " من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " قال : عشق رجل امرأة فأتى أهلها مساءً فقال : انسى رسول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعثنى اليكم أن أتضيف فسى أى بيوتكم شئت قال : وكان ينتظر بيتوتة المساء ، قال : فأتى رجل منهم النبى - صلى الله عليه وسلم فقال : ان فلانا أتاناً يزعم أنك أُمّ مرتة أن يبيت فسى أى بيوتنا ماشاء فقال : " كذب " ، يا فلان انطلق معه ، فان أمكنك الله عز وجل منه فاضرب عنقه ، واحرقه بالنار ، ولا أراك الا قد كفيته ، فلما خرج الرسول ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه ، فلما جاء قال : انى كنت أمرتك أن تضرب عنقه وأن تحرقه بالنار ، فان أمكنك الله منه فاضرب عنقه ولا تحرقه بالنار ، فانه لا يعذب بالنار الا رب النار ، ولا أراك الا قد كفيته ، فجاءت السماء فصببت فخرج ليتوضأ فلتسعه أفعى ، فلما بلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم قال : " هو فى النار " . (١)

وبامعان النظر فى سندى الحديثين يتجلى ما يلى :-

أما الحديث الاول - أعنى حديث بريدة - فمدار طريقه كلها على صالح بن حيان ، وهو المتفرد به وصالح بن حيان قد اتفق الأئمة على تجريده ولم يوثق ، قال فيه البخارى : فيه نظر (٢) وقال النسائى : ليس بثقة (٣) ، وقال ابن معين :

(١) الموضوعات ١ : ٥٦٠

(٢) التاريخ الكبير ٢/٢ : ٢٧٥ ، التاريخ الصغير ١ : ١٧١ ، وقد سبق فسى مهذب الالفاظ المستعملة فى الرمز بالوضع أن البخارى اذا قال فى رجل فيه نظر فقد اتهمه ، ولا تحل الرواية عنه . انظر صفحة (٣١) وانظر ميزان ٢ : ٢٩٢ .

(٣) الضعفاء والمتروكون : ٢٩٣ ، ميزان ٢ : ٢٩٢ ، وقال الذهبى فى المغنى : صالح بن حيان الكوفى عن ابن بريدة ، قال النسائى وغيره متروك ١ هـ . المغنى ١ : ٣٠٣ .

ضعيف الحديث ^(١) وقال ابن حبان : يروى عن الثقات أشياء لا تشبه حديث
الاثبات ، لا يعجبني الاحتجاج به اذا لم يوافق الثقات ^(٢) وقال ابن عدى :
عامة ما يرويه غير مدفوظ ^(٣) فعلماء الجرح والتعديل مجمعون على ضعفه ،
وقد أبلغ البخارى والنسائى وأبى حاتم وابن عدى القول فيه حيث حكموا على
حديثه بالترك والنكارة . وقد سبق أن من كان هذا حديثه فلا يعتبر ولا يتقوى
لان راويه متهم ^(٤) .

وأما حديث ابن الزبير ففى طريقه

السرى بن يزيد الخراسانى ، ومحمد بن على الفزارى ابو جعفر ، لم
أقف لهما على ذكر فيما بين يدي من كتب التراجم والرجال .

وأما داود بن الزبرقان ^(٥)

فقال فيه أبو حاتم الرازى : ضعيف الحديث ، ناهب الحديث ^(٦) وقال
ابن معين : ليس حديثه بشئ ^(٧) .

وقال النسائى : ليس بثقة ^(٨) وقال الازدى : متروك الحديث ^(٩) وقال

(١) الجرح ٣٩٨ : ٢ / ١ ، ميزان ٢٩٢ : ٢ ، والذي فى الميزان : ضعفه

الذهبى وقال مرة : ليس بذلك ، تهذيب ٣٨٦ : ٤ ، مجروحين ٣٦٤ : ١

(٢) مجروحين ٣٦٤ : ١ ، ميزان ٢٩٣ : ٢ .

(٣) ميزان ٢ : ٢٩٣ .

(٤) انظر صفحة

(٥) داود بن الزبرقان الرقاشى أبو عمرو البصرى ثم البغدادى عن أيوب وثابت
وعنه سعيد وبقية وعلى بن حجر قال أبو زرعة : متروك توفى سنة ١٨٦ هـ ،
تق .

(٦) الجرح ٢ / ١ : ٤١٣ .

(٧) الجرح ٢ / ١ : ٤١٣ ، ميزان ٧ : ٢ ، تهذيب ١٨٥ : ٣ .

(٨) الضعفاء المتروكون : ٢٨٩ ، ميزان ٨ : ٢ ، تهذيب ٩٨٥ : ٣ .

(٩) الضعفاء لابن الجوزى : ١ / ٥٢ ، تهذيب ١٨٦ : ٣ .

أبو داود : ترك حديثه ^(١) وقال الجوزجاني : كذاب ^(٢) ، وقال البخاري :
حديثه مقارب ^(٣) وقال ابن حبان : عندي صدوق فيما وافق الثقات الا أنه لا يحتج
به اذا انفرد ^(٤) ، وقال ابن المديني : كتبته عنه ورميت حديثه ^(٥) ، وقال ابن
عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ^(٦) .

وقال ابن خراش ويعقوب بن سفيان والساجي والعجلي : ضعيف
الحديث ^(٧) ، فضعف داود هذا اذا أضيف الى جهالة بقية الاسناد ، يكفى
لرد حديثه وعدم قبوله ، وعليه ، فالحديث لا يصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج به
وبالتالى لا يصلح أن يكون دليلا فى اثبات وقوع الكذب فى عهده صلى الله عليه
وسلم ، ولا يمكن أن يكون دليلا على اثبات وقوع الوضع فى الحديث فى تلك الحقبة .

وقد يعترض على هذا بأن الحديث يتقوى بمجموع طرقه فيصلح للاحتجاج ،
فالجواب على ذلك بأن الطرق يمكن أن تنقوى لو كان الضعف محتملا ، أما وقد
انفرد فى كل طريق راوئهم فحديثه لا يجبر ولا يتقوى ، بل ان مجموع الطرق
على هذا الشأن تزيد الحديث نكارة كما سبق بيانه ^(٨) .

(١) ميزان ٢ : ٧ ، وفى التهذيب وقال أبو داود : ضعيف ، وقال مرة : ليس
بشيء ، وقال أيضا ترك حديثه ١٨٥ : ٣ هـ ، الضعفاء لابن الجوزى : ١/٥٢

(٢) ميزان ٢ : ٧ ، تهذيب ٣ : ١٨٥ .

(٣) ميزان ٢ : ٧ ، تهذيب ٣ : ١٨٥ .

(٤) مجروحون ١ : ٢٨٧ ، تهذيب ٣ : ١٨٦ .

(٥) ميزان ٢ : ٨ ، والذى فى التهذيب : كتبته عنه شيئا يسيرا ورميت به ، وضعفه
جد ١٨٥ : ٣ هـ ، الضعفاء : ١/٥٢ .

(٦) ميزان ٢ : ٧ ، وفى التهذيب : عامة ما يرويه عن كل من روى عنه مما لا يتابع
عليه أحد ، وهو فى جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم ١٨٥ : ٣ هـ .

(٧) تهذيب ٣ : ١٨٦ .

(٨) انظر الكلام على متى يتقوى الحديث الضعيف ومتى لا يتقوى ص .

٢ - ما ذهب اليه الدكتور أكرم ضياء العمرى من أن الوضع بدأ في النصف

الثاني من خلافة عثمان رضى الله عنه ، وقد اعتمد في ذلك على ما أورده من حديث أبي ثور الفهمي ^(١) ، عن عبد الرحمن بن عديس ^(٢)

والحديث أورده ابن الجوزى قال : أنبأنا المبارك بن علي قال : أنبأنا شجاع بن فارس قال أنبأنا أبو طاهر محمد بن أحمد الاشناني ، أنبأنا علي بن أحمد بن عمر الحماني ، أنبأنا علي بن محمد بن أبي قيس حدثنا أبو بكر بن عبيد القرشي قال : حدثت عن كامل بن طلحة ، حدثنا ابن لهيعة ، حدثنا يزيد ابن عمرو المعافري ، أنه سمع أبا نور الفهمي قال : قدمت على عثمان ، فسمعت عبد الرحمن بن عديس منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : ألا ان عبد الله ابن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ألا ان عثمان أفضل من عيبة على بعليها ^(٣) فدخلت على عثمان فأخبرته فقال : كذب والله ابن عديس ما سمعها من ابن مسعود ، ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٤) .

قال اكرم ضياء العمرى : فلعل ابن عديس كان أول من وضع في الحديث وقد حدث ذلك في خلافة عثمان ^(٥) .

(١) أبو ثور الفهمي له صحبه ، لا يعرف اسمه ولا أسم أبيه ، له حديث واحد يروى عنه أهل مصر . انظر ترجمته في فتوح مصر وأخبارها : ٣٠٣ ، الاستيعاب ١٦١٨ : ٤ ، الاصابة ٦٠٠ : ٧ / ٦١١ .

(٢) عبد الرحمن بن عديس البلوى أبو محمد - مصري ، صحابي شهد الحديبية ومن بايع تحت الشجرة ، وكان أمير الجيش القادم من مصر الى المدينة عند حصر عثمان رضى الله عنه ، توفي بالشام سنة ٣٦ هـ ، الاستيعاب ١٨٤٠ : ٢ ، الاصابة ٣٣٤ : ٤ / ٣٣٥ .

(٣) هكذا في الموضوعات ، وصحبها المعلق بعتبة على قفلها ، وفي اللاكسي المصنوعة عبيدة على بعليها انظر ٣١٨ : ١ ، وفي تنزيه الشريعة عيبة على قفلها انظر ٤٩ : ١ / ٣ .

(٤) الموضوعات ٣٣٥ : ١ ، ترتيب الموضوعات للذهبي : ١٠٧ / ١ ، اللاكسي ٣١٨ : ١ ، تنزيه الشريعة ٣٤٩ : ١ / ٣٥٠ .

(٥) بحوث في تاريخ السنة المشرفة : ٥٥ .

وسعد امعان النظر في هذه الرواية ظهر لى والله أعلم أن بها هنات
تستوجب ردها وعدم قبولها • وسأوجز ذلك فيما يلى :-

١ - ان هذه الرواية أثبتتها ابن الجوزى فى موضوعاته لبيان كذبها وأنها
ما وضع فى مثالب الخليفة عثمان رضى الله عنه - وهذا امر لا يختلف
فيه ، الا أن المسألة الجديرة بالاهتمام أن ابن الجوزى رحمه الله
ألصق تهمة الكذب فى هذا الحديث بعبد الرحمن بن عديس ،
وجعلها من تخرصاته فقال : هذا حديث لا شك فى أنه كذب ، ولنسنا
نحتاج الى الطعن فى الرواة ، وانما هو من تخرصات ابن عديس^(١) .

والجدير بالذكر أن عبد الرحمن بن عديس هذا من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم الذين شملهم حد الصحبة المتفق عليها لاسيما وأنه
من حضر صلح الحديبية وضرب على يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم عند
شجرة الرضوان ، ومن دخل فى قوله تعالى "لقد رضى الله عن المؤمنين
اذ يبايعونك تحت الشجرة ، فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم
فتحا قريباً"^(٢) فمن المستبعد جدا بل من المحال أن يجزأ على التقبول
والاختلاق على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منفردا خاليا - فضلا عن
أن يتخرص على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق منبره وعلى ملا من صحابته
صلى الله عليه وسلم ، ولا ينكرون عليه ، حتى لو فرضنا أن بعضا منهم واجد على
الخليفة عثمان رضى الله عنه - الا أن الأمر لم يقتصر على النيل من عثمان ،
وانما تجاوزته الى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى لا يجهل أحد
منهم خطره على الامة ، بل لا يجهلون عظيم اثم السكوت عليه .

(١) سورة الفتح آية رقم ٢٧ .

(٢) الموضوعات ١ : ٣٣٥ .

ولاشك أن ابن عديس ممن خرج على عثمان رضى الله عنه وظاهر عليه وأدى ذلك الى قتله رضى الله عنه ، بل كان من رؤساء القوم وعليتهم ، الا ان كل ما أتى به لم يدفعه الى الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم بل كان لديه من التبعات والهنات التى أخذت على عثمان رضى الله عنه ، ما برر لهم فى نظرهم أن يرتكبوا ما أتوا من الأفعال التى أدت الى قتل الخليفة الثالث رضى الله عنه .

لذا فان ادعاء ابن الجوزى رحمه الله تعالى أن ابن عديس هو الذى تخرص الحديث دعوى تفتقر الى دليل ، ويغلب على الظن أن ابن الجوزى عفا الله عنه عند ما أطلق هذه الدعوى لم يلحظ صحبة ابن عديس ، بل غلب عليه ان ذاك خروجه على عثمان وتأليب عليه ، وأنه فى سبيل تبرير الخسرج عليه تخرص بهذه الرواية ، وكان الأولى به رحمه الله ألا يلحق حكما الا بمسند تثبت وتبين ، لاسيما وأن قوله هذا يهدم ما اتفق عليه علماء الامة الاسلامية ممن يعتد بهم الى القول بعدالة الصحابة لاسيما البدرين منهم ، وأهل بيعة الرضوان الذين جاءت الايات والاخبار بأن الله تعالى قد رضى عنهم ، ومنهم بلا شك عبد الرحمن بن عديس .

والذى آسف له أن ما ذهب اليه ابن الجوزى رده بعض أئمة الحديث الذين ألغوا فى الموضوعات عند الكلام على هذا الحديث ، وألقوا القول - دون أن ينتبهوا لهذه الزلة العظمى فى حق هذا الصحابى رضى الله عنه .

قال الذهبى بعد ايراد الحديث : لا يدري ممن أخذه ابن أبى الدنيا وابن لهيعة مع ضعفه فيه تشيع قوى ، أو قد افتراه ابن عديس (١) .
وقال السيوطى : صدق عثمان هذا من كذب ابن عديس (٢) .

(١) ترتيب الموضوعات : ١٠٢ / ١ .

(٢) اللاكلى المصنوعة ١ : ٣١٨ .

وقال ابن عراق : صدق عثمان رضى الله عنه فى أن هذا من تخمير
ابن عديس (١) .

قلت ، قال الذهبى فى تلخيص الموضوعات : لا يدري من أخذه ابن أبى
الدنيا ، وابن لهيعة على ضعفه قوى التشيع أو قد افتراه ابن عديس (٢) .

فأنت ترى أن هؤلاء الائمة الاعلام قد وقعوا من حيث لا يشعرون فى
هذا الخطأ الفاحش على أن الحافظ الذهبى ، وإن كان قد نبه الى علل قوية
أخرى تلحق التهمة فى الحديث وتقضى برده وهى أولى وأقوى من تهمة ابن
عديس إلا أنه لم ينبج ما وقع فيه القوم ، وإن كان قد اشار الى العلل الأخرى ،
فقد اشار رحمه الله الى علتين أخريين فى الحديث :-

الاولى : الانقطاع الموجود فى الحديث بين ابن أبى الدنيا (٣) وبين كامل بن
طلحة (٤) حيث جاء فى الرواية قول ابن أبى الدنيا ، حدثت عن كامل بن
طلحة . ولا شك أن الانقطاع فى الرواية علة يرد لها الحديث ، لجهالة الراوى
الساقط .

هذا بالإضافة الى أن كامل بن طلحة لم يسلم من تجريح بعض أئمة
النقد ، وإن كان قد رضىه بعض منهم ، فقد قال فيه الامام أحمد : مقسار
الحديث ، وفى رواية الميمونى : سألت أبا عبد الله عنه فقال : هو عتدى ثقة ،

(١) تنزيه الشريعة ١ : ٣٥٠ .

(٢) ترتيب الموضوعات : ١٠٢ / ١ .

(٣) هو عبد الله بن محمد بن عبيدة بالفتح - ابن سفيان الاموى مولاهم -
أبو بكر ابن أبى الدنيا . الحافظ ، صاحب التصانيف . قال أبو حاتم
صدوق ، مات سنة ٢٨١ هـ الخلاصة : ٢١٣ .

(٤) هو كامل بن طلحة الجحدري أبو يحيى البصرى نزيل بغداد ، وثقه أحمد
وابن حبان والدارقطنى . وضعفه غيرهم . مات سنة ٢٣٩ هـ الخلاصة
: ٣١٩ .

وفى رواية عن عبد الله عن أبيه أنه سئل عنه وعن أحمد بن محمد بن أيوب فقال : ما أعلم أحدا يدفعهما بحجة ^(١) وقال أبو حاتم الرازي : لا بأس به ^(٢) ، كما وثقه الدارقطني ^(٣) وذكره ابن حبان فى الثقات ^(٤) .

أما تجريحه والطنن فيه فقد جاء عن بعض الأئمة ، روى الدورى عن ابن معين قال : ليس بشئ ^(٥) .

وقال الأجرى : سألت - أى أبا داود - عن كامل بن طلحة فقال : رويته بكتبه ^(٦) ، فنحن نرى أنه فى رأى أبى داود متروك الحديث ولذا روى بحديثه الذى كتب عنه ، كما أن ابن معين ضعفه ولم يرضه ، ولذا جرحه بقوله : ليس بشئ ، وهى عبارة يستعملها ابن معين فى التجريح ، ومع ما فيه من تجريح فإنى أرى أنه برى من تهمة هذا الحديث ، حيث أن هناك رواية أخرى موقوفة على ابن عديس تابع فيها الوليد بن مسلم كامل بن طلحة ، فهى من تهمة .

أما العلة الثانية التى أشار اليها الذهبى فهى - تفرد ابن لهيعة مع ضعفه وشدة تشيعه ^(٧) .

أما التشيع فليس سببا فى التهمة إذ أن كثيرا من أئمة الحديث نقلوا روايات كثير من أهل البدع ولم يجرحوهم بسبب ذلك ، خاصة إذا كان الراوى عدلا ولم

(١) ميزان ٣ : ٤٠٠ ، تهذيب ٨ : ٤٠٨ .

(٢) الجرح ٣ / ٢ : ١٧٢ .

(٣) تهذيب ٨ : ٤٠٩ .

(٤) تهذيب ٨ : ٤٠٩ ،

(٥) ميزان ٣ : ٤٠٠ ، تهذيب ٨ : ٤٠٩ .

(٦) ميزان ٣ : ٤٠٠ ، تهذيب ٨ : ٤٠٨ .

(٧) ترتيب الموضوعات : ١٠٧ .

يكن داعية . وعلى سبيل المثال ، فان الامام البخارى لم يجرح فى كتابه الضعفاء بالتشيع بالرغم من أنه جرح ببعض البدع ^(١) .

وابن لهيعة قد تضاربت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل ، والاكثر على ضعفه ، وسأعرض لأقوالهم بإيجاز ليتسنى الحكم على الرجل حسب أقوالهم :

فقد أثنى عليه جماعة . قال ابن وهب : كان ابن لهيعة صادقا ^(٢) ، وقال مرة : حدثنى الصادق البار - والله - عبد الله بن لهيعة ^(٣) .

وقال أحمد بن صالح : كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طابا للحم ^(٤) . وقال أبو داود : سمعت أحمد يقول : ما كان يحدث مصر الا ابن لهيعة ^(٥) .

وقال ابن حبان : كان ابن لهيعة صالحا لكنه يدلّس عن الضعفاء ثم احترقت كتبه وكان أصحابنا يقولون سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة عبد الله بن وهب وابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ وعبد الله ابن سلمة القعنوي ، فسمعهم صحيح ، وكان ابن لهيعة من الكتابين للحديث والجماعين للعلم الرّحّالين فيه ^(٦) .

(١) انظر الكلام على كتاب الضعفاء ص

(٢) ميزان ٢ : ٤٧٧ .

(٣) ميزان ٢ : ٤٧٧ .

(٤) ميزان ٢ : ٤٧٧ .

(٥) ميزان ٢ : ٤٧٨ .

(٦) ميزان ٢ : ٤٨٢ ، مهروجين ٢ : ١٩ .

وقال ابن قتيبة : حضرت موت ابن لهيعة فسمعت الليث يقول : ما خلف مثله (١) .

وقال أبو داود عن أحمد : ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه واتقانه (٢) . أما من جرحه ،

فقد قال الحميدى عن يحيى بن سعيد أنه كان لا يراه شيئا (٣) .

وقال يحيى بن سعيد القطان ، قال لى بشر بن السرى : لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه (٤) .

وقال البخارى : تركه يحيى بن سعيد (٥) .

نعيم بن حماد قال ، سمعت ابن مهدي يقول : لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة الا سماع ابن المبارك ونحوه (٦) .

وقال ابن المدينى عن ابن مهدي قال : لا أحمل عن ابن لهيعة شيئا ، وقد كتب إلى كتابا فيه ثنا عمرو بن شعيب فقرأته على ابن المبارك فأخرجه إلى ابن المبارك من كتابه قال : اخبرنى اسحاق بن أبى فروه عن عمرو ابن شعيب (٧) .

-
- (١) مجروحين ١٩ : ٢
 (٢) تهذيب ٣٧٥ : ٥
 (٣) التاريخ الكبير ١٨٢ : ٣ / ١ ، التاريخ الصغير : ١٩٥ ، الضعفاء : ٢٦٦ ، ميزان ٤٧٦ : ٢ ، تهذيب ٣٧٤ : ٥ ، الجرح ١٤٦ : ٢ / ٢
 (٤) الجرح ١٤٦ : ٢ / ٢ ، مجروحين ٢٠ : ٢ ، ميزان ٤٧٦ : ٢ ، تهذيب ٣٧٨ / ٥
 (٥) تهذيب ٣٧٧ : ٥
 (٦) الجرح ١٤٦ : ٢ / ٢ ، ميزان ٤٧٦ : ٢ ، تهذيب ٣٧٥ : ٥
 (٧) الجرح ١٤٦ : ٢ / ٢ ، مجروحين ٢٠ / ١٩ : ٢ ، ميزان ٤٧٦ : ٢ ، تهذيب ٣٧٤ : ٥ مع اختلاف فى العبارة .

أحمد بن محمد الحضرمي ، سألت ابن معين عن ابن لهيعة فقال :
ليس بقوى (١) .

وقال أحمد بن زهير عن يحيى : ليس حديثه بذاك القوي (٢) .

وقال ابن معين : ضعيف لا يحتج به (٣) .

وقال معاوية بن صالح ، سمعت يحيى يقول : ابن لهيعة ضعيف (٤) .

وقال ابن معين : ابن لهيعة ضعيفا قبل أن تحترق كتبه وبمسند
احتراقها (٥) وقال أيضا : كان ابن لهيعة ضعيفا لا يحتج بحديثه ، كان ممن
شاء يقول له : حدثنا (٦) .

وقال ابن أبي حاتم ، أنا حرب بن اسماعيل الكرمانى فيما كتب الى قال :
سألت أحمد بن حنبل عن ابن لهيعة فضعه (٧) .

وقال أحمد : كان ابن لهيعة كتب عن الثنى بن الصباح عن عمرو بن
شعيب فكان بعد يحدث بها عن عمرو نفسه (٨) .

وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : ما حديث ابن لهيعة بحجة ،
وأنى لا كتب كثيرا مما كتب لاعتبر به ويقوى بعضه بعضا (٩) .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عن ابن لهيعة والافريقى (١٠)

-
- | | |
|------|--|
| (١) | ميزان ٤٧٦:٢ . |
| (٢) | ميزان ٤٧٥:٢ . |
| (٣) | الجرح ١٤٧:٢/٢ ، ميزان ٤٧٢:٢ . |
| (٤) | ميزان ٤٧٥:٢ . |
| (٥) | ميزان ٤٧٧:٢ . |
| (٦) | تهذيب ٣٧٨:٥ . |
| (٧) | الجرح ١٤٧:٢/٢ . |
| (٨) | ميزان ٤٧٦:٢ ، تهذيب ٣٧٥/٣٧٤:٥ . |
| (٩) | تهذيب ٣٧٥:٥ . |
| (١٠) | هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافريقى . |

أيهما أحب اليكما ؟ فقالا : جميعا ضعيفان ، بين الأفريقي وابن لهيعة
كثير ، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب يكتب حديثه على الاعتبار ، قلت لابي :
إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به ،
قال : لا ^(١) . نا عهد الرحمن قال : سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة : سماع
القدماء منه ؟ فقال : آخره وأوله سواء ، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا
يتتبعان أصوله فيكتبان منه ، وهو لا الباقون كانوا يأخذون من الشيخ ،
وكان ابن لهيعة لا يضبط ، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه ^(٢) .

وقال ابن أبي حاتم ، سمعت أبي يقول : سمعت ابن أبي مريم يقول :
حضرت ابن لهيعة في آخر عمره وقوم من أهل بربر يقرأون عليه من حديث
منصور والاعمش والعراقيين ، فقلت له : يا أبا عهد الرحمن ، ليس هذا ممن
حديثك فقال : بل هذه أحاديث قد مرت على سامعي فلم أكتب عنه بمسند
ذلك ^(٣) .

وقال النسائي : ضعيف ^(٤) ، وقال عبد الكريم بن عبد الرحمن النسائي
عن أبيه : ليس بثقة ^(٥) .

وقال مسلم في الكنى : تركه ابن مهدي ويحيى بن سعيد ووكيح ^(٦) .
وقال محمد بن سعد : كان ضعيفا ، ومن سمع منه في أول أمره فأحسن
حالا من روايته ممن سمع منه بآخره ^(٧) .

-
- (١) الجرح ٢/٢ : ١٤٧ ، تهذيب ٥ : ٣٧٨ ، ميزان ٢ : ٤٧٧ .
(٢) الجرح ٢/٢ : ١٤٧ / ١٤٨ ، تهذيب ٥ : ٣٧٩ ، ميزان ٢ : ٤٧٧ .
(٣) الجرح ٢/٢ : ١٤٦ ، ميزان ٢ : ٤٧٧ .
(٤) الضعفاء والمتروكون : ٢٩٥ .
(٥) ميزان ٢ : ٤٧٨ .
(٦) تهذيب ٥ : ٣٧٩ .
(٧) تهذيب ٥ : ٣٧٩ .

وقال ابن خزيمة في صحيحه : وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب اذا انفرد ، وانما أخرجه لان معه جابر بن اسماعيل (١) .

وقال يحيى بن حسان : رأيت مع قوم جزءاً سمعوه من ابن لهيعة ، فنظرت فاذا ليس هو من حديثه ، فجئت اليه فقال : ما أصنع يجيئون بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدشهم (٢)

وقال ابن قتيبة : كان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه - يعنى فضعف بسبب ذلك (٣) .

وحكى الساجي عن أحمد بن صالح كان ابن لهيعة من الثقات الا أنه اذا لُقِّن شيئاً حدث به (٤) .

وقال ابن خراش : كان يكتب حديثه ، فاحترقت كتبه ، فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به اليه قرأه عليه (٥) .

وقال الجوزجاني : لانور على حديثه ، ولا ينبغي أن يحتج به (٦) .
وقال ابو أحمد الحاكم : زاهب الحديث (٧) .

- (١) تهذيب ٥ : ٣٧٧ .
(٢) تهذيب ٥ : ٣٧٨ ، وقد أورد ابن حبان القصة بأكملها في التهذيب ، فقال : حدثني ابن المنذر ثنا أحمد بن منصور ثنا نعيم بن حماد قال سمعت يحيى بن حسان يقول : جاء قوم ومعهم جزء فقالوا : سمعناه من ابن لهيعة فنظرت فيه فاذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، فقلت فجلست الى ابن لهيعة فقلت : أى شيء ذا الكتاب الذى حدثت به ليس ها هنا فى هذا الكتاب حديث من حديثك ولا سمعتها أنت قط قال : فما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدشهم به ا هـ مجروحين ٢ : ٢٠٠ .
(٣) تهذيب ٥ : ٣٧٨ .
(٤) تهذيب ٥ : ٣٧٨ .
(٥) تهذيب ٥ : ٣٧٨ .
(٦) ميزان ٢ : ٤٧٨ ، والذى فى التهذيب : لا يوقف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به ولا يغتر بروايته ا هـ تهذيب ٥ : ٣٧٨ .
(٧) تهذيب ٥ : ٣٧٩ .

وقال الحاكم : لم يقصد الكذب ، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ (١) .

وقال ابن عدى : حديثه كأنه نسيان ، وهو ممن يكتب حديثه (٢) .

وقال ابن حبان : قد سیرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا ، وما لا أصل له في رواية المتقدمين كثير ، فرجعت الى الاعتبار فرأيت أنه كان يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات ، فالزق تلك الموضوعات بهم . . . ثم قال : وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيه مناكير كثيرة ، وذلك كان لا يبالى ما دفع اليه قراء ، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه ، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه .

فتبين مما أوردت من أقوال أئمة الجرح والتعديل أن الأكثر على تجريجه ، بل أن من أثنى عليه لم يوثقه بحيث تقبل روايته مطلقا وإنما قيد ذلك بمرويات جماعة عنه ، والجمهور على قبول ما اعتضد من حديثه وإن روايته تصلح للاعتبار ، أما ما تفرد به من أحاديث فأكثر على ردها وضعفها ، والرواية التي بين أيدينا مما تفرد به ابن لهيعة ، وتفرد ابن لهيعة في الرواية مع ضعفه يجعل الرواية منكرة ، وأنه هو آفتها والمتهم بها .

ولعل السبب فيما ذهب إليه أن ابن لهيعة كما تبين من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، أنه غير ضابط لحديثه ، متساهل في الرواية ، كثير

(١) تهذيب ٥ : ٣٧٨ .

(٢) تهذيب ٥ : ٣٧٩ .

(٣) مجروحين ٢ : ١٩ / ٢٠ .

التدليس عن الضعفاء ، يقبل التلقين ، كثيرا ما يرفع الموقوف ^(١) يقرأ كل ما جئ به وان لم يكن من حديثه — كل هذا يظهر أن من جرحه فقد فسّر تجريده ، بخلاف من عدّله وهذا يترجح تجريده على تعديله حسب قواعد علماء الجرح والتعديل ، وهذا يجعله مظنة للتهمة ، لاسيما اذا أضيف الى ما سبق أن ابن كثير أورد القصة عن محمد بن عائذ الدمشقي ^(٢) عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو عن أبي ثور الفهمي موقوفة على ابن عديس ، فزالت التهمة عن دون ابن لهيعة .

قال ابن كثير : وقال محمد بن عائذ الدمشقي ^(٢) ، حدثنا الوليد بن مسلم ثنا عبد الله بن لهيعة عن يزيد بن عمرو أنه سمع أبا ثور الفهمي ^(٣) يقول : قدمت على عثمان ، فبينما أنا عنده فخرجت فاذا بوفد أهل مصر قد رجعوا ، فدخلت على عثمان فأعلمته ، قال : فكيف رأيتمهم ؟ فقلت : رأيته في وجوههم الشر ، وعليهم ابن عديس البلوي ، فصعد ابن عديس منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتنقص عثمان في خطبته ، فدخلت على عثمان فأخبرته بما قال فيهم فقال : كذب والله ابن عديس ولولا ما ذكرت ، ما ذكرت ، اني رابع أربعة فسي الاسلام ، ولقد أنكحني رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته ثم توفيت فأنكحني ابنته الأخرى ، ولا زنيته ولا سرقت في جاهلية ولا اسلام ولا تغنيته ولا تمنيت منذ أسلمت ولا ممست فرجى يميني منذ بايعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم

-
- (١) قال الذهبي : خالد بن خدّاش قال : رأيته ابن وهب لا أكتب حديث ابن لهيعة فقال : اني لست كغيري في ابن لهيعة فاكتبها ، وقال لى في حديث عقبة بن عمرو : لو كان القرآن في اهاب ما مسته النار ، ما رفعه لنا ابن لهيعة قط في اول عمره ا هـ ميزان ٢ : ٤٧٦ .
- (٢) محمد بن عائذ القرشي الدمشقي صاحب الفتح والمغازي ، قال جزرة : ثقة قدرى مات سنة ٢٣٤ هـ الخلاصة ٣٤٣ .
- (٣) هكذا في البداية والنهاية ، والصواب الفهمي كما مرّت ترجمته . وكما ورد اسمه في كتب الصحابة .

ولقد جمعت القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أتت على
جُمعة الا أنا أعتق فيها رقبة منذ أسلمت ، الا أن لا أجدها في تلك الجمعة
فاجمعها في الجمعة الثانية ، ورواه يعقوب بن سفيان عن عهد الله بن أبي
بكر عن ابن لهيعة قال : لقد اختبأت عند ربي عشرة فذكرهن (١) .

فهذه الرواية تبين فيها أن ابن عديس لما صعد المنبر وخطب تنقص
عثمان ، والظاهر أن ما تنقص به عثمان هو من قوله ، فقد عُرِفَ أنهم لقبوه
بنعشل ، وليس بمستبعد أن ما انتقص به عبد الرحمن عثمان رضى الله عنه بقول :
ان عثمان أضل من عيبة على بعليها ، إذ أن الملاحظ من جواب عثمان رضى الله
عنه لابي ثور مشعر بذلك . وقد روى ابن لهيعة الحديث في أول أمره على
الوجه كما ذكر ذلك عنه ابن عاصد في رواية ابن كثير ، ثم انه لما اخطط واحترق
كتبه وهم في ذلك فأدخل حديثا في حديث أو فأقدم في الرواية ابن مسعود ورفع
قول ابن عديس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ دون قصد .

على أن شيخ ابن لهيعة هو يزيد بن عمرو المعافري ، ذكره البخاري
في تاريخه ولم يذكر فيه حرجا ولا تعديلا (٢) .

وقال فيه أبو حاتم الرازي : لا بأس به (٣) ، وقال الذهبي : صدوق (٤)
وذكره ابن حبان في الثقات (٥) .

وقد سبق أن مر معنا أن كلا من أبي ثور الفهمي وعبد الرحمن بن
عديس صحابيان ، فتعين أن تلحق التهمة ابن لهيعة في رفعه الرواية وان كان
للقصة أصل ، وأنها موقوفة على ابن عديس ، ولا يبعد أن يكون المتهم هو الساقط

(١) البداية والنهاية ٢ : ١٨١ .

(٢) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ٣٤٩ / ٣٥٠ .

(٣) الجرح ٢ / ٤ : ٢٨١ ، تهذيب ١١ : ٣٥١ .

(٤) الكاشف ٣ : ٢٨٤ .

(٥) تهذيب ١١ : ٣٥١ .

بين ابن أبي الدنيا وبين كامل بن طلحة - فزاد في حديث ابن لهيعة
ورفع كلام ابن عديس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعله من رواية ابن
مسعود زيادة في قبوله ، الا أن القرينة في اتهام ابن لهيعة أقوى ، والله أعلم .

فعلى هذا فإن ما اعتمد عليه اكرم العمرى في أن الوضع بدأ في أواخر
خلافة عثمان رضي الله عنه لا يقوى أن يكون دليلاً .

٣ - ما ذهب اليه الشيخان أبو شهبه وأبو زهو من أن الوضع بدأ سنة
أربعين أو سنة إحدى وأربعين ، وقد احتج الشيخ أبو شهبه بأن
ابن سبأ وضع على النبي صلى الله عليه وسلم حديث " لكل نبي وصي
ووصي على (١) .

أما الشيخ أبو زهو فقد اكتفى بقوله : لذلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور
الوضع في الحديث من هذا الوقت سنة إحدى وأربعين هجرية ، وهذا التحديد
انما هو لظهور الوضع في الحديث (٢) .

وبأمعان النظر فيما ذهب اليه الشيخ أبو شهبه تبين أنه ذكر الرواية
عن ابن سبأ دون عزوها الى مصدرها وتتبع مضان الرواية في مصادرها وجد
أن جل من تطرق لهذه المسألة اعتمد في ذلك على ما أورده ابن جرير
الطبري في تاريخه ومن الأولى ذكر الرواية ليتسنى بيانها .

قال ابن جرير : فيما كتب الى السري عن شعيب عن سيف عن عطية عن
يزيد الفقعسي قال : كان عبد الله بن سبأ يهودياً من " أهل صنعا " ، أمه
سوداء ، فأسلم زمان عثمان ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم ،

(١) الاسرائيليات والموضوعات : ٣٢

(٢) الحديث والمحدثون : ٤٧٩ .

فبدأ بالحجاز ثم بالبصرة ثم الكوفة ، ثم الشام فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام فأخرجوه حتى أتى مصر ، فاعتَمَر فيهم فقال لهم فيما يقول : لعجبٌ ممن يزعم أن عيسى يرجع ، ويكذَّب بأن محمداً يرجع . وقد قال الله عز وجل : " ان الذي فرض عليك القرآن لرادك الى معاد (١) " فمحمداً أحق بالرجوع من عيسى ، قال : فقيل ذلك عنه ، ووضع لهم الرجعه ، فتكلموا فيها ثم قال لهم بعد ذلك : انه كان ألف نبي ، ولكل نبي وصي ، وكان على وصي محمد ، ثم قال : محمد خاتم الانبياء وعلى خاتم الاوصياء ، ثم قال بعد ذلك : من أظلم ممن لم يجز وصيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وثب على وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتناول أمر الأمة ثم قال لهم : بعد ذلك ان عثمان أخذها بغير حق ، وهذا وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنهضوا في هذا الأمر فحركوه ، وأهدأوا بالطعن على أمرائكم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس وادعواهم الى هذا الأمر (٢) .

فرواية ابن جرير يظهر منها أن ما جاء به ابن سبأ شبه من آراء ومعتقدات ، وهي نظريات ادعاها واخترعها من قبل نفسه استنبطها من يهوديته أو افتعلها وجعلها وسيلة لغاية يشد ها وغرض يستهدفه . لكنه لم يعزها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يتجرأ برفعها اليه ، وإنما جاء بها بقصد الدس في المجتمع الاسلامي بغية النيل من وحدته واذكاء نار الفتنة وبذر الشقاق والفرقة بين أوساطه ، فكان مما نتج عنه ذلك قتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ، وتفرق الأمة الاسلامية شيعا وأحزابا ، ولا يزال العالم الاسلامي يعاني من آثار هذه الدعوى الى يومنا هذا .

وابن سبأ لم يجراً أن يعزوه دعواه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) سورة القصص آية رقم ٨٥

(٢) تاريخ الطبري ٤ : ٤٠٠ / ٣٤١ ، وانظر الكامل في التاريخ لابن الاثير ٣ : ٧٧ .

وأنى له ذلك وجمهور أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم له بالمرصاد
يردون كذبه ويوقفونه عند حده ، وغاية ما زعمه أن أتى بمقدمات صادقة وينسب
عليها مبادئ فاسدة راجت لدى بعض الناس . وقد سلك في ذلك مسالك
ملتوية ليس فيها على من حوله حتى اجتمعوا عليه ، فطرق باب القرآن يتأوله
على زعمه الفاسد حيث ادعى رجعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما سلك
طريق القياس الفاسد في ادعاء اثبات الوصية لعلى رضى الله عنه ، حتى إذا
ما استقر الامر في نفوس أتباعه انتقل الى هدفه الآخر ، وهو خروج الناس على
ال خليفة عثمان رضى الله عنه ، فصادف ذلك هوى في نفوس بعض القوم فتمكنا
والصهم من قصة ابن سبأ أن ما جاء به من آراء ومعتقدات ونظريات ادعاها
واخترعها من غير أن يعزوها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذا فإن ما
أورده الشيخ أبو شهبه من أن ابن سبأ وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
أمر يحتاج الى دليل واضح صريح في ذلك ، وإذا كان الامر على ما بينت فمسا
ساقه من دليل لاثبات الوضع لا يصلح أن يكون دليلا على بداية الوضع فسى
الحديث .

أما ما ذهب اليه الشيخ أبو زهو من أن سنة احدى وأربعين هجرية
هى بداية الوضع في الحديث حيث تفرقت الامة الاسلامية الى أهل سنة
وخوارج وشيعة ودعاة للامويين في الشام ، فان مجرد تفرق الامة لا يلزم منه
الكذب ، لاسيما وأن بداية الاختلاف كانت في أمور اجتهادية تتعلق بأولوية
الخلافة ، وأحقيتها وصحتها ونحو ذلك ، كتقويم أعمال قال بها الخليفة
عثمان وعلى رضى الله عنهما كان من نتائجها تكفيرهما وتسييقهما لدى البعض ، فالقطع
بأن هذه السنة تعتبر بداية للوضع أمر يفتر الى دليل ، وكل ما أورده شيبه
لاتصلح أن تكون دليلا كما سبق بيانه .

والذى يظهر لى والله اعلم ، أن الوضع في الحديث - أعنى الكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ متأخراً عن هذه الفترة ، ويمكن تحديده بالثلث
الاخير من القرن الأول ، حيث الادلة قامت على وجود محاولات للكذب على

رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الحقبة ، الا ان هناك أموراً تفتشت في
الامة الاسلامية عقب اختلافها وتمزقها يمكن اعتبارها توطئة وتمهيداً لهذه
الجريمة البشعة النكراء التي انتهكت حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالتقول عليه ، والأخبار عنه بما لم يقل أو يفعل ، وهذا ما أرجو توضيحه
في هذه العجالة ، وبالله التوفيق :

منها انتهاك حرمة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخلفاء ،
ومن تحمل منهم مسئولية في الدولة الاسلامية ، ويتجلى ذلك في مسائل :

١ - اظهار ما عيب عليهم ، كما عابوا على عثمان رضي الله عنه أموراً ، حكموا
فيها بأنه خالف من سلفه من الأئمة والخلفاء مثل اتمام الصلاة في السفر
وزيادته في الحج ، وجمعه الناس على مصحف واحد ، واحراق مسادون
ذلك بعد أن كانت مصاحف ، واعادته طريد رسول الله صلى الله عليه
وسلم (١) . وأنه استعمل الأحداث ، وأكثر ذوى قرباه ، وأنه أعطى الفبي
غير مستحقه ووهب رجالاً من بنى أمية أموالاً طائلة من مال المسلمين
دون سائر الناس (٢) .

(١) هو الحكم بن أبي العاصي ، عم عثمان رضي الله عنه - كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد سيّره من مكة الى الطائف ، فلما ولي عثمان رضي
الله عنه أعاده ، وقد احتج عثمان رضي الله عنه على خصومه بأن النبي
صلى الله عليه وسلم رده بعد أن سيّره وقد ذهب بعضهم الى أن عثمان
شفع له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فشفعه ، الا أن أبا بكر وعمر
رضي الله عنهما لم يأذنا له بالعودة ، فلما ولي عثمان رضي الله عنه
رده بناءً على أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولذلك احتج عليهم
رضي الله عنه ، بما احتج . انظر تاريخ الطبري ٤ : ٣٤٧ .

(٢) انظر تفصيل ما عيب به على عثمان رضي الله عنه . ورده على ذلك . تاريخ
الطبري ٤ : ٣٤٦ / ٣٤٨ وكذلك البداية والنهاية ٧ : ١٧١ .

كما عابوا على على رضى الله عنه ، مسألة التحكيم ، وكانوا يردون عليه بقولهم : لاحكم الا لله بعد أن أجبروه عليه (١) .

ب - تأليب بعض المفرضين العامة على الأئمة والخلفاء .

ومن ذلك انتفاص ابن عديس عثمان رضى الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) .

وقيام محمد بن أبى بكر الصديق فى الجيش أبان غزوة ذات الصواري مؤهبا على عثمان رضى الله عنه ، زاعما أن الله تعالى قد أباح دمه وأنه لا بد من الخروج عليه (٣) .

ومن الطرق التى سلكها البعض فى التحريض على الخلفاء أو الوصول الى ما يرجون ، تزوير الكتب على السنة كبار الصحابة ، وبعض زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول ابن حجر : أخرج - أى الكندى - من طريق الليث عمن عبد الكريم بن الحارث الحضرمى أن ابن أبى حذيفة كان يكتب الكتب على السنة أزواج النبی صلى الله عليه وسلم فى الطعن على عثمان ، كان يأخذ الرواحل فيحصرها ثم يأخذ الرجال الذين يريد أن يبعث بذلك معهم ، فيجعلهم على ظهور بيت فى الحر ، فيستقبلون بوجوههم الشمس ليلوحهم تلويح المسافر ، ثم يأمرهم أن يخرجوا الى طريق المدينة ، ثم يرسلوا رسلا يخبروا بقدمهم فيأمر بتلقيهم ، فاذا لقوا الناس قالوا لهم : ليس عندنا خير ، الخير فى الكتب فيتلقاهم ابن أبى حذيفة ومعه الناس فيقول لهم الرسل : عليكم بالمسجد فيقرأ عليهم الكتب من أمهات المؤمنين ، أنا نشكو اليكم يا أهل الاسلام كذا وكذا ، من الطعن على عثمان فيضج أهل المسجد بالبكاء والدعاء (٤) .

(١) انظر الكامل فى التاريخ ٣ : ١٦١ / ١٦٦ .

(٢) البداية والنهاية ٢ : ١٨١ .

(٣) الاصابة ٦ : ١١ .

ومن ذلك ما كتب مروان بن الحكم على لسان عثمان رضى الله عنه ،
وختم الكتاب بخاتمة الى عبد الله بن أبي السرح في قتل وتعزير بعض
الخارجيين على عثمان رضى الله عنه من أهل مصر .

ومن ذلك أيضا الكتاب الذى وضع على لسان المهاجرين الأولين وبقيّة
أهل الشورى الى أهل مصر يحرضونهم على عثمان ويدعونهم للقُدوم الى المدينة
والخروج عليه وحمله على خلع نفسه (١) .

وكذلك ما كتب على لسان على بن أبى طالب الى أهل مصر— يقول صاحب
الامام والسياسة : وذكروا أن أهل مصر أقبلوا الى على فقالوا : ألم ترعدوا الله
ما ذا كتب فيها ، قم معنا اليه ، فقد أحل الله دمه فقال على : لا والله ، لا أقوم
معكم ، قالوا : فلم كتبت اليها ؟ قال على : لا والله ، ما كتبت اليكم كتابا قسـط
فنظر بعضهم الى بعض (٢) .

ومن ذلك ما كتب المختار بن أبى عبيد الثقفى على لسان محمد بن
الحنفية ، فكان يطلع عليه الخاصة ، ويدعو فيه لابن الحنفية ، وكذلك ما كتبه
الى ابراهيم بن الاشرع على لسان محمد بن الحنفية (٣) .

وكذلك خرج طلحة والزبير وعائشة على على رضى الله عنهم ، مطالبين بدم
عثمان ، وكان من جراء ذلك وقعة الجمل التى انتهت برّد عائشة الى المدينة
وقتل طلحة والزبير (٤) .

(١) الامامة والسياسة ١ : ٣٧٢ / ٣٨ .

(٢) الامامة والسياسة ١ : ٤٠٠ .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٥ : ٢٢٠ سيراً على أعلام النبلاء ٣ : ٣٥٤ ، تاريخ
الطبرى ٦ : ١٦ / ١٧ وانظر نص الكتاب .

(٤) انظر تفصيل وقعة الجمل وأسبابها ونتائجها فى تاريخ الطبرى ٤ : ٥٠٨ /
٥٣٢ ، البداية والنهاية ٧ : ٢٣٠ / ٢٤١ ، الكامل فى التاريخ ٣ : ١٠٥ /
١٣٤ .

كما استغل معاوية ومن معه مقتل عثمان رضى الله عنه فى خروج أهل الشام على على رضى الله عنه ومطالبتهم بدم عثمان بعد أن حطّوا عليها رضى الله عنه دم عثمان وأشركوه فى قتله ، وكان من نتيجة ذلك قيام وقعة صفين التى كان من ثمارها نشأة فرق الخوارج والشيعة والنواصب (١) .

ج : قتل الخلفاء :-

لم ينته الامر بالوقوف عند اظهار عيوب الخلفاء وتاليب العامة عليهم أو المناداة بخلعهم بل تجاوز الحد الى تلك النتائج السيئة التى منى بها المجتمع فى تلك الحقبة وهى أولا قتل عثمان رضى الله عنه بعد حصار دام أكثر من أربعين ليلة منعوا اثناءها دخول أحد عليه او خروجه هو من داره حتى أدى الامر الى منعه من الصلاة فى المسجد ، بل تجاوز بهم الأمر الى أن حالوا بينه وبين الماء ثم تسوروا عليه داره وانتشكوا حرمة المدينة ، وحرمة الشهر الحرام ، وحرمة الرجل الصالح الذى قتل صابرا صائما ، تاليا .

وهذا ما حدث أيضا لأمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه إذا تعد ثلثة من الخوارج على قتله ومعاوية وعمرو بن العاص ، فتمكثوا منه ، واخطأوا الآخرين .

ومنها : تفرق المسلمين :-

كان من نتائج الفتن التى أطاحت بالخليفة عثمان ، ونصبت عليا رضى الله عنهما أميرا على المؤمنين أن تفرق الناس عليه رضى الله عنه بين مؤيد مهيب مقر له بالخلافة ، وبين معارض اما رافض لخلافته أو ناكث بعد أن بايع ،

(١) انظر تفصيل موقعة صفين ودوانعها وما نتج عنها . الكامل فى التاريخ ١٤١:٣ / ١٦٥ ، البداية والنهاية ٢: ٢٥٣ / ٢٨٥ .

وهم يرون القاء تبعه دم عثمان عليه ، فبعضهم يدعى أنه مشارك أو محرض على قتله ، وبعضهم يرى أنه قعد عن نصرته أبان حصره ، وذلك من أجل أن تفضى اليه الخلافة بعد مقتل عثمان ، وذلك في نظرهم كاف في القاء التبعة عليه ، لاسيما وأنه بعد تسلمه مقاليد الامارة لم يأخذ بدم عثمان ولم يتتبع قتله ، بل استعان ببعضهم واعتمد عليهم وقلدهم بعض المناصب الهامة ، فالتاس بعد مقتل عثمان رضى الله عنه فريقان ، فريق مع على رضى الله عنه = وهم عامة أهل المدينة وأهل مصر يؤيدونه ، ويقولون له بالخلافة ، بل منهم من كان يرى أنه أولى بها - أى الخلافة - من عثمان رضى الله عنه ، بل أولى بها من الشيخين أبى بكر وعمر . وعامة الامصار فيما عدا المدينة ومصر مع عائشة وطلحة والزبير ومعاوية ، يعتبرون على على رضى الله عنه ويتهمونه بدم عثمان رضى الله عنه .

وبعد وقعة الجمل ومقتل طلحة والزبير استتب الامر في الحجاز والعراق واليمن ومصر لعلى رضى الله عنه ، وبقيت الشام تحت امرة معاوية ، فغدا الناس ان ذاك فريقين : اتباع على وهم غالب الناس ، واتباع معاوية وهم أهل الشام . والخصومة ان ذاك مقصورة على المطالبة بثار عثمان والافتقار من قتله ، فالفريقان ، يريان عليا أحق بالخلافة وأولى بها - خصوصا - بعد قتل طلحة والزبير - لكن معاوية ومن تبعه تذرعوا في معارضتهم له بالمطالبة بدم عثمان والاخذ بثاره الذى يزعمون أن عليا تقاعس عنه ويمكن القول : بأن دافع الخصومة بين على ومعاوية رضى الله عنهما كان أمراً سياسياً ، فعلى رضى الله عنه كان يهدف من خصومته لمعاوية المحافظة على وحدة المجتمع الاسلامى والقضاء على الفتنة التى أقلقأت أفراد ذلك المجتمع .

اما بالنسبة لمعاوية فقد كان الظاهر من خصومته لعلى المطالبة بدم عثمان والاخذ بثاره ممن قتله ، وفى الباطن الرغبة فى الوصول الى الخلافة لاعتقاده أنه أهل لها لاسيما وأنه استخلف من قبل الخلفاء من قبل .

ومختصر القول : ان الخصومة التى كانت بين الفريقين خصومة سياسية

الغاية منها رعاية مصلحة الجماعة الاسلامية ، حيث لم يستقر في نفوس الغالب من الناس اضافة الصبغة الدينية على الخصومة التي أصبحت فيما بعد •

وبعد قيام وقعة صفين ، تفرق الناس على على رضى الله عنه الى فريقين : فريق خرج عليه ، أنكر عليه التحكيم مخطئا له على قبوله ، بل كقره بعضهم حتى استشهد على يد رجل منهم ، ثم ما لبث أن أصبح الفريق الواحد شيعة ومذاهب •

أما الطائفة التي بقيت معه لم تلبث أيضا أن تفرقت واختلفت فطائفة كانت ترى أنه الخليفة الشرعى بعد عثمان ، حيث اقامه أهل الحل والعقد خليفة على المسلمين وأميرا للمؤمنين ، وبايعه الناس طائعين مختارين ، فلزمتهم بيعته وأصبحت باقية في أعناقهم ، ليس لهم نقضها أو الاستقالة منها •

وطائفة ادعت أنه هو الاله فضلا عن كونه خليفة ، وكلما تأخر بهم الزمان تشعبت تلك الفرق الى أوزاع وأحزاب وهكذا اضحت الأمة الاسلامية فرقا وأحزابا تزعم كل فرقة أنها على الحق ، وأنها صاحبة وتطمعن كل فرقة على من خالفها وهرعت كل فرقة الى القرآن الكريم تؤيد بآياته دعاواها وترد بها على غيرها ، سواء كان الاستدلال بالآيات ظاهرا أو مأولا حتى ولو كان التأويل متكلفا متعسفا ، ولما أعياهم البحث أن يجدوا من الآيات ما يحتجون به صراحة ، يمسوا شطر السنة المطهرة سالكين فيها سبيل القرآن •

والجدير بالملاحظة أنه في هذه الفترة بدأ الخلاف بين الفرق المتنافرة يتسم بالطابع الدينى — بعد أن كان متسما بالطابع السياسى ابان عصر على ومعاوية رضى الله عنهما • لذا بدأ الخلاف في تلك الفترة توجهه العصبية المذهبية ، ونصرة الهوى الذى يغتر الى ما يؤيده من القرآن أو السنة الصحيحة •

وخلاصة القول : انه في هذه الحقبة ظهرت بوادر كثير من الفرق الاسلامية التى عرفت فيما بعد بأهل السنة والجماعة والشيعة والخوارج والنواصب •

ومنها شيوع كثير من النظريات الفاسدة والآراء والمبادئ الغربية في المجتمع الاسلامي في تلك الحقبة تسرية الى المجتمع الاسلامي نظريات غريبة ، وأفكار غير مألوفة في تعاليم الاسلام طريق بعض من انتحل الملة الاسلامية وانضوى تحت لواء الامة الاسلامية طوعاً أو كرهاً ، اما عمداً أو خطأ ، حيث دخل كثير من الامم في الاسلام وكان منهم من أظهر الاسلام وهو مبطن للكفر بغية محاربتهم بالدين فيه ، والكيد له ، وتشويه تعاليمه حيث لم يتمكنوا من الطعن فيه علانية بعد أن قسّوا المسلمون دولهم ، وازالوا ملكاتهم وامبراطوريتهم .

ومن أبرز هذه النظريات التي تفتت في تلك الحقبة ما أورده بعض المؤرخين من رجل يهودي أظهر اسلامه ايان خلافة عثمان رضى الله عنه ثم بدأ ينفث تلك النظريات والأفكار الغربية في المجتمع الاسلامي ، متغلاً بين الاقطار والامصار ، ذلك هو عبد الله بن سبا^(١) ، فقد كان في اليمن حينما أظهر اسلامه اذ به ينتقل الى الحجاز ثم البصرة فالكوفة فالشام ثم ألقى عصا الترحال بحصر حيث وجدها أخصب أرضاً وأطيب مرتعاً وكلما نزل قطراً من هذه الاقطار انشأ بها مسجداً ضراراً يأوى اليه أتباعه يتلقون فيه تعاليمه التي يصدّرها اليهم ، ويتولى

(١) عبد الله بن سبا - يعرف بابن السوداء ، رجل من أهل صنعاء ، كان يهودياً ثم أظهر الاسلام ، وكان له دور كبير في التآليب على عثمان ، وفي ارساء قواعد التشيع ، وقد ظهرت محاولات من بعض الباحثين وخاصة من الشيعة في انكار وجوده ، وأنه أسطورة أو خرافة ، فقد ألف مرتضى العسكري كتاباً في هذا الغرض ، سماه عبد الله بن سبا ، وقد ذهب بعضهم الى أن ابن سبا هو عمار بن ياسر ، وليس هذا مجال مناقشة هذه الآراء . انظر ما يتعلق بترجمته في تاريخ الطبري ٤ : ٣٤٠ ، ميزان ٢ : ٤٢٦ ، لسان ٣ : ٢٨٩ / ٢٩٠ .

وانظر ما يتعلق في نفى وجوده كتاب مرتضى العسكري عبد الله بن سبا وتاريخ الامامية واسلافهم من الشيعة للدكتور عبد الله فياض : ١٧ / ٩٥ . واما من ذهب الى أن ابن سبا هو عمار بن ياسر فانظر كتاب الصلة بهيمن التصوف والتشيع د كامل مصطفى الشبيبي ٤٥ / ٤٠١ ، تاريخ الامامية واسلافهم من الشيعة : ٩٨ / ٩٩ .

أتباعه اذا عتسها فيمن وقعوا فريسة في خباثته ، وسقطوا في شركه .

أما الوسيلة التي استخدمها للوصول الى غايته فهي وسيلة ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قبله العذاب ، وسيلة تجذب اليها القلوب ، وتلعب بعواطفها ، وتسرى في النفوس سريان النار في الهشيم ، تلك هي آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم - حيثهم ونصرتهم والتعزيب اليهم ، وقد استغل هذا الخبيث مكانة آل بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حيث وضعهم الله ، وحيث منزلتهم في قلوب المؤمنين ، فادعى لهم أمورا كان آل البيت أول المنكرين لها ، وقد جعل عليا رضى الله عنه فرسها المجلى ومن هذه المزاعم والترهات التي تعلق بها هذا اليهودي :-

اثبات الرجعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى الدنيا بعد التحاقه بالرفيق الاعلى ، على ما سبق ذكره (١) .

ومنها القول بالوصية وأنها سنة الانبياء ، وأن وصى محمد صلى الله عليه وسلم هو علي ، كما تقدم ذكره (٢) .

زعمه أن عليا استودع من العلم تسعة أمثال القرآن ، يقول الذهبي : وزعم - أي ابن سبأ - ان القرآن جزء من تسعة اجزاء ، وعلمه عند علي ، فنهاه علي بعد ما هم به (٣) .

(١) انظر صفحة (١١٢) وانظر تاريخ الطبري ٤ : ٣٤٠ ، الكامل لابن الاثير ٣ : ٢٧٧ ، وانظر الكلام على الرجعة عند الشيعة ، في تاريخ الامامية واصلا فيهم من الشيعة : ١٦٩ / ١٧٢ .
(٢) انظر صفحة (١١٢) : وانظر تاريخ الطبري ٤ : ٣٤١ / ٣٤٠ ، الكامل ٣ : ٢٧٧ .

(٣) ميزان ٢ : ٤٢٦ ، لسان ٣ : ٢٨٩ ، زاد ابن حجر : وقال أبو يعلى الموصلي في سنده ثنا أبو كريب ، ثنا محمد بن الحسن الاسدي ثنا هارون بن صالح عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي الجلاس ، سمعت عليا يقول لعبد الدين سبأ : والله ما أفضى الى بشىء كتمته أحدا من الناس ، ولقد سمعته يقول : ان بين يدي الساعة ثلاثين كذابا وانك أحد هم . اهـ .

ادعائه أن عليا كان يضمم سوءا للشيخين .

قال ابن حجر : وقال أبو اسحاق الفزاري عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء . عن زيد بن وهب أن سويد بن غفلة دخل على علي في امارته فقال : اني مررت بنفريذكرون أبا بكر وعمر اى بسوء - يرون أنك تضمم لهما مثل ذلك منهم عبد الله بن سبا ، وكان عبد الله أول من أظهر ذلك ، فقال علي : مالي ولهذا الخبيث الاسود ، ثم قال : معاذ الله أن أضمر لهما ، الا الحسن الجميل ثم أرسل الى عبد الله بن سبا فسيره الى المدائن وقال : لاتساكني في بلدة أبدا ثم نهض الى المنبر حتى اجتمع الناس فذكر القصة في ثناء عليهما بطولها . . . الحديث وفي آخره : الا لا يبلغني عن أحد يفضلني عليهما . الا جلدته حسد المفتري (١) .

ومنها - تخروصه بأن عليا هو الاله .

يقول : فخر الدين الرازي : وكان عبد الله بن سبا يزعم أن عليا هو الله تعالى ، وقد أحرق على رضى الله عنه منهم جماعة (٢) .

وقد اتخذ المختار الثقفي كرسي ادعى أنه آية لنصره وأنه بمثابة التابوت في بني اسرائيل (٣) .

(١) لسان ٣ : ٢٩٠ .

(٢) تاريخ الامامية : ١٠٠ ، نقلا عن كتاب اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ، ويقول الحافظ ابن حجر : وله أتباع يقال لهم السبئية معتقدون الهه علي بن أبي طالب ، وقد أحرقهم على بالنار في خلافته اهل لسان ٣ : ٢٩٠ .

(٣) تاريخ الطبري ٦ : ٨٢ / ٨٣ ، وقد أورد ابن جرير قصة هذا الكرسي وسبب انتصار المختار به ويتلخص في أن طفيل بن جعدة بن هبيرة أعدم مرة فوجد كرسيه لدى زيات كان يستخدمه وقد اتسخ من كثرة ما صب عليه من الزيت . وما علق به من التراب ، فأتى المختار الثقفي وادعى أن الكرسي من آثار أبيه جعدة بن هبيرة وأن فيه اشارة من علم فأخذ المختار ولسق عليه تلك التهمة ، وكان يأمر بحمله بين يدي جيشه يستنصر به : انظر تفصيل القصة في تاريخ الطبري .

يقول الطبرى : انه - أى المختار - اتخذ كرسيًا وأنه خطب الناس فقال : انه لم يكن فى الامم الخالية أمر الا وهو كائن فى هذه الامة مثله ، وانه كان فى بنى اسرائيل التابوت فيه بقية مما ترك آل موسى وآل هارون وأن هذا فينامل التابوت الخ (١) .

الى غير ذلك من النظريات الفاسدة والاراء الباطلة والافكار الدخيلة التى منى بها المجتمع الاسلامى من حروب وبلايا ومحن ، وكان من ابيسن نتائجها انتهاك حرمة بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة البارزين منهم ذوى المسئوليات ، الذين تلقوا منه صلى الله عليه وسلم القرآن والسنة ، فغدا المجتمع الاسلامى مجتمعا متحاربا ، كل طائفة تعسدى الطوائف الاخرى ، وبين ثنايا تلك الحروب الطاحنة ، سقط جمهور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلى ، وصرعى ، شهداء لتلك الفتنة الدالكة التى لم ينج منها الا من عصم الله تعالى ، فقد أخذت تلك الفتنة بمجاميع القلوب والالباب .

وما ان تنفس الناس الصعداء يتنازل الحسن بن على رضى الله عنهما عن الخلافة ، لمعاوية واستتب الامر للاخير ، ووضعت الحرب أوزارها حتى عاد أوار الفتنة يشتمل من جديد اثر حمل الناس على البيعة ليزيد ، وما حدث ، اثر موت معاوية من قيام الحسين بن على وابن الزبير على يزيد بن معاوية والذى أدى الى استشهاد الحسين رضى الله عنه ، واستباحة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ابان موقعة الحرة وهدم الكعبة وحرقها بعد قذفها بالمنجنيق .

ومنها - الكذب على الصحابة :

وبرزت فى هذه الحقبة ايضا ظاهرة القول على الصحابة ، والصاق بعض الفتاوى بهم لترجى فى الناس ، وتؤخذ من اشتهر منهم بالفتوى ، وأكثر

ما ابتلى بذلك الامام على رضى الله عنه فقد اخبر الامام مسلم فى مقدمة صحيفه قال : حدثنا عمرو الناقد ، حدثنا سليمان بن عيينة عن هشام بن مجيرة عن طاوس قال : أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء على رضى الله عنه فحماه الا قدر - وأشار سفيان بن عيينة بذراعه (١) .

وقد ذكر مسلم أيضا رواية أخرى أظهر فيها سبب محو ابن عباس بعض ما فى الصحيفة ، فقد روى فى مقدمة صحيفه بسنده الى ابن أبى مليكة قال : كتبت الى ابن عباس أسأله أن يكتب لى كتابا ويخفى عني ، فقال : ولد ناصح أنا أختار له الامور اختيارا وأخفى عنه قال : فدعا بقضاء على فجعل يكتب منه أشياء ويمر بالشئ فيقول : والله ما قضى بهذا على الا أن يكون ضل (٢) .

وروى بإسناده عن الاعمش عن أبى اسحاق ، قال : لما أحدثوا تلك الاشياء بعد على رضى الله عنه قال رجل من أصحاب على : قاتلهم الله أى علمهم أقسدا (٣) .

ولذا رد كثير من علماء السلف ما يروى عن على رضى الله عنه من طريق أصحابه الذين اتهموا بالتزبد عليه وقبلوا ما جاء عنه من طريق أصحاب ابن مسعود ، يقول المنيرة : لم يصدق على على رضى الله عنه فى الحديث عنه الا أصحاب عهد الله بن مسعود (٤) .

كل هذه الفتن الى غيرها مما ما ج بالعالم الاسلامى فى تلك الفترة كانت أمورا مهينة وموطئة لارتكاب جريمة أنظع وأشنع ، وكانت بمثابة المقدمة لظاهرة الوضع فى الحديث حيث تجرأ بعض من لا خلاق له على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقول عليه كذبا ، وقد بدأت فى هذه الفترة تتحول الخلافات بين

(١) م . مقدمة : ١٤

(٢) م . مقدمة : ١٣

(٣) م . مقدمة : ١٤

(٤) م . مقدمة : ١٤

الطوائف المختلفة من الصيغة السياسية الى الصيغة الدينية وذلك بجعل آرائهم شرعية ، آراء يخضعون لها آيات القرآن الكريم تعريزا لاهوائهم ، وكذلك السنة النبوية لما لها من المنزلة والحجية لديهم .

والذى يغرض علينا القول بأن تلك الفترة كانت مقدمة وموطئة لظهور جريمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مولانا كتب التاريخ الاسلامي والمهتمين بتدوين حوادث تلك الحقبة بالرغم من اهتمامهم وتدوينهم لمادق وجل من الحوادث تفصيلا واجمالا ، فاني لم أقف على حسب ما تيسر لي من استقرار وتنسج على حادثة تثبت من وجه مقبول تجرأ أحد من لدن انتقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الاعلى حتى بداية الثلث الاخير من القرن الاول بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يمكن اعتباره بداية للوضع في الحديث .

وأن أول حادثة دلت على ذلك ما أورده ابن الجوزي بسنده الى الخطيب قال أنبأنا القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب قال حدثنا محمد بن المعلى الأزدي قال : حدثنا محمد بن حمدان قال حدثنا أبو العيناء عن أبي أنس الحرائي قال قال المختار - يعني ابن أبي عبيد الثقفي - لرجل من أصحاب الحديث : ضحك لي حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم أني كائن بعد خليفته ، وطالب له بكرة ولده ، وهذه عشرة آلاف درهم ، وخلصه وبركب وخادم فقال الرجل : أما عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا ولكن اختر من شئت من الصحابة ، وأحطك من الثمن ما شئت ؟ قال : عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أوكد ، قال : والعذاب أشد . (١) .

كما قد جاءت رواية أخرى أوضح من هذه الرواية ان يثبت اسم الرجل

(١) الجامع : ١٧ / ١ ، الموضوعات ١ : ٣٩ ، اللالي ٢ : ٤٦٨ / ٤٦٩ .

الذى طلب منه المختار الكذب على رسول الله كما أوضحت بأن الرجل رفض ،
 ذلك ولم يجبه الى طلبه ، فقد أخرج البخارى قال : أخبرنا سليمان بن داود
 الهاشمى ، ثنا ابراهيم بن سعد أخبرنى سلمة بن كثير عن ابن الربصة
 الخزاعى وكان جاهلياً ، وكان للمختار سلحة بالعذيب يحسبون الناس
 حتى يأتوا بأخبارهم ، وكتب اليه يقاديه ، فلما قدمت الكوفة اذا هم يقولون :
 هذا الراكب الدّ عليه ، فأدخلت عليه فقال : انك يا شيخ أدركت النبى صلى
 الله عليه وسلم ، ولا تكذب بما حدثت عنه ، فقونا بحديث النبى صلى الله عليه
 وسلم ، وهذه سبعمائة دينار ، قلت : الكذب على النبى صلى الله عليه وسلم
 النار ، وما أنا بفاعل (١) .

والظاهر أن المختار طلب وضع أحاديث على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليقوى بها أمره من أكثر من شخص ، فقد روى عنه أنه طلب ذلك أيضاً من
 محمد بن عمار بن ياسر ، فأبى فقتله .

قال ابن أبى حاتم : روى سائى محمد بن عمار عن أبيه ، روى عنه
 ابنه أبو عبيدة ، قتله المختار ، وسأله المختار أن يحدث عن أبيه بكذب فلم
 يفعل فقتله (٢) .

وقال البخارى : حدثنا بشر بن محمد عن عبد الله عن جعفر بن برقان
 عن يزيد بن الأصم قال : قال لى المختار : هذا محمد بن عامر بن ياسر (٣)
 قد أظلمنى فأين أنزله ؟ قال يزيد : قد دخلت على محمد فقال : قدمت على رجل
 يفتى على الله ورسوله ، ثم رأيته أخرجته فضرب عنقه (٤) .

(١) التاريخ الصغير : ٧٥

(٢) الجرح ٤٦١ : ٤٣

(٣) هكذا فى التاريخ الصغير وهو خطأ وصوابه محمد بن عامر بن ياسر .

(٤) التاريخ الصغير : ٧٥

ومن المعروف ان المختار لم يلجأ الى ذلك الا عندما ظهر في الكوفة ودعا لبيعة محمد بن الحنفية والاخذ بشار الحسين وتتبع قتلته ، والخروج على ابن الزبير وعبد الملك بن مروان حتى قتل سنة سبع وستين هجرية (١) .

فهذه الاخبار كلها صريحة بأن المختار الثقفي قد حاول أن يحصل بعض الناس على الوضع والكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الا أن الروايات وان أفادت بأنه لم يجبه أحد على طلبه يمكن اعتبارها بداية للوضع في الحديث حيث اتجه التفكير في ذلك ، كما ثبت أن الوضع لم يكن قبل ذلك وانما يظن وقوعه بعد تلك المحاولات بزمان قريب .

ولذا فاني أرجح بان الوضع في الحديث انما بدأت المحاولة فيه في الثلث الاخير من القرن الاول . حيث مات جل الصحابة رضی الله عنهم ، ولم يبق منهم الا ثلة من سلاطهم اعتزلوا المجتمع ولم يكن لهم دور بارز في المجتمع تلك الحقبة ، بل غاية ما يؤمل منهم اللقاء بهم ، والتلقى عنهم ، ومحاولة استرضائهم وكان يكفي من عاصرهم شرف لقاء الواحد منهم ، هذا بالاضافة الى ما أسلفت من وجود الامور التي كانت مهيئة ومقدمة للوضع .

وقد يحترض على ما ذهب اليه : بأن ثمة نصوصاً تروى عن ابن عباس وابن سيرين ظاهرها أن الكذب وقع ابان الفتنة حيث توقف أئمة الحديث مسن الاخذ الا عن الثقات ، ورد حديث غيرهم ، والموجب لذلك هو وقوع الكذب . فقد روى الامام مسلم في مقدمة صحيحه قال : حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، حدثنا اسماعيل بن زكريا عن عاصم الاحول عن ابن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الاسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فنظر الى

(١) انظر تفصيل ذلك في تاريخ الطبري ٦: ١١٦/٦ ، البداية والنهاية ٨: ٢٨٧/٢٩٢ ، انساب الاشراف ٥: ٢١٧/٢٢٣ .

أهل السنة لم يوافقوا حديثهم ، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم (١)

فأين سيرين جعل قيام الفتنة بداية التفتيش عن الاسناد ، وقبل ذلك لم يكن الناس متشددين في السؤال عن الاسناد ، بل كانوا يقبلون الرواية وان كانت مرسله ثقة بالراوي .

وكذلك روى مسلم بسنده إلى طاوس قال : جاء هذا إلى ابن عباس — يعني بشير بن كعب فجعل يحدث فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا فعاد له ، ثم حدثه فقال له : عد لحديث كذا وكذا فعاد له فقال : ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا ؟ فقال له ابن عباس : انا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه (٢) .

فهذا ابن عباس يبين أنه قد كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بعد وقوع الفتنة وهو ما عرّفه بركوب الناس الصعب والذلول ، ولذا لم يقبل إلا ما يعرف . ولا شك أن وقوع الفتنة كان قبل الثلث الأخير من القرن الأول بكثير إذ بدأت الفتنة في بداية الثلث الثاني من القرن الأول .

ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بما يلي :-

أن أثر ابن سيرين لا يدل على أن الكذب حدث بوقوع الفتنة ، بل غاية أن احتياط أئمة الحديث في الرواية وتشددهم في قبولها جعلهم يردون رواية المبتدع إما تنكيلا له وتقربا على سلوكه طريقا خالف فيها الرعيل الأول ، وإما خوفا من أن يدفعه دخوله في البدعة وتمسكه بها إلى التساهل في قبول الرواية

(١) م . مقدمة . باب بيان أن الاسناد من الدين ١ : ١٥ .

(٢) م . مقدمة . باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها

عن الضعفاء أو الوقوع في الكذب خصوصا اذا كانت الرواية تؤيد بدعته ، وهكذا يظهر أن أثر ابن سيرين لا يدل على أن الكذب وقع ببداية الفتنة بل يدل على أن أئمة الحديث كانوا أكثر يقظة وأشد حجة .

أما أثر ابن عباس فهو محمول على أخريات حياته حيث توفي رضى الله عنه في بداية الثلث الأخير من القرن الأول ، فلا يتنافى ذلك مع ما رجحناه من أن الكذب وقع في تلك الفترة أعني الثلث الثالث من القرن الأول .

وعلاوة على ذلك يمكن القول بأن أثر ابن عباس قد جاء بروايات مختلفة منها الرواية السالفة الذكر ، ومنها رواية أخرى أخرجها مسلم أيضا فروى بسنده الى طاوس قال : جاء هذا الى ابن عباس - يعنى بشير بن كعب - فجمع له حديثه فقال له ابن عباس عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، ثم حدثه فقال : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، فقال له : ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا ، أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا فقال ابن عباس : انا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه (١) .

وفي رواية ثانية عن ابن طاوس من أبيه عن ابن عباس قال : انما كنا نحفظ الحديث والحديث يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما اذا ركبتم كل صعب وذلول فهوهات (٢) .

وفي رواية ثالثة : عن مجاهد قال : جاء بشير العدوى الى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله

(١) مقدمة . باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحليها
١٣/١٢: ١

(٢) مقدمة باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحليها
١٣: ١

صلى الله عليه وسلم ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر اليه فقال :
يا ابن عباس : مالى لا أراك تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا تسمع فقال ابن عباس : انا كنا مرة اذا سمعنا رجلا يقول : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأضفيننا اليه بآذاننا ، فلما
ركب الناس الصعب والذلول ، لم نأخذ من الناس الا ما نعرف (١) .

فهذه الروايات الثلاث كلها تحكى قصة ابن عباس مع بشير بن كعب
العدوى ، وما لاشك فيه أنها قصة واحدة ، لكننا نرى فى رد ابن عباس له
اختلافا فى الروايات مرجعه بلا مزية الى الرواية بالمعنى فى البعض ، وبامعان
النظر فى هذه الروايات عن ابن عباس نستنتج ان ابن عباس يقرر أن العلة فى
انشغاله عن سماع حديث بشير بن كعب هى ركوب الناس الصعب والذلول
ويظهر والله أعلم أن المراد من هذه العبارة هو تفرق الناس واختلافهم تبعاً
للحوادث التى عمت ، والفتن التى فُرِضَتْ عليهم حيث انقسموا الى خسوارج
وشيعمة وأتباع لهنى أمية وغير ذلك ، لا كما يفسره بعض الرواة من أن الناس
كذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذ لو كان مراد ابن عباس ذلك
لما قبل من بشير بن كعب حديثاً مطلقاً اذ من المسلم به عدم قبول رواية
الكذاب — علماً بأن الرواية الاولى تشير الى أنه سمع منه حيث استمعاده
أحاديث من حديثه ، فسماعه بعض الحديث ، ورده البعض الاخر يدل على
أنه لم يكذبه ، اذ لو كذبه لما سمع منه حديثاً قط .

أما ما جاء فى الرواية الاولى من أن العلة من رد حديثه بشير بن كعب
كذب الناس على رسول الله صلى الله وسلم فذلك ما فهمه الراوى ، فأداه بالمعنى
الذى فهم من قوله : فلما ركب الناس الصعب والذلول ، ويؤيد ما ذهب اليه
أنه جاء فى الرواية الاولى عنه أنه ترك الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ،

(١) نفس المصدر السابق .

وهذا يناهض في صنيع ما جاء في الرواية حيث أخذ بعض الحديث ، وانشغل
عن بعضه ، ويؤيده قوله في الرواية الأخرى " لم تأخذ من الناس الا ما نعرف "
وعلى ذلك فيكون مراد ابن عباس أنه لما اختلف الناس وتفرقوا لم نقبل من الناس
الا ما نعرف من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو نفسه قصد ابن
سيرين من أن قيام الفتنة كان البداية في التثبت وعدم قبول الحديث مطلقا
الا ما كان من أهل السنة ، أو ما كان معروفا لدى ابن عباس الذي كان في تلك
الفترة حرس الامة ، لاسيما وأنه في تلك الحقبة كان قد جمع الكثير من الحديث
كما عرف ذلك عنه . والله اعلم .

المبحث الثالث : أسباب الوضع في الحديث :

بعد أن تحدث لدينا بداية الوضع في الحديث ، وأنها كانت فسي
الثلث الاخير من القرن الأول ، أرى من المناسب أن أعرض للدوافع والاسباب
التي حدثت بالكذابين والوضاعين الى أن يقتتوا على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، ويتقولوا عليه ما لم يقل .

فمن المعروف لدى الامة الاسلامية أن القرآن الكريم والسنة المحمدية
هما الوحي الذي أنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - ويوضح ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم : " ألا واني أوتيت الكتاب ومثله معه . " (١) الحديث . فهما
صدر التشريع ومناط الاحكام ، منهما تستمد التشريعات ، واليهما يختصم
المختلفون هكذا سار الناس في عصر الخلافة الراشدة يبحثون عن حكم النازلة
اذا وقعت في القرآن ، فان لم يجدوا فيه الحكم لجأوا الى السنة ، وذلك
حسب تعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) .

فلما وقعت الفتن واختلف الناس ، وفدوا فرقا وأوزاعا ، وكانت بداية
الخلافة كما أسلفت خلافا سياسيا الغاية منه رعاية مصلحة واقع المسلمين المتمثلة
في شخصية الخليفة ، ثم ترسب هذا الخلافة على مر الزمان حتى اتخذ الصيغة
الدينية ، وأقامت كل فرقة على ذلك الخلافة نظريات وأراء ركزت اليها ثم اتجهت
الى القرآن تفتش فيه عما يؤيد مذهبها ، فلما لم تحصل على اربها اتجهت
الى السنة ، ولما أعياها أن تجد في السنة بخيرتها اتجه بعض الفسقة الى
الكذب والوضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقوليه ما لم يقل .

ولما اتسعت رقعة الاسلام ، ودخل كثير من الناس فيه أتوا طائعين

(١) الحديث أخرجه د . السنة ، باب في لزوم السنة ٢٠٠ : ٤ حديث
رقم ٤٦٠٤ .

ومكرهين اندس فهم من لم ينشرح للاسلام صدره ، فبدأوا يكيدون له ، وحيث أن الله تعالى قد تَكَلَّلَ بحفظ القرآن من أى تحريف أو تغيير أو تعديل ، ظن هؤلاء أنهم باستطاعتهم الوصول الى غرضهم عن طريق السنة وذلك بالتهادة فيها ، والكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم .

هذا بالإضافة الى أنه قد انتقل مع تراث الامبراطوريات التى تقوضت والمملكات التى انهارت ودانت للاسلام كثير من علومهم ونظرياتهم وحكمهم وبعض عاداتهم وتقاليدهم ، ولما رأى المتحمسون لهذه الآراء أنه لا يمكن قبولها الا اذا أُضفيت عليها حالة التقديس ، حيث يكون لها أصل فى دين الله لجأ بعضهم الى اضافة تلك الصفة عليها ، فعزاها كذباً ومينا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

تهادة على ذلك ما انتفى فى تلك العصور من مجالس التذكير والقصص والوعظه ، فقد انخرط فى نظمها قوم ليسوا أهلاً لذلك ، وفلت طائفة منهم فيما تعظم به العامة ، ورغبة فى إعطيات الناس ، وجرياً وراء كل غريب وجد البعض منهم اشباع نهمهم ذلك بالتخوص على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كما دفع قيام التنافس والتعصب بين القبائل وأهل المدن وأصحاب المذاهب ، فلجأ من لاخلق له من القوم الى دعم تفضيل بعض الشعوب أو القبائل أو المدن أو اللون أو الجنس أو الصناعة على بعضى بما زعموه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبما زاد الطين بلة أنه وجد بين الامة قوم انتحلوا الزهد على جهل ، وتملقوا بالتقشف وظلف العيش على غير علم ، عاشوا فى مجتمع مترف موراوا الناس قد انشغلوا عن القرآن والتهوا فى دنياهم عن الاعداد لاخوتهم ، فوضعوا لهم أحاديث رغبة منهم فى حمل الناس على الخير فضلوا وأضلوا .

هذا الى ما جهلت عليه بعض الطوائع ، واتصف به بعض الرواة من قصور
في الاستعداد للتحميل فقصروا في الحفظ ، وأخطأوا في الفهم ، فزلت بهم
الاقدام في الأداء ، وقالوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، فغدوا
من الكذابين دون قصد أو تعمد .

كل ما ذكرت بالاضافة الى دوافع أخرى كانت الحامل لبعض الرواة على
الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وسأعرض لهذه الاغراض بشيء من
التفصيل مبينا فيها مقصد كل طائفة ، مشيرا الى نقطة أئمة الحديث والنقصد
الذين لم يققوا مكتوفي الايدي . بل كشفوا عن نواياهم ونضجهم ، وكشفوا عن
مخططاتهم بما لا يدع مجالا للشك فيهم ، فأقول وبالله التوفيق .

اولا - الزندقة والالحاد في الدين :

الزندقة لفظة فارسية معربة ، قيل أصلها زنديق ، أى دين البراءة (١)
وقيل زند معناها التفسير أو التأويل (٢) ، فالزندقة معناها : التفسير الخارج
عن الحدود الطبيعية للتأويل ، وقد أطلقت عند تعريبها على تأويل نصوص
القرآن او الحديث تأويلا يخالف المعنى المقصود مخالفة غير معقولة ، أو تأويلا
منافيا للاصول الاعتقادية (٣) .

والزندقة هم الذين يأولون القرآن والسنة تأويلا فاسدا منافيا لاصول
العقيدة الاسلامية .

(١) القاموس المحيط مادة زندقة ٣ : ٢٤٢ ، وكذلك انظر الكلام على
الزندقة وأصلها وما تعربت وفيما استخدمها المسلمون - دائرة المعارف
الاسلامية مادة زنديق ، ١٠ : ٤٤٥ .

(٢) هامش دائرة المعارف الاسلامية ١٠ : ٤٤٥ .

(٣) " " " " " " ١٠ : ٤٤٥ .

وقيل هم الذين ييطنون الكفر ويظهرون الاسلام أو الذين لا يتدينون
بدين ، يفعلون ذلك استخفافا بالدين يتقون به الناس (١) .

وقد أندس الزنادقة بين صفوف المسلمين عندما أكرهوا على الدخول في
دين الله ، فأظهر جماعة منهم الاسلام ، ولم تشرح صدورهم له ، وقد كان
بعض هؤلاء الزنادقة ذوي مكانة في مجتمعاتهم قبل الفتح الاسلامي لبلدانهم
وسقوط امبراطورياتهم ومملكاتهم أضحوا نسياناً منسياً فدفع بهم الحقد الدفين
في نفوسهم الى الكيد للاسلام والمسلمين ، وقد أجهدوا أنفسهم للوصول الى
أفراضهم ولما كان باب القرآن قد أُوصِدَ أمامهم ومنذ جُمِعَ الناس على مصحف واحد ،
لجأوا الى باب السنة منه يدخلون وعلى السذج من المسلمين يلفقون ، فأذكوا نيران
الفتنة ووسعوا دائرة الخلاف بين المسلمين ، وأدرجوا في الشريعة السمحاء مسن
معتقداتهم الباطلة يعززونها بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد تعددت طرقهم في كيفية بث سمومهم ونشر مفترياتهم ، فمنهم من
اتخذ التشيع له شعاراً ينشر منه مفترياته كما فعل ابن سبأ (٢) .

وكما نقل عن بيان بن سيمان (٣) ، أنه ادعى الهبة على وأن فيه جزءاً
الهيأ متحداً بناسوته ، وأن ذلك في محمد بن الحنفية بعدة ثم في أبي هاشم
ابن محمد ابن الحنفية من بعد أبيه ثم انتقل الامر من بعدهم الى بيان نفسه ،
ثم ادعى النبوة في كتاب كتبه الى أبي جعفر الباقر (٤) .

(١) فتح المغيب ١ : ٢٣٦ .

(٢) انظر بحث متى بدأ الوضع في الحديث ص ١٢٠ .

(٣) بيان بن سيمان النهدي . من بني تميم ، ظهر بالعراق بعد المائة وقال
بالهبة على ، قتله خالد بن عبد الله القسري وأحرقه بالنار . انظر
ترجمته في ميزان ١ : ٣٥٧ ، لسان ٢ : ٦٩ / ٢٠ .

(٤) ميزان ١ : ٣٢٥ ، لسان ٢ : ٦٩ / ٢٠ .

ومنهم من كان يدس الاباطيل والاكاذيب السخيفة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قاصدين بذلك تشويه صورة الاسلام الناصعة في عقائده وعباداته ومقاصده ، فقد وضعوا أحاديث تتعلق بذات الله وصفاته تتناقض مع عقيدة الاسلام الصحيحة ، وهي تتم عما تنطوي عليه بواطنهم ، بالإضافة السي ما يقصدون من وراء ذلك من تنفير العامة عن الاسلام واظهاره بمظهر الديكن المتناقض الذى يشتمل على كثير من الامور المتناقضة وغير المعقولة . ومن أمثلة ما وضعوا فى ذلك .

ما روى ابن الجوزى بسنده من طريق الحاكم الى أبى هريرة قال ، قيل : يا رسول الله هم ربنا ؟ قال : من ما مرور لا من أرض ولا من سما ، خلق خيلا فأجرها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق (١) .

وكذلك ما أخرجه أيضا بسنده من طريق الخطيب والمقولى وغيرهما من حديث معاذ أن النبى صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال : انهم سائلوك عن المجرة فقال : انها من عرق الاعمى التى تحت العرش (٢) ، قال أبو القاسم البلىخى : وما يستجوز أن يروى مثل هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من لا يبالى بدينه ، ومتى قال المسلمون : ان تحت العرش أفعى ١٢ وهل يجوز أن يكون هذا الا من دس الزنادقة ليقبحوا الاسلام (٣) .

وما تجدر الاشارة اليه أن هؤلاء الزنادقة كثيرا ما نراهم يقرون بالوضع بل ان غالبهم كان يقربانه وضع أحاديث كثيرة تركها تجول بأيدي العامة من الناس .

(١) الموضوعات ١ : ١٠٥ ، اللاتى ١ : ٣ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٣٤ .

(٢) موضوعات ١ : ١٤١ / ١٤٢ ، اللاتى ١ : ٨٥ .

(٣) قبول الأخبار ومعرفة الرجال للبلىخى : ١٤ ، وانظر السنة قبل التدوين : ٢٠٧ .

فهذا عبد الكريم بن أبي العرجاء ، لما أراد محمد بن سليمان بن علي ضرب عنقه قال : والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحل فيها الحرام ، ولقد فطرتم في صومكم ، وصومتم في يوم فطركم (١) .

وهذا المهدي يقول : أقرت عند رجل من الزنادقة أنه وضع أربع مائة حديث فهي تجول في أيدي الناس (٢) .

ويقول حماد بن زيد : وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث (٣) .

ويقول ابن لهيعة : دخلت على شيخ وهو يبكي فقلت : ما يبكيك ؟ قال : وضعت أربع مائة حديث أدخلتها في برنامج الناس فلا أدرى كيف أصنع (٤) .

ويرى بعض الباحثين أن اقرار الزنادقة بوضع الحديث واصرارهم على ذلك إنما هو من تحديهم للمسلمين واصرارهم على زندقته (٥) .

وقد بدا لي والله أعلم أن اقرار بعضهم واعترافهم بالوضع في الحديث بصورة هائلة وأرقام خيالية هو جزء من مخططهم الرهيب ، فقد استزندقتهم الا تنفير الناس من معتقداتهم والطمع عليهم في دينهم ، وقد بذلوا جهدهم في ذلك حال تمتعهم بحرياتهم ، فلما أخذوا واثقوا بالهلاك عطلوا على تنفيذ مخططاتهم بالتشكيك فيما في أيدي الناس من الأحاديث والروايات ، وليس معنى هذا أنهم لم يكذبوا مطلقاً ، بل إنهم كذبوا على رسول الله صلى الله عليه

(١) الموضوعات ١ : ٣٧ .

(٢) الموضوعات ١ : ٣٧ / ٣٨ .

(٣) الموضوعات ١ : ٣٨ .

(٤) بحوث في تاريخ السنة المبصرة : ١٧ نقلاً عن الكامل لابن عدي : ١ / ٥٠ .

(٥) السنة ومكانتها في التشريع : ١٠٠ .

وسلم بعض الأحاديث ، وهم بذلك يعدّون كذابين وضاعين إلا أنسه لا ينبغي أن يسلم لهم وضع هذه الأعداد الهائلة لاسيما وأن بعضهم حصرها في تحليل الحرام أو تحريم الحلال ولو تتبعنا الكتب التي عنيت بجمع الأحاديث الموضوعة لم تبلغ هذا العدد فضلا عن أن تبلغ أحاديث الأحكام هذا الرقم ، فالزنادقة كما أفسدوا حال حياتهم أرادوا أن يفسدوا أيضا بعد أخذهم وتقليد لهم ، فalcوا القول رغبة في تشكيك الناس في سنة رسولهم - صلى الله عليه وسلم - وبأبي الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون .

وقد أحسن الخلفاء صنعا حينما أخذوهم وقعدوا لهم كل مرصد وأراحوا الأمة الإسلامية منهم بانزال أشد العقوبة بهم ، وكفوا المسلمين شرهم فقد سنّ الوالي خالد بن عبد الله القسرى ^(١) سنة حسنة فيهم حينما ضحى بالجمع بين درهم سنة ١٥٢ هـ ثم صار خلفاء بني العباس على سنته لمسا أحسوا بخطرهم على كيان الإسلام فتعقبوهم قتلا وتشريدا ، وأشهر من أعمل في رقابهم التأديب الخطيعة المهدي الذي أنشأ ديوانا خاصا للزنادقة يتتبع فيه أوكارهم ويقضى على رؤسائهم ^(٢) .

ثانيا : نصرة المذاهب والاهواء :

حرص النبي - صلى الله عليه وسلم - على ترك أمته مجتمعا واحدا يسوده الاتفاق ، ولا يجد الاختلاف اليه سبيلا ، ففي كل مناسبة كان صلى الله عليه وسلم يحض على الاتفاق وجمع الكلمة وينقّهم من الاختلاف وتفرق الناس ، وقد سد كل سبيل يتطرق منه الى الأمة الافتراق ، ولما انتقل - صلى الله عليه وسلم - الى الرفيق الأعلى ، واستخلف الناس أبابكر رضى الله عنه ، سار

(١) خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسرى ، أمير الحجاز ثم الكوفة ، قتل سنة ستة وعشرين ومائة روى له أبو داود . تقريب ١ : ٢١٥

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع : ١٠٠ .

على نهجه - صلى الله عليه وسلم - وكان من أوائل أعماله رضى الله عنه إعادة المرتدين الى حظير المسلمين ، وجمع كلمة المسلمين ، وقلع بذور الفتنة وخشية من تفرق كلمة المسلمين عهد بالامر من بعده الى عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ، فصار الاخير على طريق الاول ، يستشير كبار الصحابة فيما ينزل ، ولا يقطع أمراً دونهم ، ويقضى على الفتنة حيث تبدأ ، ثم أسلم رضى الله عنه القيادة لثلاثة هم خير الامة ، على أن يختاروا أحدهم ، فسلموا زمامهم رضى الله عنهم لعثمان بن عفان ، فصار فيهم سيرة الشيخين شطر خلافته الاولى ، ثم نعم عليه بعضهم أمورا رأوها مخالفة لما كان عليه الامر الاول ، ومع ذلك ، فقد كانت كلمتهم مجتمعة ، فلم يتوقف الغزو ، ولم تطو ألوية الفتوح ، حتى بلغت الفتنة أقصاها ، وعلا حبابها ، واشتد أوارها بقتل عثمان رضى الله عنه ، ونجم من جراء ذلك تفرق المسلمين ومقاتلة بعضهم بعضا فكانت موقعة الجمل - فمسس موقعة صفين ثم أخذت الفتنة تقع بالمسلمين تترى كلما استقرت فتنة واشتد انكار الجماعة لها ، لاحت في الافق فتنة أخرى ، ومما يوسف له أن كل فتنة تجد من يتبناها وينتصر لها ، ويدعى أنها الحق الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ويخطئ أو يكفر من لم يقل بها . وهكذا بدأ - ظهور الفرق والمذاهب يعم أرجاء العالم الاسلامي . وأخذ كل قوم ينتصر لمذهبه ، ومن الطبيعي أن يعم القوم شطر الكتاب والسنة ، إذ عليهما المعول واليهما الملجأ .

وقد أوجز شيخ الاسلام ابن تيمية الحوادث والبدع التي حدثت منذ مقتل عثمان رضى الله عنه حتى نهاية القرن الاول فقال : والصحابة رضى الله عنهم كانوا أقل فتنا من سائر من بعدهم ، فانه كلما تأخر العصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف ، ولهذا لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة ، فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان ، بدعة الخوارج المكفرين لعلى ، وبدعة الرافضة المدعين لامامته وعصمته ، ونبوته أو الهيته ، ثم لما كان آخر عصر الصحابة في اماره ابن الزبير وعهد الملك حدثت بدعة المرجئة والقدرية ، ثم لما كان في أول عصر

التابعين في أواخر الخلافة الأموية ، حدثت بدعة الجهمية والمشبهة المثلثة ، ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك ، وكذلك فتن السيف ، فإن الناس كانوا في ولاية معاوية رضي الله عنه متفقين يغزون العدو ، فلما مات معاوية قتل الحسين ، وحاصر ابن الزبير بمكة ، ثم جرت فتنة الحرة بالمدينة ثم لما مات يزيد جرت فتنة بالشام . بين مروان والضحك بمرج راهط ، ثم وثب المختار على ابن زياد فقتله ، وجرت فتنة ، ثم جاء مصعب بن الزبير لقتل المختار وجرت فتنة ، ثم ذهب عبد الملك إلى مصعب فقتله ، وجرت فتنة ، وأرسل الحجاج إلى ابن الزبير فحاصره مدة ثم قتله وجرت فتنة ، ثم لما تولى الحجاج العراق خرج عليه محمد بن الأشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت فتنة كبيرة فهذا كله بعد موت معاوية ، ثم جرت فتنة ابن المهلب بخراسان وقتل زيد بن علي بالكوفة وقتل خلق كثير آخرون ثم قام أبو مسلم بخراسان وجرت حروب وفتن يطول وصفها (١) .

بعد هذا العرض السريع للفتن التي حدثت في المجتمع الاسلامي ابان القرن الاول نرى أن الخلاف الذي يبرز في تلك الحقبة يمكن حصره في نقطتين :

النقطة الاولى :

الخلاف السياسي ، وأعني به الخلاف الناجم عن مسألة الخلافة والولاية ومن أحق بها ، والذي تولد منه قيام طوائف الشيعة والخوارج والنواصب وأهل السنة والجماعة ، والتي عرفت فيما بعد بالفـرق الاسلامية ، وقد غنى المؤرخون بالكلام على هذه الفرق ومنشئها ومنازلها الى غير ذلك مما يتعلق بها .

النقطة الثانية :

الخلاف العقدي ، وأعني به الخلاف الناجم عن بعض الآراء

(١) السنة قبل التدوين : ١٨٩ / ١٩٠ ، نقلًا عن المنتقى من منهاج السنة النبوية : ٣٨٦ / ٣٨٧ .

والمعتقدات المتعلقة ببعض صفات الله وأسمائه والرسل والكتب والبعث والقدر ونحو ذلك ، والذي تولد منه قيام الفرق الكلامية التي تتمثل في معتقد أهل السنة والقدرية والمرجئة والجهمية والمشبهة المثلثة ، والمعتزلة وغيرها من الفرق الكلامية .

والجدير بالذكر ان هاتين النقطتين تداخلت فيما بينها حيث تنبست كل فرقة سياسية مبدأً أو مبادئ عقديّة معينة وأصبحت ملازمة لها يتعذر التفريق بينها حتى أصبحت كل طائفة تتبنى معتقداً معيناً تنسب به .

كما أنه ببداية القرن الثاني لاح في الافق الاختلاف الفقهي - وأغنى به اختلاف العلماء في بعض الاحكام الفرعية وأخذ كل مذهب يتسم بطابع معين ، عرف فيما بعد بالمذاهب الفقهية .

وتفرق الناس تبعاً لهذا الاختلاف ، وأصبح هم كل فريق مناصره ماذهب اليه وتأييده واعتقاده أنه هو الحق الذي جاء محمد صلى الله عليه وسلم بنصه أو بروحه ، ومن الطبيعي أن يدعم كل قوم رأيهم بالدليل ، اما من القرآن أو من السنة ، وحيث أنه لا يتسنى للضدين الاستدلال بالشئ الواحد ، كما أنه لا يحتمل القرآن أو السنة الصحيحة تضاد هذه المذاهب اذ الحق واحد لا يتعدد (١) ، كل ذلك دفع بعض مقلدى هذه المذاهب والمتعصبين لهذه

(١) ينبغي توضيح نقطة هامة كثيراً ما تدور في أذهان بعض طلبة العلم ، ذلك أن من المسلم به أن دين الله تعالى واحد ، وأن الله تعالى أرسل رسولا واحداً ، وأن الشريعة الإسلامية شريعة واحدة ، ومع ذلك فقد جاء في بعض شعاليهم ما يؤذن بأن الاختلاف فيها مقصود ، وأن التفرق فيها ملحوظ ، كما جاء من أقراره صلى الله عليه وسلم اختلاف أصحابه في أداء صلاة العصر يوم بنى قريظه ، وأقراره لاختلافهم في أداء أعمال يوم النحر وتشريعه الحج على أنساك ثلاثة وغيرها من المسائل التي يتعذر حصرها .

هذا السؤال كثيراً ما يرد في الأذهان ، ويمكن الاجابة عنه بأنفسه مما لا شك فيه أن تعاليم الاسلام نهت عن الخلاف وأمرت الامة الاسلامية

الآراء ان يلجأوا الى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسأحاول في هذه المقالة أن أبين اثر هذا التعصب واتباع الهوى في الوضع نفسى الحديث ، وقبل ان أضرب الامثلة لذلك أرى من الايضاح للمسألة حصر الخلاف الذى تفرق الناس تبعاً له الى ثلاثة أقسام :-

- ١ - المذاهب السياسية .
- ٢ - المذاهب العقيدية الكلامية .
- ٣ - المذاهب الفقهية .

١ - المذاهب السياسية :

سبقنا الإشارة الى أنه بمجرد الفاء حرب صليين أوزارها ، انقسم الناس الى فرق ثلاث فرقة خرجت على على رضى الله عنه ، واعتزلته لقبوله بهسد التحكيم ، وأخرى جددت بيعتها له على أن تكون سيلاً لمن سالمه ، وحرساً لمن حارب ، والثالثة أتباع معاوية الذين رفعوا المصاحف هذا بالاضافة الى وجود طائفة اعتزلت الفتنة ولزمت دورها مثل ابن عمر وأبى موسى الاشعري وأبى هريرة وغيرهم ، ثم تطورت هذه الفرق فيما بعد حتى اشتهرت - بالخصوايح - بالشيعية والمروانية أو أهل الشام ، وأهل السنة والجماعة ، وقد كان للجهلة من مقلدى هذه الطوائف ومن لاخلق لهم أثر في وضع الحديث انتصاراً وتعصبا لآراء هذه المذاهب ، وهذا ما أحاول عرضه في هذا المبحث .

(=) بالاتفاق وأن تكون أمة واحدة تدين لاله واحد وتعبد بها واحداً وتتبع نهياً واحداً ، وان الامثلة التى ضربت فيما يشعر ظاهره أن الاختلاف فيها مقصود ملحوظ غير مسلم ، إذ أن هذا الترخيص نفسى الاختلاف انما كان في الوسيلة التى هي كيفية الأداء ، وتنوع العبادات لافى العبادات نفسها وذلك يخرض دفع الجرح عن المسلمين ورفع الاصراع عنهم فالاختلاف على ذلك ليس مقصوداً لذاته .

١ - الخوارج واثروهم فى وضع الحديث :

الخوارج - جمع خارج - وهو الذى خلع طاعة الامام الحق ، وأعلن عصيانه وألب عليه ^(١) ، فكل من خرج على الامام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً ، سواء كان الخارج فى أيام الصحابة على الاثمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين لهم باحسان أو الاثمة فى كل زمان ^(٢) .

وعند الاطلاق يقصد بهم : القوم الذين خرجوا على الامام على رضى الله عنه فى وقعة صفين عقب قبوله التحكيم ، ويسمون بالحرورية ، والنواصب ، والشراة ، والمحكمة .

والخوارج فرقة كثيرة وروؤوسهم تسع فرقة يتشعب من بعضها فرق عدة ، ^(٣) وهذه الفرق الرئيسية هى : المحكمة ^(٤) والازارقة ^(٥) والنجدات

(١) هامش مقالات الاسلاميين لمحق الدين عبد الحميد ١ : ١٦٧ .

(٢) الملل والنحل للشهرستانى ١ : ١١٤ .

(٣) هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين على رضى الله عنه حين جرى أمر الحكمين ، واجتمعوا بحروراء ورأسهم عبد الله بن الكواء وعتاب بن الاعور وعبد الله بن وهب الراسبي ، وعروة بن جرير ويزيد بن أبى عاصم المحاربى ، وخرقوس بن زهير البجلي المعروف بذي الشديدة ، وكانوا يوم النهر وان اثنى عشر الف رجل . انظر الملل والنحل ١ : ١١٥ ، الفرق بين الفرق ٥٦/٥٧ .

(٤) هم أتباع أبى راشد نافع بن الازرق الذين خرجوا مع نافع من البصرة الى الاهواز فغلبوا عليها وعلى كدرها ، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان فى أيام عبد الله بن الزبير ، ولم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عدداً ولا أشد منهم شوكة ، وقد انفردوا عن الخوارج بقولة : أن من أقام من المسلمين فى دار الكفر فهو كافر ، كما أنهم يرون قتل النساء والاطفال . انظر مقالات الاسلاميين ١ : ١٦٨ ، الفرق بين الفرق ٦٢/٦٦ ، الملل والنحل ١ : ١١٨/١٢٢ .

(٥) هم أتباع نجدة بن عامر الحنفى ، ويسمون بالعازرية ، وهم يقولون بأن الدين أمران ، أحدهما معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله وتحريم دماء المسلمين يقصدون المسلمين من وافقهم ، والاقرار بما جاء من عند الله جملة فهذا واجب على الجميع ، والجهل به لا يعذر منه . ثانيهما : ما سوى ذلك فالناس معذورون فيه - أى بجهلهم - السى أن

والبيهسية (١) والعجاردة (٢) والثعالبة (٣) والاباضية (٤)

== تقوم الحجة عليهم في الحلال والحرام ولهم آراء أخرى غير ذلك .
انظر مقالات الاسلاميين ١ : ١٢٤ / ١٢٦ ، الفرق بين الفرق ٦٦ / ٧٠ ،
الملل والنحل ١ : ١٢٢ / ١٢٥ ، شرح الحور العين ، لنشوان أبي سعيد
الحميري : ١٧٠ .

(١) وهم أصحاب أبي بهيس البهيم بن جابر وهو أحد بنى سعد بن ضبيعة
وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد ، فهرب إلى المدينة فطلبه بها عثمان
ابن حيان المزني فظفر به وحسسه وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد
بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ، ففعل به ذلك ، وقد تفرع من هذه
الفرقة الموفية وأصحاب التفسير ، وأصحاب السؤال ، انظر مقالات
الاسلاميين ١ : ١٩١ ، الفرق بين الفرق ٨٧ / ٨٨ ، الملل والنحل
١ : ١٢٥ / ١٢٧ ، شرح الحور العين : ١٧٦ .

(٢) وهم أصحاب عبد الكريم بن عجرد ، وقد كان موافقا للنجدات في بدعهم ،
وقيل : أنه كان من أصحاب أبي بهيس ثم خالفه وقد انفرد ببدع منها :
تجب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام ، ويجب دعاؤه إذا بلغ
وأطفال المشركين في النار مع آبائهم ، ولا يرى المال فيها حتى يقتل
صاحبه ، ويحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القسرآن ،
ويزعمون أنها قصة من القصص ، وقد افترق من العجاردة أصناف انفرد
كل صنف بمذهب ، وقول ، وهم الصلتية ، والميمونية ، والحمزمية
والخلفية ، والاطرافية ، والشعيبية ، والغازية ، والمعلومية والمجهولية
انظر مقالات الاسلاميين ١ : ١٧٧ / ١٨٣ ، الفرق بين الفرق ٧٢ / ٨٠ ،
الملل والنحل ١ : ١٢٨ / ١٣١ ، الحور العين : ١٧١ / ١٧٢ .

(٣) وهم أصحاب ثعلبة بن عامر ، وكان مع عبد الكريم بن عجرد يدا واحدة
ثم اختلفا في أمر الاطفال فقال ثعلبة : أنا على ولايتهم صفارا وكبارا
حتى نرى فيهم انكارا للحق ، ورضا بالجور ، فبرأت العجاردة من
ثعلبة . وقد انقسم من هذه الفرقة فرقتان هي الاخسية ، والمعيدية ،
والرشيدية ، والشيبانية ، والمكرمية ، والبدعية . انظر مقالات
الاسلاميين ١ : ١٧٩ / ١٨١ ، وقد جعلها من العجاردة ، الفرق بين
الفرق ٨٠ / ٨٢ ، الملل والنحل ١ : ١٣١ / ١٣٤ .

(٤) وهم أتباع عبد الله بن أباض ، خرج أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه
عبد الله بن محمد بن عطية فقتله وأهم مبادئهم أن مخالفتهم من أهل
القبلة كفار غير مشركين ، ومناكحتهم جائزه ، وموارثهم حلال وغنيمة
==

والصفريّة (١) .

وتجتمع أراء الخواجه في القول بكفر على رضى الله عنه (٢) ، والتبسرى من عثمان وعلى رضى الله عنهما وأصحاب الجمل والحكيم ، وكذلك كل من رضى بالتحكيم ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات الا على ذلك ، ويكفرون أصحاب الكبائر ، ويرون الخروج على الامام اذا خالف السنة حقا واجبا . (٣)

كما أن هناك مسائل اختلفوا فيها كانت سببا في تعدد فرقهم ، وكلها تدور في فلك هذه الاصول التي بنوا عليها مذهبهم .

هذه أهم المسائل التي انفردوا بها ، وعليها قام مذهبهم ، أما ما يتعلق بالمذاهب العقديّة فلم يكن لهم فيها مذهب مستقل ، وانما يتفقون مع

== أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب ، وما سواه حرام ، وحرام قتلهم وسبيهم في السرغيلة الا بعد نصب القتال واقامة الحجّة ، وهم فرق هـى الحفصية ، والحارثية واليزيدية ، وأصحاب طاعة لايراد الله بها انظر مقالات الاسلاميين ١ : ١٨٣ / ١٨٩ ، الفرق بين الفرق : ٨٢ / ٨٥ ، الملل والنحل ١ : ١٣٤ / ١٣٦ ، الحور العين : ١٧٣ / ١٧٥ .

(١) وهم أتباع زياد بن الاصفر وقد انفردوا ببدع خالفوا فيها سائر الخواجه منها أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال اذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد ، ولم يسقطوا الرجم ، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليد هم في النار ، وقالوا : التقية جائزة في القول دون العمل الى غير ذلك من المسائل انظر مقالات الاسلاميين ١ : ١٨٢ / ١٨٣ ، الفرق بين الفرق : ٧٠ / ٧٩ ، الملل والنحل ١ : ١٣٧ .

(٢) مقالات الاسلاميين ١ : ١٦٧ .

(٣) الملل والنحل ١ : ١١٥ .

بعض الفرق الاسلامية في عقائدهم ، فهم يقولون يخلق القرآن ، والقدر ، وأن الأمامة لا تختص بقرشي وغير ذلك (١) .

أما المسائل الفرعية الفقهاء فقد عرفت لبعضهم آراء تفرد بها ، كالقول بعدم رجم الزاني المحصن (٢) وقول طائفة منهم : بأن المفروض من الصلاة ركعتان في الغداة وركعتان في العشي (٣) .

دور الخواج في وضع الحديث :

اختلفت نظرة الباحثين في دور الخواج في وضع الحديث الى فريقين : -
الفريق الاول : يرى أن الخواج كثيرهم من الفرق الاسلامية ، كان لبعض جهلتهم والمتعصبين منهم دور في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم انتصارا أو تعصبا للآراء التي ينتحلونها ، وقد استدلوا فيما ذهبوا اليه بأدلة هي : -

قال الرامهرمزي ، حدثني الحسين بن عبد الله الجشمي من ولد مالك ابن جشم ، ثنا عبيد بن هشام ثنا عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم قال : قال لي رجل من الخواج : ان هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم انا كنا اذا هوبنا أمرا جعلناه في حديث (٤)

(١) انظر آراءهم العقديّة ، والآراء التي اختلفوا فيها ، وتنوع فرقهم ، وأشهر آرائهم الفقهاء والمشاهير من أتباعهم يراى الخواج في مقالات الاسلاميين ١ : ١٦٦ / ٢١٢ ، الفرق بين الفرق ٥٤ / ١٢٢ ، الملل والنحل ١ :

(٢) الملل والنحل ١ : ١٢١ ، وهو ما ذهب اليه الازارقة .

(٣) الحور العين : ١٧٨ ، وقد عزا هذا المذهب الى طائفة تسمى البدعية قال : ومن الخواج البدعية وهم يقولون : ان الصلوات ركعتان بالعشي وركعتان بالغداة لا غير ذلك بقوله تعالى وأقم الصلاة طرفي النهار . . . الآية .

(٤) المحدث الفاصل : ٤١٥ / ٤١٦ ، وانظر بحوث في تاريخ السنة المشرقة : ١٤ / ١٣ .

وكذلك ما رواه الخطيب بسنده الى أبي نعيم الحلي قال : ثنا أبو عمرو عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة قال سمعت شيخنا من الخوارج وهو يقول : ان هذه الأحاديث دين ، فانظروا عن تأخذون دينكم فانا كنا اذا هربنا — أمرا صبرناه حديثا (١) .

فقد أشارت الروايتان الى أن الخوارج كانوا يضعون الحديث فيما يؤيد آراءهم .

٢ — قال الرامهرمزي : حدثنا الحضرمي ثنا ابن نمير ثنا ابن ادريس عن الاعمش قال : جالست اياهم بن معاوية فحدثني بحديث ه قلت : من يذكر هذا فاضرب لي مثل رجل من الحرورية فقلت : التي تضرب هذا المثل فترسد ان أكنس الطريق بشوي فلا أدع بعرة ولا خنفساء الا حملتها (٢) .

فقد دل كلام الاعمش على أن الخوارج يجانفون الصدق في مروياتهم ولذا مثل رواياتهم بالبحر والخنفساء تحقيرا واستهانة ، ولو لم يظهر له مسن كذبهم ما شبه حديثهم بما شبه (٣) .

الفرق الثاني : ويرى هذا الفرق أن الخوارج لم يكن لهم دور في وضع الحديث ، ولم يقد دليل يثبت به أنهم وضعوا حديثا ، وقد صور هذا الرأي أصدق تصوير الدكتور عجاج الخطيب فقال : الا أننا لم نجد دليلا يثبت عليهم — أي الخوارج — هذا بين الأحاديث الموضوعة ، وربما كان عدم

(١) الكفاية : ١٩٨ .

(٢) المحدث الفاضل : ٢٠٩ .

(٣) الحديث والمحدثون : ٨٦/٨٧ هـ السنة قبل التدوين : ٢٠٤ بحوث في تاريخ السنة المشرفة : ١٣/١٤ .

كذبهم هذا لا اعتقاد هم أن مرتكب الكبيرة كافر ، والكذب من الكبائر ^(١) ثم نقل أقوالا عن بعض العلماء يثبتون فيها على صدق الخواجه ، وغلوا مروياتهم من الكذب من ذلك ما روى الخطيب بسنده الى أبي عبيد محمد بن علي الاجسري قال : سمعت أبا داود سليمان بن الاشعث يقول : ليس في أصحاب الالهواء أصح حديثا من الخواجه ^(٢) .

وكذلك ما نقل عن شيخ الاسلام في رده على الشيعة قال : ونحسن نعلم أن الخواجه شر منكم ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب لاننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم ^(٣) . وكذلك قوله : ومن تأمل كتب الجرح والتعديل . رأى المعروف عند مصنفها بالكذب . الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف . والخواجه مع مرواتهم من الدين لهم من أصدق الناس حتى قيل : ان حديثهم من أصح الحديث ^(٤) .

ولم يكتب الدكتور بتأييد هذا الرأي ، بل تولى الرد على الفريق الاول فقال : لا بد لنا من مخرج لما روى عنهم من الكذب ، فالأخبار الاولى تدل على وقوع الوضع منهم باعتراف أحد شيوخهم ، الا أننا لم نعرف هذا الشيخ . وقد روى الخطيب عن حماد بن سلمة نحو حديث ابن لهيعة عن شيخ من الرافضة فيمكن أن يحمل على أنه خطأ من الكاتب أو الراوي . وإذا فرضنا أنه أخطأ فما موقفنا من الخبرين الآخرين اللذين لا سبيل الى تسرب الخطأ اليهما ، الا أن الأخبار التي تدل على صدقهم تعارض هذه الروايات والبحث لا يؤدي

-
- (١) السنة قبل التدوين : ٢٠٤ هـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة : ١٣
 (٢) الكفاية : ٢٠٧ هـ السنة قبل التدوين : ٢٠٥ هـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة : ١٤ .
 (٣) السنة قبل التدوين : ٢٠٤ / ٢٠٥ هـ نقلا عن المنتقى من منهاج السنة
 (٤) السنة قبل التدوين : ٢٠٥ هـ نقلا عن المنتقى من منهاج السنة .

الى دليل يدين الخواج بالوضع ، فلا بد من حمل تلك الاخبار وهم على الراوى ان الشيخ خارجى ، وهو ليس كذلك ، وارجح من هذا أن الخبرين ضعيفان لجهالة الشيخ (١) .

مناقشة آراء الفريقين :-

بعد عرض آراء الفريقين وبيان ما استدل به كل فريق منهم ، وقيل أن أسطر ما ترجح لى ، أرى من اللازم مناقشة هذه الأدلة والقرائن التى اعتمد عليها كل فريق فأقول وبالله التوفيق .

١ - بالنسبة لاثرا بن لهيعة ، فقد جاء بطرق مختلفة .

أ - قال الخطيب أنا على بن أبى على المعدل ، أنا عبد الله بن محمد بن سليمان المخزومي ، ثنا أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي ، ثنا يوسف ابن الفرج ، ثم حدثني أبو نعيم الحلبى ، ثم حدثني اسحاق بن بهلول الانبارى قالوا جميعا : حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ، ثنا ابن لهيعة قال : سمعت شيخا من الخواج تاب ورجع وهو يقول : ان هذه الاحاديث دين فانظروا عن تأخذون دينكم ، فانا كنا اذا هويتا أمرا صيرناه حديثا (٢) وكذلك روى الخبر ابن الجوزى بسنده الى جعفر بن محمد الفريابي به .

ورواه الخطيب أيضا بسنده الى أبى نعيم الحلبى قال ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة قال : سمعت شيخا من الخواج وهو يقول . . . الخ (٣) . فحصل هذه الرواية تنص على أن الشيخ التائب كان من الخواج ، كما أنها تلتقى فى أبى نعيم الحلبى ، وهو عبيد بن هشام ، وقد تابعه فى رواية الخطيب الاولى ورواية ابن الجوزى كل من يوسف بن الفرج واسحاق بن بهلول الأنبارى .

(١) السنة قبل التدوين : ٢٠٦

(٢) الجامع لاحكام الراوى وآداب السامع : ١٨ / ب .

(٣) الموضوعات ١ : ٣٨ / ٣٩٠

وهناك رواية عن عبد الكريم الجزري من غير طريق ابن لهيعة ، وهي من طريق أبي نعيم أيضا .

قال الرامهرمزي : حدثني الحسين بن عبد الله الجشمي من ولد مالك بن جشم ، ثنا عبيد بن هشام ثنا عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم قال ، قال لي رجل من الخوارج : ان هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فانا كنا اذا هويتا أمرا صيرناه حديثا (١) .

فهذه الرواية تشهد لرواية ابن لهيعة في أن الشيخ الثائب من الخوارج الا أنه قد جاءت رواية أخرى عن ابن لهيعة تذكر أن الشيخ الثائب من أهل البدع ، ومن غير طريق أبي نعيم الحلبي ، فقد روى الخطيب قال : أخبرنا أبو الفضل عمر بن أبي سعد الهروي ، ثنا عبد العزيز بن جعفر الحريري ببغداد ثنا أحمد بن اسحاق بن بهلول ، ثنا أبي ، قال ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ قال : سمعت ابن لهيعة يذكر أنه سمع رجلا من أهل البدع رجوع عن بدعته فجعل يقول : انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فانا كنا اذا رأينا رأيا جعلنا ~~سواء~~ حديثا (٢) .

فقد صرحنا هذه الرواية على أن الشيخ من أهل البدع ، ولم نخصه بأنه من الخوارج ، اذ البدع أعم من أن تكون بدعة الخوارج .

وروى ابن حبان قال : سمعت عبد الله بن علي الجبلي ، بجبل يقول : سمعت محمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق يقول سمعت عبد الله بن يزيد المقرئ يقول : عن رجل من أهل البدع رجوع عن بدعته ، جعل يقول : انظروا هذا الحديث من تأخذون ، فانا كنا اذا رأينا رأيا جعلنا له حديثا (٣) .

(١) المحدث الفاصل : ٤١٥ / ٤١٦ .

(٢) الكفاية : ١٩٨ .

(٣) مجروحين : ١ : ٦٩ .

فهذه الرواية صرحت بأن الشيخ من أهل البدع ، وهى موقوفة على عبد الله بن يزيد المقرئ ، ولم يسندها الى ابن لهيعة . واذاتأملنا هذه الروايات يتبين لنا مايلى :-

أ - ان النقل عن ابن لهيعة مختلف ، فرواية أبي نعيم الحلبى عن ابن لهيعة وعن عبد الكريم الجزرى تذكر أن الشيخ من الخواج .

ب - ان رواية اسحاق بن بهلول مختلفة عنه أيضا ، فرواية جعفر الفريابى التى قرن فيها مع أبي نعيم الحلبى ، ويوسف بن الفرج ذكر فيها أن الشيخ خارجى ، أما رواية ابنه أحمد بن اسحاق بن بهلول عنه فقد ذكر فيها أن الشيخ من أهل البدع .

أما رواية ابن حبان فقد تابع فيها محمد بن أحمد بن الجعيد - اسحاق ابن بهلول هذا فى أن الشيخ من أهل البدع لكن الرواية موقوفة على عبد الله بن يزيد المقرئ .

وبأمعان النظر فى هذه الروايات وتتبع لبعض رواتها تبين لى مايلى :

ان رواية ابن لهيعة من طريق الخطيب وابن الجوزى قد التقتا فى جعفر ابن محمد الفريابى وهو ثقة حافظ امام (١) . وقد رواها مقرونه عن يوسف بن الفرج واسحاق بن بهلول وعبيد بن هشام عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن ابن لهيعة أن شيخا من الخواج الخ .

أما يوسف بن الفرج فلم أعثر له على ترجمة فيما بين يدي من مراجع .
وأما اسحاق بن بهلول ، فقد قال فيه ابن أبي حاتم : صدوق (٢) وقال

(١) قال السيوطى : وكان ثقة ، مأمونا ، وقال الخطيب . كان من اوعية العلم من أهل المعرفة والنهم ، طوف شرقا وغربا ا ه طبقات الحفاظ : ٣٠١ / ٣٠٢ .

(٢) الجرح ١ / ١ : ٢١٤ : ٢١٥ .

السيوطي : كان ثقة (١) .

وأما عبيد بن هشام أبو نعيم الحلي : فقد قال فيه ابن أبي حاتم صدوق (٢) وروى عنه أبو داود حديثاً واحداً من رواية ابن داسة ، وقال : ثقة ، إلا أنه تغير في آخر أمره ، لقن أحاديث ليس لها أصل ، وقال أبو أحمد الحاكم حدث عن ابن المبارك عن مالك بن أنس أحاديث لا يتابع عليها ، وقال صالح جزرة : صدوق ولكنه ربما غلط وقال أبو العرب القيرواني : ضعيف ، وقال الخليلي : صالح (٣) .

أما رواية ابن حبان ، فقد تابع محمد بن أحمد بن الجنيد فيها إسحاق بن بهلول عن عبد الله بن يزيد المقرئ في أن الرجل من أهل البدع . ومحمد بن أحمد بن الجنيد هذا قال فيه ابن أبي حاتم : صدوق (٤) .

والخلاصة أن محمد بن أحمد بن الجنيد وإسحاق بن بهلول ليسا يتكلم فيهما ، في حين أن عبيد بن هشام أبا نعيم الحلي ، متكلم فيهما ، وليس معنى هذا أن أبا نعيم وهم في روايته ، بل الظاهر أنه روى عن ابن لهيعة بالمعنى حيث ظن أن المراد بأهل البدع - الخوارج - ويؤيد ذلك روايته عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم ، كما أن جعفر بن محمد الغريبي لما قرن روايته مع رواية يوسف بن الفرج ورواية إسحاق بن بهلول لاحظ

(١) قال السيوطي : الحافظ الناقد الإمام أبو يعقوب الأنباري ، ألف المسند الكبير وكتابه في الفقه وفي القراءات وكان ثقة وله أقوال اختارها وحدث ببغداد بخمسين ألف حديث من حفظه لم يخطئ في أحد منها اهـ طبقات الحفاظ : ٢٢٦ / ٢٢٧ .

(٢) الجرح ١ / ٣ : ٥٥ .

(٣) تهذيب ٧ : ٧٦ / ٧٧ ، وانظر ميزان ٣ : ٢٤٠ .

(٤) الجرح ١ / ٣ : ١٨٣ ، وقد أثبت عليه الخطيب . انظر تاجرين ببغداد ١ : ٣٨٥ .

زيادة المعنى فى عبارة من الخواج - من رواية عبيد بن هشام ، ومسلم
تعارضها مع عبارة - من أصحاب البدع - فى رواية اسحاق بن بهلول ، فروى
ذلك بالمعنى .

وهذا يمكن القول بأن رواية من أهل البدع هى الاصل ، وأن رواية
من - الخواج - قد جاءت بالمعنى حسب فهمه ، وهكذا يرتفع الخلاف
الظاهر فى رواية ابن لهيعة والله أعلم .

وكذلك القول فى رواية عبد الكريم التى أورد ها الرامهرمزي فهى من
رواية عبيد بن هشام حيث رواها بالمعنى باعتبار أنها موافقة لرواية ابن لهيعة
والله أعلم .

هذا ما يتعلق برواية ابن لهيعة ، فقد ترجح لدى والله أعلم من رواية
ابن لهيعة حيث قال : سمعت شيخا من أهل البدع تاب ورجع وهو يقول . . .
الخ . أن من صرح بأن الشيخ من الخواج فقد روى ذلك حسب المعنى الذى
فهمه ، وعلى ذلك فاثرب ابن لهيعة لا يصلح أن يكون دليلا على أن الخواج
ضعوا الحديث أو كذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على أنه قد جاء
ما يعارض هذه الرواية ، وأن الشيخ الذى أقر بالكذب والوضع كان من الرافضة

قال الخطيب انبأنا أبو الحسن على بن أحمد بن ابراهيم البزاز قال :
حدثنا يزيد بن اسماعيل الخلال ، حدثنا أبو عوف البزورى ، قال : حدثنا
عبد الله بن أبى أمية ، قال : حدثنى حماد بن سلمة قال ، حدثنى شيخ لهم
يعنى الرافضة قال : كنا اذا اجتمعنا استحسننا شيئا جعلناه حديثا .

فهذه الرواية صرحت بأن الشيخ التائب من الرافضة ، وهى معارضة
للروايات السابقة .

هذا ما يتعلق برواية ابن لهيعة .

٢ - أما اثر الاعمش الذى أوردہ الرامهرمزى ، فلا يدل على أن الخواج كانت تضع الحديث ، وكل ما تشير اليه الرواية ، أن الاعمش لا يقبل الرواية عن كل أحد ، بل لابد من التثبت فيما يتحمل ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الخواج كذبة ، بل ان قول الاعمش فـضرب لى مثل رجل من الحرورية ، لا يشير من قريب ولا من بعيد الى أنهم يكذبون .

أما أدلة الفريق الثانى فكلها نقول عن العلماء فى الثناء على الخواج من حيث صدقهم وتوفر شروط الصحة فى حديثهم .

والذى يظهر لى والله اعلم : أن الخواج لم يكن لهم أثر فى وضع الحديث :

(أ) اذا أمعنا النظر فى الكتب المولفة لجميع الاحاديث الموضوعة والتي تناولت كل الجزئيات التى تطرق اليها الوضع بما فى ذلك أحاديث الفسوق والمذاهب التى وضعت تأييدا أو انتصارا لتلك المذاهب ، فانا لانرى لآراء الخواج التى بنوا عليها مذهبهم ذكرا فى تلك المولفات ما يدل على أن الخواج لم يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهى لاشك شهادة تثبت أن الخواج لم يسلكوا هذه السبيل انتصارا لمذهبهم أو للدعوة الى آرائهم ، واذا ثبتت براءتهم فيما انفردوا به مع إعوازهم الى الانتصار والتأييد ، فان تبرئتهم فيما شاركوا فيه غيرهم أولى والزم .

(ب) ان كثيرا من طوائف الخواج يقتصرون فى الاحتجاج على ظواهر القرآن ، ولا يحتجون بالسنة ^(١) ، ولذا فقد خالفوا المشهور من السنة ، بسـ

(١) وقد أشار الى ذلك الاشعرى قال : واختلفت الخواج فى اجتهاد الرأى وهم صنفان : فمنهم من يجيز الاجتهاد فى الاحكام كتحو النجسـدات وغيرهم ، ومنهم من ينكر ذلك ولا يقول الا بظاهر القرآن وهم الازارقة
اه مقالات الاسلاميين ١ : ٢٠٦ .

المتواتر في بعض مذهبوا اليه كقولهم ، باسقاط الرجم عن الزانسي
اذ ليس في القرآن ذكره ، واسقاط حد القذف عن قذف المحصن
من الرجال ، مع وجوب الحد على قاذف المحصنات من النساء لأن
القرآن نص عليهم بذنوب الرجال ، وكقولهم : ان الصلوات ركعتان
بالعشى وركعتان بالغداة لاغير ذلك لقوله تعالى " اقم الصلاة طسرف
النهار وزلفا من الليل . . . الآية ^(١) وحيث انهم لا يقولون بحجية السنة
فمن الطبيعي أنهم لا يلجأون الى الوضع في الحديث لعدم
حاجتهم الى ذلك ^(٢) .

(ج) ان من أصول الخواج أن مرتكب الكبيرة من الذنب كافر والكساذب
عندهم من الكبار ، ولذا فهم يكفرون الكاذب .

(د) اتصافهم بالشدة والغلظة والغللو الشديد لما يعتقدون مما لا يحتاجون
فيه الى ما قالوا برهاناً مع عدم قولهم بالثقة ، واعتمادهم على السوءف
والقوة في ادخال الناس الى بدعهم حيث لم يعرف الجدل والمناقشة
اليهم سهيلاً .

(هـ) كونهم أعراباً أقحاحاً ان لم يكن للموالى والمعجم أثر او تأثير عليهم فسي
بدعتهم ، مع اتصافهم بالهداوة والحياة المجانفة للمدينة والحضارة
التي من شأنها المداينة والخلق الدافع الى الكذب وتبريره .

(و) شهادت جماعة من أئمة الحديث وعلماؤ الامة بصدق الخواج وترفعهم
عن الكذب وصحة حديثهم مع مخالفتهم لهم ، والحق ما شهدت به
الاعداء ، وقد اختص الخواج عامة بهذه الميزة بخلاف غيرهم مسن
الطوائف .

(١) الملل والنحل ١ : ١٢١ ، شرح الحور العين : ١٢٨ .

(٢) انظر الحديث والمحدثون : ٨٦ / ٨٧ ، السنة قبل التدوين : ٢٠٤ / ٢٠٦ .
بحوث في تاريخ السنة المشرفة : ١٣ / ١٤ .

قال أبو داود : ليس في أصحاب الاهواء أصح حديثاً من الخواج (١)
وقال ابن تيمية ، ونحن نعلم أن الخواج شر منكم ، ومع هذا فما نقدر
أن نرهبهم بالكذب لاننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم (٢) .

وقال الذهبي : ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند
مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف والخواج مع مروقهم
من الدين فهم أصدق الناس حتى قيل : ان حديثهم من أصح الحديث (٣) .

وكل هذه الامور مجتمعة تظهر لنا أن الخواج لم يقموا في حياة
الكذب ولم يعرف عنهم التجروء على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو القول عليه
والله أعلم .

٢ - الشيعة وأثرهم في وضع الحديث :

الشيعة مأخوذة من المشايعة ، وهي الموالات والمناصرة ، والشيعة
هم الأولياء والانصار والحزاب والاصحاب ، وتطلق على الواحد والجمع
والمذكر والمؤنث (٤) .

وفي الاصطلاح : من يعتقدون أن علياً أفضل الناس بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم مطلقاً ، وهو الامام من بعده بوصية منه - جلية أو خفية -

-
- (١) الكفاية : ٢٠٧ ، السنة قبل التدوين : ٢٠٥
(٢) السنة قبل التدوين ٢٠٤ / ٢٠٥ ، نقلاً عن المنتقى من منهاج الاعتدال
٠٤٨٠
(٣) المنتقى من منهاج الاعتدال : ٢٢ / ٢٣
(٤) انظر شرح الحور العين : ١٢٨ / ١٢٩ ، تاريخ الامامية وأسلافهم
من الشيعة : ٣١ / ٣٢ .

وَأَنَّ الْإِمَامَةَ فِي وَلَدِهِ خَاصَّةٌ مِنْ بَعْدِهِ ، وَلَا تُخْرِجُ عَنْهُمْ إِلَّا بِظُلْمٍ مِنْ غَيْرِهِمْ
أَوْ بِتَقْيَةٍ مِنْهُمْ (١) .

وهذا التعريف هو ما تَرْضِيهِ الشَّيْعَةُ ، وَلَعَلَّاهُ السَّنَةُ تَعْرِيفَاتٌ تَغَايِرُ
ذَلِكَ .

فَالشَّيْعَةُ لَدَى الْمُتَقَدِّمِينَ : مَنْ يَقْدُمُ عَلِيًّا عَلَى عِثْمَانَ (٢) وَيُنَالُ مِمَّنْ
حَارَبَ عَلِيًّا كَطَلْحَةَ وَالزَّهْرَ وَمَعَاوِيَةَ وَعَاشَةَ — مَعَ تَفْضِيلِ الشَّيْخِينَ وَتَقْدِيمِهِمَا —
وَهَذَا يَحْدُثُ عِنْدَهُمْ غُلُوءٌ (٣) .

أَمَّا لَدَى الْمُتَأَخِّرِينَ — فَهُوَ الرِّفْضُ الْمُحْضُ — وَهُوَ تَفْضِيلُ عَلِيٍّ — عَلَى
الشَّيْخِينَ رَضَى اللَّهُ عَنْهُمْ (٤) .

وَذَهَبَ أَبُو سَعِيدٍ نَشْوَانُ الْحَمِيرِيُّ إِلَى أَنَّ الشَّيْعَةَ كَانُوا فِي عَصْرِ عَلِيٍّ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَصْرَبَ ، وَتَقْسِيمُهُ يُوَافِقُ تَقْسِيمَ أَهْلِ السَّنَةِ فِي تَعْرِيفِ التَّشْيِيعِ جُمْلَةً مَسَّحَ
اِخْتِلَافٍ يَسِيرُ قَالَ : وَكَانَتِ الشَّيْعَةُ الَّذِينَ شَايَعُوا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَتْلِ
طَلْحَةَ وَالزَّهْرَ وَمَعَاوِيَةَ وَالْخَوَارِجِ فِي حَيَاةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثَ فِرَقٍ :

(١) انظر تعريف الشيعة في مقالات الاسلاميين ١ : ٦٥ ، الملل والنحل
١ : ١٤٦ ، تاريخ الامامية : ٣١ / ٣٤ .

(٢) حكى الجاحظ أنه كان في الصدر الاول لا يسمى شيعة الا من قدم عليا
على عثمان ، ولذلك قيل : شيعة وعثماني ، فالشيعة : من قدم عليا على
عثمان ، والعثماني من قدم عثمان على علي . ا هـ الحور العين : ١٨٠ .

(٣) يقول الذهبي : فالشيعة الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم
في عثمان والزهر وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه
وتعرض لسبهم ا هـ ميزان ١ : ٦٠ ويقول ابن حجر : فالتشييع في عصر
المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان وأن عليا كان هيبا فسي
حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما ا هـ تهذيب
١ : ٩٤ .

(٤) ميزان ١ : ٦٠ ، تهذيب ١ : ٩٤ .

- ١ - فرقة منهم ، وهم الجمهور الاعظم الكثير - يرون امامة أبى بكر وعمر وعثمان الى أن غير السيرة وأحدث الاحداث .
- ٢ - وفرقة منهم أقل من أولئك عددا يرون الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم على ولا يرون لعثمان امامة .
- ٣ - وفرقة منهم يسيرة العدد جدا يرون عليا أولى بالامامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويرون امامة أبى بكر وعمر كانت فى الناس على وجه الراى والمشورة ويصوبونهم فى رأيهم ولا يخطئونهم الا أنهم يقولون : ان امامة على كانت أصوب وأصلح (١) .

وهذه التعريفات التى ذهب اليها أهل السنة تختلف مع التعريف الذى يراه الشيعة ، حيث أن علماء أهل السنة يقصرون التشيع على التفضيل فحسب بخلاف الشيعة .

أما المبادئ التى بنى عليها الشيعة مذهبهم فهى :-

- ١ - اعتقاد أن الامام أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن عليا رضى الله عنه أفضل من سائر الصحابة بما فى ذلك الشيخان (٢) .
- ٢ - اعتقاد امامته رضى الله عنه واثباتها بوصية منصوص عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر - خفى أو جلى - من الله تعالى ، وأن الامامة ليست قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الامام لها بتصيب الناس له ، بل هى قضية أصولية ، وهى ركن الدين ، لا يجوز للرسل عليهم السلام اغفاله أو أهماله ولا تفويضه للعامة وارساله .

(١) شرح الحور العين : ١٨٠ / ١٨١ .

(٢) مقالات الاسلاميين : ١ : ٨٩ ، أصل الشيعة وأصولها - لمحمد محمد الحسين آل كاشف الغطاء : ١٠٢ .

(٣) الملل والنحل : ١ : ١٤٦ ، أصل الشيعة وأصولها : ١٠٧ / ١١٠ .

٣ - توارث الامامة وحصرها في أبناء علي رضي الله عنه خاصة ، ولا يجوز خروجها عنهم الا بظلم لهم وأن كل امام منهم ينص على من بعده ، حيث لا يمكن خلو الأرض منهم (١) .

٤ - القول بعصمة الائمة وجوبا عن الكبائر والصغائر ، فهم يرون أن عليا رضي الله عنه كان مصيبا في جميع أحواله وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين (٢) .

٥ - القول بنجية بعض أئمتهم واختفائهم ثم ظهورهم مرة أخرى لتجديد الدعوة وصل الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا ، وتختلف الفرق فيما بينها في تحديد الامام الخائب اختلافا لا يسع المجال لذكره (٣) .

٦ - يرى الشيعة أن كافة أعمال المكلفين من حركة وسكون لها حكم شرعى - يدور بين الاحكام وجوبا وحرمة وندها وكراهة وإباحة ، وصحة وفساد ، وأن الله تعالى قد أودع أحكام هذه الافعال نصا عند نبيه ، وعرفها النبي بالوحي من الله تعالى ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم - أودعها عند أوصياه كل وصي يلقتها بعده سواء احتج اليها أم لا - ينشرها الوصي في الوقت المناسب لها - وهم يعنون بذلك أن الاحكام الشرعية كلها منصوص عليها وأن مصدرها الائمة فقط ولذا فهم لا يقبلون من السنة الا ما جاء عن طريق أئمتهم ويردون ما خالف ذلك (٤) .

(١) الملل والنحل ١ : ١٤٦ ، مقالات الاسلاميين ١ : ٩٠ ، أصل الشيعة وأصولها : ١١٠ / ١٠٩ .

(٢) مقالات الاسلاميين ١ : ٨٩ ، أصل الشيعة وأصولها : ١٠٢ / ١٠٣ .

(٣) أصل الشيعة وأصولها : ١١٠ / ١١١ .

(٤) أصل الشيعة وأصولها : ١١٨ / ١٢١ .

هذه هي المبادئ المتفق عليها اجمالاً لدى الشيعة ، وان اختلفوا فيما بينهم في تفصيلاتها كما أن لهم مبادئ أخرى يوافقون فيها غيرهم أو ينفرد بها بعض طوائفهم دون بعض ، وتلك المسائل لا يعنينا ذكرها في هذه الغجالة .

وتختلف وجهة نظر الباحثين في بداية التشيع ونشأته ، وظهره الى آراء يمكن اجمالها فيما يلي :-

١ - ان التشيع ظهر في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم ، حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم - حرص على الالتفاف بعلى ، وأشاد بمن شايعه ووعدهم بفضل لا يكون لسواهم . فالتف بعلى رضى الله عنه جماعة مسن الصحابة واختلفوا به ولازموه ، وعرفوا بسوالاتهم له ، وفي طليعتهم سلمان الفارسي وعمار بن ياسر وأبو ذر الغفاري والمقداد بن الاسود (١)

٢ - ظهر التشيع عقب وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - حيث تبع جماعة من الصحابة علياً في الامتناع عن مبايعة أبي بكر الصديق - رضى الله عنه ، ويعلمون ذلك بادعاء على أولويته وأحقية في الخلافة (٢) .

٣ - بدأ التشيع بعد مبايعة عثمان رضى الله عنه ، ويحكون في ذلك أقوالاً لا تنسب الى عمار بن ياسر والمقداد بن الاسود (٣) .

(١) أصل الشيعة وأصولها : ١١/٨٢ ، الصلة بين التصوف والتشيع : ١٧/ ١٨ تاريخ الامامية : ٣٥/ ٣٦ ، الزينة - لابي حاتم الاثرى : ٢٥٩ .

(٢) الصلة بين التصوف والتشيع : ١٨ ، تاريخ الامامية : ٣٦ .

(٣) ذكر المسعودي أن عمار بن ياسر لما بلغته مقالة لابي سفيان يحرض فيها بني أمية على الحرص على الخلافة ، والاستئثار بها دون النساء قال : يا معشر قريش : أما اذا صرتم هذا الامر عن أهل بيت نبيكم ههنا مرة ، وههنا مرة ، فما أنا بأمن أن ينزعه الله منكم فيضعه في غيركم كما نزعتموه من أهلهم . ووضعتهم في غير أهلهم ، ويذكر المسعودي نفسه ما ينسب الى المقداد فيقول : وقام المقداد فقال : ما رأيت مثل ما أؤذى ،

٤ - انما ظهر التشيع اثر قبول على رضى الله عنه التحكيم ، واختلاف أصحابه ، فمن وافقه وأقر عليها على قبول التحكيم هم الشيعة ، ومقابلهم الخوارج (١) .

والذى يظهر لى والله أعلم ، أن ظهور التشيع حسب مبادئ الشيعة التى أشرت إليها قيل لم يحدث الا بعد وقوع الفتن وحصول التحكيم .
أما ما سبق قبل ذلك من التشيع لعلى انما هو تشيع بمعناه اللغوى وليس بالمعنى المصطلح عليه .

وبالرغم من اتفاق الشيعة على هذه المبادئ التى ذكرتها آنفا الا أنهم فرق وطوائف يختلفون تبعاً لاقتراافهم فى بعض الآراء ، ومع ذلك فيمكن تصنيفهم الى أربع طوائف رئيسية ، تحت كل طائفة مجموعة فرق صغيرة وهى كالآتالى :-

١ - غلاة الشيعة ، وهم الذين غلوا فى حق ائمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة وأنزلوهم منزلة الآلهة ، وزعموا أنهم مزيج من اتحاد اللاهوت بالناسوت ، وقد استمدوا شبهاتهم من مذاهب الحلولية والقاتلين بالتناسخ .

وبدع الغلاة محصورة فى أربعة مسائل هى : التشبيه ، والبداء ، والرجعة والتناسخ ، وهم فرق مختلفة ، وطوائف متفرقة أشهرها السيئية (٢) .

== اهل هذا البيت بعد نبيهم ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : وما أنت وذاك يا مقداد بن عمرو . الخ مروج الذهب ٢ : ٣٤٣ ، وانظر الصلة بين التصوف والتشيع : ١١ .

(١) تاريخ الامامية وأسلافهم من الشيعة : ٣٧ .

(٢) هم أصحاب عبد الله بن سبأ الذى ادعى الهية على رضى الله عنه وهو أول من أظهر القول بالنس فى امامة على ، وقد زعم أن علياً حتى لم يموت ، وفيه جزء الهى لا يجوز أن يستولى عليه ، وهو الذى يجس فى السحاب ، والرعد صوته والبرق تبسمه وأنه ينزل الى الأرض بعد ذلك فيملا الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، الملل والنحل ١ : ١٧٤ .

والكاملية (١) والعلائية (٢) والمغيرة (٣) والمنصورية (٤) والخطابية (٥)

والكيالية (٦)

(١) أصحاب أبي كامل ، وهو الذي كُفّر الصحابة رضوان الله عليهم بتركهم بيعة علي وطعن في علي لتركه المطالبة بحقه كما يزعم ولم يعذره نفي القعود ، وكان يرى أن الامامة نور يتناسخ من شخص الى شخص ، وذلك النور قد يكون نبوة وقد يكون امامة انظر الملل والنحل : ١٧٤ / ١٧٥ .

(٢) وهم أتباع العلباء بن ذراع الدوس كان يزعم أن عليا أفضل من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وزعم أن عليا هو الذي بعث محمدا وأدعى أنه الاله ، وكان يقول يذم محمد صلى الله عليه وسلم وبعض أتباعه ، كان يقول : بالهبة محمد وعلي وبعضهم يزعم ان الالهية لاصحاب الكساء محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين ، وقالوا خستهم شي . واحد والروح حالة فيسهم بالسوية . انظر الملل والنحل ١ : ١٧٥ / ١٧٦ .

(٣) هم أتباع المغيرة بن سعيد العجلي ، ادعى الامامة بعد محمد عيسى الله بن الحسن النفس الزكية ، ثم ادعى النبوة وغلا في علي غلوا لايعتقده عاقل ، ثم قال بالهبة الباقر وقال برجعته . انظر الملل والنحل ١ : ١٧٦ / ١٧٨ .

(٤) هم أصحاب أبي منصور العجلي وهو الذي عزا نفسه الى أبي جعفر الباقر ، فلما تبرأ الباقر منه وطرده ادعى الامامة لنفسه وهو الذي يزعم أن عليا رضى الله عنه هو الكسف الساقط في السماء الى غير ذلك ممن ترهاته . انظر الملل والنحل ١ : ١٧٨ / ١٧٩ .

(٥) هم أتباع محمد ابن أبي زينب الاسدي أبو الخطاب ، ادعى الامامة لنفسه بعد أن تبرأ منه جعفر الصادق ، وزعم أن الإثمة أنبياء ثم زعم أنهم آله وقال بالهبة جعفر الصادق والهبة آبائه وأنهم أبناء الله وأحبائه ، والالهية نور في النبوة والنبوة نور في الامامة ، والعالم لا يخلو من هذه الآثار والانوار وله مزايم أخرى . انظر الملل والنحل ١ : ١٧٩ / ١٨١ .

(٦) اتباع أحمد بن الكيال ، وكان من دعاة أحد الاثمة المستورين ، ثم أبدع مقاله في كل باب على قاعدة غير مسبوقة ولا معقولة ، ادعى الامامة لنفسه بعد أن تبرأوا منه ، ولعنوه ، وأمروا شيعتهم بمنابذته ثم ادعى أنه القائم وله مذهب فاسد لا يساوي ذكره المداد الذي يكتب به . انظر الملل والنحل ١ : ١٨١ / ١٨٤ .

والهشامية ^(١) ، والنعمانية ^(٢) ، واليونسية ^(٣) ، والنصيرية الاسحاقية ^(٤)

٢ - الكيسانية ، وهم طائفة من الشيعة يقولون بامامة محمد بن الحنفية ويعتقدون فيه اعتقادا فوق حده ودرجته ، من احاطته بالعلوم كلها ، واقتباسه من الحسنين الاسرار بجملتها من علم التأويل والباطن وعلم الافاق والأنفس ، ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل حتى أنهم فسروا الاركان الشرعية من صلاه وصيام وزكاة وحج بأنها رجال تلزم طاعتهم ، فأدى ذلك بعضهم الى ترك القيام بالعبادة بعمد الوصول الى طاعة الرجل ، وهم فسر ، أشهرها ، المختار ^(٥)

(١) هم أتباع هشام بن الحكم ، وأتباع هشام بن سالم الجواليقي وقولهم في التشبيه غنى عن ذكره ، وقد فلا هشام بن الحكم في علي فادعى أنه اله واجب الطاعة ، أما هشام بن سالم فكان يجوز الخطأ على الانبياء ولا يجوز على الائمة . انظر تفصيل ذلك في الملل والنحل ١٨٤ : ١ / ١٨٦ .

(٢) هم أصحاب محمد بن النعمان أبو جعفر الاحول الملقب بشيطان الطاق ، وأتباعه يسمون بالشيطنية . أيضا ، والشيعة تقول : مؤمن الطاق . انظر الملل والنحل ١ : ١٨٦ / ١٨٧ .

(٣) اصحاب يونس بن عبد الرحمن القمي ، وهو من المشبهة ، وقد صنف كتابا في ذلك ويؤمن أن الملائكة تحمل العرش والعرش يحمل الرب انظر الملل والنحل ١ : ١٨٨ .

(٤) أتباع محمد بن نصير النصيري وهم من جملة غلاة الشيعة ، ويقولون بالهبة على وبعضهم يقول بنبوته وشركته للنبي صلى الله عليه وسلم في رسالته . انظر الملل والنحل ١ : ١٨٨ / ١٨٩ .

(٥) ينسبون الى المختار الثقفي ، وكان خارجيا ثم صار زهريا ثم صار شيعيا ، وقال بامامة محمد بن الحنفية ، وكان يقول بالبداة وبغيبية محمد بسن الحنفية وبرجمته . وقد ادعى النبوة وأنه يوحى اليه موله سجع متكلف كان يلبس على الناس فيما يدعى . انظر الملل والنحل ١ : ١٤٨ / ١٥٠ .

والهاشمية (١) والبيانبة (٢) والرزامية (٣) .

٣ - الامامية : وهم طائفة من الشيعة ويعرفون بالاشئى عشرية نسبة الى عدد أئمتهم ، ويقولون بأثبات الامامة لعلى نسا ظاهراً وتعييناً صادقاً من غير تعريض بالوصف بل اشارة له بالعين ، ويقولون بأن الامامة فى أولاد الحسين خاصة ، الا أنهم يختلفون اختلافاً كبيراً فى تعيين الأئمة بعد على بن الحسين كما يقولون بأنه ليس فى الدين أمر أهم من تعيين الامام . ولهم أدلة يثبتون بها دعواهم وهم فرق أشهرهم الباقرية (٤) والناووسية (٥) والاقطحية (٦)

- (١) وهم القائلون بامامة أبى هاشم ابن محمد بن الحنفية انتقلت اليه من أبيه ، وقد بنوا مذهبهم على القول بالظاهر والباطن وأن لكل شخص روحاً ولكل تنزيل تأويل . . الى غير ذلك ، وقد اختلفت هذه الطائفة بعد أبى هاشم وتنازعوا الامامة من بعده كل يزعم أنه الموصى له ولم تثبت الوصية على قاعدة تعتمد . انظر الملل والنحل : ١٥٠ / ١٥٢ .
- (٢) هم أتباع بيان بن سيمان التميمي ، وقد زعم أن الامامة انتقلت اليه من أبى هاشم ، ويعد من الغلاة الذين قالوا بالهبة على رضى الله عنه وقد ادعى النبوة وكانت نهايته على يد خالد بن عبد الله القسرى . انظر الملل والنحل ١٥٢ : ١ / ١٥٣ .
- (٣) أصحاب رزام بن رزم ، ادعوا أن أباهم ابن محمد بن الحنفية أوصى بالامامة لعلى بن عبد الله بن عباس ثم الى محمد بن على وأوصى محمد الى ابنه ابراهيم الامام وهو صاحب أبى مسلم الخراسانى الذى دعا اليه وقال بامامته . وهم أيضاً من الغلاة الذين قالوا بالهبة ائمتهم وقالوا بتناسخ الأرواح انظر الملل والنحل ١ / ١٥٣ : ١٥٤ .
- (٤) هم أتباع محمد الباقر بن على زين العابدين ، ويعرفون بالجعفرية نسبة الى جعفر الصادق بن محمد الباقر حيث قالوا بامامتهما بعد على بن الحسين ، ومن توقف عند الباقر وقالوا برجعته عرفوا بالباقرية ومن قال برجعته جعفر وتوقف عنه سمو بالجعفرية . ويطلق عليهم الواقفية لتوقفهم عند الباقر والصادق . انظر الملل والنحل ١ / ١٦٥ : ١٦٦ .
- (٥) هم أتباع رجل يقال له ناووس ، وقيل نسبوا الى قرية ناوسا وهم يقولون ان الصادق حصى لا يموت حتى يظهر امره وهو المهدي القائم الملل والنحل ١ / ١٦٦ : ١٦٧ .
- (٦) نسبوا الى عبد الله بن جعفر الصادق المعروف بالاقطح ، ونسبوا اليه لأنهم يرون امامته بعد أبيه جعفر الصادق لأنه أسن أولاده .

والشمطية (١) ، والاسماعيلية (٢) والموسوية (٣) والاثناعشرية (٤) .

٤ - الزيدية ، وهم المنتسبون الى زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم ، وهم يرون الامة في أولاد علي من فاطمة ويجوزون لكل فاطمي عالم شجاع سخي خرج وطالب بالامامة أن يكون أماما واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين ، كما يجوزون خروج امامين في قطرين مادام يستجمعان الشروط المطلوبة ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة ، ويرون جواز امامة المفضول مع قيام الافضل ، ويقولون : بأن عليا رضي الله عنه أفضل الصحابة ، الا أن الخلافة نزلت الى أبي بكر لمصلحة رأوها وقاعد دينة راعوها ، وكان قوله بصحة امامة أبي بكر وعمر وسبباني تبرى شيعة الكوفة منه ورفضهم له فسوا بالرافضة ، وقد افرق أصحابه الى ثلاثة فرق ، الجارودية (٥)

-
- (١) هم اتباع يحيى بن أبي شبيب وهم يردن الامام بعد جعفر الصادق هو ابنه محمد . انظر الملل والنحل ١ : ١٦٧ .
- (٢) هم القائلون بامامة اسماعيل بن جعفر الصادق بعد أبيه ينص منه واتفاق من أولاد جعفر ، وقد اختلفوا في موته فادعى بعضهم أنه لم يموت ، وأنه إنما أظهر موته تقية من خلفاء بني العباس انظر الملل والنحل ١ : ١٦٧ .
- (٣) وهم القائلون بامامة موسى بن جعفر بعد أبيه ، وأن جعفرا نص على امامته ، وقد توقف بعضهم في موته وقالوا لا ندري أمات أم لم يموت وسيخرج بعد الغيبة ويقال لهم الواقفة . انظر الملل والنحل ١ : ١٦٨ : ١٦٩ .
- (٤) هم طائفة من الشيعة الامة ، سوا بذلك لقولهم باثني عشر اماما ، وهم متفوقون على سوق الامة الى موسى الكاظم بن جعفر الصادق ثم يختلفون بعد ذلك فمن يحد اختلافا كبيرا وصل بالاستقراء الى احدى عشرة جماعة . انظر تفصيل اقوالهم في الملل والنحل ١ : ١٦٩ / ١٧٣ .
- (٥) الجارودية أصحاب أبي الجارود زياد بن أبي زياد ، وهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على امامة علي بالوصف دون التسمية ، ويخالفون مذهب الزيدية في تكفير الصحابة لمبايعة أبي بكر . الملل والنحل ١ : ١٥٧ / ١٥٨ .

والسليمانية (١) والصاحية والبترية (٢).

هذه هي أهم فرق الشيعة أو المنسوبون الى التشيع .
 أما أثرهم في وضع الحديث ، فقد اطبق العلماء على أن للشيعة أثرا بارزا في الكذب ووضع الحديث ولم يخالف في ذلك أحد ، بل ان نفرا من الشيعة أنفسهم يقرون بأن بعض من انتسب اليهم كان يفتري ويقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآل بيته ، والاعتراف كما يقال : سيد الادلثة ، يقول ابن أبي الحديد : ان أصل الاكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة فانهم وضعوا في مبدأ الامر أحاديث مختلفة في صاحبهم حملهم على وضعها دواة خصومهم ، فلما رأيت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها في مقابلة هذه الاحاديث (٣) .

وهناك أقوال بعض ائمة الحديث المعتمد بأقوالهم بصرحون بدور الشيعة في وضع الحديث .

(١) اتباع سليمان بن جرير وهم يقولون ان الامامة شوري ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين وتصح للمفضول مع وجود الأفضل ويثبتون أمامة أبي بكر وعمر وان كان الصحابة قد أخطأوا في تولية أبي بكر رضى الله عنه الا انهم لا يؤخذون على خطأهم كما أنهم كفروا عثمان رضى الله عنه للاحداث التي أحدثها وكفروا عائشة وطلحة والزبير لمحاربتهم عليها ، وخالفوا سائر الشيعة في القول بالبداة والتقية . انظر الملل والنحل ١٥٩ : ١ / ١٦٠ .

(٢) أما الصاحية فهم أصحاب صالح بن الحسين بن حى ، وأما البترية فهم اتباع كثير النوى الابتري ، وهم متفقون في المذهب ويوافقون السليمانية في كثير مما ذهبوا اليه ويخالفونهم في أمر عثمان رضى الله عنه . فهم متوقفون فيه للتعارض بين فعله وما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضله . انظر الملل والنحل ١٦١ : ١ / ١٦٢ .

(٣) السنة ومكانتها في التشرية : ٨٩ / ٩٠ ، السنة قبل التدوين : ١١٥ ، فضلا عن شرح نهج البلاغة .

يقول الامام الشافعى : وتقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطائيس
من الرافضة لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم ، وحكى أن هذا مذهب
ابن أبى ليلى وسفيان الثورى ، وروى مثله عن أبى يوسف القاضى (١) .

وأخرج الخطيب باسناده الى حرمة بن يحيى قال ، سمعت الشافعى
يقول : لم أر أحدا من اهل الاهواء أشهد بالزور من الرافضة . (٢)

وروى أيضا باسناده الى على بن الجعد قال ، سمعت أبا يوسف
يقول : أجهز شهادة اهل الاهواء اهل الصدق منهم الا الخطائيس
والقدرية ، قال أبو أيوب ، سئل ابراهيم عن الخطايبه فقال : صنف من
الرافضة (٣) .

كما روى الخطيب أيضا بسنده الى ابن المبارك قال : سأل أبو عصمة
أبا حنيفة ممن تأمرنى أن أسمع الآثار ، قال : من كل عدل فى هـسواء
الا الشيعة ، فان أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (٤)

وقال يونس بن عبد الأعلى ، قال أشهب : سئل مالك رضى الله عنه
عن الرافضة ؟ فقال : لا تكلمهم ولا ترو عنهم فانهم يكذبون (٥) .

وقال يزيد بن هارون : يكتب عن كل مبتدع اذا لم يكن داعية الا
الرافضة فانهم يكذبون (٦) .

(١) الكفاية : ١٩٤ / ١٩٥ .

(٢) الكفاية : ٢٠٢ ، المنتقى : ٢١ .

(٣) الكفاية : ٢٠٢ .

(٤) الكفاية : ٢٠٣ .

(٥) المنتقى : ٢١ .

(٦) المنتقى : ٢٢ .

وقال شريك : أحمل العلم عن كل من لقيته ، الا الرافضة فانهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً (١)

وقال أيضا : أدركت الناس وما يسمونهم الا الكذابين — يعنسى — أصحاب المغيرة بن سعيد (٢) .

وقال الذهبي : والرافضة يقرّون بالكذب حيث يقولون : ديننا التقية وهذا هو النفاق ثم يزعمون أنهم هم المؤمنون ، ويصفون السابقين الاولين بالردة والنفاق كما قيل : رمثني بدائها وانسلت (٣) .

هذه بعض الآثار الواردة عن سلف الامة وخلقها تجاه الشيعة وأثرهم في وضع الحديث ، ولو أمعنا النظر لرأينا أن ثمة موهثرات حدثت بكثير مسن منتسبى الشيعة الى الوضع في الحديث ، وهذه الموهثرات يمكن تقسيمها الى قسمين : —

أ — موهثرات خارجية .

ب — موهثرات داخلية .

١ — الموهثرات الخارجية ، وتتمثل فيما يلي :

١ — انخراط الكثير من اعداء الاسلام بعد أن تظاهروا بالدخول فيه في صفوف كثير من الشيعة ، وانتحلوا مذهبهم وتظاهروا بحب آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهم يهدفون بذلك نشر آرائهم الباطلة وبث نظرياتهم المعادية للاسلام ، فاتخذوا التشيع ستاراً يعملون من خلفه لتحقيق أهدافهم والوصول الى مآربهم وقد استغلوا مكانة آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم — في نفوس المسلمين ،

(١) المنتقى : ٢٢٠ .

(٢) المنتقى : ٢٢٠ والمراد بهم المغيرة وهم طائفة من الغلاة سبقت الاشارة اليهم قريباً .

(٣) المنتقى : ٢٢٣ .

وبعدهم عن السلطة بعد تنازل الحسن عن الحكم ، فأشعلوا نار الفتنة وأذكوها حتى اشتد أوارها باسم آل البيت ليبلغوا ما أرادوا فلم يكتفوا بتفريق كلمة المسلمين حيث غدوا يشتم بعضهم بعضاً ، ويلعن بعضهم بعضاً ، بل يضرب بعضهم رقاب بعض . حتى بشوا تعاليمهم المخالفة صراحة للإسلام ، فسووا بين الأئمة وبين الأنبياء بل جعل بعضهم الأئمة الهة عبدها من دون الله ، وطعنوا في الذات العلية ، وجعلوها مكاناً للجهل والتناقض وما تعدد طوائف غلاة الشيعة والمهادي التي نادوا بها إلا دليل قاطع على أن دعاة هذه الطوائف قوم انتحلوا الإسلام بقصد هدمه وإفساده ، ولما كان من الصعب الجهر بهذه الآراء ابتداءً فقد زملوها ثوب التشيع ، ودثروها حب آل البيت ، فتقولوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أئمة أهل البيت ما لم يقولوا ، والصقوا بهم ما يراهم الله منسبه مما صدح به اليهود ، ودعا إليه النصارى واعتقده أصحاب الأديسان الوثنية ولا أدل على ما أقول ، من تزعم ابن سبأ والمغيرة بن سعيد ، ومحمد بن أبي زنبأ أبي الخطاب وغيرهم من أمثالهم ممن كانوا طالع السوء على الشيعة الذين اتبعوهم وجعلوهم أئمة لهم بهم يهتدون وعلى سننهم يستنون .

٢ - انتحال بعض الكذابين والفسقه مذهب التشيع والقيام بالدعوة لبعض أئمة آل البيت والأخذ بترتهم ، وإنما غرضهم من ذلك الوصول إلى السلطة والحياة في ظل الامرة ، وقد سوغوا لأنفسهم الكذب ووضع الحديث والحض عليه ، بل تجاوزوا الأمر في ذلك حتى ادعوا الإمامة ، بل النبوة ، ويكفي في ذلك مثالا قيام المختار الثقفي الكذاب الذي طلب من بعض المجنابة وأبنائهم أن يقرّوه بأحاديث يضعونها على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم ليبلغ بها الوصول إلى الامارة والسلطة . وقد سبقنا الإشارة إلى ذلك عند الكلام على بداية الوضع (١) .

ب - المؤثرات الداخلية :

وهي تتمثل في بعض آراء انفراد بها الشيعة ومحور هذه الآراء يتعلق بالامامة وغيرها ، ان يترتب على ادعائها لبعض رجال آل البيت الوقوع في الكذب من حيث يشعرون اولاً يشعرون .

١ - فقد جعلوا شرط الامامة الافضلية ، وقالوا بفضل على رضى الله عنه على الاطلاق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكتفوا بما صح من الآثار في فضله حتى اختلقوا أحاديث يؤكدون فيها ذلك فوضعوا أحاديث تبيين المادة التي خلق منها تدل على ميزته وفضله (١) كما وضعوا أحاديث في سبقه للاسلام واستقرار الايمان في قلبه قبل غيره (٢) ، ووضعوا احاديث تنص على أنه خير الناس مطلقاً ويكفرون من ينكر ذلك (٣) ووضعوا أحاديث توعد من لا يحبه فضلاً عن يفضله ويشناه (٤) .

٢ - كما اقتضى اثباتهم الوصية له من رسول الله صلى الله عليه وسلم القول عليه بأن وضعوا أحاديث تنص على أنه وارثه وأنه وصيه من بعده (٥) ولما عورضوا في دعواهم هذه باجماع الصحابة على أبي بكر وعمر وما يعتهم لهما حكما بتخطئة الصحابة أو بكذبهم ، بل تجرأ بعضهم فحكم بكفرهم - مع أن الله تعالى صرح بأنه رضى عنهم - وأن عليهم رضى الله عنه نص بالوصية لمن بعده ، وكذلك كل أمام ينص على من بعده .

-
- (١) انظر الموضوعات ١/ ٣٣٩ : ٣٤٠ ، اللاكلى المصنوعة ١ : ٣٢٠ / ٣٢١ .
 (٢) الموضوعات ١ : ٣٤٠ / ٣٤١ .
 (٣) الموضوعات ١ : ٣٤٧ / ٣٤٩ .
 (٤) الموضوعات ١ : ٣٨٥ / ٣٨٦ .
 (٥) الموضوعات ١ : ٣٤٦ / ٣٤٧ ، اللاكلى ١ : ٣٧٤ / ٣٧٨ .

٣ - كما ان دعواهم بأن الاثمة محيطون بالأحكام المتعلقة بأفعال العباد ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لقنهم أيها سواه فيما وقع أو فيما سيقع ، وأن معرفة هذه الاحكام مما استأثر الاثمة به ، فلا يعلمها غيرهم الا من طريقهم - كل هذا سوغ لبعض من انتسب اليهم أن يضع في ذلك أحاديث ينسبها اليهم ، ويسلسل اسنادها بأئمتهم ، فقد اشتهر لدى ائمة الحديث نسخا موضوعة ، ألصقت بال البيت من ذلك :

- ١ - نسخة أحمد بن عامر بن سليمان الطائى عن آل البيت .
- ٢ - نسخة محمد بن سهل بن عامر البجلي عن موسى الرضا عن آبائه .
- ٣ - نسخة أحمد بن على بن صدقة عمن على بن موسى الرضا عمن آبائه .
- (١) وغير ذلك من النسخ التى حكم عليها الجهابذة بالوضع والكذب
- ٤ - كما ان قول الشيعة بالبداة قد سوغ لبعض المنتسبين منهم بالوضع والكذب على الله عز وجل ، وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا كشف أمره ، وبدت عورته ، وأسقط في يده ، ازمع أنه بدا لله غير ما أخبر (٢) .
- ٥ - زيادة على ذلك قول بعضهم ان الاثمة يحيطون بعلم الظاهر والباطن ، سوغ لبعض ادعائهم أن ينسبوا الى أئمتهم كل تفسير للقرآن الكريم متعسف أو تأويل متكلف ، زعموا منهم أن ذلك تأويل الباطن المتلقى عن أئمتهم .

(١) انظر الموضوعات ١ : ١٢٩ ، اللالى ١ : ٣٧٢ ، وانظر البحث الذى أفردته للكلام على النسخ الموضوعة .

(٢) انظر الملل والنحل ١ : ١٤٨ / ١٤٩ ، فى تفسير البدا ، وقد أشار الى الاسباب التى حملتهم على القول بالبدا .

كل هذه المبادئ وغيرها مما انفرد به الشيعة سوفت لبعضهم
الوضع في الحديث والتقول على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى
أئمة آل البيت ، ولم يقتصر وضع الشيعة على هذه المسائل بل تجاوز
الامر الى مسائل أخرى يتلخص أهمها فيما يلي :-

(١) الوضع في مثالب الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد فهمما بالظلم
والحط من قدرهما وفصلهما وادعاء آسائتهما لعلي وآل بيتهم
ما لا يخفى كذبه ، وقد أشار ابن أبي الحديد الى كذب الشيعة في
ذلك فقال : فأما الامور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من
ارسال قنفذ الى بيت فاطمة . . . وأن عمر ضغطها بين البسب
والجدار وجعل في عنق علي حبلا يقاد به ، فكله لا أصل له عنده
أصحابنا ولا يثبت أحد منهم ، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه ،
وانما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله ^(١) وقد ألقت كتب في مثالب
الشيخين لو بحثنا عن مواليها لوجدناهم من الشيعة .

(ب) لم يكف الشيعة من النيل من معاوية بلعنه أو شتمه أو الطعن فيه
لخروجه على علي رضي الله عنه ومحاربتة له ، حتى وضعوا أحاديث على
لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يأمر فيها بقتله ^(٢) ويوعده
على ولايته ^(٣) ، ويدعو عليه وعلى عمرو بن العاص بالاركاس والدفع في
النار ^(٤) ، بل لم يقتصروا على ذلك حتى الحقوا بنى أمية كلهم ،
وتقولوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ان الله عناهم

(١) السنة قبل التدوين ١ : ١٥٨ / ١٥٩ . نقلا عن شرح نهج البلاغة لابن
أبي الحديد .

(٢) والحديث هو : اذا رأيتم معاوية يخطب على منبري هذا فاقتلوه .
انظر الموضوعات ٢ : ٢٤ / ٢٦ .

(٣) الحديث طويل ، والمقصود منه قوله : كيف بك اذا وليت حقبا تتخذ
السيئة حسنة والقبيح حسنا يربو فيها الصغير ، ويهرم فيها الكبير
أجلك يسير وظلمك عظيم ا هـ الموضوعات ٢ : ٢٨ .

(٤) الموضوعات ٢ : ٢٨ .

بقوله : " والشجرة ملعونة في القرآن " (١) .

كل هذا وغيره يبين لنا دور الشيعة وأثرهم في الوضع في الحديث وأجدني غير غال إذا قلت : ان الشيعة كان لها نصيب وافر في ذلك ، وكتب الموضوعات أكبر شاهد على هذا القول والله أعلم .

٣ - دور الحزب المعارض للشيعة في وضع الحديث

وانما اعنى بالحزب المعارض للشيعة الجمهور الذي عرف فيما بعد بأهل السنة ، اذ سبق الكلام على الخوارج ودورهم في وضع الحديث .

أما دور هذه الطائفة من الناس فالمتبع لكتب الحديث ، خاصة ما اقتصت بتدوين الاحاديث الموضوعة والمكذوبة فيرى أن بعض الجبهة والفسقة منهم ممن أخذته المزة بالاثم قابلوا الشر بمثله ، قد ولجوا في حماة الوضع مستنقعات الكذب فقابلوا الشيعة في ثلبها الشيخين والنيل من معاوية ومسن دار في فلكه من الصحابة ، فوضعوا احاديث في فضل الشيخين ، حيث رأوا أن الفضائل الثابتة لهما غير كافية لمجابهة ذلك السيل من بهت الشيعة وانتقاصهم أبا بكر وعمر ، فتقولوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، ووضعوا احاديث أنردت في فضائل أبي بكر ، وأخرى في فضائل عمر ، وثالثة في فضلهما معا ورابعة في فضلهما مع عثمان رضي الله عنه .

ومن ذلك ادعائهم في أبي بكر أنه فضّل في المادة والروح التي جعل منها (٢) وأن الله تعالى يتجلى له خاصة ، وأن حبه سبب في دخول الجنة (٣) وأن النبي صلى الله عليه وسلم نص على خلافته من بعده وحض العباس وعلياً رضي الله عنهما على طاعته والامثال له (٤) الى غير ذلك مما وضعوه انتصاراً لأبي بكر مع أنه رحمه الله غنى عن ذلك كله (٥) .

(١) سورة الاسراء آية رقم ٦٠ .

(٢) الموضوعات ١ : ٣١٠ / ٣١٢

(٣) الموضوعات ١ : ٣٠٤ / ٣٠٨

(٤) الموضوعات ١ : ٣١٢ / ٣١٣

(٥) الموضوعات ١ : ٣١٥ / ٣١٧

كما وضعوا أحاديث في فضائل عمر رضى الله عنه ^(١) ، وأحاديث في فضائل عثمان رضى الله عنه ^(٢) وقد حاول بعضهم رآب الصدع بين أهمل السنة والشيعة في جعلهم الخلفاء والراشدين غرضا يصوبون لهم سهما الشتم ويكهلون لهم اللعن والسب لاسيما بعد أن سن المؤمنون لعن على على منابهم ، وجعلوا ذلك شعارا للولاء لهم ، فسوّج لهم أن يضعوا في فضائل الخلفاء الاربعة مجتمعين ، وقد حسبوا انهم بذلك يحسنون صنعا ، والحال أنهم وقعوا في هاوية الكذب ، وافتاتوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فافسدوا أكثر مما اصلحوا ، وأتوا من حيث لم يحتسبوا ، ومما وضعوه عليه - صلى الله عليه وسلم - يا على : ان الله أمرني أن أتخذ أبا بكر والدا وعمر مشيرا وثمان سندا وأنت يا على ظهرها أنتم أربعة قد أخذ الله لكم الميثاق في أم الكتاب ، لا يهيبكم الا مؤمن تقي ، ولا يهيفضكم الا منافق شقي ، أنتم خلفاء أمي ، وعقد ذمتي ، وحجتي على امتي ^(٣) . ومن ذلك قول : " اذا كان يوم القيامة نادى مناد تحت العرش : أين أصحاب محمد ؟ فيؤتى بأبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهم . فيقال لأبي بكر : قف على باب الجنة فأدخل من شئت برحمة الله ورد من شئت بعلم الله عز وجل . ويقال لعمر : قف على الميزان فنقل من شئت برحمة الله ، وخفف من شئت بعلم الله ، قال : ويكسى عثمان ابن عفان حلتين ، فيقال له : البسهما فاني خلقتها وادخرتها حين أنشأت خلق السموات والأرض ، ويعطى على بن أبي طالب رضى الله عنه ، عصا عوسج من الشجرة التي خلقها الله تعالى بيده في الجنة فيقال له : نذ الناس عن الحوض ^(٤) ، الى غير ذلك من الافتراءات التي هي من أبرد الكذب ^(٥) .

(١) انظر الاحاديث التي أوردها ابن الجوزي مما وضع في فضائل أبي بكر غير ما

أشرت اليه . الموضوعات ١ : ٣١٧ / ٣١٩ .

(٢) الموضوعات ١ : ٣٢٠ / ٣٢١ .

(٣) الموضوعات ١ : ٣٢٩ / ٣٣٥ .

(٤) الموضوعات ١ : ٤٠٣ .

(٥) الموضوعات ١ : ٤٠٣ / ٤٠٥ .

كما أنَّ بعض الجبهة والفسقة من المنتسبين لأهل السنة قابل ما
وضعت الشيعة في ذم معاوية بن أبي سفيان فزعموا أنَّ رسول الله صلى الله
عليه وسلم جعله ثالث الأماناء بعده وجبريل (١) وأنَّ الله تعالى خصه بقلم
من ذهب دون سائر كتبة الوحي ، أهداه اليه (٢) كما زعموا أنَّ النبي صلى
الله عليه وسلم أعطاه سهاما (٣) وقيل سفرجلا (٤) ووعد أن يلقاه بهن فسى
الجنة ، الى غير ذلك من الأحاديث التي يلح فيها الناظر أنها افتراء
محض (٥) .

وهكذا نرى أنَّ الخصومات السياسية كان لها أثر بيِّن في وضع الحديث
والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢ - الخلافا والمذاهب العقيدية :

جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى الناس بالحجة البيضاء ، ودعاهم
الى العقيدة السمحاء ، وعود أصحابه على الايمان بما جاء من الله تعالى ايمانا
مطلقا ، وخاصة فيما يتعلق بذات الله تعالى وأسمائه وصفاته ، وحضهم على
التسليم والرضا بما قدر الله وقضى ، ونهاهم عن التكلف والخوض فيما سكنت
عنه رحمة بهم من غير نسيان ، وهكذا انتقل - صلى الله عليه وسلم - الى الرفيق
الأعلى والصحابة رضوان الله تعالى عليهم على ما عودهم عليه رسول الله صلى
الله عليه وسلم سائرهم ، ولتعاليمه متبعون ، يومنون بما جاء في كتاب الله ،

(١) الموضوعات ٢ : ١٦ / ٢٠

(٢) الموضوعات ٢ : ١٥ / ١٦

(٣) الموضوعات ٢ : ٢٠ / ٢٢

(٤) الموضوعات ٢ : ٢٢ / ٢٣

(٥) الموضوعات ٢ : ٢٣ / ٢٦

وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جملة وتفصيلا ، يشتهون لله ما أنته
لنفسه ، ويغفون عنه ما نغاه ، ولا يقفون ما ليس لهم به علم ، ولا يتكلفون نفسى
بحث ما لم يؤمروا ببحثه ، ولا يحكمون فى المسألة حتى تقع ، وهكذا سار
السلف حتى اذا اتسعت رقعة الاسلام ، ودخل الناس فيه جماعات ووجداننا
سوقة وملوكا ، جهلة ومتعلمين ، وانتقلت بعض حضاراتهم ومعارفهم الى
الايواسط الاسلامية فآثر المسلمون فيمن انضم الى صفوفهم كما تأثروا ببعض
معارفهم ، وبدأت بعض البدع تظهر على الصعيد الاسلامى ، وكل ما استقرت
بدعة واتسعت رقعتها أعقبته بدعة أخرى ، ففى أواخر عصر الصلطة أيام امرة
ابن الزبير ، وبعد الملك بن مروان ظهرت بدعة القدريّة المرجئة ، ثم برزّت
بدعة الجهمية المشبهة المثلثة مع بداية عصر التابعين ، ثم أتبع ذلك بدعة
القول بخلق القرآن الى غيرها من البدع التى كان ميدانها العقيدة الاسلامية
والتي عرفت بعلم الكلام ، وما زاد فى سعيها واشتداد أوارها تبنى بعض
الخلافا والأمرء والولاة لهذه البدع ، وحمل الناس عليها ، وعقد المناظرات
العصيفة بين فرسانها — وهذه المناظرات وان كان فيها شحذ للأذهان وصقل
للعقول ، وتفتح للأفكار ، وسعة أفق للألباب ، الا أنها فتحت على المجتمع
الاسلامى بابا من الفتن ، وساهمت فى تمزيق كيانه ، كما أنها ضخت الجانب
النظري المجرد على الجانب العملى الذى كان منهج الصحابة والرعييل الأول
حيث وقفوا عند النصوص ، وامثلوا أمر الله تعالى ، عملوا بالمحكم ، وآمنوا
بالمشابه ، وفوضوا أمره الى الله تعالى دون تأويل أو تمثيل أو تشبيه أو
تعطيل ، فحافظوا بذلك على صفاء العقيدة واشراقها فى حين أضع أرباب
الكلام ذلك الوضع والصفاء بجدالهم الذى لم يزد ، توضيحهم الا غمضا
وتعليقهم الا تخطا .

وهرع كل فريق الى القرآن يلتمس فيه بغيته ، ويفتش فيه عن حاجته ،
فلما أعوزهم أن يجد كل فريق طلبته ، نقبوا فى السنة لعلمهم يهتدون ، ولجأ
قليلا الورع منهم والفاسقون الى الوضع فى الحديث تأييدا لبدعتهم ، وانتصارا
لمذهبهم والبدع التى أحدثت كثيره الا أنه يمكن حصر أصحابها فى ثلاثة
طوائف رئيسية هي :-

- ١ - المعتزلة (١) .
 ب - الجبرية (٢) .
 ج - الصفاتية (٣) .

(١) نسبوا الى ذلك لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء مجلس شيخه الحسن البصري ، ويسمون بأصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية ، وأهم مبادئهم القول بأن العبد خالق لأفعاله ، وأن كلام الله مخلوق وأن مرتكب الكبيرة مخلص في النار ، وأن أصول المعرفة وشكر النعمة والحسن والقبح تجب معرفتها بالعقل ، وهم فرق أهمها الواصلية نسبة الى واصل بن عطاء ، والهنديلية أصحاب أبي الهذيل الملائك ، والنظامية أصحاب إبراهيم بن سيار النظام ، والخابطية أتباع أحمد بن خابط ، والحدیثة أصحاب الفضل الحديدي والبشرية أتباع بشر بن المعتمر ، والمعمرية أصحاب معمر بن عباد السلمي ، والمردارية أصحاب عيسى بن صبيح أبو موسى المردار والشامية ينسبون الى ثامة بن أشرس النهمري ، والشامية أصحاب هشام ابن عمرو القوطي ، والجاحظية نسبة الى أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، والخياطية أصحاب أبي الحسن ابن أبي عمرو الخياط ، والجهانية أصحاب أبي محمد ابن عبد الوهاب الجبائي ، والبشمية نسبة الى أبي هاشم عبد السلام الجبائي ، انظر تفاصيل مذاهبهم ، والكلام على طوائفهم في الملل والنحل ١ : ٤٣ / ٨٥ .

(٢) سمو بذلك لأنهم ينفون الاختيار في فعل العبد ، ويضيفون أفعاله الى الرب ، ويرون أن العبد مجبور في أفعاله كما يذهبون الى نفس صفات الباري جل وعلا ، لأنه في رأيهم لا يجوز أن يوصف بصفة يوصف بها خلقه ، وأن حركات أهل الخلود تنقطع ، وأن الجنة والنار تغنيان بعد دخول أهلها فيهما ، وأنه يكفي في الإيمان الإقرار بالقلب ، وأن الإيمان لا يتبعث ولا يتفاضل ، وهم شيع أصحاب الجهمية ، نسبة الى جهم بن صفوان ، والنجارية أتباع الحسين بن محمد النجار والضرارية ، أتباع ضرار بن عمرو ، وحفص القرطبي ، انظر الملل والنحل ١ : ٨٥ / ٩١ .

(٣) ونسبوا الى الصفات لأنهم يثبتون الصفات الازلية لله تعالى ، وهم فرق منهم أهل السنة - وهم السائرون على نهج السلف لأنهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه من غير تحاويل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل ، ومنهم من يثبت له بعض الصفات ويأول بعضها ، ومنهم من قال بتشبيه الباري تعالى ببعض مخلوقاته تعالى الله عن ذلك علواً

وكل طائفة منهم شيع وأحزاب ، وقد تجلى أثرهم في وضع الحديث في نقاط ثلاث :

١- وضع أحاديث تؤيد مذهبهم ، وتنص على صحة بدعتهم ، فقد وضعت القدرية حديثاً ، إذا كان يوم القيامة ، جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد ، فالسعيد من وجد لقدمه موضعاً فينادى مناد من تحت العرش : الا من برأ رسه من ذنبه فليدخل الجنة^(١) .

وقد وضع في مقابلة هذه الأحاديث من المخالفين لهم أحاديث يؤيدون بها مذهبهم منها حديث طويل ذكروا فيه خصومة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما في القدر ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم بأن جبريل وميكائيل وقعا في الخصومة نفسها وأنه صلى الله عليه وسلم قضى فيها بين أبي بكر وبين عمر رضي الله عنهما بقضاء اسرافيل بين جبريل وبين ميكائيل فقال : أوجب القدر خيره وشره وضره ونفعه وحلوه ومره ، فهذا قضائي بينكما ثم ضرب على كتف أبي بكر أو فخذاه وكان الى جنبه فقال : يا أبا بكر ان الله لو لم يشأ أن يعصى ما خلق إبليس ، فقال : أبوبكر : استغفر الله ، كانت مني يا رسول الله زلة أو هفوة ، لا أعود لشيء من هذا . . . الحديث^(٢)

وغير ذلك من الأحاديث التي على سيرة هذا .

كما وضعت المرجئة أحاديث تقوى بها بدعتها ، مثل حديث " قد م وقد ثقيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا جئنناك تسالك عن الإيمان

== كبيراً وأهم فرقهم الأشعرية نسبوا الى أبي الحسن الأشعري والمشبهة ، والكراميه أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام . انظر تفصيل أقوالهم في الملل والنحل ١ : ٩٢ / ٩٣ .

(١) الموضوعات ١ : ٢٧٢ .

(٢) الموضوعات ١ : ٢٧٣ / ٢٧٤ .

يزيد او ينقص ؟ ، قال : الايمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي ، وزيادته كفر ، ونقصانه كفر ^(١) ، ونحوه في الأحاديث ^(٢) .

وقد جاراهم مخالفوهم فوضعوا أحاديث على النقيض من ذلك ، فقد وضعوا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حديث " الأيمان قول وعمل يزيد وينقص ^(٣) " .

ووضعوا أحاديث في الرد على الجهمية الذين قالوا بخلق القرآن من ذلك " كل ما في السموات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن ذلك أنه كلامه منه بدأ واليه يعود ، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون القرآن مخلوق ، فمن قاله منهم كفر بالله العظيم ، وطلعت امرأته من ساعته ، لأنه لا ينبغي أن تكون تحت كافر إلا أن تكون سبقة بالقول ^(٤) " .

كما وضعت طائفة منهم حديث " ان من تمام ايمان العبد الاستئناس ، أن يستثنى فيه ^(٥) " .

وقد وضع المخالفون لذلك حديث " ان أمتي على الخير ما لم يتحولوا عن القبلة ، ولم يستثنوا في ايمانهم ^(٦) " . الحديث .
وحديث " كما لا ينفع مع الشرك شيء ، كذلك لا يضر مع الايمان شيء ^(٧) " .

(١) الموضوعات ١ : ١٣١ .

(٢) الموضوعات ١ : ١٣١ / ١٣٣ .

(٣) الموضوعات ١ : ١٢٩ / ١٣٠ .

(٤) الموضوعات ١ : ١٠٧ .

(٥) الموضوعات ١ : ١٣٥ .

(٦) الموضوعات ١ : ١٣٥ .

(٧) الموضوعات ١ : ١٣٦ .

٢- ذهب بعضهم الى وضع أحاديث في ذم أصحاب تلك البدع التي نصوا عليها ، ولذف أهلها بالكفر ووصفهم بأقذع الصفات ، وإبعادهم بالخلود في النار ، فمما وضعوا الحديث السابق ذكره أنفاً فيمن قال بخلق القرآن ، وكذلك حديث " صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي ، المرجئة والقدرية ، قيل : يا رسول الله من القدرية ، قال : " قوم يقولون لا قدر " ، قيل فمن المرجئة ؟ ، قال : " قوم يكونون في آخر الزمان إذا سئلوا عن الإيمان يقولون : نحن مؤمنون ان شاء الله " (١) .

وكذلك حديث " من قال : الإيمان يزيد وينقص ، فقد خرج من أمر الله ، ومن قال أنا مؤمن ان شاء الله فليس له في الاسلام نصيب " (٢) .

وكذلك حديث " ما كانت زندقة الا وأصلها التكذيب بالقدر " (٣) .

وحديث " ان لكل أمة مجوسا ، وان مجوس هذه الأمة القدرية ، فلا تعود وهم اذا مرضوا ولا تصلوا عليهم اذا ماتوا " (٤) .

وحديث " ان لكل أمة يهودا ، ويهود أمتي المرجئة " (٥) .

وحديث " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرجئة فقال : لعن الله المرجئة قوم يتكلمون على الإيمان بغير عمل ، وأن الصلاة والزكاة والحج ليست بغيرضة ، فان عمل فحسن وان لم يعمل فليس عليه شيء " (٦) .

كما أن بعض مخالفي هذه البدع وضعوا أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يبين فيها ما تختص به كل طائفة من قول ، وسوى بينهم في الوعيد

-
- | | |
|-----|---------------------------|
| (١) | الموضوعات ١ : ١٣٤ . |
| (٢) | الموضوعات ١ : ١٣٥ . |
| (٣) | الموضوعات ١ : ٢٧٤ . |
| (٤) | الموضوعات ١ : ٢٧٥ . |
| (٥) | الموضوعات ١ : ٢٧٦ . |
| (٦) | الموضوعات ١ : ٢٧٦ / ٢٧٧ . |

والعقوبة . فقد رَوَّاهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَرْبَعَةً عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا ، قُلْنَا مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : الْقَدَرِيَّةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمَرْجُئِيَّةُ وَالرَّوَافِضُ ، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْقَدَرِيَّةُ ؟ ، قَالَ : الَّذِينَ يَقُولُونَ الْخَيْرُ مِنَ اللَّهِ ، وَالشَّرُّ مِنْ إِبْلِيسَ ، أَلَا إِنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ مِنَ اللَّهِ ؟ ، قَالَ : فَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَا الْجَهْمِيَّةُ ؟ ، قَالَ : الَّذِينَ يَقُولُونَ : إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ أَلَا إِنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَا الْمَرْجُئِيَّةُ ؟ ، قَالَ : الَّذِينَ يَقُولُونَ : الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلاَ عَمَلٍ ، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ : فَمَا الرَّوَافِضُ قَالَ : الَّذِينَ يَشْتُمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ ، أَلَا فَمَنْ أَبْغَضَهُمَا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ (١) .

وكذلك وضعوا حديث " المرجئة والقدرية والروافض والخوارج يُسَلِّبُ مِنْهُمْ رِيحَ التَّوْحِيدِ فَيُلْقُونَ اللَّهَ عِزَّ وَجَلَّ كَفَارًا خَالِدِينَ مَخْلُودِينَ فِي النَّسَارِ (٢) " إلى غير ذلك من الأحاديث التي لا يشك من له أدنى مسكة من عقل أنها منقولة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما أوردته فيض من غيض ، كل ذلك يدل على أن الخلافات الكلامية ، والمذاهب العقدية كان لها أثر واضح على الوضع في الحديث والتحريض على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣ - الخلافات والمذاهب الفقهية :

كما ظهر لنا مما سبق اختلاف الناس وتفرقهم في بعض المسائل العقدية ، فقد كان اختلافهم في المسائل الفرعية والتطبيقات العملية أكثر ، لاسيما وأن الشارع وكل إلى الفقهاء المجتهدين استنباط بعض المسائل الفرعية ، بعد أن

(١) الموضوعات ١ : ٢٧٦ ، اللآلى المصنوعة ١ : ٢٦٢ .

(٢) " ٢٧٨ : ١ ، اللآلى ١ : ٢٦٣ .

وضع لهم الاصول الكلية حسب وسائل يتبعونها ، وسائل يراعونها ، فأدى ذلك الى وجود اختلاف فى بعض المسائل ، الفرعية التى أجاز الشارع فيها ذلك الاختلاف وعدّها من تنوع العبادات خصوصا اذا كان فى ذلك مصلحة للامة الاسلامية ، ودفع لعنت يلحقها ، وجرح يصبها ، ولكن الجبهة المقلدين الذين ضاق أفقهم ، ووخم عطنهم ، جعلوا الانتصار للمذهب غايتهم ، وحمل الناس على رأيهم هو هدفهم ، فدفع ذلك الفسقة منهم الى طرق باب الوضع فى الحديث للوصول الى ما ربههم ، ولاضفاء القدسية على مذهبهم ، وسلكوا فى سبيل الوصول الى ذلك طريقين :

١ - الطريقة الاولى :

وضعوا أحاديث فى مناقب أئمتهم ، وأخرى فى مثالب أئمة مخالفهم زعموا منهم أن فى الاشادة والمنقبة لآلهم أو أئمتهم دليلا على صحة كسل ما ذهبوا اليه أو قالوه ، كما أن فى الاخرى دليلا على انتقاص ما ذهب اليه غيرهم وعدم صحته . ، فمما وضع هؤلاء الفسقة فى مناقب بعض الأئمة حديث " يكون فى أمتى رجل يقال له النعمان بن ثابت يكتى أبا حنيفة ، يُجرى الله على يديه دينى وسنتى ^(١) . ، وفى رواية أخرى : سيكون فى أمتى رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتى " ^(٢) .

أما أحاديث المثالب فمنها حديث " يكون فى أمتى رجل يقال له محمد ابن ادريس ، أضر على أمتى من ابليس ^(٣) وغير ذلك من الاحاديث السوارة فى ذلك .

ب - الطريقة الثانية :

فقد لجأ بعضهم الى وضع حديث أو أحاديث يؤيد بها رأى

(١) الموضوعات ٢ : ٤٩ ، اللاكى ١ : ٤٥٨

(٢) الموضوعات ٢ : ٤٨ ، اللالى ١ : ٤٥٧ .

(٣) الموضوعات ٢ : ٤٨ / ٤٩ ، اللالى ١ : ٤٥٧ .

أمام في مسألة بعينها ، قال فيها الامام قولاً ، فيعزز هؤلاء المتعصبون لهذا الامام قوله بحديث يختلقونه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومما وضعوا انتصاراً لمذاهبهم حديث " اذا كان في الثوب قدر درهم من السدم غسل وأعيدت الصلاة (١) .

وكذلك حديث يروى عن ابن مسعود " صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع أبي بكر وعمر ، فلم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلاة (٢) .

وكذلك حديث يروى عن ابي هريرة ، وانس بن مالك " من رفع يديه في الصلاة ، وفي رواية في التكبير فلا صلاة له (٣) .

وقد وضع المخالفون لهم حديثاً آخر يؤيد ما ذهبوا اليه حيث لم يكتفوا بما ورد من أحاديث صحيحة (٤) ، وما الدافع لذلك الا التعصب

(١) الموضوعات ٢ : ٧٥ / ٧٦ ، اللالي ٢ : ٣ / ٤

(٢) الموضوعات ٢ : ٩٦ .

(٣) الموضوعات ٢ : ٩٧ .

(٤) قال ابن الجوزي : وما أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة ، ففي الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى تحاذى منكبيه واذا اراد ان يركع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، قال ابن المديني : حق على المسلمين أن يرفعوا ايديهم لهذا الحديث ، قال المصنف - أي ابن الجوزي - قلت : وهذه حسنة قد رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وعبد الرحمن بن عوف وحسين ابن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وعمار بن ياسر وأبو موسى الأشعري وعمران بن حصين وابن عمرو وابن عباس وجابر وأنس وأبو هريرة ومالك بن الحارث وسهل بن سعد وبريد ووائل بن حجر ، وعقبة بن عامر وأبو سعيد الخدري وأبو حميد الساعدي وأبو أمامة الباهلي وعمر بن قتادة وعائشة واتفق على العمل بها مالك والشافعي وأحمد بن حنبل هذه الموضوعات ١ : ٩٨

والجهل ، والحديث الذى وضعوه هو عن على رضى الله عنه قال : " لَمَّا نزلت انا أعطيتك الكوثر ، قال النبى صلى الله عليه وسلم لجبريل : لِمَ هذ ، النخيرة التى يأمرنى بها الله عز وجل قال : ليست بثخيرة ، ولكنه يأمرك اذا تحركت للصلاة أن ترفع يدك اذا كبرت واذا ركعت واذا رفعت رأسك عن الركوع ، فانه من صلاتنا صلاة الملائكة الذين فى السموات السبع . ان لكل شىء زينة ، وزينة الصلاة رفع الايدي عند كل تكبيرة . قال ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم " رفع الايدي فى الصلاة من الاستكانة . . . الحديث (١) .

كما وضعوا حديث " لا يجتمع على مؤمن خراج وعشر " (٢) .

الى غير ذلك من الاحاديث التى وضعت انتصارا لآراء بعض الاثمة وتأييدا لمذاهبهم وما ذكرته هو مما وضع فى مذاهب أهل السنة أما بالنسبة للشيعية ، فقد سبقت الاشارة الى أنهم لا يقبلون من الحديث الا ما روى عن طريق أئمتهم ، وقد حصل ذلك قليلا الورع منهم على وضع أحاديث على أئمتهم (٣) .

كل ذلك يشير الى أن التعصب لبعض الآراء والمذاهب الفقهية الفرعية حمل بعض الفساق على المين فى الحديث ، والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ويلحق بالتعصب للمذاهب ، والآراء ما تجرأ به بعض من لا خلق له من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - تفضيلا لقبيلة على أخرى ، أو لجنس على جنس آخر أو لشعب على شعب مقابل أو للون على لون ، دون أن يكون هناك دافع للتفضيل سوى اتصافهم ببعض الصفات الجبلية ، ككونهم

(١) الموضوعات ٢ : ٩٩ ، اللاكى ٢ : ٢٠٠ .

(٢) " ٢ : ١٥١ ، اللالى ٢ : ٧٠ .

(٣) انظر صفحة : ١٧٠ / ١٧١ .

عرباً أو فرساً ، أو كونهم من ربيعة أو مضر ، أو كونهم ساميين أو غيرهم . بسـ
تناول الامر تفضيل بعض البلدان ، ودم بعض المدن والامصار ، ضاربين
عرض الحائط للمبادئ التي جاء بها الاسلام ونصر فيها على المساواة بين
الناس ، وأنهم كاسنان المشط ، وأنه لا فرق بين عرسى وعجى وبين أبيض
واسود الا بالتقوى .

وقد زاد من تلك انشعرات ، وأمكن من رفع تلك الشعارات ايشار
بعض الخلفاء فى الدولة الاموية والعباسية بعض القبائل أو الشعبـ
وتفضيل بعض الاجناس ، وقصر العمل عليهم دون غيرهم ، وتولييتهم مهام أمور
الدولة ، فأدى ذلك الى فخر القبائل العربية والدعوة الى الشعوبية ،
والمناداة بغضل السودان ، وادعاء المزية لأبناء فارس أو أبناء الرومـ
ولعب فسقة كل طائفة دورهم فى تأييد دعواهم بالتقول على رسول الله صلى
الله عليه وسلم مما لا يخفى كذبه ، ولا يجَهل وضعه ، فما وضعوا فى فضل
العربية ودم غيرها من اللغات حديث " أبغض الكلام الى الله تعالى الفارسية
وكلام الشيطان الخوزية ، وكلام "اهل النار البخارية ، وكلام اهل الجنسية
العربية (١) .

كما وضع الشعوبيون مقابل ذلك حديث " ان الله اذا غضب
أنزل الوحي بالعربية ، واذا رضى أنزل الوحي بالفارسية (٢) .

كما وضعوا حديث " ان كلام الذين حول العرش بالفارسية ، وان الله
اذا أوحى أمراً فيه يسر أوحاه بالفارسية ، واذا أوحى أمراً فيه شدة أوحاه
بالعربية (٣) .

كما وضع بعضهم فى دم السود حديث " ذكر السودان عند رسول

-
- (١) الموضوعات ١: ١١١ ، اللالى ١: ١١
(٢) الموضوعات ١: ١١١ ، اللالى ١: ١١
(٣) الموضوعات ١: ١١١ ، اللالى ١: ١٠٠ .

الله صلى الله عليه وسلم فقال : دعوني من السودان ، انما الاسود لبطنه وفرجه (١) .

وحديث رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فقال : لمن هذا ؟ فقال العباس : للحبشة أطعمهم وأكسوهم فقال : " ياعم لاتفعل ، لأنهم ان جاعوا سرقوا ، وان شبعوا زنوا " (٢) .

أما الاحاديث التى وضعت فى فضائل البلدان أو ذمها فهى كثيرة ولا تكاد مدينة من مدن الدولة الاسلامية الا وضع فيها حديث يشيد بفضلها أو يظهر ذمها والخط منها أو يحذر من السكنى بها أو يرغب فى ذلك ولعل تنقل مقر السلطة بين الحجاز وبين الشام وبين العراق كان له دور فى ذلك ، فقد وضعت أحاديث فى فضائل مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق (٣) ، وجدة (٤) والاسكندرية وعسقلان (٥) وقزوين (٦) ونصيبين (٧) وخراسان (٨) .

كما وضعت أحاديث فى ذم القسطنطينية ، وطبرية وانطاكية وصنعاء (٩) ومصر (١٠) والبصرة (١١) وبغداد (١٢) ، والسودان (١٣) الى غيرها من

-
- | | |
|------|--|
| (١) | تنزيه الشريعة ١٣: ٢ . |
| (٢) | تنزيه الشريعة ٣١: ٢ . |
| (٣) | الموضوعات ٥١: ٢ ، اللالى ٤٥٩: ١ . |
| (٤) | الموضوعات ٥١: ٢ ، اللالى ٤٦٠: ١ . |
| (٥) | الموضوعات ٥١: ٢ ، اللالى ٤٦٠: ١ ، اللالى ٤٦٣/٤٦٣ . |
| (٦) | الموضوعات ٥٦: ٢ ، اللالى ٤٦٤/٤٦٣ . |
| (٧) | الموضوعات ٥٦: ٢ ، اللالى ٤٦٤: ١ . |
| (٨) | الموضوعات ٦٠/٥٨: ٢ ، اللالى ٤٦٤: ١ . |
| (٩) | الموضوعات ٥١: ٢ ، اللالى ٤٥٩: ١ . |
| (١٠) | الموضوعات ٥٧: ٢ ، اللالى ٤٦٥: ١ . |
| (١١) | الموضوعات ٦٠: ٢ ، اللالى ٤٦٨: ١ . |
| (١٢) | الموضوعات ٢: ٢ ، اللالى ٧٠/٧٠ ، اللالى ٤٧٨/٤٦٩ . |
| (١٣) | الموضوعات ٢: ٢ ، اللالى ٧١/٧٠ ، اللالى ٤٧٨: ١ . |

الاحاديث التي تشير الى أن العصبية القلبية ، والفخر بالجنس أو اللون أو الدم أو المدن كان له أثر بارز في وضع الحديث والاختلاق على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقريب من هذا النوع - أعنى التعصب - ما حمل بعض الكذبة على الوضع في الحديث انتصارا للكذب فقد روى ابن الجوزي أن محمد بن عبد الواحد ، وضع حديث معاذ " دخلت يوما على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد فات وقت الصلاة ، فجاء أبو بكر الى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عائشة نائمين ، ففتح أبو بكر الباب بيده ، ودخل الحجرة ، وكان ساق النبي صلى الله عليه وسلم ملتفا بساق عائشة ، ففتحت عائشة عينها فראت أباها قائما فقالت : يا أبتاه ، ما وراءك ، وبكت ، فوقع رءوسها على وجه النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ، قال ابن الجوزي ، وبلغني عن أبي الفتح ابن أبي نصر بن ماجه أنه قال : لما وضع محمد الجوهري حديث معاذ في التيمم وأخرجه ورواه أنكر عليه أهل العلم ، فبلغ ذلك محمد ابن عبد الواحد ، فدخل البيت ، ووضع هذا الحديث ورأه على هـذا الاسناد ، وكتبه على ظهر جزءه ، وأخرجه اعانة لمحمد الجوهري (١) .

ومن ذلك ما وصفه بعض الكذبة ردا على كذاب ، فعالج الكذب بمثله كما فعل أحمد بن عبد الله ابن كادش ، قال ابن عساكر ، قال لي أبو العز ابن كادش وسمع رجلا وضع في حق علي حديثا : وضعت في حق أبي بكر حديثا ليس فعلت جيدا (٢) .

ثالثا : الرغبة في الدعوة الى الخير بالترغيب والترهيب مع الجهل ونقص في الأهلية :

بعد أن تبين جلليا دور الخلافات المذهبية بنواحيها المختلفة في وضع

(١) الموضوعات ٢ : ٨٣ / ٨٤ ، اللالي ٢ : ٨ ، تنزيه الشريعة ٢ : ٦٨ .

(٢) لسان ١ : ٢١٨ .

الحديث والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من الضروري الاشارة الى دور آخر لا يقل أهمية عما سبق ، بل يمكن القول بأنه أهم دور كان له الاثر البارز والخطير فى وضع الحديث ، أما بروزه فيبدو فى العدد الكثير من الاحاديث التى اختلقت من قبل هذه الطائفة حتى انها لتمثل الغالبية العظمى من الاحاديث الموضوعة ، فهى تتناول حياة الناس اليومية اذ لم يخل جانب من جوانب العبادة أو سجية من أخلاق الناس الا تناولته بحديث أو أكثر .

وأما خطورته فيتجلى أهمها فيما يلى :-

١ - انتساب رواده الى الصلاح والزهد والانكباب على العبادة بل الغلو فيها مما غرر بالكثير من الخاصة فضلا عن العامة فى قبول أقوالهم ، وتصديق أحاديثهم وأخبارهم .

٢ - احتساب هؤلاء الكذابين الاجر والثواب عند الله فيما وضعوا واختلقوا زعمًا منهم أن حمل الناس على العبادة وشغلهم بها وتوجيههم لقراءة القرآن وقيام الليل وصيام النهار ولو كان ذلك الحمل بأحاديث موضوعة مكذوبة ملفقة فيه ثواب عظيم عند الله تعالى حيث أنهم بعملهم هذا صرفوا الناس عن الاشتغال بما لافائدة فيه فى نظرهم ، وان كان هذا الشغل مثل فقه أبى حنيفة ومغازى محمد بن اسحاق ، فأدى ذلك الاعتقاد لاحتساب الى الاسراف فى الكذب والاغراق فيه .

٣ - افراطهم فى الوعد حيث رتبوا على العمل اليسير الذى لا يتجاوز كونه نافلة فى حكم الشرع - ثوابا عظيما يفوق ثواب الفرض الواجب حتى ان بعض الجهلة الذين خدعوا يكذب هؤلاء يتركون عمل الفرائض اكتفاءً بالثواب العظيم الموعود من أداء العبادة اليسيرة التى تكفل لهم ذلك الحديث بالحصول عليه . وقد أحسن صنعا من جلى أثر المنتسبين للزهد والصلاح والدعوة الى الله فيمن اغتر بهم وأصغى لكذبهم فقال : كم لون قد أصفر بالجوع ، وكم هائم على وجهه

بالسياحة ، وكم مانع نفسه ما قد أبيح ، وكم تارك رواية العلم زعما منه
مخالفة النفس في هواها في ذلك ، وكم موثّم أولاده بالتزهد وهو
حتى ، وكم معرض عن زوجته لا يوقّئها حقها ، فهي لا أيّس ولا ذات
بعل (١) .

كما أفرطوا في الوعيد حيث رتبوا على أعمال يعتبرها الشارع من
صفائر الذنوب - عذابا عظيما يستوجب الخلود في النار ، واليأس من
رحمة الله مما لم يوعده مثله مقترفوا الكبائر ، فأخلوا بموازين الاعمال وأنسدوا
مقادير الوعد والوعيد .

هذه هي أهم الجوانب التي تشير الى خطورة هذا الدور في وضع
الحديث ، وأغنى به دور بعض من انتحل سجية الزهد ، أو صفة الدعوة السي
الخيرة دون أن يكون أهلا لها ، لانهم فقدوا أهم شرطين فيهما هما العلم
بحقيقة الزهد وما يقوم عليه ، ومعرفة أصول الدعوة وكيفية القيام بها ،
والصدق الذي يجب أن يتحلى به هؤلاء ، فلا يعدون ما جاء عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما يريدون أن يدعوا الناس اليه ، أما أن يطلقوا لانفسهم
العنان ، ويقفوا على الله ورسوله ما ليس لهم به علم ، فانه لا يبرر لهم ذلك مهما
ارتفعت نتيجة دعوتهم في اصلاح الناس .

ولقد تيقظ أئمة الحديث رحمهم الله تعالى الى خطورة هذه الطائفة
على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأظهروا أمرهم ، وأبدوا عوارهم ،
قال يحيى بن سعيد القطان : لم نر الصالحين في شيء كذب منهم فـ
الحديث (٢) .

(١) الموضوعات ١ : ٣٢٠ .

(٢) م . مقدمة . باب بيان أن الاسناد من الدين ١ : ١٧٠ .

وفى رواية أخرى : لم تر أهل الخبر فى شىء أكذب منهم فى الحديث (١) .

ولقد سلك هو لا * الزهاد والدعاة الى الخير بغير علم - سبلا فى
وضع الحديث أهمها :-

١ - اهتم طائفة منهم بوضع أحاديث فى فضائل القرآن وثواب قارئه اذ لم يروا فيما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم فى فضائل كفاية تحمل الناس على قراءته ، فوضعوا أحاديث فى فضل من قرأ سور القرآن سورة سورة ، وكان فرسان هذا الضرب من الكذب ، أباً عصمة نوح ابن أبى مريم ، وميسرة ابن عبد ربه ، ورجل آخر .

فقد أخرج الحاكم بسنده الى ابن عمار المرورى قال ، قيل لابى عصمة نوح بن أبى مريم المرورى : من أين مالك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ، فقال : انى رأيت الناس أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقهاء أبى حنيفة ومغازى ابن اسحاق ، فوضعت هذا الحديث حسبة (٢) .

(١) مقدمة باب بيان أن الاسناد من الدين ١ : ١٨ ، وقد جاء فى موضوعات ابن الجوزى قوله : ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب الى الخير والزهد ١ هـ ١ : ٤١ ، وان كان بعض العلماء حمل الكلام ، فقد فسر الامام مسلم ذلك بأن الكذب يجرى على لسانهم ولا يعتمدون .

وقال العراقى : يريد والله أعلم : المنسوبين للصالح بغير علم ، يفرقون به بين ما يجوز لهم ، ويمتنع عليهم أو أن الصالحين عندهم حسن ظن وسلامة صدر فيحملون ما سمعوه على الصدق ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب ١ هـ . بحوث فى تاريخ السنة المشرفة : ٢٤ ، نقلاً عن فتح المغيث للعراقى ، والظاهر أن تأويل العراقى أقرب الى الموضوع .

(٢) الموضوعات ١ : ٤١ ، تدريب الراوى ١ : ٢٨٢ .

وقد روى ابن حبان بسنده الى ابن مهدي قال لميسرة بن عبد ربه :
من أين جئت بهذه الاحاديث ، من قرأ كذا ، فله كذا ، ؟ قال : وضعتها
أرغب الناس فيها (١) .

وأخرج ابن الجوزي بأسانيد عن طريق الخطيب وغيره الى محمود بن
غيلان قال ، سمعت مؤملاً يقول : حدثني شيخ بفصائل سور القرآن السدي
يروى عن أبي بن كعب ، فقلت للشيخ : من حدثك ؟ قال : حدثني رجل
بالمداين وهو حي ، فصرت اليه ، فقلت : من حدثك ؟ فقال : حدثني شيخ
بواسطة ، وهو حي ، فصرت اليه فقال : حدثني شيخ بالبصرة ، فصرت اليه
فقال : حدثني شيخ بعبادان ، فصرت اليه فآخذ بيدي فآخذ خلني بيتاً
فاذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ فقال : هذا الشيخ حدثني ، فقلست :
يا شيخ من حدثك ؟ فقال : لم يحدثني أحد ، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا
عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا وجوههم الى القرآن (٢) .

وفي رواية أخرى فقال : انا اجتمعنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن
وزهدوا فيه ، وأخذوا في هذه الاحاديث فقمنا فوضعنا لهم هذه الفضائل
حتى يرغبوا فيه (٣) .

(١) مجروح بن ١ : ٥٤ ، تدريب ١ : ٢٨٣ .

(٢) الموضوعات ١ : ٢٤١ .

(٣) الموضوعات ١ : ٢٤١ / ٢٤٢ ، تدريب الراوي ١ : ٢٨٨ / ٢٨٩ ، وقال ،
قلت : ولم أقف على تسمية هذا الشيخ ، الا أن ابن الجوزي أورده في
الموضوعات من طريق يزيح بن حسان بن علي بن زيد بن جدعان وعطاء
ابن أبي ميمونة عن زُرِّ بن حبيش عن أبي ، وقال : الاقعة فيه من يزيح
ثم أورده من طريق مَخلد بن عبد الواحد عن علي وعطاء وقال : الاقعة
فيه من مَخلد ، فكان أحدهما وضعه والاخر سرقه أو كلاهما سرقه من
ذلك الشيخ الواضح ا هـ . وانظر الحديثين في الموضوعات
٢٤١ / ٢٣٩ .

٢- سلكت طائفة ثانية طريقا آخر في وضع الأحاديث ، بأن وضعت أحاديث تشريع صلوات متعددة في أوقات معلومة ، وأيام مخصوصة ، لأغراض شتى ، ورتبوا على كل صلاة ثوابا عظيما ، وغالبا ما يفضل ثواب الفريضة ، بكل يغنى عنها أحيانا ، ووضعوا أحاديث لصلوات مخصوصة في كل يوم وليلة فليوم السبت وليلته صلاة ^(١) ، وليوم الأحد وليلته صلاة ^(٢) ، وهكذا بقية أيام الأسبوع ولياليه ^(٣) .

كما وضعوا أحاديث في فضل صلوات في مناسبات خاصة ، كليلة عاشوراء ويومها ^(٤) وأول ليلة من شهر رجب ^(٥) وليلة النصف منه ^(٦) ، وليلة النصف من شهر شعبان ^(٧) . وليلة عيد الفطر ويومه ^(٨) ويوم عرفة وليلة النحر ^(٩) ، كما اختلفوا أحاديث تشريع صلوات لأغراض خاصة ، كصلاة التوبة ^(١٠) وصلاة اضاعة الصلاة ^(١١) ، وصلاة لروية الانسان مكانه في الجنة ^(١٢) ، وأخرى لروية الانسان به ^(١٣) ، وثالثة لروية رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١٤) السى غيرها من الأغراض التى وضعت لها صلاة على كيفية مخصوصة ، تودى على

(١) انظر الموضوعات ٢ : ١١٣ / ١١٥ .

(٢) انظر الموضوعات ٢ : ١١٥ / ١١٦ .

(٣) " " ٢ : ١١٧ / ١٢٢ .

(٤) " " ٢ : ١٢٢ .

(٥) " " ٢ : ١٢٣ / ١٢٤ .

(٦) " " ٢ : ١٢٦ .

(٧) " " ٢ : ١٢٧ / ١٣٠ .

(٨) " " ٢ : ١٣٠ / ١٣٢ .

(٩) " " ٢ : ١٣٢ / ١٣٤ .

(١٠) " " ٢ : ١٣٤ / ١٣٥ .

(١١) " " ٢ : ١٣٥ .

(١٢) " " ٢ : ١٣٦ .

(١٣) " " ٢ : ١٣٦ / ١٣٧ .

(١٤) " " ٢ : ١٣٧ .

طريقة مخصوصة ^(١) وسأكتفى بذكر حديثين مما صنعت أيدي هؤلاء لتدلل على لميرها ، ويظهر فيها كذب وأضعيها ، فقد أورد ابن الجوزي باسناد به الى أبي هريرة قال ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من صلى يوم السبت أربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد مرة ، وقل يا أيها الكافرون ثلاث مرات ، وقل هو الله أحد ثلاث مرات ، فإذا فرغ من صلاته ، قرأ آية الكرسي مرة ، كتب الله له بكل يهودى ويهودية عبادة سنة - صيام نهارها ، وقيام ليلها - ومنى الله له بكل يهودى ويهودية مدينة في الجنة ، وكأنما أعتق بكل يهودى ويهودية رقبة من ولد اسماعيل ، وكأنما قرأ التوراة والانجيل والنور والفرقان ، وأعطاه بكل يهودى ويهودية ثواب ألف شهيد ، ونور الله قلبه وقبره بألف نور ، والبسه ألف حلة ، وستر عليه في الدنيا والآخرة ، وكان يوم القيامة تحت ظل عرشه مع النبيين والشهداء ، يأكل ويشرب معهم ، ويدخل الجنة معهم وزوجه الله بكل حرف حورا ، وأعطاه الله بكل آية ثواب ألف صديق ، وأعطاه بكل سورة من القرآن ثواب ألف رقبة من ولد اسماعيل موكتب له بكل يهودى ونصرانى حجة وعمره ^(٢) .

أما الحديث الثانى فقد أخرج ابن الجوزي باسناد به الى أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : دخل شاب من أهل الطائف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أتى عصيت ربى ، وأضعمت صلاتى فما حيلتى ؟ قال حيلتك بعد ما تبت وتندمت على ما صنعت أن تصلى ليلة الجمعة ثمان ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة ، وخمسا وعشرين مرة قل هو الله أحد ، فإذا فرغت من صلاتك فقل : بعد التسليم ألف مرة - صلى الله على محمد النبى الأمسى ، فان الله عز وجل يجعل ذلك كفارة لصلواتك

(١) انظر الموضوعات ٢ : ١٣٨ / ١٤٨ ، فقد وضعوا أحاديث في صلاة قضاء الحوائج ، وأحاديث لصلوات مطلقة وأحاديث لصلاة التسبيح ، وأحاديث لصلاة أخذ البراءة للمصلين .

(٢) الموضوعات ٢ : ١١٣ / ١١٤ ، اللالى ٢ : ٤٩ ، وهذا الحديث وضع في فضل صلاة ليلة السبت .

ولو تركت الصلاة مائتى سنة ، وغفر الله لك الذنوب كلها ، وكتب الله لك بكل ركعة مدينة في الجنة ، وأعطاك بكل آية قرأتها ألف حورا ، وتدخل الجنة بغير حساب ، ومن صلى بعد موتى هذه الصلاة يرانى في المنام من ليلته ، والا فلا تتم من الجمعة القابلة حتى يرانى في المنام ، ومن رآنى في المنام فله الجنة (١) .

٣- كما سلكت طائفة أخرى مسلكا آخر فى وضع الحديث لحمل الناس على الطاعة والزهد ، والتحلّى بنكرهم الخصال ، وفضائل الاعمال ، فكان بعضهم يضع الحديث فى الرقائق يحتسب بذلك ، فقد روى ابن عدى قسالا : سمعت أبا عبد الله النمهاوندى قال ، قلت لغلّام خليل : هذه الاحاديث التى تحدث بها من الرقائق ؟ فقال : وضعناها لفرّق بها قلوب العامة (٢) .

وكان بعضهم يضع الحديث ولا يضع الامامية زهد وأدب .

قال ابن المدينى : كان عبد الله بن المسور الذى يحدث عن خالد ابن أبى كريمة يروى عنه جرير بن عبد الواحد ، يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يضع الاما فيه أدب وزهد ، فيقال له فى ذلك فيقول : ان فيه أجرا (٣) .

(١) الموضوعات ٢ : ١٣٥ / ١٣٦ ، اللالى ٢ : ٦٤ ، وهذه الصلاة تعمرف بصلاة اضاعة الصلاة .

(٢) الموضوعات ١ : ٤٠ ، ميزان ١ : ١٤١ ، وغلّام خليل هو أحمد بن محمد ابن غالب الباهلى ، هو زاهد بغدادى كان يتقوت الباقلاء صرفا ، وكان يحفظ علما كثيرا وكان مشهورا بزهد حتى ان أسواق بغداد غلقت لموته وحمل فى تابوت الى البصرة ونسبت عليه فيه سنة ٢٧٥ هـ .

(٣) قبول الاخبار ٨ / ٧ ، لسان ٣ : ٣٦١ ، وهو عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبى طالب أبو جعفر الهاشقى .

الى غير ذلك من الاخبار التي تظهر أثر المنتسبين الى الزهد
والصلاح والدعاة الى الخير في وضع الحديث والكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم .

ومما يؤسف له أن هؤلاء الزهاد والصالحين قد استفزهم الشيطان
في وضع الحديث والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم رغبة في حث
الناس على الخير ، وحملهم على الطاعة ، واتصافهم بالفضائل ، وزجرهم
عن المعاصي ، وقد توهبوا في فعلهم هذا أنهم مأجورون ، ولما عند الله
تعالى من الثواب محتسبون .

ولما عورضوا بأن فعلهم هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه
وسلم يستوجب الوعيد المنصوص عليه من قبله صلى الله عليه وسلم حيث قال :
" من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " تأولوا هذا الحديث
وتعلقوا بأوهام توهبوا بها أنهم غير مقصودين بالوعيد ، ويتلخص ذلك الوهم في
اربعة نقاط .

- أ - ان المراد بالكذب أن يقال : ساحر أو مجنون .
- ب - ان المراد بقوله : من كذب على ، أي يقصد اسماءه وعيب دينه صلى
الله عليه وسلم .
- ج - المراد بذلك ، اذا كان الكذب لا يوجب ضلالا جاز ، والا فلا .
- د - ان المراد بذلك - أن هذا الوعيد لمن كذب عليه ، ونحن نكذب له
ونقوى شرعه ولا نقول ما يخالف الحق ، فاذا جئنا بما يوافق الحق ،
فكان الرسول صلى الله عليه وسلم قاله .

وقد تعلقوا في كل تأويل تأولوه بروايات لا تقوى على تقييد الاطلاق

الوارد فى الحديث مما يدل على وهن المتعلق ، وخطأ المتعلق (١) .

رابعاً الاغراض الدنيوية :-

كذلك من الدوافع التى حملت البعض على الوضع فى الحديث أغراض دنيوية ، أعنى بذلك أن الرواة كانوا يتطلعون بوضعهم الى فوائد مادية ، أو معنوية يعود نفعها عليهم على عكس الدوافع الأخرى التى سبق بيانها حيث كان هدف الرضاعين إما افساد عقيدة أو انتصار لرأى أو دعوة الى خسر ، وفى كل ذلك كانوا محتسبين الاجر والثواب فى فعلهم ، مؤملين فى ارضاء ضمايرهم ، أما فى هذا الدافع فان الكذابين انما يحملهم دافع مادى أو معنوى يعود عليهم فى دنياهم ، كحطام يجمعونه أو مكانة ومنزلة ينشدونها ، أو شهرة يكتسبونها ، ولهم طرق ووسائل سلكوها للوصول الى أهدافهم يمكن تلخيصها فيما يلى :-

١- التقرب الى الحكام ، والتزلف اليهم رغبة فيما عندهم ، وطمعاً فى صلتهم ، أو تطلعا الى منصب قريب منهم ، وقد حفظ لنا كتب التواريخ حوادث حاول فيها بعض الجهلة والمنتسبين ظلماً الى العلم أو من اغسروا الشيطان فاشترى دنياه بآخرته ، أن يتقرب الى الحكام ويجاريهم فى أهوائهم بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن العجب أن هذه الاخبار كلها كانت مع بعض خلفاء الدولة العباسية ، ولم يثبت من طريق صحيح أن أحداً من العلماء أو المنتسبين الى العلم تقرب الى خلفاء الدولة الاموية يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولعل السبب فى ذلك هو أن غالب العلماء كانوا مبتعدين عن خلفاء بنى أمية ، منحرفين عنهم ، ان لم يكونوا مناصبين لهم العداء .

(١) انظر الموضوعات ١ : ٤٨ / ٩ ، فقد أورد الروايات التى تشتمل على زيادات ظن المسوفون لانفسهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لها مفهوماً يخرجهم من الوعيد ، وقد أورد هاشم تولى الرد عليها مبيناً ضعفها وعدم صحتها .

وقد اشتهر عن جماعة من الرواة أنهم وضعوا أحاديث أوهموا أن يضعوها ارضا لبعض الولاة والحكام ، الا أن هذا الصنف من الوضعيين قليلون بالنسبة لغيرهم من الاصناف وكتب التاريخ مع اهتمامها بمثل هذه الاخبار لم تدون لنا الاحداث لاتبلغ عدد أصابع اليد الواحدة وهذا يدل على ندرة من يلجأ الى هذا السبيل في الوضع في الحديث ، ولولا أن كثيرا ممن كتب في أسباب الوضع في الحديث اهتم بهذه النقطة وأولاهها مزيدا من العناية لما رأيت ايرادها ، ومن عرف بذلك عمن انتسب الى العلم غياث بن ابراهيم النخعي الكوفي أبو عبد الرحمن :

روى الخطيب باسناده الى زهير بن حرب قال : قَدِمَ عَلَى المَهْدِيِّ بعشرة محدثين فيهم الفرج بن فضالة وغيث بن ابراهيم وغيرهم ، وكسب المهدى يحب الحمام ويشتهيها ، فأدخل عليه غياث بن ابراهيم فقبل له : حدث أمير المؤمنين ، فحدثه بحديث أبي هريرة " لا سبق الاني حافر أو نصل وزاد فيه أو جناح ، فأمر له المهدى بعشرة آلاف ، فلما قام قال : أشهد أن قفاك كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانما استجلبت ذاك أنا ، فأمر بالحمام فذهبت ، فما ذكر غياثا بعد ذلك (١) .

وروى أيضا بسنده الى داود بن رشيد قال : دخل غياث بن ابراهيم على المهدى ، وكان يحب الحمام التي تجىء من البعد ، قال : فحدثه - يعنى حديثا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم - قال : لا سبق الاني حافر اوخف أو جناح ، فأمر له بعشرة الاف درهم ، فلما قام قال : أشهد أن قفاك كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " جناح ، ولكنه أراد أن يتقرب الى " (٢) .

(١) تاريخ بغداد ١٢ : ٣٢٣ / ٣٢٤ .

(٢) تاريخ بغداد ٢ : ٣٢٤ ، وانظر السنة قبل التدوين ، وقد عزا القصة الى المدخل ، والباعث الحثيث ، وتدريب الراوى وتوضيح الافكار ، وانظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة : ٢٧ ، وقد علق على القصة بقوله : وكان الأولى أن يعاقب هذا الكذاب بدلا من أن يصله بجائزه .

مقاتل بن سليمان بن بشر أبو الحسن البلخي :

روى الخطيب بسنده الى أبي عبيد الله قال ، قال لي أمير المؤمنين المهدي لما أتانا نعتي مقاتل ، اشتد ذلك علي ، فذكرته لأمير المؤمنين أبي جعفر فقال : لا يكبر عليك ، فانه كان يقول : انظر ما تحب أن أحدثه فيك حتى أحدثه (١) .

وروى أيضا بسنده الى أبي عبيد الله قال ، قال لي المهدي : ألا ترى ما يقول هذا - يعني مقاتلا - قال : ان شئت وضعت لك أحاديث في العباس قال ، قلت : لا حاجة لي فيها (٢) .

وهب بن وهب أبو البختري

روى الخطيب بسنده الى أبي سعيد الحقيلي قال : لما قد الرشيد المدينة أعظم أن يرقى منبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم في قباء أسسود ومنطقة ، فقال أبو البختري : حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال : نازل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم وعليه قباء ومنطقة مخنجر فيها بخنجر (٣)

وروى البرقاني بسنده الى زكريا الساجي قال : بلغني أن أبا البختري دخل على الرشيد - وهو قاض - وهارون إذ ذاك يطير الحمام فقال : هل تحفظ في هذا شيئا فقال ، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطير الحمام فقال : أخرج عني لولا أنه رجل من قريش لعزلته (٤) .

وهكذا نرى هؤلاء اتخذوا الكذب سبيلا يتزلفون به الى الحكام ،

(١) تاريخ بغداد ١٣ : ١٦٢ .

(٢) تاريخ بغداد ١٣ : ١٦٢ .

(٣) تاريخ بغداد ١٣ : ٤٥٢ .

(٤) تاريخ بغداد ١٣ : ٤٥٣ .

ويدنون به الى الامراء ، فلم يزد هم ذلك الا بعدا وتحقيرا وزلا .

٢ - القصص والقصص :-

القصص مصدر - قص - بمعنى تتبع أثر الشئ ، والقصص هو تتبع
الأثر شيئا بعد شئ ، والقصة الجملة من الكلام .

والقاص : هو من يأتي بالقصة ، وسمى بذلك لاتباعه خبرا بعد خبر
وسوقه الكلام سوقا (١) .

وفى الاصطلاح : هو الذى يتبع القصص الماضية بالحكاية عنها ،
والشرح لها ، وهو من يروى أخبار الماضين (٢) .

وهناك ثلاثة أمور يتداخل بعضها فى بعض هى : القصص والتذكير
والوعظ ، أما القصص فقد تم بيانه .

وأما التذكير فهو تعريف الخلق نعم الله عز وجل عليهم ، وحشهم على
شكره وتحذيرهم من مخالفته .

وأما الوعظ فهو تخويف يرق له القلب (٣) .

ونظرا لتداخل هذه الامور وعدم انفكاك بعضها عن بعض ، أطلق الناس
أسم القصص عليها جميعا ، وكذلك سعى من يقوم بذلك القاص ، أو المذكر ،
أو الواعظ ، الا أن الغالب إطلاق اسم القاص . ويتضح من التعريف للقصص
والقاص ، أن المادة التى يعتمد عليها هى الامم السابقة من حيث أخبارها
واحوالها وموقفها من انبيائها ورسالتها ، وأنباؤها ملوكها وسلاطينها ، لكنهم
حسب عرف الناس وما غلب عليهم اطلاقه ، هو من يجمع الامور الثلاثة حيث يهدف

(١) تهذيب اللغة ٨ : ٢٥٦ .

(٢) تحذير الخواص - للسيوطى : ٢٢٠ .

(٣) تحذير الخواص : ٢٢٢ .

تخويف الناس ، وتذكيرهم نعم الباري جل وعلا عليهم ، وحشهم على اتباع أمره
وعدم معصيته ومخالفة أوامره بأخبار الأمام الماضية وأثر امتثالهم لأمر ربهم
واتباعهم لانبيائهم ورسولهم ، وعاقبة معصيتهم ونتيجة عنادهم وكفرهم .

ويبدو أن القصص بمعناه المتألف بدأ في عهد عمر رضى الله عنه ،
فقد أخرج الطبراني بسند جيد عن عمرو بن دينار أن تميم الداري استأذن
عمر رضى الله عنه في القصص فأبى أن يأذن له ثم استأذنه فأبى أن يأذن له
ثم استأذنه فقال : ان شئت وأشار بيده يعنى الذبح (١) .

وفي رواية أخرجه ابن عساكر عن حميد بن عبد الرحمن أن تميم
الداري استأذن عمر في القصص سنتين فأبى أن يأذن له فاستأذنه في يسوم
واحد ، فلما أكثر عليه قال له : ماتقول ؟ قال : أقرأ عليهم القرآن ، وأمرهم
بالخير ، وأنهاهم عن الشر ، قال عمر : ذلك الذبح ، ثم قال : عظ قبل أن
أخرج في الجمعة ، فكان يفعل ذلك يوما واحدا في الجمعة (٢) .

(١) تحذير الخواص : ١٨٨ .

(٢) تحذير الخواص : ١٨٨ ، ويظهر من النص أن ما قام به تميم الداري هو
الوعظ حيث كان يعتمد على القرآن والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
ومن قول عمر رضى الله عنه : عظ قبل أن أخرج إلى الجمعة ، لكن كما
أشرت إلى أن إطلاق كلمة القصص غلب على ذلك ، على أن عمر رضى
الله عنه لم يخص بالنهي تيمما ، بل كان ذلك شأنه ، فقد روى الإمام
أحمد بسنده إلى الحارث بن معاوية الكندي أنه ركب إلى عمر بن
الخطاب فسأله عن القصص ، فقال : ما شئت قال : إنما أردت أن أنتهي
إلى قولك ، قال أخشى عليك أن تقص فترفع ، ثم تقص فترفع حتى يخول
إليك أنك فوقهم بمنزلة الشرا فيضعك الله تحت أقدامهم يوم القيامة بقدر
ذلك أهد تحذير الخواص : ١٨٢ ، وإنما كان نهى عمر رضى الله عنه من
القصص خشية من الغرور والرياء الذي قد يطرأ على الواعظ أو المذكر
فيكون سببا لأحباط عمله ، كما يظهر ذلك من تعليل عمر رضى الله عنه
للحارث بن معاوية الكندي ، وقد وردت رواية أخرجه ابن عساكر يشير
فيها إلى أن عمر علل لتمييم الداري السبب في نهيه عن القصص ، فقد
روى بكير أن تيمما الداري استأذن عمر في القصص فقال له عمر : أتدرى ==

على ان هناك روايات أخرى تشير إلى أن القصة إنما كان يعد عصر
عمر رضى الله عنه ، فقد روى ابن ماجه بسنده الى عبيد الله بن عمر رضى الله
عنهما قال : لم يكن القصة فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زمن أبى
بكر ، ولا زمن عمر (١) .

وفى رواية أخرجهما الامام أحمد والطبرانى عن السائب بن يزيد قال : انه
لم يكن يقص على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا زمن أبى بكر ولا زمن
عمر (٢) .

كما جاءت روايات أخرى تشير الى أن القصة إنما بدأ حين وقعت الفتنة .
قال السيوطى : أخرجه ابن أبى شيبة ، والمروذى - يعنى محمد بن نصر
عن ابن عمر قال : لم يقص على عهد النبى - صلى الله عليه وسلم ولا عهد أبى
بكر ولا عهد عثمان ، إنما كان القصة حيث كانت الفتنة (٣) .

وفى الحقيقة ان عمر رضى الله عنه لم يكن المنفرد بهذا الموقف من
القصة والقصاص ، وإنما وافقه فى ذلك الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم
فى انكارهم على القصاص ، وتغيير الناس منهم ومنعهم من مجالستهم والاستماع
اليهم ، وسيأتى شئ من ذلك عند الكلام على جهود العلماء فى مقاومة
الوضع (٤) .

== ماتريد ؟ انك تريد الذبح ، ما يؤمنك أن ترفعك نفسك حتى تبلغ السماء
ثم يضعك الله اه تحذير الخواص : ١٨٨ / ١٨٩ .

(١) تحذير الخواص : ١٧١ ، جه الادب . باب القصة ، حديث رقم ٣٧٥٤ .

(٢) تحذير الخواص : ١٧١ / ١٧٢ .

(٣) تحوير الخواص : ١٩٥ .

(٤) انظر صفحة .

والقصص لم يذم لنفسه ، لأن في أخبار السابقين عبرة لمعتبر وعظيمة
لمزدجر ، واقتداء بصواب لمتبع ، وانما كره السلف القصص لأمور منها : —

أ — ان القصص وظيفة دينية تختص بالحاكم ، وتفتقر الى اذن منه ولذا لم
يبيح التطفل عليها ، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله :
" لا يقص على الناس الا أمير أو مأمور أو مختال ^(١) .

ب — اعتبار السلف أن القصص بدعة دينية اذ لم تكن على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وموقفهم من البدع أشهر من أن يذكر ، لذا كان
انكارهم شديداً على القصص ، فقد روى الطبراني عن عمرو بن زرارة ،
قال : وقف عليّ عبد الله بن مسعود وأنا أقص فقال : يا عمرو : لقد
ابتدعت بدعة ضلالة أو انك لا هدى من محمد — صلى الله عليه وسلم —
وأصحابه ؟ فقال عمرو بن زرارة : فلقد رأيتهم تفرقوا عني حتى رأيت
مكاني ما فيه أحد ^(٢) .

(١) جاء هذا الحديث بروايات عدة ، فقد روى ابن ماجه بسنده الى عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقص
على الناس الا أمير أو مأمور أو مراءجه . الادب باب القصص حديث رقم
٣٢٥٣ ، وانظر تحذير الخواص : ١٢٢ ، وروى أبو داود عن عوف بن
مالك قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يقص الا أمير
أو مأمور أو مختال .

انظر تحذير الخواص : ١٢٣ . وروى الامام أحمد بسنده الى عبد الجبار
الخلواني قال : دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
المسجد ، فاذا كعب يقص ، قال : من هذا ؟ قال : كعب يقص ، فقال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يقص الا أمر أو مأمور أو
مختال ، قال : فبلغ ذلك كعباً فما روى يقص بعد . انظرهم

تحذير الخواص : ١٢٤ . وقال السيوطي : وروى الطبراني بسند جيد عن
جيد عن كعب بن عياض عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القصص ثلاثة ،
أمير أو مأمور أو مختال ، وقال أيضاً : وروى الطبراني عن عبادة بن الصامت
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يقص الا أمير أو مأمور أو متكلف
أ ه تحذير الخواص : ١٢٣ .

(٢) تحذير الخواص : ١٢٢ .

وأخرج ابن أبي شيبة عن جرير بن حازم أبي النضر قال : سأل رجل محمد بن سيرين ، ما تقول في مجالسة هؤلاء القصاص ؟ ! فقال : لا آمرك به ، ولا أنهيك عنه ، القصص أمر محدث ، أحدثه هذا الخلق من الخواج (١) .

وأخرج الخطيب عن الخواص أنه قال : سمعت بضعة عشر من مشايخ الصنعة أهل الورع والدين والتمييز وترك الطمع كلهم مجمعون على أن القصص في الأصل بدعة (٢) .

ج - ان القصص عن المتقدمين وحكاية أخبارهم يندر صحتها خاصة ما يتعلق منها ببني اسرائيل ان دخله التحريف والتلفيق لاسيما ما يتعلق بالانبياء مما يعتبر محالاً كالقصص التي تذكر عن داود ويوسف عليهما السلام . فيجب أن ينزه الانبياء عن ذلك ، كما أن حكاية تلك الاخبار عنهم تهون على الجاهل ارتكاب المعاصي .

د - ان التشاغل بقصص السابقين مشغلة عن المهم كقراءة القرآن ورواية الحديث والتفقه في الدين .

هـ - ان في القرآن والحديث من القصص والعظة ما يكفي عن غيره مما لا يتيقن صحته ، ولذا فقد كان بعض السلف ينبذ القصص الى الاكتفاء في القصص بما جاء في القرآن وعدم تجاوزه ، فقد روى عن ابن سيرين : قال : بلغ عمر أن رجلاً يقص بالبصرة فكتب اليه : (الرتلك آيات الكتاب المبين ، وانما أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ، نحن نقص عليك أحسن القصص) (٣) الايات قال : فعرف الرجل فتركه (٤) .

(١) تحذير الخواص : ١٩٦ / ١٩٧ .

(٢) " " : ١٨٨ .

(٣) سورة يوسف من آية رقم ١ الى ٤ .

(٤) تحذير الخواص : ١٩٦ قال : أخرج ابن أبي شيبة والمروزي عن ابن سيرين . . . الخ .

وروى من ابن عباس أنه جاء حتى قام على عبيد بن عمير ، وهو يقص فقال : " واذكر فى الكتاب ابراهيم أنه كان صديقا نبيا . . . الايات " واذكر فى الكتاب اسماعيل . . . ، واذكر فى الكتاب ادريس الايات ، ذكر بأيام الله ، واثن على من أثنى عليه الله (١) .

و - ان عموم القصص وغالبهم لا يتحرون الصواب ، ولا يحترزون من الخطأ لقلة علمهم وتقواهم ولتبعهم الغريب من الحديث ، وخوارق العادات ، رغبة فيما عند الناس وتطلعا لما فى أيديهم ، فوقعوا فيما هو أعظمه وأفسدوا قلوب العامة بكذبهم (٢) .

والادلة على ذلك كثيرة ، سأعرض لبعضها عند الكلام على دور القصص فى وضع الحديث .

والاصل أن يلحق القصص بطائفة الزهاد والدعاة الى الخير ، الا أنه لما غدا القصص مهنة يرتزق منها ، وأصبحت وسيلة لجمع العطايا والحصول على مائى أيدى الناس ، كان الحاقها بالأغراض الدنيوية أولى .

دور القصص وأثرهم فى وضع الحديث :-

أما الدور الذى لعبه القصص فى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كان كبيرا ، والقصص التى تنقل عنهم ، تشعر بذلك حتى أنهى ذلك الى اتهم غالب القصص ، حيث جمع المال غايتهم والكذب على رسول الله

(١) سورة مريم من اية رقم ٤١ الى اية رقم ٥٦ .

(٢) انظر تحذير الخواص : ١٢٠ / ١٢١ ، فقد أورد بعض الاسباب التى حملت السلف على انكار القصص .

صلى الله عليه وسلم أدانهم ووسيلتهم ، ولقد رويت عنهم أخبار تحاكي الخيال
 وحوادث تشبه الخرافات والاساطير ، من ذلك ما روى أن أحمد بن حنبل
 ويحيى بن معين - صليا في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص فقال :
 حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالان : ثنا عبد الرزاق قال : أنبأ
 معمر بن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - من قال :
 لا إله إلا الله ، يخلق من كل كلمة منها طير ، منقاره من ذهب وريشه
 من مرجان . . . الخ واخذ في قصة نحو عشرين ورقة فجعل أحمد ينظر الى
 يحيى ، ويحيى ينظر الى أحمد فقال : أنت حدثت بهذا ؟ ، فقال والله :
 ما سمعت به قط إلا الساعة ؟ ، قال : فسكتوا جميعا حتى فرغ من قصصهم
 وأخذ العطييات ثم قعد ينتظر بقيتها فقال له يحيى بن معين بيده : ان تعال
 فجسا متشبههما لنوال عنده ، فقال له يحيى : من حدثك بهذا ؟ فقال
 أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قال : أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن
 حنبل ، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان
 كان لابد والكذب فعلى غيرنا ، فقال له : أنت يحيى بن معين ؟ قال : نعم
 قال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحق ما علمته إلا الساعة ، فقال له
 يحيى : وكيف علمت أني أحق ؟ قال : كأن ليس في الدنيا يحيى وأحمد
 غيركما ، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا قال ، فوضع أحمد يمين
 حنبل كفه على وجهه وقال : دعه يقوم مقام كالمستهزى بهما (١) .

ومن كذبهم أيضا ما قال ابن حبان : دخلت تاجروا ن مدينة بين
 الرقة وحران ، فحضرت مسجد الجامع ، فلما فرغنا من الصلاة قام بين أيدينا
 شاب فقال : ثنا أبو خليفة ثنا الوليد ، ثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال ،
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من قضى لمسلم حاجة فعل الله

(١) مجروحين ١ : ٧١ / ٧٢ ، الموضوعات ١ : ٤٦ .

به كذا وذكر كلاما طويلا فلما فرغ من كلامه دعوته فقلت : من أين أنت ؟ قال : من أهل بردعة ، قلت : دخلت البصرة ؟ فقال : لا ، قال : رأيست أبا خليفة ؟ قال : لا ، قلت : فكيف تزوي عنه وأنت لم تراه ؟ فقال : ان المناقشة معنا من قلة المروءة ، أنا احفظ هذا الاسناد الواحد ، فكلما سمعت حديثا ضمته الى هذا الاسناد فرويته ، فقامت وتركتها (١) .

الى غير ذلك من أخبار القصاص التي تعكس مدى تجرئهم على اللبس ورسوله ووقعهم في الكذب والتخريف ولم يكن هو إلا القصاص بالقيام عقوب الصلوات وارقة ماء الوجه والاسترزاق بالكذب حتى طرخوا باب التأليف وصناعة الكتابة في تنفيق كذبهم ونشر أبا طيلسهم . فقد ذكر ابن الجوزي أن قصاصا معاصرا له صنف كتابا في تلك الترهات ، وذكر من كذبه : أن الحسن والحسين دخلا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو مشغول ، فلما فرغ من شغل نفسه رفع رأسه فراهما فقام فقبلهما ووهب لكل واحد منهما ألفا وقال : اجعلاني في حل ، فما عرفت دخولكما ، فرجعا وشكرا بين يدي أبيهما على بن أبي طالب رضي الله عنه وقال على : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : عمر بن الخطاب نور في الاسلام ، وسراج لأهل الجنة فرجعا فحدثاه فدعا بسداوة وقرطاس وكتب : بسم الله الرحمن الرحيم ، حدثني سيد شباب أهل الجنة عن أبيهما المرتضى عن جدهما المصطفى أنه قال : عمر نور الاسلام في الدنيا وسراج أهل الجنة وأوصي ان تجعل في كفته على صدره ، فوضع ، فلما أصبحوا وجدوه على قبره وفيه : صدق الحسن والحسين ، صدق أبوهما وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم : عمر نور الاسلام وسراج لأهل الجنة . (٢) .

ومن العجب أن تبالغ الوقاحة بمثل هؤلاء القصاص حتى يسودوا الصحائف بمثل هذا الكذب البارد ، الذي يشير كل حرف منه على منزلة موهله ، وأعجب منه

(١) مجروحين ١ : ٧٢ ، الموضوعات ١ : ٧٤ ، وقد أورد الخبر مختصرا .

(٢) الموضوعات ١ : ٤٤ / ٤٥ .

ان يتجراً هذا الكاذب فيعرض كتابه على كبار فقهاء عصره ليكتبوا عليه تصويب ذلك الصنف ، وصدق ابن الجوزي ان يقول : فلا هو عرف أن مثل هذا محال ولا هم عرفوا ، وهذا جهل متوفر عليهم به أنه من أجهل الجهال الذين — ما شمو ربح النقل (١) .

هذه بعض بصمات القصص التي يظهر فيها الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والوضع في الحديث ، وقد تركت أثراً سيئاً على المجتمع مما استغف جهداً لسلف في كشفها وبيان عوارها ، وسأتناول توضيح ذلك في فصل جهود العلماء في مقاومة الوضع ان شاء الله تعالى .

٣ — الوضع من أجل تنفيقي سلعة وترويجها وعكسه ، أو الثناء على عمل أو ذمه .

كذلك من الدوافع التي حملت بعض الفسقة على الوضع في الحديث ، الترويج لسلعة أو إعطائها فوائد طبية خاصة ، فقد وضع من هذا النوع أحاديث كثيرة ، منها ما وضعه محمد بن حجاج اللخمي في فوائد الهريرة ، عن حذيفة مرفوعاً " أطعمني جبريل الهريرة لأشد بها ظهري لقيام الليل (٢) .

وحديث معاذ : قلت : يا رسول الله هل أتيت من الجنة بطعام ؟ قال : نعم ، أتيت بالهريرة لأكلتها فزادت في قوتي قوة أربعين ، وفي نكاحي نكاح أربعين قال : فكان معاذ لا يعمل طعاماً الا بدأ بالهريرة (٣) .

وحديث جابر بن سمرة : أمرني جبريل بالهريرة أشد بها ظهري لصلاة الليل (٤) .

(١) الموضوعات ١ : ٤٥ .

(٢) الموضوعات ٣ : ١٧ .

(٣) الموضوعات ٣ : ١٦ .

(٤) الموضوعات ٣ : ١٧ .

ونحوه من حديث على (١) :

وكذلك حديث وضعه فضالة بن حصين الضبي ، ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم طيب فردّه قال ابن عدى : انفرد بروايته فضاله ، وكان عطارا ، فاتهم بهذا الحديث لينفق العطر (٢) .

كما وضع هناد بن ابراهيم النسفي أحاديث في فضل البطيخ منها حديث طويل عن ابن عباس وفيه : "أما انه طعام آكله آدم في الجنة فزن ابليس زنة تحت تخوم الأرض السابعة لما علم أن آدم آكلها وقال : أخاف أن لا يقيس معي أحد من ذريته في النار الا وأخرج منها ، فان الله بارك عليها وعلى من أكل منها ، فكيف يكون في النار من تبارك عليه الجبار ، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " ماؤها رحمة ، وحلاوتها مثل حلاوة الجنة (٣) .

قال ابن الجوزي : وأنا أتهم به هنادا فإنه لم يكن بثقة ، وقد سمعنا عنه أحاديث كثيرة منها مرفوع ومنها عن الصحابة والتابعين كلها في فضائل البطيخ لم نجدها عند غيره (٤) .

وكذلك سائر الاحاديث التي وضعت في فضائل وفوائد بعض الاطعمة كالعدس (٥) ، والبادنجان (٦) وبعض الفاكهة كالرمان (٧) ، والعنب (٨) ، وبعض الحبوب كالحلبة (٩) والبقول : كالهندباء (١٠) والجرجير (١١) وبعض

-
- | | |
|------|--|
| (١) | الموضوعات ٣ : ١٨ ، |
| (٢) | لسان ٤ : ٤٣٥ |
| (٣) | الموضوعات ٢ : ٢٨٥ / ٢٨٦ . |
| (٤) | الموضوعات ٢ : ٢٨٦ . |
| (٥) | الموضوعات ٢ : ٢٩٤ . |
| (٦) | الموضوعات ٣ : ٣١٠ . |
| (٧) | الموضوعات ٢ : ٢٨٥ . |
| (٨) | الموضوعات ٢ : ٢٨٦ / ، اللاتي ٢ : ٢٩٠ / ٢٩١ . |
| (٩) | الموضوعات ٢ : ٢٩٢ . |
| (١٠) | الموضوعات ٢ : ٢٩٨ / ٢٩٩ . |
| (١١) | الموضوعات ٢ : ٢٩٩ . |

أنواع الحديث كالفالودج (١) إلى غيرها من الأطعمة .

كما وضعت أحاديث في فضائل وفوائد بعض الأشربة (٢) .

كما وضعوا أحاديث في فضائل بعض الصناعات كحديث : عمل الأبرار من رجال أمتي الخياطة وأعمال الأبرار من النساء الغزل (٣) ، وحديث "الناس أكفاء الأحائك وحجاما" (٤) وحديث : كذب الناس الصباغون والصواغسون (٥) وغيرها من الأحاديث التي يظهر فيها جليا أنها من عمل يد بعض المستفيدين منها .

٤ - وضع الحديث دفعا للخصم ، أو كسبا للمناظرة أو اجابة لسؤال :
فقد تجرأ بعض من لاخلاق له من أدعياء العلم ، أن يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لتأييد رأي ذهبوا اليه ، اذا ما عورضوا فيما ذهبوا اليه ، فهلجأ الى القول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدفع بذلك الكذب خصمه ، ويقوى رأيه ، ومن ذكر عنه ذلك :

عبد العزيز بن الحارث التميمي :

أورد الخطيب أن عمر بن المسلم قال ، حضرت مع عبد العزيز بمجلس المجالس فسئل عن فتح مكة أكان صلحا أو عنوة ؟ ، فقال : عنوة ، قيل : لما الحجة في ذلك ؟ ، قال : حدثنا أبو علي . . . عن أنس أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في فتح مكة أكان صلحا أو عنوة ، فسألوا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كان عنوة . قال ابن المسلم ، فلما خرجنا من المجلس قلت له : ما هذا الحديث ؟ فقال : ليس بشئ . وانما وضعت نفسي الحال

(١) الموضوعات ٣ : ٢١ / ٢٢

(٢) الموضوعات ٣ : ٤٠

(٣) الموضوعات ٢ : ٥٣٤

(٤)

(٥) الاسرار المرفوعة : ٣٢٨

أدفع به عنى حجة الخصم (١) .

محمد بن اسحاق بن حرب اللؤلؤى :-

ذكر عنه أنه كان عند المناظرة يضع فى الحال (٢) الى غيرهم من الكذابين الذين اتخذوا الكذب وسيلة للشهرة والظهور .

٥ - الوضع فى الحديث لصالح تتعلق بالكذاب :

فقد وضع بعض الكذابين أحاديث تتعلق بمصالحه ، فقد وضع محمد بن عبد الملك الانصارى - وكان رجلا أعمى - أحاديث فى فضل قيادة الأعمى . منها حديث من قاد أعمى أربعين خطوة وجبت له الجنة (٣) .

وكذلك وضع سعد بن طريف الاسكاف حديثا عندما جاءه ابنه من الكتاب يبكى ، فقال مالك ؟ قال : ضربنى المعلم ، فقال : أما والله لا خزينهم ، حدثنى عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : معلمو صبيانكم شراركم أقلمهم رحمة لليتهم ، وأغلظهم على المساكين (٤) .

(١) تاريخ بغداد ١٠ : ٤٦١ / ٤٦٢ ، ميزان ٢ : ٦٥٥ ، لسان ٤ : ٢٧٠ .

(٢) لسان ٥ : ٦٦ ، وقال : ٠٠ : وأخبرنى أبوحاتم والجوزجاني أنه كان عنده المناظرة يضع فى الحال ، وزعموا أنه ناظر ابن الشاذكونى فكان كل واحد ينصف من صاحبه ، وقال عبد المؤمن بن خلف النسفى : سألت صالح بن محمد عن ابن أبى الدنيا فقال : صدوق ، إلا أنه كان يسمع من انسان يقال له : محمد بن اسحاق الهلخى كان يضع للكلام اسنادا ، وكان كذاها يروى أحاديث مناكير .

وقال الخطيب ، قال أحمد : أى ابن سيار - وأخبرنى أبوحاتم والجوزجاني أن ابن أبى يعقوب كان اذا نظر الى العربى يقول : ممن الرجل ، وان ناظره صاحب عريه قال : فيحدث كلمة فيقول : تعرف كذا وكذا فأن قال : ليست هذه عريه قال : يقول فيها الشاعر كذا وكذا ، وقال فلان كذا وكذا فيضع شعرا على تلك الكلمة وان لقي صاحب حديث فيذكره فيسأله عن أبواب لا يعرف فيها حديث فيقول : فيه كذا وفيه كذا اه تاريخ بغداد ١ : ٢٣٥ / ٢٣٦ .

(٣) تذكرة الموضوعات : ١٢٦ .

(٤) مجروحين ١ : ٥٥ / ٥٦ .

وكذلك وضع نعيم بن الحارث أبو داود الأعمى ، فقد كان سائلا يتكفف الناس حديث " ما من غنى الا سيود أنه كان أعطى قوتا في الدنيا (١) .

ووضع أبو عبد الله ابن عطاء الأبراهيمي ، حديث " ادوا الزكاة وقصروا بها أهل العلم فانهم أبر وأتقى " قال هبة الله السقطي : كان الأبراهيمي يركب الاسانيد على المتن ، وربما كانت موضوعة ، وساق له هذا الحديث ثم قال : وهذا حديث منكر المتن ، فانه لا يعرف ابن عتبة ولا ابن شعبة ، ورجال الاسناد كلهم مجاهيل ، والاسناد ركب الى سفيان بن وكيع ، واما المتن فلا يعرف ، وانما وضعه الأبراهيمي مستطعما للمعوم (٢) .

الى غير هؤلاء الذين كانوا يلفقون الكذب ويستندونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم طمعا في الوصول الى غاياتهم ورفعاتهم ، وحرصا منهم على قضاء مصالحهم ومتطلباتهم .

٦ - الوضع بقصد الاغراب وادعاء الانفراد بأحاديث أو طرق :
لقد دفع الشره بعض الكذابين من المحدثين الى أن يعمد السعي أحاديث مشهورة من طريق بعينها فيقلبها على شيخ آخر ، كخبر مشهور عن سالم عن عبد الله بن عمر يجعله عن نافع أو رواية معروفة لمالك عن نافع ، يجعلها لعبيد الله بن عمر عن نافع مدعيا بذلك تفرد به تلك الطريق ، وانفراد بذلك الاسناد ، وقد سبقت الإشارة مرة الى ذلك في بحث على أي شيء يطلق المحدثون الكذب (٣) .

(١) انظر تهذيب ١ : ٤٢١ / ٤٢٢ .

(٢) لسان ٢ : ٢٥٥ .

(٣) انظر صفحة : ٤٩ .

هذه أهم الاسباب والدوافع التي حملت بعض الناس على الكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهناك غيرها من الاسباب التى ضربت عنها صفحا خشية التطويل اذ أنه يمكن أن تندرج تحت هذه الاحوال التى أشرت اليها .

هذا وقد قابل الجهابذة من العلماء والغيورون من حملة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا العمل المشين ، بأن كشفوا أمر هؤلاء الكذابين وفضحوهم ، ونهبوا الى غاياتهم ووسائلهم واشهروا كذبهم واختلاقهم ، فكانوا عظة وعبرة لغيرهم ممن تسول لهم أنفسهم أن ينتهكوا حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يقاربوا ذلك .

وكل هذه الدوافع والاسباب التى حملت الكذابين على الوضع محرمة مقوته الا النوع الاخير وأغنى به الوضع من أجل الامتحان شريطة كشفه وميانه بمجرد انتهاء الغرض منه فقد سمح به بعض العلماء .

المبحث الرابع : ما يثبت به الوضع :

مسألة اثبات الوضع مسألة عسرة إذ هي قائمة على قرائن ظلية لا يمكن القطع بها إلا في حالات خاصة تتطافر فيها هذه القرائن حتى تبلغ درجة العلم واليقين .

والقرائن التي يثبت بها كون الحديث موضوعاً منها ما يثبت به الحكم على الحديث بالوضع جملة دون تحديد المتهم بالكذب ومنها ما يثبت به الحكم على الحديث تفصيلاً - أي بحسب افراده ، وفيه تحديد للراوى المتهم بالكذب .

أما القرائن الأولى التي تتعلق باثبات الوضع في الحديث جملة فهي ما حاول بسطها هنا إذ غايتها اظهار أن الحديث موضوع مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - من غير قصد لتعيين الراوى المتهم بالكذب ، بخلاف القسم الثانى فهو كالصریح فى طعن الراوى والقائه تهمة الكذب عليه .

والقرائن التى سأعرض لها متعددة يمكن اجمالها فيما يلى :-

١ - إقامة البنية على وضع الحديث وذلك بأن يشهد عدلان على أن هذه الحديث أو الاحاديث موضوعة سواء كانت مصنفة مخترعة محدثة - من الواضع ونسبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أخذت من كلام غيره وجعلت من كلامه صلى الله عليه وسلم ، وقد ذهب الامام الزركشى الى أن إقامة البنية في اثبات الوضع يتروك فيها بين القيسول وعدمه قياساً على شهادة الزور ، فان التردد فيها قائم في ثبوتها بالبيننة (١) والظاهر أن البينة يثبت بها الوضع حيث أنها حكم على أمر محسوس بخلاف شهادة الزور التى هى أمر خفى يقتقر الى قرينة تضم الى البينة .

(١) تدريب الراوى : ١٨٠ ، تنزيه الشريعة المرفوعة ١ : ٨ ، الصباح فى علوم الحديث : ٩٩ .

والحكم يثبت بالبينة بل يعد من أقوى درجات الاثبات ، وبالرغم من قول الزركشي بالتردد في اثبات الوضع بالبينة الا أنه يوافق الاجماع المنعقد على رد الحديث الثابت وضعه بالبينة وعدم العمل به ^(١)

٢- اقرار الراوى بالوضع : وذلك بان يعترف الراوى بأنه وضع حديثا أو أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اعتبر أئمة الحديث اقرار الراوى بالوضع من أقوى القرائن في اثبات وضع الحديث ، الا أن الشيخ ابن دقيق العيد اعترض على ذلك بما حاصله : أن اقرار الراوى بالوضع يلزم منه اثبات القطع بالوضع بمجرد اقراره في حين أن الراوى يحتمل أن يكون كاذبا في اقراره ، يلزم منه القطع بالوضع كذبا ^(٢) .

كما أن جماعة من العلماء نهىوا عن اعتراض ابن دقيق العيد بما حاصله ان اثبات الوضع باقرار الراوى على نفسه بالكذب عمل بقوله بعدم اعترافه على نفسه بالكذب ، ويلزم من قبول قوله - العمل بكذبه ^(٣) .

كما ذهب بعضهم الى أن مراد ابن دقيق العيد ، لا يعمل بالاقرار بالوضع أصلا ^(٤) .

وقد أجيب على هذا الاعتراض وما تفرع منه : من أن قبول اعتراف الراوى بالكذب بمجرد الاعتراف من غير قرينة معه - مع قيام احتمال كذبه في اقراره بعينه - ليس فيه القطع بقوله في اثبات الوضع أو قبول قوله ، ويمكن توضيح ذلك بما يلي :-

-
- (١) انظر تدريج الراوى : ١٨٠ ، تنزيه الشريعة المرفوعة ١ : ٨ ، المصباح : ١٩١
 (٢) فتح المغيب ١ : ٢٥١ / ٢٥٠ ، المصباح : ١٧٠
 (٣) تدريج الراوى ١ : ٢٧٥
 (٤) فتح المغيب ١ : ٢٥١ ، المصباح : ١٧٠

أ- ان القطع في اثبات الوضع باقرار الراوى لا يلزم منه أن يكون الدليل قاطعاً ، بل يكفي في ذلك غلبة الظن المأخوذة من قوله ، وانما رجحنا احتمال الصدق لانه يبعد عادة أن ينسب مسلم الى نفسه مثل هذا الامر الشنيع الذى اتفق علماء الامة على أنه كبيرة - حتى ذهب بعضهم الى أنه يكفر فاعله - من غير باعث ديني أو دنيوي ، على أن الغالب الدافع الى الاقرار في مثل هذه الحالات هو التوبة ، وحينئذ يبعد أن يكون الاقرار كذباً ، بل ان مجرد الباعث على الاقرار - وهو التوبة غالباً - بالاضافة الى قرائن أخرى قد تبلغ به درجة اليقين ، ان الأدلة اذا تواردت على شيء أدت به الى القطع (١) .

ب - ويحتمل أن يكون الباعث على اقراره كذبه وجرائه على الله أو قلة حياءه من الخلق أو قصد اعساده في الرواية أو التشكيك في دين الامة (٢) ونحو ذلك ، فحينئذ يكفي باقراره مؤاخذه له ، بصرف النظر عن صدقه ، كما يؤخذ الزاني والقاتل والسارق بمجرد اقراره معاقبة له ، وان كان كاذباً في الواقع (٣) .

ج - أما ما ذكر من أن مراد ابن دقيق العمد أنه لا يعمل باقراره أصلاً ، فليس هذا مراده ، وانما دل قوله على معنى قطع الوضع باقراره ، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم ، لان الحكم يقع بالظن الغالب ، وهو هنا كذلك (٤) .

هذا وقد حكم علماء الحديث على عدد من الرواة بالكذب لانهم أقروا

(١) انظر الوضع في الحديث لابن شعبة : ٣٨ / ٣٩ ، فتح المغيث ١ : ٢٥٠ / ٢٥١ .

(٢) قلت وهذا الذي يغلب على ظني ، في اقرار جماعة من الزنادقة بانهم وضعوا آلاف الاحاديث عند ما يساق بهم الى الموت وقد أشرت الى ذلك عند الكلام عليهم ، انظر صفحة .

(٣) الوضع في الحديث : ٣٩ .

(٤) فتح المغيث ١ : ٢٥١ ، الصباح في علوم الحديث : ٦٨ .

واعترفوا بوضعهم الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم :-

عمر بن صحب :-

قال البخارى : حدثني يحيى الاشكرى عن علي بن جابر قال ، سمعت
عمر بن صحب يقول : أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) . وثمة
مجموعة من الرواه سافرد ذكرهم في بحث خاص عند الكلام على الرضا عمن
ان شاء الله تعالى ^(٢) .

٣ - ما يثزل منزلة اقرار الراوى بالكذب :-

هناك قرائن شتى جعلها أئمة الحديث والنقد مثبتة للوضع والكذب
في حديث الراوى حيث أنهم أنزلوها منزلة اقرار الراوى بالكذب في حديثه لمسا
فيها من الشواهد البينة الدالة على عدم صدق الراوى وعلى تعمد الكذب فيها
يدعيه . وهذه القرائن منها ما يعرف بها كذب الراوى فيما يدعيه من السماع مسن
مشايخه .

ومنها ما يعرف بها كذبه فيما يسنده اليهم من أحاديث .

ومنها ما يدل على كذبه فيما يخبر به .

ولذا نرى أئمة الحديث كثيرا ما يفتشون عن هذه القرائن في أحاديث
الرواة اذ بها يتبين صدق الراوى من كذبه ، وصحة دعواه من غيرها ، على ان
هذه القرائن لا يلجأ اليها أئمة النقد الا اذا شكوا في الراوى أو في صحة حديثه
فهى بمثابة مرجحات للشك الوارد في صدق الراوى أو كذبه .

وقد بذل أئمة الحديث جهدهم في كشف كثير من عوار الكذابين وعرفوا
بواطن أمورهم وذلك بتتبع أحوالهم وشؤونهم حتى ان الانسان يذهل في أول

(١) تدریب الراوى : ١٨٠ ، نقلا عن التاريخ الاوسط للبخارى .

(٢) انظر صفحة

أمره عند ما يروى اماماً يحكم على مجموعة من الرواة بالكذب أو بالضعف أو بعدم السماع من مشايخ أو جماعة - كيف استطاع - أن يصل الى معرفة ذلك ، ولم يكن ذلك الامام لهؤلاء الرواة معاصراً أو ساكناً ، لكن اذا تتبع الطرق التي يسلكونها ، والشبكات التي يتصيدون بها عرف أن الحكم مبنى على غاية متناهية في الدقة ، وليس الأمر كما يظن البعض أنه تخرص أو مجازفة .

وقد أشرت الى أن هذه القرائن تنقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية تحست كل قسم منها أنواعاً ساجملها فيما يلي :-

- ١ - قرائن يعرف بها كذب الراوى فيما يدعيه من السماع وهى أنواع منها :-
أ - ان يروى الراوى عن شيخ أو مشايخ ، ويدعى السماع منهم مباشرة فاذا حوِّق عن سماعه منهم تبين كذبه لان الشيوخ الذين يروى عنهم ماتوا قبل أن يولد به دهره ، ومن عرف بذلك

اسحاق بن بشر أبو حذيفة البخارى :-

قال الخطيب: أنا الحسن بن محمد الدرندى أنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان البخارى ، أنا عمر عهد الواحد بن احمد بن محمد بن عمر المنكدرى أنا اسحاق بن أحمد بن خلف قال ، سمعت خالى عبد الله بن محمد ابن أبى السرى يقول ، سمعت أبى يقول : قدم أبو حذيفة البخارى مكة ، وجعل يروى عن ابن جريج وابن طاوس فقليل لسفيان : ان رجلاً من أهل خراسان قدم ، يروى عن ابن طاوس ، فقال : سلوه فى أى سنة سمع ، قال : فسألوه فأخبر أنه سمع فى سنة كذا ، فقال سفيان ، سبحان الله ، مات عبد الله بن طاوس قبل مولده بسنتين (١) .

(١) الجامع لأدب الراوى والسماع : ١/١٦٠ .

الحسين بن داود أبو علي البلخي :

قال الحاكم في تاريخه : روى عن جماعة لا يحتل سنه السماع منهم ، مثل ابن المبارك وأبي بكر ابن عياش وغيرهما ، وله عندنا عجائب يستدل بها على حاله (١) .

محمد بن اسماعيل بن موسى بن هارون أبو الحسن الرازي :

قال الذهبي بعد ان روى حديث : " النظر الى وجه على عبادة " من طريقه ، قلت : المستهم بوضعه الرازي ، ثم ان محمد بن أيوب الضريس لسم يدركه هوندة ، ولا ابن جريج ولا أبا صالح ، وقد ساق الخطيب في ترجمته . هذا - أي محمد بن اسماعيل - عدة أحاديث من وضعه وعاش الى بعد ٣٥٠ هـ . وذكر أنه سمع من موسى بن نصير الرازي صاحب جرير ، فما صدق ولا لحقه (٢) .

ب - أن يروى الراوى عن شيخ لم يره بلفظ السماع وتصريحه الراوى بالسماع من غير لقي للشيخ دليل لاشك على كذبه ، ومن أثبت المحدثون كذبه بتصريحه السماع من شيخ لم يره :

أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني أبو العباس الأزهرى :

قال ابن حبان : قد روى عن محمد بن المصنف أكثر من خمسمائة حديث ، فقلت له : يا أبا العباس : اين رأيت محمد بن المصنف ؟ قال : بمكة ، فقلت : في أى سنة ؟ قال : سنة ست وأربعين قلت : وسمعت هذه الأحاديث منه في تلك السنة بمكة ، قال : نعم فقلت : يا أبا العباس سمعت محمد بن عبيد الله بن الفضل الكلاعى فاهد الشام بحمص يقول : عادت محمد بن المصنف من حمص الى

(١) لسان ٢ : ٢٨٣ .

(٢) ميزان ٣ : ٤٨٤ / ٤٨٥ ، لسان ٥ : ٨٠ / ٨١ .

مكة سنة ست وأربعين ، فاعتل بالحجفة عليه صعبة ، ودخلها مكة فطيف به راكباً ، وخرجنا في يومنا الى منى ، واشتدت به العلة ، فاجتمع على أصحاب الحديث وقالوا : أئاذن لنا حتى ندخل عليه ؟ ، قلت : هو لما به ، فأذنت لهم فدخلوا عليه ، وهو لما به لا يعقل شيئاً فقرأوا عليه حديث ابن جريج عن مالك في المغفرة ، وحديث محمد بن حرب عن عبيد الله بن عمر " ليس من البر الصيام في السفر ، وخرجوا من عنده ، ومات فدناه ، فبقى أبو العباس ينظر الى (١) .

ثم قال ابن حبان : وكنت عنده يوماً فذكر حديث عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد " لالحليم الا ذو عثرة " فقلت له : يا أبا العباس ، هذا حديث مصري ، ما رواه مصري ثقة عن ابن وهب ، وانما حدث عنه الغرياء ، قال : حدثنا يزيد بن موهب عن ابن وهب فقلت له : أين رأيت يزيد بن موهب ؟ قال : بمكة سنة ست وأربعين ، فقلت له : سمعت ابن قتبية يقول : دفنا يزيد بن موهب بالرملة سنة اثنتين وثلاثين ، فبقى ينظر الى (٢) .

العباس بن عبد الله بن عصام الفقيه :

قال ابن حجر ، قال سهل بن بشر : أخبرنا علي بن عبد الله الكسائي ، الهمداني ، سمعت أبا نصر عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين الانماطي يقول : قدم علينا العباس سنة ٣١٥ هـ وكان كذاباً ، واستعدوا عليه بقزوين ، فخرج الى أذربيجان ، فروى عن ابن ديزل ، وما رآه الا في نومه (٣) .

عمر بن هارون البلخي :-

قال ابن أبي حاتم : نا علي بن الحسين الهسنجاني ، قال سمعت يحيى بن

(١) مجروح بن ١ : ١٥٢ / ١٥٣ ، ميزان ١ : ١٣١ ، لسان ١ : ٢٥٣ .

(٢) مجروح بن ١ : ١٥٣ ، ميزان ١ : ١٣١ ، لسان ١ : ٢٥٣ .

(٣) لسان ٣ : ٢٤٢ .

المغيرة ء قال : سمعت ابن المبارك يغمز عمرو بن هارون في سماعه من جعفر بن محمد ء وكان عمر يروى عنه ستين حديثا أو نحو ذلك (١) .

وقال : سألت أبي عن عمر بن هارون البلخي فقال : تكلم ابن المبارك فيه فذهب حديثه ء قلت لأبي : ان أباسعيد الأشج حدثنا عن عمر بن هارون البلخي فقال : هو ضعيف الحديث نخسه ابن المبارك نخسه فقال : ان عمر بن هارون يروى عن جعفر بن محمد وقد قدمت قبل قدومه ء وكان قد توفي جعفر ابن محمد (٢) .

وقال أيضا : نا على بن الحسين بن الجلود ء قال ء سمعت يحيى بن معين يقول : عمر بن هارون كذاب قدم مكة وقد مات جعفر بن محمد لم يحدث عنه (٣) .

وقال الحسين بن حبان ء قال أبو زكريا (٤) : عمر بن هارون البلخي كذاب خبيث ليس بشيء قد كتبت عنه ء وبث على يابه ء وذهبتنا معه الى النهر اوان ثم تبين لنا أمره فحرقته حديثه ما عندي عنه كلمة ء فقلت : ماتين لكم من أمره ؟ قال ء قال عبد الرحمن بن مهدي ء قدم علينا فحدثنا عن جعفر بن محمد ء فنظرت الى مولده والى خروجه من مكة فاذا جعفر مات قبل خروجه (٥)

(١) الجرح ٣/١ : ١٤١ .

(٢) الجرح ٣/١ : ١٤١ ء تهذيب ٥٠٣ : ٧ .

(٣) الجرح ٣/١ : ١٤١ ء مجروحون ١ : ٩١ ء الا أنه جاء في عبارته كذاب دخل المدينة وقد مات بدلا من قوله : قدم مكة ء تهذيب ٥٠٣ : ٧ .

(٤) يعني يحيى بن معين —

(٥) تهذيب ٥٠٤ : ٧ .

ج - أن يروى الراوى عن شيخ بلفظ السماع أو لفظ مصرح باللقاء ،
فإذا سئل أن يصف الشيخ لم يعرفه ، بل ربما يكون السائل له هو الشيخ السدى
ادعى السماع منه ولا شك أن هذا الامر يكشف كذب الراوى فى ادعائه ، وقد حكم
على جماعة من الرواة بالكذب لانهم ادعوا السماع من مشايخ ، فلما سئلوا ،
عنهم لم يعرفوهم ، ومن هؤلاء :-

سهيل بن ذكوان أبو السدى :-

قال الذهبي ، وقال عباد بن العوام ، قلت لسهيل بن ذكوان : رأيت
عائشة ؟ قال : نعم قلت : صفها لى ، قال : كانت أدماء ^(١) .

وقال ابن المدينى : حدثنا محمد بن الحسن الواسطى ، عن سهيل بن
ذكوان قال : لقيت عائشة بواسط ، قال الذهبي : وهكذا يكون الكذب فقد ماتت
عائشة قبل أن يخط الحجاج مدينقواسط بدهر ^(٢) .

عبد الله بن زياد بن سمان :

قال أبو بكر ابن أبي أوس ، حدث ابن سمان مرة فقال : حدثني شهر بن
حوشب ، فقلت : من هذا ؟ قال : بعض المعجم من أهل خراسان ، قدم علينا ،
فقلت : لملك تريد شهر بن حوشب نسكت ^(٣) .

وقريب من هذا النوع ما اذا روى الراوى عن شيخ ثم سئل الشيخ عن

(١) ميزان ٢٤٣ : ٢ ، لسان ١٢٥ : ٣ .

(٢) ميزان ٢٤٣ : ٢ ، لسان ١٢٥ : ٣ .

(٣) تهذيب ٢٢٠ : ٥ ، قلت : وشهر بن حوشب هو أبو سعيد ويقال أبو عبد الله
ويقال أبو عبد الرحمن الأشعرى الشامي مولى أسماء بنت يزيد - من
التابعين انظر ترجمته فى تهذيب ٣٦٩ : ٤ / ٣٧٢ .

حديث التلميذ الذي رواه عنه ، أنكر الشيخ أن يكون قد حدث التلميذ ذلك الحديث أو الأحاديث ، إلا أنه مما يجدر ذكره أنه ينبغي أن يكون الكسار الشيخ صحيحاً ، كما يشترط أن يكون الراوى - أعنى التلميذ - متكلماً فيه - ضعيفاً فإذا اجتمعت هذه الأمور دل ذلك على كذب الراوى وعدم صدقه فى دعواه

ومن الرواه الذين أثبت الأئمة كذبهم لأنهم رَوَوْا عن مشايخ أنكرُوا تحدثهم بها :-

الحسن بن عمار :-

قال ابن أبى حاتم ، أنا ابن أبى خيثمة فيما كتب الى قال نا ابن أبى رزمة ، نا عهذان عن أبيه عن شعبة قال : روى الحسن بن عمار عن الحكم عن يحيى الجزار عن على سبعة أحاديث ، فلقيت - أراه الحكم - فسألته عنها فقال : ما حدثت بشئ منها (١) .

وقال الذهبي ، وقال شعبة : روى الحسن بن عمار أحاديث عن الحكم فسألنا الحكم عنها فقال : ما سمعت منها شيئاً (٢) .

على بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن :-

قال يزيد بن زريع قال ح على ، عن خالد بهضمة عشر حديثاً فسألنا خالداً عن حديث فأنكره ثم آخر فأنكره ، ثم ثالث فأنكره فأخبرناه فقال : كذاب فاحذروه (٣) .

وفى روايه أخرى قال يزيد بن زريع قال : أنادنى على بن عاصم أحاديث عن خالد الحذاء فأتيت خالد الحذاء فأنكرها وما عرف منها واحداً ، وأنادنى عن

(١) الجرح ١/٢ : ٢٨٠ .

(٢) ميزان ١ : ٥١٤ .

(٣) التاريخ الكبير ٣/٢ : ٢٩٠ : ٢٩١ .

هشام بن حسان فأتيت هشاماً فسألته عنه فأنكره وما عرف (١) .

وقال ابن حبان : كان شعبة يقول : أفادني علي بن عاصم عن خالد الحذاء أشياء سألت خالداً عنها فأنكرها (٢) .

يحيى بن عبد الحميد الحماني :-

قال محمد بن ابراهيم البوشنجي ثنا يحيى الحماني ثنا أحمد بن حنبل قال البوشنجي : وحد ثناء أحمد بن حنبل حدثنا اسحاق الأزرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة : حديث " أبردوا بالصلاة " . الحديث : وقال حنبل : قلت لأحمد : ان ابن الحماني حدثنا عنك بهذا الحديث فقال : ما أعلم اني حدثته به . ولا أدري لعله في المذاكرة حفظه . وأنكر أن يكون حدثه به . فقال المروزي : قلت لأحمد : ان ابن الحماني روى عنك حديث الاوزاعي وزعم أنه سمعه منك على باب ابن علية . فأنكر أن يكون سمعه وقال : ليس من رأسي . قلت : ادعي أن هذا على المذاكرة . فقال : وأنا علمت في أيام اسماعيل أن هذا الحديث ليس عندي - يعني - انما أخرجه بآخره . وقال : قولوا لهـارون الحال : يضرب على حديث الحماني . وقال الأجرى عن أبي داود : حدث يحيى بن عبد الحميد عن أحمد بخديث اسحاق الأزرق . فأنكره أحمد ، وقال يحيى : ثنا به علي باب اسماعيل بن علية . فقال أحمد : ما سمعناه من اسحاق الا بعد موت اسماعيل (٣) .

٢- قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يستند وينسبه الى شيوخه مما يعتبرون منه براءً وذلك بأن يلزق بهم أحاديث ليست من حديثهم يدعيها عليهم . فقد استطاع جهابذة النقد من المحدثين كشف هذه الالاعيب وبيان

(١) الجرح ١/ ٣ : ١٩٨ ، مجروحين ٢ : ١١٠ ، ميزان ٣ : ١٣٦ .

(٢) مجروحين ٢ : ١١٠ .

(٣) تهذيب ١١ : ٢٤٤ .

زيغها وكذب نسبتها واستخدموا في ذلك طرقا منها :-

أ- أن يروى الراوى كتاب شيخه فيزيد فيه ، فيعمد الحفاظ السى الرجوع الى كتاب الشيخ ويستغرضونه ، فلا يجدون فيه تلك الاحاديث التى انفرد ذلك الراوى بعزوها الى كتاب شيخه ، فيحكمون عليه بالكذب ، ومن عرف بذلك والحق بالكذابين :

الحسن بن على بن صالح بن زكريا بن يحيى العدوى :-

قال ابن عدى : نا الحسن ، نا لؤلؤ بن عبد الله أبو بكره ، وكان ابن طلحة ^(١) ، نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النسي صلى الله عليه وسلم قال : ما حسن الله عز وجل خلق رجل وخلقه فأطعمه النار .

قال الشيخ : وهذا الحديث باطل بهذا الاسناد ، وعندنا نسخة الليث عن نافع عن ابن عمر ، وما فيه شيء من هذا ^(٢)

وقال : ثنا الحسن ، نا هدية بن همام ، عن ثابت عن أنس أن أبا بكر الصديق حدثه قلت للنبي صلى الله عليه وسلم " لو أن أحدكم نظر الى قدميه لا بصرنا تحتها " الحديث فقال : يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما .

قال الشيخ : وهذا حدث به عفان وجان ومحمد بن سنان عن همام ، فالزقه العدوى على هديه ، وليس الحديث عند هدية ، وعندنا نسخة همام مسن رواية هدية عنه عن جماعة ، فهو ، وليس فيه هذا الحديث ^(٣) .

(١) هكذا جاءت العبارة في الكامل ولعل صوابها - وكامل بن طلحة .

(٢) الكامل : ١/٢٦٣ .

(٣) الكامل : ٢٦٣/ب .

العباس بن الفضل الأزرق البصري :-

قال عبد الله بن علي بن المديني ، سمعت أبي وسئل عن حديث
رواه عباس الأزرق عن أبي الأسود عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
استهزأ صفة بحبيشة ، فأنكره وقال : ليس هذا في كتب أبي الأسود ، وضعف
عها ساجدا (١)

محمد بن أيوب بن هشام الرازي :-

قال ابن أبي حاتم : روى عن الحميدي عن أبيه عن عبيد الله بن جابر عن
روى عن الأصمعي ، سألت أبي عنه فقال : هذا كذب ، لم يكن عند الحميدي
من هذا شيء ، وهذا شيخ كذاب (٢)

محمد بن عبد الله بن القاسم أبو الحسين الحارثي النحوي الرازي :-

قال الشيرازي في الألقاب ، سمعت محمد بن عبد الواحد الخزاز يقول ،
سمعت منه رأى محمد بن عبد الله ابن القاسم حدثنا أبو حاتم قال : ثنا
شاذان وعفان وعارم قالوا : ثنا شعيب عن قتادة عن أنس رضي الله عنه رفعه "يوزن
مداد العلماء ودم الشهداء" ، فيرجع مداد العلماء على دم الشهداء
فعرضناه على شيخنا أبي علي ابن عبد الرحيم فقال : كذب ، فلم يكن عند أبي
حاتم عن شاذان شيء ، ولكن قولوا : حدثنا جراب الكذب في زاوية الكذب بحديث
كذب (٣)

ب - أن يروى الراوي عن شيخ نسخة يشاركه في سماعها رواه عدول وسقارنة
نسخة الراوي بنسخ الرواة الآخرين نجده ينفرد بأحاديث لم يست موجودة في نسخ

(١) تهذيب ٥ : ١٢٨ .

(٢) الجرح ٣ / ٢ : ١٩٨ ، وانظر لسان ٥ : ٨٧ .

(٣) لسان ٥ : ٢٢٥ / ٢٢٦ .

الرواة الآخرين فيعتبر الراوى قد ألزق بشيخه تلك الأحاديث وأدخلها في حديثه وهذا العمل كما سبق بيانه يخذ لدى أئمة الحديث كذباً ترد به رواية مقترفة ، وقد أتهم جماعة من الرواة بالكذب بهذا الصنيع ، وعدوا من الكذابين ، ومنهم وسم بذلك :-

خالد بن عمرو القرشي الاموي السعدي :
قال ابن عدي : له عن الليث وغيره مناكير .

أبو نعيم الحلي ، حدثنا خالد بن عمرو عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي قهيل عن أبي هريرة وابن عمر قال : اتباع رسول الله - صلى الله عليه وسلم من أعرابي قلائص الى أجل فقال : رأيته ان أتى عليك أمر الله ، قال أبو بكر بن فضال ديني وينجز موعدي " ، قال : فان قبض ؟ قال : " عمر يحسنه ويقوم مقامه لا تأخذه في الله لومة لائم " قال : فان أتى على عمر أجله ، قال : " فان استطعت أن تموت فمت .

وه عن يزيد عن أبي الخير عن أبي هريرة مرفوعاً قال : " ألا أدلك على صدقة يحبسها الله ؟ قلت : بلى ، قال : ابتك مردودة عليك لا تجد ملاذاً غيرك .

وه عن يزيد عن أبي عبد الله الصنابحي عن أبي بكر مرفوعاً " يقول الله : ان كنتم تريدون رحمى فارحموا خلقى .

وه عن يزيد ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً : يا نساء الانصار اختضبن غسلاً واختفض ولا تنهكن ، فانه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج .

قال ابن عدي : عندي أنه وضع هذه الأحاديث ، فان نسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندي من رواية يحيى بن خالد وقتيبة ، ويزيد بن موهب وزمعة ، ما فيها من هذا شيء (١) .

خالد بن القاسم المدائني :-

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن خالد بن القاسم المدائني فقال :
متروك الحديث . صحب الليث بن العراق الى مكة والى مصره فلما انصرف كان
يحدث عن الليث بالكثير فخرج رجل من أهل العراق يقال له : أحمد بن حماد
الكذوا بتلك الكتب الى مصر فعارض يكتب الليث . فاذا قد زاد فيه الكثيره
وغيره . فترك حديثه (١) .

وقال ابن حجر : أخرج العقيلي من طريق مجاهد بن موسى قال :
رأيت خالد بن القاسم يحدث هذا بشي ، وهذا بشي ، وجاءوا بهديث
الليث يعني من رواية خالد هذا الى يونس بن محمد فقابلوها فاذا هسي
لا تتلق (٢) .

وقال الحاكم وأبو الحسن محمد بن أحمد بن سليمان الكوفي الحافظ :
كان يدخل على الليث زاد الكوفي من حديث ابن لهيعة (٣) .

العباس بن الضحاك البلخي :-

قال ابن حبان : روى عن عبد الله بن عمر بن الرماح ، ثنا أبو معاوية
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يحور الهاء التي في الله كتب الله
له ألف حسنة ، ومحا عنه ألف سيئة ورفع له ألف درجة .

نا محمد بن عبدوس النيسابوري بالرملة من أهل كنانة ، ثنا عباس
بن الضحاك البلخي ثنا عبد الله بن عمر بن الرماح وهذا شي موضوع لاشك فيه

(١) الجرح ٢/١ : ٣٤٧ ، لسان ٢ : ٣٨٤ .

(٢) لسان ٢ : ٣٨٤ .

(٣) لسان ٢ : ٣٨٤ .

ولقد كتبت كل شئ * عن ابن الرماح عن أبي معاوية عن الاعمش على الوجه ،
وليس هذا فيه ، حدثني محمد بن شاذان الهاشمي ثنا ابن الرماح ، ثنا أبو
معاوية عن الاعمش بترك النسخة (١) .

٣ - قرائن تتعلق بذات الراوى تؤكده وضعه للحديث ، وذلك بأن
تشير الى سبب كذبه أو الدافع الذى حمله على اختلاق الحديث ووضعـــــــــــــــــه
مما لا يترك مجالا للشك فى كذب الراوى .

ونظرة العلماء الى هذه القرائن متفاوتة ، فمن متوسع مفرط فيها بحيث
أنه جعل كل حديث يخالف قواعد معينة فى نظره موضوعا ، ومن متحفظ مفرط
فيها حتى أنه كثيرا ما يتوقف فى أحاديث حكم أئمة الحديث عليها بالوضوح
بحجة عدم ظهور القرينة فيها بشكل جلى لا يبقى معه أى تطرق للشك فى صحة
الحديث .

ومن متوسط محقق بذل جهده ، وتحرى الدقة فى الحكم على الحديث
بالوضع أو بالشبهة لما للحديث من أهمية وحساسية ، يخشى منها الانسان أن
يدخل ما ليس من الحديث فيه أو يخرج منه ما هو منه (٢) .

(١) مجروحين ٢ : ١٨٠ .

(٢) فمن القسم الأول ابن بدران الموصلى ، وابن الجوزى حيث حكموا على
كثير من الأحاديث بالوضع لانه فى علة . ومن القسم الثانى : الامام
السيوطى حيث حاول اثبات كثير من الأحاديث وانها ترتفع عن درجة
الوضع بكل وسيلة ، وخاصة ما كان من الأحاديث فى الكتب السننية أو
طرف منها ، وقبله الحافظ ابن حجر أنه صنع ذلك فى كتاب القول المسود ،
ومن القسم الثالث الحافظ الامام أبو بكر ابن القيم فى كتابه المنار
وسنرى تفصيل ذلك عند الكلام على الكتب المصنفة فى الموضوعات
ان شاء الله تعالى .

على انى ساكتفى بذكر ما اتفق عليه الاثمة من القرائن التى يعتمد عليها
فى اثبات الوضع فى الحديث فيما يتعلق بذات الراوى دون غيرها • فمنها :

١- اخبار الراوى عن أمر مستحيل عن نفسه ، وهو وان لم يكن فيه
تصريح بالكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن كما سبق بيانه
أنه اذا عرف الراوى بالكذب فى غير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه
يرد حديثه الذى يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صيانته له — من أن
يؤخذ من معادن الكذب ، وهذا فيما شاركه فيه الثقات ، ناهيك عما تفرد
به ، أو خالف فيه غيره •

وقد رد ائمة السنقد حديث جماعة من الرواة عرفت عنهم روايات عن
انفسهم ظاهرها الكذب لاستحالة وقوعها • منهم :

أحمد بن طاهر بن حرمة :
وقد سبق ذكره وبيان قصته وكذبه (١) •

محمد بن السائب الكلبي :-

قال الخطيب : أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق قال ، أنا عثمان بن
أحمد قال : ثنا حنبل بن اسحاق قال ثنا يحيى بن معين قال ثنا يحيى بن
يعلى قال ، قلت لزائدة : ثلاثة لا تحدث عنهم ، فلم لا تروى عنهم ؟ قال : ومن
هم ؟ ، قلت : ابن أبى ليلى ، وجابر الجعفى ، والكلبي ، قال : اما ابن أبى
ليلى ، فبينى وبينهم — يعنى بنى أبى ليلى — حسن ، فليست أذكره •

وأما جابر الجعفى فكان والله كذابا •

وأما الكلبي ، فمرض مرضة ، وكنت أختلف اليه ، فسمعتة يقول : مرضت
فنسيت ما كنت أحفظه ، فأتيت آل محمد صلى الله عليه وسلم — فتفلقوا فى
فخفظت كل ما نسيت فقلت : لله على الا أروى عنك شيئا بعد هذا فتركته (٢) •

(١) انظر مبحث على أى شىء يطلق المحدثون الكذب ص : ٧٠

(٢) الكفاية : ١٩٣ / ١٩٤ •

ويلحق بهذا فيما اذا روى الراوى حادثة أو واقعة يستحيل وقوعها ،
فهى لامناص مشعرة بكذبه فيما روى ، ومن ذلك ما روى البيهقى فى المدخل
بسند الصحيح انهم اختلفوا بحضور أحمد بن عبد الله الجوبيارى فى سماع
الحسن من أبى هريرة ، فروى لهم بسنده الى النبى صلى الله عليه وسلم أنه
قال : سمع الحسن من أبى هريرة (١) .

وهذا لاشك عين الكذب ، ان من المستحيل أن يقول النبى صلى الله
عليه وسلم ذلك وهذا الحديث موكد كذب واضعه .

ب - مجازاة الراوى لهوى بعض الحكام أو الرغبة فيما عند هم من عرض
وذلك بأن يرى الحاكم على أمر قد لا يلىق بمثله ، فيضج له حديثاً يقره على أمره ،
ويوافقه فيه على هواه ، ومن وقع فى مثل هذا وثبت بذلك كذبه .

غياث بن ابراهيم :

قال السيوطى : غياث بن ابراهيم خبيث ، وضع للمهدى فى حديث
" لا سبق الا فى نصل أو خف أو حافر ، فزاد فيه أوجناح ، وكان المهسدى ان
ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك ، وأمر بذهابها وقال : انا حملته على
ذلك ، وذكر أنه لما قام قال : أشهد أن قفاك كذاب (٢) .

٤ - قرائن تتعلق بذات المروى ، ان ترد فيه أشياء تشير الى كذب
الراوى فيما أتى ، وذلك بأن تحمل العبارة الواردة ، أو المعنى الذى يشير
اليه الحديث تصريحاً بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قول شىء
لم يقله ، أو فعل أمر لم يفعله ، أو باستحالة أن يرد على لسان رسول الله صلى
الله عليه وسلم مثل تلك المعانى أو العبارات ، لان من المسلم به أن الاسلام

(١) تنزيه الشريعة ١ : ٦

(٢) تدريب الراوى ١ : ٥٥ ، انظر الموضوعات ١ : ٤٢ ، السنة قبل التدوين :

٢١٧ ، المجروح ١ : ٥٥ .

دين متكامل مصدره القرآن والسنة . وهما من الله تعالى ، والسنة شارحة
وموضحة للقرآن ، فمن البديهي أن يتطابقا ، ولا يتناقضا ، لان مصدرهما
واحد ، والتناقض موجب اختلاف المصدر .

كما أن الاسلام اعتبر العقل السليم اذ جعله مناط التكليف والخطاب ،
ومادام هو قد راعى العقل حق رعايته ، فمن غير المعقول أن يأتي بما يخالفه
فضلا عن أن يلغيه .

كذلك من المسلم به أن الله تعالى تحدى العرب بل نصحاتهم عن أن
يجاروا القرآن فصاحة وسلاسة ، وهي " رسوله " صلى الله عليه وسلم - بلسان
جعله خير من ينطق بالضاد وسيد الفصحاء ، فليس من المعقول أن يعجز من
كانت هذه حاله من اقامة جمل قصيرة أو تصوير معنى متناولا يفوقه في ذلك مسن
اكتسب اللغة اكتسابا - في حين أنه سيد الفصحاء سليقة وجيلة .

كل هذه القرائن تشعر بالبين الملتصق بمصطفى صلى الله عليه وسلم - وهو
منه براء ، وكم كانت نظرة الجهابذة العارفين مصيبة حينما وضعوا هذه المعايير
في التفریق بين مانسب اليه صلى الله عليه وسلم - من حق ومن باطل ، ولذا
نراهم يحكمون على راو بالكذب ، ويعتبرون حديثه باطلا ويأخذون الدليس
والشاهد عليه ما قال وروى ، ويمكن اجمال هذه القرائن فيما يلي :-

١ - مخالفة المروى لنص القرآن :

من ذلك حديث مقدار الدنيا ، وأنها سبعة آلاف سنة ، وأن النسي
صلى الله عليه وسلم بعث في الألف السابعة ، قال ابن القيم : وهذا من أهيمن
الكذب لانه لو كان صحيحا لكان كل واحد عالما أنه بقي للقيامة من وقتنا هذا
مئتان وخمسون سنة والله تعالى يقول : (يسألونك عن الساعة أيان مرساها
قل انما علمها عند ربى ، لا يجليها لوقتها الا هو ثقلت في السموات والأرض ،
لاتأتىكم الا بغتة ، يسألونك كأنك حلى عنها ، قل انما علمها عند الله . (الآية) (١)

وقال تعالى (ان الله عنده علم الساعة) الآية (١)

٢- مخالفة الحديث للسنة المتواترة أو الصحيحة - مخالفة صريحة بحيث يتعذر الجمع أو الترجيح بينهما من كل وجه ولا يثبت النسخ وقد حكم أئمة الحديث على مرويات بالكذب لمناقضتها - صريح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة .

فمن ذلك الاحاديث التي اختلقت في تحريم النار على من تسمى بمحمد أو أحمد ، فمن المعلوم أن النار لا يجار منها بالاسماء ، وانما تتقى بالاعمال .

قال ابن القيم في بيان القرائن التي تدل على كذب الحديث : ومنها مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بینه ، فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عيب أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك فرسول الله صلى الله عليه وسلم منه برى ، ومن هذا الباب ، أحاديث مدح من اسمه محمداً أو أحمد ، وأن كل من يسمى بهذه الاسماء لا يدخل النار ، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه - صلى الله عليه وسلم - أن النار لا يجار منها بالاسماء واللقاب ، وانما النجاة منها بالايمان والأعمال الصالحة (٢) .

٣- مناقضة الحديث للعقل الصحيح ، وقد سلف أن الاسلام جاء ليرقى العقل ويعمِّله ، ولذا فمن غير الحق أن يخفله أو يهمله ، وقد اعتبر الأئمة ممسا يثبت به الوضع ويعرف به كذب الراوى في حديثه ايراده لحديث يناقض العقل الصحيح ويناهضه ، ويلغيه ولا يعتبره ، ومما حكم عليه بالكذب لاجل ذلك :

حديث : ما خلق الله تعالى نفسه .
فقد أخرج ابن الجوزى بسنده الى أبي هريرة قال قيل يا رسول الله

(١) سورة لقمان آية رقم : ٣٤ ، انظر المنار المنيف : ٨٠

(٢) المنار المنيف : ٥٦ / ٥٧ .

مما رأينا ؟ قال : من ماء مرور ، لا من أرض ولا من سماء ، خلق خيلا فأجراها
فعرقت ، فخلق نفسه من ذلك العرق .

وقد رواه عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن مندة عن محمد بن شجاع
فقال فيه : ان الله عز وجل خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها (١)
فمن عنده مسكة من عقل يعلم بأن هذا الحديث باطل موضوع ، ان كيف يخلق
قبل أن يخلق أو كيف يخلق نفسه ، لكن الحمد لله على نعمة العقل بعد
نعمة الاسلام .

٤ - ومن القرائن التي أثبت بها المحدثون كذب الراوى ، وعدوها
شاهدا على كذب حديثه : أن يشتمل الحديث على ركة فى لفظه ومعناه أو تنافه
فى معناه أو فى لفظه ، اذا ادعى أن ذلك هو لفظ رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا استحسان أن يكون رواه بالمعنى . ان من الهدى بهسى التصدر
الركة من أوتى جموامع الكلم وسخرت له البلاغة والفصاحة ، ثم يصدر عنه كسلام
يمجه السمع ويمقت الذوق ، والدين الاسلامى كله محاسن ، وذلك يقتضى الآيرد
منه ما يناقض ذلك . ومن الأحاديث التي حكم عليها الائمة بالوضع لركتها - ما
روى ابن الجوزى بسنده عن ابن عباس قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى الضحى يوم الجمعة أربع ركعات يقرأ فى كل ركعة بالحمد عشر مرات ، وقل
أعوذ برب الفلق عشر مرات ، وقل أعوذ برب الناس عشر مرات ، وقل هو الله أحد
عشر مرات ، وقل يا أيها الكافرون عشر مرات ، وآية الكرسي يقرأها فى كل ركعة ، فأذا
صلى الاربع ركعات فتشهد ثم سلم ثم يقول : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم سبعين مرة ثم يقول : استغفر الله
الذى لا اله الا هو غافر الذنوب وأثوب اليه سبعين مرة ، فمن صلى هذه الصلاة
وقال هذا القول على ما وصف دفع الله عنه شر الليل والنهار وشر اهل السماء

(١) الموضوعات ١ : ١٠٥ ، اللالى ١ : ٣ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٣٤ .

وشر أهل الأرض وشر الانس وشر كل سلطان جائر وشيطان مارد والذي بعثني
 بالحق ، لو كان عاقا لوالديه لرزقه برهما وغفر له ويقضى له سبعين حاجة ممن
 حولنج الآخرة وسبعين حاجة من حوائج الدنيا ، وذكر من هذا الجنس
 ثوابا طويلا لانضيق الزمان بذكره الى أن قال : والذي بعثني بالحق ان
 له من الثواب كثواب ابراهيم وموسى ويحيى وعيسى ، ولا يقطع له طريق ولا يفسق
 له متاع .

قال ابن الجوزى : وهذا موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بلا شك ، فلا بارك الله فيمن وضعه ، فما أبرد هذا الوضع وما أسجده ، وكيف
 يحسن أن يقال : من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى ، وفيه مجاهيسيل
 أحدهم قد عمله (١) .

قال ابن القيم : وكان هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لسو
 صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب بنى واحد (٢) فضلا عن أن يعطى ثوابا
 هو لا . الانبياء جميعا .

الى غير هذا من الاحاديث التى تنطق بكذبها استحاله صدورها ممن
 مشكاة النبوة لما تحمل فى جنباتها من سحابة وتفاهة معنى يبرأ منها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ، ولولا خشية الاطالة لسقت منها جملة .

ومن القرائن التى تدل على كذب الحديث ووضعه ، أن يسرد
 الحديث فى الكتب بدون اسناد ويضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم من غير بيان
 الطريق اليه ، والاسناد له درجة هامة فهو بمنزلة الباب فى الدار أو بمنزلة

(١) الموضوعات ٢ : ١١٢

(٢) المنار المنيف : ٥٠

السلم إلى السطح عليه تتوقف صحة الحديث ، ولهذا
اهتم علماء الحديث به ، وردوا كل حديث خلا منه لضرورته ، وقد نههوا كثيرا
على أهميته كما جاء ذلك عن أئمتهم منهم الزهري ، قال سفيان بن عيينة :
حدث الزهري يوما بحديث ، فقلت له : هاته بلا اسناد فقال : أرتقى السطح
بلا سلم (١) ؟

وقال سفيان الثوري : الاسناد سلاح المؤمن ، فاذا لم يكن معه سلاح
فهم يقاتل (٢) ؟

وقال شعبة : كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبطل (٣) .

وقال عبد الله بن المبارك : الاسناد عندي من الدين ولولا الاسناد
لقال من شاء ما شاء (٤) وقال : بيننا وبين القوم القوائم . أي الاسناد (٥) .

وقال : مثل الذي يطلب أمر دينه بلا اسناد كمثل الذي يرتقى السطح
بلا سلم (٦) .

وأخرج الخطيب بسنده إلى أبي عيسى أحمد بن يحيى بن محمد بن
شاذان الجوهري قال : حدثني جدي قال : سألت علي بن الحسين عن اسناد

- (١) جامع التحصيل : ٧٠
(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي : ٤٢ ، جامع التحصيل : ٧١
(٣) الكفاية : ٢٨٣ - شرح علل الحديث لابن رجب الحنبلي : ١/٧٩ ، جامع
التحصيل : ٧١ .
(٤) مقدمة باب بيان الاسناد من الدين (١) : ١٥ ، شرف أصحاب الحديث :
٤١ ، معرفة علوم الحديث : ٦٠ ، اللماع للقاضي عياض : ١٩٤ ، جامع
التحصيل : ٧٢ .
(٥) مقدمة . باب بيان الاسناد من الدين (١) : ١٥ .
(٦) شرف أصحاب الحديث : ٤٢ .

حديث سقط على فقال : تدري ما قال أبو سعيد الحداد قال : الاسناد مثل الدج ، ومثل المراقى ، فاذا زلت رجلك عن المرقاة سقطت ، والرأى مثل المرح (١) .

كل هذه الاقوال دفعت المحدثين الى أنهم يتوقفون في قبول كل حديث خلا في الاسناد ، واعتبروا الحديث الذي يذكر بدون اسناد في دواوين السنة حديثا ملصقا بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ان الاسناد من خصيصة هذه الامة ، وعليه مدار نقل آثار الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - ولا يمكن بقاء أخباره بغير نقلة ، لذا عدوا كل حديث ليس له اسناد هو حديث موضوع مكذوب عليه - صلى الله عليه وسلم ، الا أنهم لا يصرون هذا الحكم الا بعد استقراء وتبصير ، ولذا فان الحكم على الحديث بالوضع لعدم وجوب اسناد له قليل في كلامهم ، ان لا يصدر ذلك الا من امام مطلع ، جامع لغالب دواوين السنة .

ومن الاحاديث التي حكم عليها بالوضع لورودها بغير اسناد : حديث " كل الاعمال فيها المقبول والمردود الا الصلاة على فانها مقبولة غير مردودة " .

قال ابن حجر : لم يذكره من المخرجين أحد ، ولا ظهر له اسناد ليكون سندا معتمدا (٢) .

-
- (١) شرف أصحاب الحديث : ٤٢٠ .
 (٢) اللؤلؤ المصروع - للقاوقجي : ٦٠ - قال السخاوي : حديث كل الأعمال فيها المقبول والمردود . . . الخ قال شيخنا : انه ضعيف جدا ، قلت : وقد سلف كون الصلاة عليه - صلى الله عليه وسلم - مقبولة - ا هـ المقاصد الحسنة : ٣٢٢ ، وانظر كشف الخفا : ٢ : ١٧٤ ، وقال ايضا في حروف الصاد : الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - لا ترد " هو من كلام أبي سليمان الداراني ، ولفظه الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - مقبولة ، وفي لفظ ان الله يقبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه باللفظ ابن النيمى ، كما بنيته في القول البديع ، بل فسي

وكذلك حديث : كنت كنزا مخفيا لا اعرف ، فأحببت أن اعرف فخلقت خلقا وتعرفت اليهم في عرفوني^١

قال ابن تيمية : ليس من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم ، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف ، وتبعه الزركشي وابن حجر (١) .

٦ = ومن القرائن التي يثبت بها أئمة الحديث الكذب والوضع ففى الروايات أن يورد المتأخرون حديثا أو أحاديث لا توجد فى دواوين السنة التى دونت حتى زمن استقرار كتابة الحديث فإن من الأحاديث التى يحكم عليها بالكذب أن يجاء بحديث لا يوجد فى كتب الحفاظ فى المحدثين ، لأن خلصو مجموع كتب الحديث منه دليل على عدم صدقه ، فالكتب وأن لم ينفرد كل واحد منها بحصر جميع الأحاديث إلا أن مجموعها تجمع أفراد الحديث النبوى ، وبما هسو مسلميه أن الحديث النبوى محفوظ بحفظ الله تعالى له أيضا ، إذا اعتبرنا أن الذكر مطلق الوحى أو اقتضاء إذا قصرنا الذكر على القرآن فى قوله تعالى : (أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون) (٢) .

== الاحياء مرفوعا ، مما لم أقف عليه ، وإنما هو عن أبى الدرداء من قوله " إذا سألت الله حاجة فأبدأ بالصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم ، فإن الله أكرم من أن يسأل حاجتين فيقضى أحدهما ويرد الأخرى " اهـ المقاصد الحسنة : ٢٦٦ ، وانظر كشف الخفا : ٢ : ٣٩ ، قلت : ومع أن المعنى صحيح إلا أن الأئمة حكموا عليه بالوضع لوروده بغير سند .

(١) المقاصد الحسنة : ٣٢٢ ، اللؤلؤ المصنوع : ٦١ ، وزاد قوله : ولكن معناه صحيح ظاهر وهو بين الصوفية دائر وقال العجلونى ، وتبعه الزركشى والحافظ ابن حجر فى اللآلى للسيوطى وغيرهم ، وقال القارى : لكن معناه صحيح مستفاد من قوله تعالى : " وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون " أى ليعرفون ، كما فسر ابن عباس رضى الله عنهما ، والمشهور على الالسنسة كنت كنزا مخفيا ، فأحببت أن اعرف فخلقت خلقا ليعرفونى ، وهو واقع كثيرا فى كلام الصوفية ، واعتدوه ، وبنوا عليه أصولا لهم ، اهـ كشف الخفا : ١٩٤٢ ، وانظر الموضوعات الكبرى - الاسرار المرفوعة : ١٣ ، وكذلك المصنوع : ١١٠ ، إلا أنه اقتصر على رد الأئمة له - علما بأن شرطه فى هذا الكتاب اثبات ما ترجح وضعه فيه - قلت : وظاهر أن المعرفة ليست هسى العبادة ، وسياق الآية لا يشير الى ذلك إذ قصرت العلة فى خلق الجن والانس - على العبادة - ولا يقتضى أن يكون العارف عابدا . بل العكس .

(٢) علوم الحديث : ١٠٩

فمجيء حديث في زمن قد استقرت فيه الاخبار ودونت في الكتب
والاسفار، ويقتض فيها فلا يوجد في واحد منها - قرينة تكفي في اثبات كونه
كذبا وانكاذبا .

قال البيهقي : فمن جاء بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبله منه (١)
وقال السيوطي : واما الان فالعمدة على الكتب المدونة فمن جاء
بحديث غير موجود فيها - أي الكتب - فهو رد عليه وان كان من أتقى المتقين
وان كان فيها لم يتصور الرد وان كان من أفسق الفاسقين (٢) .

هذه هي القرائن التي ينزلها العلماء منزلة اقرار الراوي بالوضع ،
ويعتبرونها وسيلة من وسائل اثبات الكذب في حديث الراوي وعدم صدقه وهي
لا شك قرائن قوية يترجح بها كذب الراوي وان كان كل واحدة منها ظنيصة
الا أن وجودها مع الطعن في الراوي ترجح عدم صدقه وكلما تضافرت القرائن
على حديث ، قويت التهمة بكذبه ، حتى تبلغ في بعض الاحيان الى درجة
اليقين والله أعلم .

•••

(١) رسالة في الموضوعات - لمري الحنبلي : ٦ / ١ .

((الفصل الثالث))

فى أحكام تتعلق بالوضع والوضعين
ويشمل المباحث الآتية :-

- ما قيل فى الكذب على رسول الله وحكمه •
- حكم الكاذب على رسول الله •
- هل تقبل منه الكذاب فى حديث رسول الله •
- حكم رواية الحديث الموضوع •
- متى تسوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته •
- حكم رواية الأسرائليات •
- حكم العمل بالحديث الموضوع •
- إذا حكم على الحديث بأنه موضوع فهل يقتضى ذلك أن يسكون كذباً
فى نفس الأمر أو لا ؟
- هل يكفى فى الحكم على الحديث بالوضع بظاهره أو لابد من الطعن
فى أحد روايته ؟
- إذا حكم على حديث بالوضع فهل يكفى فى اثباته أو صحته مطابقته
للتجربة أو المكاشفة •

بعد أن تعرضت في الفصل السابق للكلام على اثبات الوضع وبدائته
 وأسبابه ، أرى من المناسب تخصيص هذا الفصل للكلام على أحكام تتعلق
 بالوضع ، من حيث جوازه ومنعه ، ومن حيث حكم الكذب على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ، ورواية الحديث الموضوع ، وهل الحكم على الحديث بالكذب
 يقتضى كونه كذبا في الواقع ، وهل يمكن تصحيح الحديث المحكوم عليه
 بالوضع .

ومن حيث حكم الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهل تقبل
 توبة المخل في الحديث ، كل هذه المسائل أحاول أن أعرض لها في هذا
 الفصل بشىء من الإيجاز غير المخل أو الاطناب الممل فأقول وبالله التوفيق :-

١ - ما قيل في الكذب على رسول الله وحكمه :-
 اتفق أئمة الحديث ومن يعتمد برأيه على أنه لا يجوز الوضع في الحديث
 مهما كانت الدوافع والأسباب ، إلا أنه عند الكلام على أسباب الوضع في الحديث
 ظهر أن جماعة وضعوا أحاديث حسبة لله تعالى ، وهذا مشعر بأنهم يجيزون
 ذلك في رأيهم ، إذ لا يمكن الاحتساب في إثبات محرم ، ومن هو لا أبو عبيدة
 نوح بن أبي مرهم ، وموسرة بن عبد ربه وغيرهما ، كما أسلفت الكلام على
 ذلك (١) .

كما يجوز الكرامية (٢) الوضع في الحديث ، وخصوا ذلك

(١) انظر صفحة : ١٩٠ .

(٢) أصحاب محمد بن كرام ، يزعمون أن الإيمان هو الاقرار والتصديق باللسان
 دون القلب ، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شىء غير التصديق باللسان
 إيمانا ، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة ، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود
 والانكار باللسان . مقالات الاسلاميين ١ : ٢٢٣ ، الفرق الاسلامية للكرمانى
 ٩٤/٩٣ :

بالتزغيب والترهيب (١) .

وجوز جماعة اسناد كل كلام حسن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فقد أخرج ابن الجوزى بسنده عن طريق العقيلي الى محمد بن سعيد (٢) ،
قال : لا بأس اذا كان كلام حسن أن تضع له اسنادا (٣) .

ونذكر الترمذى فى العلل التى باخرج جامعه عن أبى مقاتل الخراسانى
أنه حدث عن عون بن أبى شداد بأحاديث طوال فى وصية لقمان : فقال له ابن
أخيه : يا عم ! لا تقل حدثنا عون ، فانك لم تسمع منه هذا ؟ فقال : يا ابن
أخى ، انه كلام حسن (٤) .

وهذا العمل من هؤلاء خلاف ما أئنفق عليه العلماء ، وخرق للاجماع
ممن يعتقد به على منع الوضع فى الحديث والكذب على رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم .

وقد سوغ هؤلاء لانفسهم ما صنعوا ، وجوزوا لها الكذب على رسول
الله صلى الله عليه وسلم بأدلة توهموا أنها تبيح لهم صنعهم ، وهذه الأدلة
هى :

١ - انه جاءت روايات لحديث من كذب على متعمدا عقيد اطلاق الوعيد الوارد
فى آخره ، وتحمله على حالات خاصة ، وهى :-

(١) قال أبوبكر محمد بن المنصور السمعاني : ذهب الكرامية الى جواز وضع
الاحاديث على النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يتعلق به حكم من الثواب
والعقاب ترغيبا للناس فى الطاعة ، وزجرا لهم عن المعصية واقتسروا
بأحاديث هذه الموضوعات ١ : ٩٦ ، وانظر فتح المغيب ١ : ٢٤٣ ، تهذيب
الراوى ١ : ٢٨٣ .

(٢) قال السخاوى : كأنه المصلوب .

(٣) الموضوعات ١ : ٤١ / ٤٢ ، فتح المغيب ١ : ٢٤٥ ، الكشف الحثيث : ١٠ .

(٤) ت العلل ٥ : ٧٤٣ ، فتح المغيب ١ : ٢٤٥ .

١ - اذا ما اريد بالكذب اضلال الناس ، ومما ورد من ذلك .
حديث البراء بن عازب قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من
كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار ، ثم قال بعد : " من كذب على متعمدا
ليضل الناس ، فليتبوا مقعده من النار " (١) .

وحديث جابر قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من كذب على
متعمدا ليضل الناس فليتبوا مقعده من النار " (٢) وفي رواية " من كذب على
متعمدا ليحل حراما ويحرم حلالا او يضل الناس بخير علم فليتبوا مقعده من النار " (٣)
وكذلك حديث عبد الله بن مسعود أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
قال : من كذب على متعمدا ليضل به الناس فليتبوا مقعده من النار (٤) .

- (١) الحديث أخرجه ابن عدي قال : أنبأنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي
قال : أنبأنا الحكم بن موسى قال حدثنا محمد بن سالم الحرازي ، عن
الفزاري عن طلحة بن مصرف عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث .
قال ابن الجوزي : وهذا لا يرويه عن طلحة غير الفزاري ، وإنما كنى به محمد
ابن مسلمة لضعفه ، قال يحيى : لا يكتب حديث العرزمي ، وقال النسائي :
متروك . اهـ الموضوعات ١ : ٩٧ .
- قلت : والفزاري هو محمد بن عبيد الله بن ميسرة العرزمي الكوفي روى له
ت ، د ، هـ ، ميزان ٣ : ٦٣٥ / ٦٣٦ .
- (٢) أما حديث جابر فقد رواه ابن عدي أيضا من طريقين ، قال : حدثنا بهلول
ابن اسحاق ، قال ثنا محمد بن عمرو بن حيان قال : أنبأنا بقية قال :
أخبرني محمد الكوفي عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر قال ، قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث . وقال ابن عدي : حدثنا محمد
ابن عبد الله بن فضيل الحمصي قال : ثنا محمد بن مصفى ، حدثنا بقية
عن محمد الكوفي عن الاعمش . . . بمثله .
- قال ابن الجوزي : فهما محمد الكوفي ، قال ابن عدي : كان بقية يسرى
عن الضعفاء ويدلسهم ، والكوفي مجهول وأنا لا أراه الا العرزمي أيضا . اهـ
الموضوعات ١ : ٩٧ .

(٣) الموضوعات ١ : ٩٦ / ٩٧ .

(٤) الحديث أخرجه ابن عدي قال : حدثنا العباس بن أحمد بن أبي محمد
الحسلي قال : حدثنا محمد بن أبان ، قال ثنا يونس بن بكير عن الاعمش

ونحوه حديث يعلى بن مرة (١) .

وحديث عبد الله بن عمرو قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 " من قال على كذبا ليضل الناس بغير علم ، فانه بين عيني جهنم يوم القيامة ،
 وما قال : من حسنة قاله ورسوله يأمران بها — قال الله عز وجل " ان الله
 يأمر بالعدل والاحسان (٢) .

ب — ان الوعيد خاص بمن كذب عليه ، بأن قال ساحر أو مجنون .
 فقد استدلوا في ذلك بحديث يروى من أعين مولى مسلم بن عبد الرحمن

عن طلحة هو ابن مصرف من عمرو بن شرحبيل عن عبد الله أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال : من كذب على . . . الحديث .

قال ابن الجوزي : فقد روى من طريق آخر وليس فيه : يضل به ، قال أبو
 عبد الله الحاكم : وهم يونس بن بكير في هذا الحديث في موضعين
 أحدهما " أنه أسقط بين طلحة وعمرو بن شرحبيل أبا عمار ، والثاني أنه
 أسنده ، والمحفوظ أنه مرسل عن عمرو بن شرحبيل عن النبي — صلى الله
 عليه وسلم من غير ذكر ابن مسعود ا هـ الموضوعات ١ : ٩٧ / ٩٨ .

(١) وأما حديث يعلى بن مرة فقد أورده ابن عدي قال : انبأنا على بن سعد
 ابن بشير قال ، حدثنا سهل بن زنجلة قال : حدثنا الصباح بن محارث
 عن عمرو بن عبد الله بن يعلى بن مرة عن أبيه عن جدة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم " من كذب على . . . الحديث قال ابن الجوزي : ليس
 يرويه غير الصباح ، قال العقيلي : الصباح يخالف في حديثه ا هـ ابن
 الجوزي ١ : ٩٧ / ٩٨

(٢) الحديث أورده ابن عدي قال ، حدثنا محمد بن صالح بن أبي عصمة
 الدمشقي قال : حدثنا هشام بن عمار قال ، حدثنا محمد بن عيسى بن
 سبيع قال حدثنا محمد بن أبي الزعيرة قال ، سمعت نافعاً يقول : قال ابن
 عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث ا هـ الموضوعات
 ١ : ٩٦

قال ابن الجوزي : ابن أبي الزعيرة ليس بشيء ، قال البخاري : لا يكتسب
 حديثه ، وقال ابن حبان : دجال من الدجاللة يروى الموضوعات ا هـ
 الموضوعات ١ : ٩٧

رفعه قال : لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كذب على متعمدا ... الحديث ، قالوا : يا رسول الله ، نسمع منك الحديث فتزيد فيه ، وتنقص ، فهذا كذب عليك ؟ قال : لا ولكن من حدث ^(١) على يقول : أنا كذاب أو ساحر ^(٢) .

ج - ان الوعيد خاص بمن كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بقصد عيبه - صلى الله عليه وسلم أو شين الاسلام ^(٣) .

وأحتجوا لهذا بحديث عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده بين عيني جهنم - فشق ذلك على أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا : يا رسول الله ، انا نحدث عنك بالحديث فتزيد وتنقص فقال : ليس ذاكم ، انما أغنى الذي يكذب على يهود عيسى وشين الاسلام ^(٤) .

٢ - ان الكذب في الترغيب والترهيب هو كذب للشارع - صلى الله عليه وسلم لا عليه ، لكونه مقويا لشريعته وليس فيه ما يخالف الحق ، بل يوافق

(١) هكذا في الموضوعات ويظهر أنه خطأ والصواب " من كذب على " .

(٢) الحديث أورده ابن الجوزي قال ، أنبأنا أبو سعد أحمد بن محمد البغدادي قال ، أنبأنا عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده قال أنبأنا أبي قسائل ، أنبأنا خيشمة قال ، حدثنا عمران بن بكار قال : حدثنا يزيد بن عبد ربه قال ، حدثنا بقية قال حدثني ابراهيم بن أدهم قال : حدثني ابن مولى مسلم بن عبد الرحمن يرفعه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث قال ابن الجوزي : اعين مجهول ، ولا حجة فيه لمسلم يرفد الوضع لأنه لو صح كان معنى قولهم : نزيد وننقص أي في الافتساظ التي لا تخل بالمعنى - وهو جائز فليس فيه مندوحة لمن يقصد الكذب عليه اهـ الموضوعات ١ : ٩٥ .

(٣) انظر الموضوعات ١ : ٩٥ ، فتح المغيب ١ : ٢٤٤ ، الكشف الحثيث : ١٠ .

(٤) موضوعات ١ : ٩٥ .

وما يوافق الحق فكان الرسول صلى الله عليه وسلم قاله وهذا النوع من الكذب لا تعلق له بالأحكام فيحظر (١) .

وقد احتج لهذا الرأي بحديث يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حدث عني حديثاً هو لله رضا فإنا قلناه فيه أرسلت^(٢)

۳- ان الحديث ورد لسبب خاص ، وهو مقصور على سببه ولا يتعداه الى غيره (۲) .

وقد أجاب الائمة على هذه الشبهات وفندوها وبينوا توهم المستسكين
بها بما يلي :-

١- بالنسبة للزيادة الواردة في الحديث ، والتي قيدت الكذب بقصد الاضلال ونحوه - كان يقال ساحر أو مجنون أو الكذب بقصد عيب النبي صلى الله عليه وسلم أو شين الاسلام - كل هذه الزيادات لم تثبت من طريق صحيح ، وليسو سلم ثبوتها فانها لا مفهوم لها ، كما يقال : ان من شأن الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم تضليل الناس ومن أمثلة التضليل أن يقال ساحرا أو مجنون ، كما أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما كان فيه عيبه وشيئ من الاسلام ، انه صلى الله عليه وسلم جاء بالدين كاملا لانقص فيه ولا لبس ، والكاذب عليه مهما كان غرضه فهو عائب له وشائن للدين ان يرى أن الدين مفتقر لمثل كذبه ، كما أن كثيرا من الاحاديث التي وضعها محتسبوها هي مما يسى الى الدين أكثر من اصلاحها ، لاسيما الاحاديث التي جاءت مغرقة في وصف ما أعد للطلعباده في الجنة ولذا قدها ومتعها وما وعد به داخلها حتى يخيل للانسان أنها لاتعدوا أن تكون ملهى مقصورا على الشهوات البهيمية التي تجاوزت في أدنى حالاتها كل اسراف .

(۱) الموضوعات (۱: ۹۸، فتح المغيث ۱: ۲۴۳/۲۴۴، الكشف الخفي ۱: ۱۰، تدريب الراوي ۱: ۲۸۳.

(٢) الموضوعات ١ : ٩٨٠

(٣) فتح المغيث ١: ٢٤٤، قد سبق ذكر الحديث في بحث بداية الوضع
انظر صفحة: ٩٤/٩٥.

كما أجابوا على قيد ليضل به الناس - أنه لا مفهوم له - وأن السلام ليست للتعميل ، وإنما هي للعاقبة - بمعنى ليصير كذبهم للاضلال - كما في قوله تعالى " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا " (١) فهم لم يلتقطوه من أجل ذلك ، بل التقطوه فصار لهم ، وكذلك الكذب عليه صلى الله عليه وسلم طريق لاضلال الناس وإن لم يقصد الكاذب ذلك .

وقيل : ان اللام للتأكيد بمعنى : ان الكذب عليه - صلى الله عليه وسلم مضر للناس سواء قصد به ذلك أم لا ، كقوله تعالى " فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم الآية) (٢) فافتراء الكذب على الله محرم مطلقا سواء قصد به الاضلال أم لا (٣) .

وأما رواية من كذب على يقول : أنا كذاب أو ساحره فقد عرفنا أن الرواية لم تصح لجهالة أعين الخوارزمي مع كونها مرسلة (٤) .

وأما رواية : ليس ذاك ، إنما أعنى الذى يكذب على يريد عيسى وشيخين الاسلام ، فالرواية من مفردات محمد بن الفضل ، وقد كذبه يحيى بن معين والفلاس وغيرهما ، وقال أحمد بن حنبل : ليس بشئ ، وإنما وضع هذا من فسى نيته الكذب (٥) .

وأجابوا عن الدليل الثانى ، وهو أن الكذب فى الترغيب والترهيب كذب له ، وأنه لا تعلق له بالاحكام فيكون محظورا .

-
- (١) سورة القصص آية رقم ٨
 (٢) سورة الانعام آية ١٤٤ .
 (٣) فتح المغيث ١ : ٢٤٤ ، الكشف الحثيث : ١٠
 (٤) الموضوعات ١ : ٩٥
 (٥) الموضوعات ١ : ٩٥

ان هذا جهل منهم باللسان العربى - لان علمهم هذا كذب عليه
لاستوائيهما فى المعنى ، كما أن ذلك متعلق بالاحكام ، لأن أقل ما يثبت
من الترغيب النذب ، ومن الترهب الكراهة . والمندوب والمكروه من الاحكام
الشرعية ، فيكون الكذب فيهما كذب عليه فى الأحكام ، هذا بالاضافة الى
انتقاصهم له - صلى الله عليه وسلم - بظنهم قصور الشريعة وانفتقارها الى
مثل تراها تهم وتخليطهم كما أن فى ذلك افسادا لموازنين مقادير الاعمال التى
أوضحتها الشريعة الاسلامية فكثيرا ما يضعون لنوافل العبادات من الثواب
والاجر ما يفوق الفرائض بكثير . بل أحيانا يفوق ثواب الانبياء والمقربين كما
سبق بيانه .

٣- أما زعمهم ان الحديث ورد لسبب ولا يتعداه الى غيرهِ ،
فمردود من ناحيتين :-

الناحية الاولى : أن السبب الذى تعلقوا به لم يثبت ، وقد سبقت الاشارة
الى ذلك (١) .

الناحية الثانية : لو سلمنا ثبوت السبب ، فان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب كما هو مقرر لدى أهل الشأن .

وهذا يظهر جليا فساد ما ذهب اليه من أجاز الوضع فى الحديث
منها كان الحامل عليه .

واذا تبين هذا فما حكم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وقبل أن أخوض فى تناول هذه المسألة أود الاشارة الى نقطة جديدة بالملاحظة
أوردها السخاوى بقوله : وأغرب من هذا كله ما عراه التركشى ، وتبعه شيخنا
لأبى العباس القرطبى صاحب المفهم قال : استجاز بعض فقهاء أصحاب السراى

(١) انظر الفصل الثانى مبحث : متى بدأ الوضع فى الحديث : ٩٥/٩٤ .

نسبة الحكم الذى دل عليه القياس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نسبة قولية
فيقول فى ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، ولهذا ترى كتبهم
مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء
ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين ، ولأنهم لم يقيموا لها سنداً صحيحاً^(١)

وقد أورد السيوطى هذا الكلام مجملًا فقال : وقال بعض أهل الرأى
فيما حكاه القرطبى : ما وافق القياس الجلى جاز أن يعزى الى النبى صلى الله
عليه وسلم^(٢) ، وقال البرهان الحلبي : كما استجاز بعض فقهاء الرأى نسبة
الحكم الذى دل عليه القياس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نسبة قولية
وحكاية نقلية فيقول فى ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . كسنداً
وكذا^(٣) .

(١) فتح المغيث ١ : ٢٤٥ .

(٢) تدریب الراوى ١ : ٢٨٤ .

(٣) الكشف الحثيث : وهذا القول ان ثبت فهو أسمر

خطير يلزم منه إعادة النظر فى كافة الاحاديث التى تفرد بالاستدلال بها
أصحاب هذا المذهب .

والذى يظهر لى والله أعلم ، أن هذا القول فيه نظره ولا يبعد عن احد
أمرين .

أما أن يكون الدافع الى هذا القول التحامل والتعصب والمذهبى ، وهذا
ما أرجو أن يكون مستبعداً خاصة من أمثال أبى العباس القرطبى الذين
قطعوا شوطاً كبيراً فى العلم والفهم وذلك كقول بأن ينزههم عن مثل
هذا التعصب الوخيم العطن ، ويجعلهم مترفعين عن مثل هذا التعصب
المذهبى وأما أن يكون عدم ادراك المراد من مذهب أصحاب الرأى ،
وتناولهم لهذه المسألة ، لأن الحنفية يجعلون ما دل عليه القياس
الجلى عند غيرهم مما ثبت بدلالة النص لا بالقياس ، ويوردونه ضمن دلالة
الالفاظ ، لافى باب القياس ، فهم يرون النص يدل عليه دلالة على ما
ورد عليه النص بمعنى كأن النبى صلى الله عليه وسلم قاله ، لا أن النبى
صلى الله عليه وسلم قاله ، قال فى كشف الاسرار : (وأما الثابت بدلالة
النص فما ثبت بمعنى النص لغة ، لا اجتهداداً ولا استنباطاً مثل قوله تعالى
" فلا تقل لهما أف " هذا قول معلوم بظاهره ، معلوم بمعناه وهو الاذى) .
قوله بمعنى النص لغة أى بمعناه اللغوى ، لا بمعناه الشرعى ، ولغة

تميزه لا اجتهدا ولا استنباطا ترادف ، وهذا نفى كونه قياسا ،
واعلم أن الحكم أثبت بالدلالة إذا عرف المعنى المقصود من الحكم
المنصوص ، كما عرف أن المقصود من تحريم التأنيف والنهر ، كف الأذى عن
الوالدين ، لان سوق الكلام لبيان احترامهما ، فيثبت الحكم في الضرب
والشتم بطريق التنبيه ، وكما عرف أن الغرض من تحريم أكل مال اليتيم
في قوله تعالى " ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما " ترك التعسرس
لها مثبت الحكم في الاحراق والاهلاك أيضا ، ولولا هذه المعرفة لما لزم
تحريم التأنيف تحريم الضرب ، إذ قد يقول السلطان للجلاد إذا أمره
بقتل ملك منازع له لا تنقل له أف ، ولكن أقتله لكون القتل أشد في دفع
محدور المنازعة من التأنيف ، ويقول الرجل : والله ما قلت لفلان : أف وقد
ضربه ، والله ما أكلت مال فلان ، وقد أحرقه فلا يحنث ، ثم ان كان
ذلك المعنى المقصود معلوما قطعا كما في تحريم التأنيف قالدلالة على
قطعية وان احتمل أن يكون غيره المقصود كما في إيجاب الكفارة على
المفطر بالاكل والشرب فهي ظنية ، ولما توقف ثبوت الحكم بالدلالة على
معرفة المعنى ، لا بد في معرفته من نوع نظره ظن بعض أصحابنا وبعض
أصحاب الشافعي وغيرهم أن الدلالة قياس جلي ، فقالوا : لما توقف على
ما ذكرنا وقد وجد أصل كالتأنيف مثلا ، ونزع كالضرب وعلة جامعته مؤثرة ، كدفع
الأذى يكون قياسا إذ لا معنى للقياس الا ذلك ، الا أنه لما كان ظاهرا
سميئا جليا ، وليس كما ظنوا على مذهب الجمهور ، لأن الأصل نفي
القياس لا يجوز أن يكون جزءا من الفرع بالاجماع وقد يكون في هذا النوع
ما تخيلوه أصلا جزءا مما تخيلوه فرعا كما لو قال السيد لعبده : لا تمس
زيدا ذرة فانه يدل على منعه من اعطائه ما فوق الذرة ، مع أن السذرة
المنصوصة داخلة فيما زاد عليها ، ولانه كان ثابتا قبل شرع القياس ، فعلم
أنه من الدلالات اللفظية ، وليس بقياس ، ولهذا اتفق أهل العلم على صحة
الاحتجاج به من مثبت القياس ونفاته ، الا ما نقل عن داود الظاهري لفهم
المعنى منه على سبيل القطع أو الظن (وهذا معنى يفهم منه لغة ، حتى
شارك فيه غير الفقهاء أهل الرأي والاجتهاد ، بمعنى الايلاء من الضرب ،
ثم يتعدى حكمه الى الضرب والشتم بذلك المعنى ، فمن حيث أنه كان معنى
لا بهارة لم نسبه نصا ، ومن حيث أنه ثبت به لغة لا استنباطا يسى دلالة ،
وانه يعمل عمل النص) . . .

فأما اذا كان المعنى ثابتا بالنص وعرف قطعا أن الحكم متعلق به فالحكم
يدور على هذا المعنى لا غير كطهارة سو الهرة لما تعلقت بالطواف ، وحاصل
فرق المصنف أن المفهوم بالقياس نظري ، ولهذا شرط في القياس أهلية

أما حكم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم :

أجمع الاثمة على أن تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كهيئة من الكبائر لانه لابد توعده فاعله بالتبوء في النار ، فقله ثواتر النقل عن نفسه صلى الله عليه وسلم - قوله : من كذب على متعمدا فليتبوء مقعده من النار ^(١) وقوله صلى الله عليه وسلم " لا تكذبوا على ، فانه من يكذب على يلج النار ^(٢) فلا يجوز بحال من الاحوال الكذب عليه - صلى الله عليه وسلم مهما كان الموجب لذلك ان يترتب على الكذب عليه مساعدة عامة تلحق ضررا بالدين ولا تقتصر عليه - صلى الله عليه وسلم - لان كل ما يتعلق به يتخذ شريعة ، ولذا استسار

الاجتهاد بخلاف ما نحن فيه لانه ضروري بمنزلته ، لانا نجد أنفسنا ساكنة اليه في أول سماعنا هذه اللفظة ولهذا شارك أهل الرأي غيرهم فيسهه فلا يكون قياسا لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط ، وقوله " انه يعمل بمسائل النص) أي هذا النوع وهو دلالة النص يثبت به عند المصنف ما يثبت بالنصوص حتى الحدود والكفارات وكذا عند من جعله قياسا من أصحاب الشافعي ، لانها تثبت بالقياس عندهم فأما عند من جعله قياسا مسن أصحابنا فلا يثبت به الحدود والكفارات لانها لا تثبت بالقياس عندنا فهذا هو فائدة الخلاف ، واليه أشار المصنف فيما بعد ، وسمعت من شيعي قدس الله روحه ، وهو كان اعلا كعبا من أن يجازف أو يتكلم من غير تحقيق أنها تثبت بمثل هذا القياس عندهم ، كما تثبت بالقياس الذي علمته منصوصة فعلى هذا لا يظهر فائدة الخلاف ، ويكون الخلاف لفظيا ، ويؤيده ما ذكره الغزالي في المستعلى ، وقد اختلفوا في تسمية هذا القسم قياسا ، ويحمد تسميته قياسا لانه يحتاج فيه الى فكرة واستنباط طلة ، ومن سماه قياسا اعترف بأنه مقطوع به ، ولا مشاحة في الاساس ، فمن كان القياس عنده عبارة من نوع من الالحاق يشمل هذه الصورة ولا مشاحة في عبارة ١٠ هـ . كشف الاسرار ١ / ٢٣١ / ٧٥ .

(١) الحديث كما أشرت الى انه متواتر ، وقد أخرجه أصحاب الكتب الستة ، وأنظر على سبيل المثال م . مقدمة . باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث رقم ٣٢٢ هـ ص ١٠٠ .

(٢) م . مقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله . حديث رقم ١ : ص ١ .

صلى الله عليه وسلم الى ذلك بقوله " ان كذبا على ، ليس ككذب على أحد
الحديث (١) .

٢ - حكم الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم :
اتفق الائمة وعلماء الامة على أن الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلمه متعمداً مرتكب كبيره من الكبائر ، لاقتراه اثماً يؤقّد فاعله بالتهود في جهنم ،
وقد بالغ والد امام الحرمين ومن تبعه فحكم بكفر من تعمد الكذب عليه صلى
الله عليه وسلم - كفراً يخرجهم عن الملة ويبيح دمه (٢) وقد خالف الجمهور نسي
ذلك حتى ان امام الحرمين أباً المعالي الجويني ، اعتبر ذلك من هفوات والده (٣)

(١) م . مقدمة باب تفليظ الكذب على رسول الله . حديث رقم ٤ : ص ١ : ١٠٠ .
(٢) ومن ذهب الى هذا الرأي والد امام الحرمين أبو محمد الجويني - من
الشافعية فقال : يكفر من تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومال الى ذلك الامام ناصر الدين ابن المنير من المالكية ، ووجهة السراى
عنده ، أن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك
الحرام ، أو الحمل على استحلاله ، واستحلال الحرام كفر والحمل على الكفر
كفر . انظر فتح البارى ١ : ١٦٤ ، وانظر تحذير الخواص : ٦٤ / ٦٥ ومال
الى ذلك أبو بكر ابن العرس انظر فتح البارى ٦ : ٣٨٦ ، كما ذهب السرى
القول بكفر الكاذب المتعمد أبو الفضل الهمداني شيخ ابن عقيل - من
الحنابلة ومال الى ذلك الحافظ الذهبي فيما اذا كان الكذب يحل حراماً
او يحرم حلالاً فقال : قد ذهبت طائفة من العلماء الى أن الكذب على
النبي صلى الله عليه وسلم كفر ينقل من الملة ، ولا يجب أن تعمد الكذب
على الله تعالى ورسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض . اهـ .
الكشف الحثيث : ٦

(٣) قال الحافظ ابن حجر : وفيما قاله نظر لا يخفى ، والجمهور على أن
لا يكفر الا اذا اعتقد حل ذلك اهـ فتح البارى ١ : ١٦٤ وقال البرهسان
الحلبسى : وقد ضعف ذلك ولده الامام ، وعده من هفوات والده اهـ الكشف
الحثيث : ٥٥ .

والذى يظهر لى والله تعالى اعلم ، أن من تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أن يستحل ذلك مع علمه بحرمة الكذب والوضع عليه صلى الله عليه وسلم ، وإقراره بالمعصية ، فهو فاسق مستوجب للوعيد لاقترافه كبيرة من الكبائر .

أما اذا استحل الكذب عليه - صلى الله عليه وسلم - دون تأويل ولو فاسداً ، ولم يعتقد حرمة الكذب عليه - صلى الله عليه وسلم - فهو كافر حلال الدم لا لمجرد الكذب ، بل لاستحلالة واستباحته فعل الكبيرة ، ولا يقتصر ذلك على الوضع فى تحريم الحلال أو تحليل الحرام ، بل يعمد الى مطلبي الكذب عليه صلى الله عليه وسلم ، وهو يد ذلك صنيع السلف وأئمة الحديث رحمهم الله تعالى حيث استباحوا دم الكذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحيى بن معين فى سويسه الانبارى : هو حلال الدم .

وفى رواية أخرى قال : لو وجدت درقة وسيفاً لغزوت سويدا الانبارى (٢) . وقال سفیان بن عيينة ، لما حدث معلى بن هلال عن ابن أبى نجيح ، عن مجاهد عن عبد الله قال : " التقتع من اخلاق الانبياء " قال ابن عيينة : ان كان لمعلى أن يحدث بهذا الحديث عن ابن أبى نجيح ما أحوجه أن تضرب عنه (٣)

وقال الشعبى لداود بن يزيد الازدى ، وجابر الجعفى : لو كان لى عليكما سبيل ولم أجد الا تبرا لسبكتك ثم غللتكما به (٤) .

وروى ابن عدى بسنده الى حسين بن محمد بن حاتم قال : كنت مع جعفر بن الهذيل عند أبى هشام الرفاعى فاملى علينا حديث ابن ادريس عن

(١) ميزان ٢ : ٢٤٩ ، تحذير الخواص : ١١٢ .

(٢) ميزان ٢ : ٢٥٠ ، تحذير الخواص : ١١٢ .

(٣) ميزان ٤ : ١٥٣ ، تحذير الخواص : ١١٢ / ١١٣ .

(٤) تحذير الخواص : ١١٦ ، نقلا عن ابن عدى .

اسماعيل ، عن قيس ، عن جرير أثنى جبر باليمن الحديث ، فقال له ابن الهذيل : لا أسمعك تحدث بهذا فأصليك (١) .

الى غير ذلك من الأقوال الواردة عنهم في كتب الجرح والتعديل والتي صرحوا فيها بإباحة دم الكذابين على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن المعلوم أنه لم يصح أحد من العلماء بأن الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل حدا ، أو أن الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم حده القتل ، فدل صريحهم على أن إباحة دمائهم اقتضاء لتفكيرهم .

أما من استجاز الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - متسأولا لذلك ، ولو كان التأويل فاسدا ، فإنه ترد روايته ، ويستوجب الوعيد لكذبسه ، ولا يفسق لتعلقه بشبهة تدرا عنه الفسق .

أما من أخطأ فكذب في الحديث أو جرى الكذب على لسانه دون أن يعتمد ذلك فإنه مخطئ ، ترد روايته صيانة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يستوجب الوعيد لتعلقه بالتمعد ، ولا يأتى فضلا عن رميته بالفسق لأن الخطأ مرفوع عن الانسان تبعاته . وغاية ما يترتب عليه رد حديثه لأنه مشعر بعدم ضبطه . وإذا عرف حكم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ذلك كبيرة فهل تقبل توبة مقترف هذه الكبيرة أولا ، هذا ما سأعرض له في هذا المبحث .

٣ - هل تقبل توبة الكذاب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(أ) اتفق العلماء على أن الكاذب في حديث الناس إذا تاب تقبيل توبته وتصح روايته .

(ب) كما اتفقوا على أن الراوى إذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ ، بأن رفع حديثا موقوفا أو أسند حديثا مرسلا أو جرى الكذب على لسانه ، ثم تبين له خطؤه أو نبه اليه فتاب ورجع فإنه تقبل توبته .

قال الخطيب : فأما إذا قال : كنت أخطأت فيها رويته ولم أتعمد الكذب فإن ذلك يقبل منه وتجوز روايته بعد توبته (١) .

وقال القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري : إذا روى المحدث خيرا ثم رجع عنه وقال : كنت أخطأت فيه وجب قبوله لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدق في خبره ، فوجب أن يقبل رجوعه عنه ، كما تقبل روايته (٢)

ج - ذهب المتأخرون إلى أن الراوى إذا استجاز الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبهة كالكذب عليه في الترفيب والترهيب مثلاً معتقداً أن هذا لا يضره ، أو كذب في حديث لضر يلحقه من عدو (٣) ، ثم عرف ضرر كذبه أو أمن عدوه فتأب ورجع ، فإنه تقبل توبته (٤) .

د - أما من كذب عليه - صلى الله عليه وسلم متعمداً دون شبهة ، أو من أخطأ فكذب عليه ، أو جرى الكذب على لسانه وصمم على خطئه بعد بيان ذلك له ممن يوثق بعلمه - لمجرد عناد ، فقد اختلفت وجهة نظر العلماء في قبول توبته (٥) .

فذهب الجمهور إلى أنه لا تقبل توبته مطلقاً ، وترد روايته وإن حسنت طريقته .

(١) الكفاية : ١٩١

(٢) الكفاية : ١٩١ / ١٩٢ .

(٣) كما وقع ذلك مع الشعبي في حادثة مسجد تدمر التي يأتي ذكرها مفصلة في الباب الرابع عند الكلام على جهود العلماء في مقاومة الوضع ، انظر صفحة

(٤) فتح المغيث : ١١٣ ، تدريب الراوى هامش : ٢٢١

(٥) قال الحافظ ابن كثير : وأما من غلط في حديث فبين له الصواب فلم يرجع إليه فقال ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدي لا تقبل روايته أيضاً ، وتوسط بعضهم فقال : إن كان عدم رجوعه إلى الصواب عناداً فهذا يلحق بمن كذب عمداً ، والا فلا ، أه مختصر علوم الحديث : ١٠٣ .

ومن صرح بهذا القول : الامام احمد ^(١) ، وعبد الله بن المبارك ^(٢) وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدى ^(٣) وأبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفى ^(٤) ويحيى بن معين ^(٥) .

- (١) قال الخطيب : حدث عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلى قال : ثنا أحمد ابن محمد بن هارون الخلال ، قال : أخبرنا موسى بن محمد الوراق ، قال : حدثنا أبو عبد الرحمن عبيد الله بن أحمد الحلبي قال : سألت أحمد ابن حنبل عن محدث كذب فى حديث واحد ثم تاب ورجع قال : توبته فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا يكتب حديثه أبدا . اهـ الكفاية : ١٩٠ .
- (٢) روى الخطيب بسنده الى عبد العزيز بن أبي رزمة قال : قال عبد الله بن المبارك . ومن قوة الكاذب أن يرد عليه صدقة . اهـ الكفاية : ١٩١ .
- (٣) وكلامه أورده الخطيب باسناده الى بشر بن موسى قال : قال عبد الله بن الزبير الحميدى : فان قال قائل فما الذى لا يقبل به حديث الرجل أبدا ، قلت : هو أن يحدث عن رجل أنه سمعه ولم يدركه أو عن رجل أدركه ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه أو بأمر يثبت عليه فى ذلك كذب فسلما يجوز حديثه أبدا لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث به . اهـ الكفاية : ١٩١ .
- (٤) وقوله : كل من أسقطنا خبره من أهل النقل يكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر . اهـ التقييد والايضاح ١ : ١٥١ ، تدريب الراوى : ٢٢١ ، الصباح : ١٣٤ ، وقال أيضا : وليس يطمعن على المحدث الا أن يقول تعدت الكذب فهو كاذب فى الاول أى فى الخبر الذى رواه واعترف بالكذب فيه ، ولا يقبل خبره بعد ذلك ، أى مواخذة له بإقراره على ما قرر فى الموضوع اهـ فتح المغيث ١ : ٣١٢ ، نقلا عن الصيرفى .
- (٥) روى الخطيب بسنده الى حسين بن عبان قال : قلت ليحيى بن معين : ما تقول فى رجل حدث بأحاديث منكرة فردها عليه أصحاب الحديث ، ان هو رجع عنها وقال : ظننتها ، فأما اذا أنكرتموها وردتوها على فقد رجعت عنها فقال : لا يكون صدوقا أبدا ، انما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ أو الشئ فيرجع عنه ، فأما الاحاديث المنكرة التى لا تشبه لاحد فلا . فقلت ليحيى : ما يبرره ؟ قال : يخرج كتابا عتيقا فيه هذه الاحاديث فاذا أخرجها فى كتاب عتيق فهو صدق ، فيكون شبه له فيها وأخطأ كما يخطئ الناس فيرجع عنها ، قلت : فان قال : قد ذهب الاصل ، وهى فى النسخ ؟ قال : لا يقبل ذلك عنه ، قلت له : فان قال : هى عندى نفسى نسخة عتيقة وليس أجد ها ؟ قال : هو كذاب أبدا حتى يجى بكتابه العتيق ثم قال : هذا دين ، ولا يحل فيه غير هذا . اهـ الكفاية : ١٩٢ .

وأبو المظفر ابن السمعاني^(١) ، والخطيب البغدادي^(٢) .

وهم يعنون بقبول التوبة ظهور أثرها على حديث الراوى حيث تقبل روايته وبه أخذ عنه وليس المراد بقبول التوبة هو رفع عقوبة الكذب وعفو الله تعالى وتجاوزه ، فهو مما اختص الله تعالى به ، ولا يمكن الحكم فيه إلا بنص ، ولذا قال الامام أحمد عندما سئل عن محدث كذب فى حديث واحد ثم تاب ورجع ، قال : توبته فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا يكتب حديثه أبداً^(٣) .

ونذهب الامام النووي الى أن التائب من الكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبل توبته مطلقا فقال فى التقريب بعد أن حكى قول الصيرفى والسمعاني : قلت : هذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا نقوى الفرق بينه وبين الشهادة^(٤) .

وقال فى شرح صحيح مسلم بعد أن حكى قول الصيرفى : ولم أر دليلا لمذهب هؤلاء ، ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظا وزجرا بليغا عسى أن الكذب عليه - صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته فانه يصير شرعا مستمرا الى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة ، فان مفسدتهما قاصرة ليست عامة ، قلت : وهذا الذى ذكره هؤلاء الاثمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية والمختار القطع بصحته فى هذا وقبول روايته بعد ما اذا صحت توبته بشروطها المعروفة وهى الاقلاع عن المعصية والندم على فعلها ، والعزم على أن لا يعود اليها فهذا هو الجارى على قواعد الشرع ، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافرا فأسلم ، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصيغة ، وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق

(١) قال : من كذب فى خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه اهـ . مختصر

علوم الحديث : ١٠١ هـ ، التقييد والايضاح : ١٥١ هـ ، تدریب الراوى : ٢٢٠ .

(٢) قال الخطيب بعد أن أورد قول الحميدى السابق : هذا هو الحكم فيما

إذا تعدد الكذب وأقر به اهـ الكفاية : ١٩١ .

(٣) الكفاية : ٧٠ .

(٤) تدریب الراوى : ٣٣٠ .

بين الشهادة والرواية في هذا (١) .

قلت : والراجع ما ذهب اليه الجمهور ، لأن في الكذب عليه - صلى الله عليه وسلم - مفسدة عظيمة لا تتوقف بتوبة الكاذب ، بل يصير كذبه شرعيا مستمرا الى يوم القيامة ، بخلاف الكذب أو الشهادة على غيره ، فان مفسدتهما قاصرة على من كذب عليه ، وليست عامة ، وينزل ضررها بتوبته .

ولأن في رد روايته صيانة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن احتمال اختلاط حديث الراوى قبل توبته بحديثه بعدها ، لاسيما وأن كذبه لا يظهر من المرة الاولى . أو لا يمكن تمييز حديثه من قبل التوبة ومن بعدها .

وأما ذكره للتوبة التي تقبل اذا توافرت فيها الشروط المذكورة فليس من يحكم فيها بتوبته فيما بينه وبين ربه ، ولا تعلق لها فيما نحن بصدده ، بل نص الامام أحمد على قبولها كما سلكت الإشارة الى ذلك .

وأما قياسه التائب من الكذب على الكافر اذا أسلم فيه نظره لأنه يصح للكافر التحمل اذا توافرت فيه شروطه ولا يصح له الاداء ، كما أنه قد زالت كل الموانع عند أدائه بخلاف التائب من الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث ان تجراه بالكذب عليه صلى الله عليه وسلم يبقى ثلثة تلحق حديثه بعد توبته وذلك تغليظا له لكذبه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وزجرا لمن تسول له نفسه بذلك ، وأما قوله : ولم أر دليلا لمذهب هؤلاء ، فان لرد حديث الكاذب بعد توبته نظائر فقد رد الامام مالك شهادته شاهد الزور بعد توبته ، وقال الامام أبو حنيفة والماتري : ان من ردت شهادته بالفسق أو العداوة ثم تاب وحسن حاله لا تقبل منه إعادة الشهادة لئلا

(١) شرح صحيح مسلم ١ : ٧٠ ، وانظر تدريب الراوى ١ : ٣٣٠ ، الكشف الحثيث ٦ : ١٠٦ فتح المغيث ١ : ٣١٤ ، وقد أورد قول النووي مختصرا .

يلحقه من التهمة في تصديق نفسه (١) .

قال السيوطي : وقد وجدت في الفقه فرعين يشهدان لما قاله الصيرفي والسمعاني ، فقد ذكروا في باب اللعان أن الزاني إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصنا ، ولا يحد قاضيه بعد ذلك لبقاء ثلثة عرضه ، فهذا نظير الكاذب ، لا يقبل خبره أبداً ، وذكروا أنه لو قذف ثم زنى قبل أن يحد القاذف لم يحد ، لأن الله تعالى أجرى العادة أنه لا يوضح أحداً من أول مرة ، فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك ، فلم يحد له القاذف ، وكذلك نقول فيمن تبين كذبه ، الظاهر تكرار ذلك منه حتى ظهر لنا ولم يتمين لنا ذلك فيما روى من حديثه فوجب إسقاط الكل (٢) .

هذا ما يتعلق بقبول توبة الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى مسألة لها تعلق بحكم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي : حكم رواية الحديث المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا ما سأتناوله في البحث القادم إن شاء الله تعالى :

٥ - حكم رواية الحديث الموضوع :-

لا يملك راوي الحديث الموضوع أن يكون جاهلاً بأنه موضوع ، وأما أن يكون عالماً بذلك فإن روى الحديث الموضوع وهو يجهل أنه موضوع فلا أثر عليه وإن كان يعتبر مقصراً في البحث عنه لجهله ، ولعدم تثبته فيما يروى .

(١) الكشف الحثيث : ٢/٦ ، فتح المغيث ١ : ٣١٣ .

(٢) تدریب الراوی : ٢٢١ ، الباعث الحثيث : ١٠٢ ، وانظر الكلام على قبول توبة الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدمها . علوم الحديث : ١٠٤ / ١٠٥ ، الكفاية : ١٩٠ / ١٩٢ ، التقيد والایضاح : ١٥٠ / ١٥١ ، تدریب الراوی : ٢٢٠ / ٢٢١ ، فتح المغيث ١ : ٣١١ ، ٣١٤ ، الباعث الحثيث : ١٠١ / ٢٠٢ ، الكشف الحثيث : ٢/٦ ، الصباح : ١٣٣ / ١٣٤ .

وأما الذى يعلم أنه موضوع :-

١ - فاما أن يرويه ليبين أنه مختلق مصنوع ، فقد اتفق العلماء على جواز روايته له على هذه الحال ، بل ثياب على صنيعه هذا ، لأن فى ذلك دفع ضرره وخطره عن المسلمين ، وهو واضح فى صنيع علماء الحديث وروايتهم للحديث الموضوع من أجل الاستشهاد به على عظيم ما جاء به والتعجب منه ، والتفجير عنه ، وهو بمثابة اظهار جرح الشاهد والحاجة الى كشفه والابانة عنه .

ب - واما أن يرويه لا يقصد بيانه وكشفه ، فقد أطبق العلماء على أنه تحريم رواية الحديث الموضوع لمن علم حاله فى أى معنى كان سواء كان فى العقائد أو الأحكام أو الفضائل ، بل اعتبروا الراوى للحديث المكسذوب شريكاً لواقعه فى الاثم لقوله - صلى الله عليه وسلم - " من حدث عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين (١) " .

وقد نقل أبو سعيد محمد الحازي عن أحمد بن محمد الغازي ابادي فى رسالته أنه قال : ان نقل الاحاديث الموضوعية فى الاعتقادات لا يجوز قطعاً ، سواء اعترف بموضوعيتها أو لم يعترف ، ويجوز فى الأحكام الشرعية الفرعية ، مع اعتراف الموضوعية ، وأما فى فضائل الأعمال فيجوز مطلقاً ، بالاعتراف أو بعده (٢) .

- (١) الحديث أخرجه . مقدمة . باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ١ : ٩٠ ، وقوله : يرى : هو يضم الياء بمعنى الظن ، وفى الكاذبين - روايتان ، فتح الموحدة على ارادة التثنية ، وكسرها على ارادة الجمع .
- (٢) مقدمة رسالة فضائل القرآن لابي عبيد - بلاستان التيجاني جوهرى : ٧٠ نقلاً عن رسالة فى الحديث الضعيف وقال عقب ذلك : فاذا كان مراده جواز رواية الاحاديث الموضوعية فى الفضائل فهذا خلاف جمهور العلماء ، واذا كان مراده مما اعتاد عليه بعض المحدثين القدامى ، فيما قبسـل القرن الثانى من الاكتفاء بالاسانيد عن البيان فهذا سائغ مع عدم سلا متهم من لوم العلماء النقاد المتقنين اهد مقدمة فضائل القرآن . قلت : وهذا القول متفرع عن القول بجواز الوضع فى الفضائل وخاصة نفسى التهيب والترغيب ، الذى سبق بيانه وفساده واظهار بطلانه .

وقال أبو عبد الله الحاكم : هذا وعيد للمحدث اذا حدث بما يعلم أنه كذب ، وان لم يكن هو الكاذب ^(١) . الى غير ذلك من أقوال الائمة الاعلام الذين أطبقوا على حرمة رواية الحديث الموضوع الا اذا كان مقرونا بما يكشف نيه ويظهر كذبه ^(٢) .

وزهب السخاوى الى أن المتأخرين لا يبرأون من العهد ، بالاقتصار على رواية الحديث الموضوع باسناد دون التصريح بكونه موضوعا ، وان كان المتقدمون أجازوا ذلك مع لحوق اللوم بهم - ذلك لعدم الامن من المحظور الذى من أجله حرمت رواية الحديث الموضوع ^(٣) .

(١) تحذير الخواص : ٧١

(٢) قال السيوطى : وقد أطبق على ذلك - أى تحريم رواية الحديث الموضوع علماء الحديث فجزموا بأنه لا تحل رواية الموضوع فى أى معنى كان الا مقرونا ببيان وضعه بخلاف الضعيف ، فانه تجوز روايته فى غير الاحكام والعقائد ، ومن جزم بذلك شيخ الاسلام النووى فى كتابيه الارشاد والتقريب ، وقاضى القضاة بدر الدين ابن جماعة فى المنهل السرى والطيب فى الخلاصة وشيخ الاسلام سراج الدين البلقينى فى محاسن الاصطلاح ، وحافظ عصره الشيخ زين الدين عبد الرحيم العراقى فى الفتية وشرحها ، والامام بدر الدين الزركشى فى نكته على مختصر ابن الصلاح ، وحافظ العصر قاضى القضاة شهاب الدين ابن حجر فى شرح النخبة ، وفى نكته على ابن الصلاح اهـ باختصار وتصرف ، تحذير الخواص : ٧٨/٧٤ .

وقال الحافظ أبو الخطاب ابن دحية : فتحفظوا عباد الله من مغتر يروى لكم حديثا موضوعا يسوقه فى معرض الخير فاستعمال الخير ينبغى أن يكون مشروعا عن النبى - صلى الله عليه وسلم ، فاذا صح أنه كذب ، خرج من المشروعية ، وكان مستعملة من خدم الشياطين لاستعماله حديثا على رسول الله صلى الله عليه لم ينزل به سلطان اهـ . تحذير المسلمين : ٢٦/٢٥ نقلا عن الباعث على اشكار البدع والحوادث لابی شامة . وانظر فى الكلام على ذلك الجامع : ١٢٧/١٢٨/١٢٨ ، علوم الحديث : ٨٩ ، تذكرة الموضوعات للفتنى : ٨٠٦ ، تدريب الراوى : ١٢٨ ، تحذير الخواص : ٧٤/٨٢ ، ١١١/١٠٩ ، المصباح : ٩٧/٩٦ ، تحذير المسلمين : ٢٦/٢٥ .

(٣) انظر فتح المغيث ١ : ٢٣٦ ، قال : وكذا لا يبرأ من العهد فى هذه

وما ذهب اليه رحمه الله تعالى متجه ، لأن المتقدمين من المحدثين كانوا يعدون ذكر الاسناد نوعا من البيان بخلاف المتأخرين ، لاندثار علم الجرح والتعديل ومعرفة الرجال ، ولكون الغاية من الاسناد عندهم هو التبرك وابقاء الخصوصية لهذه الامة .

كما ذهب رحمه الله الى أنه لا ينبغي عند بيان كذب الحديث وازهار زيفه الاقتصار على قوله : موضوع ، لاحتمال عدم معرفة الاصطلاح ، وقد أشار الى حكاية ذكر فيها أن بعض علماء المعجم لم يعرف الموضوع ولا الكتب التي أفردته بالتأليف (١) وما ذكره رحمه الله تعالى بعيد ونادر .

٦ - متى تسوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته .

على ان هناك حالات استجاز فيها علماء الحديث كتابة ورواية الاحاديث الموضوعية ، وان لم يصرح فيها بأنها موضوعة وذلك لاسباب :

(١) اذا كتبت أو رويت بقصد معرفتها وحفظها ، وخاصة اذا كان ذلك من قبل الحفاظ وأئمة النقد حتى لا يتجرأ شخص فيروجها ، فمن ذلك ما رواه

== الاعصار بالاقتصار على ايراد اسناده بذلك لعدم الامن المحذور به ، وان صنعه أكثر المحدثين في الاعصار الماضية في سنة مائتين وهلم جرا خصوصا الطبراني وأبو نعيم وابن مند ، فانهم اذا ساقوا الحديث باسناده اعتقدوا انهم يروونها من عهده حتى بالغ ابن الجوزي فقال في الكلام على حديث أبي الاتي : ان شره جمهور المحدثين يحمل على ذلك ، فان من عادتهم تنفيق حد يشهم ولو بالباطل ، وهذا قبيح ، قال شيخنا : وكان ذكر الاسناد عندهم من جملة البيان ، هذا مع الحاق اللوم لمن سمينا بسببه . اهـ .

(١) قال السخاوي : وفي الاقتصار على التعريف بكونه موضوعا نظره فرب من لا يعرف موضوعة ، كما قدمت الحكاية فيه ، والحكاية التي أشار اليها هي : وقد بلغنا عن بعض علماء المعجم انكر على الناظم قوله في حديث سئل عنه : أنه كذب ، محتجا بأنه في كتاب من كتب الحديث ، ثم جاء به مسنن الموضوعات لابن الجوزي ، فعجبوا من كونه لا يعرف موضوع الموضوع اهـ فتح المغيث ١ : ٢٣٥ .

الخطيب بسنده الى أبي بكر الأثرم قال : رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعا في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، فإذا اطلع عليه انسان كتبه فقال له أحمد بن حنبل : تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة . فلو قال لك قائل انك تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه ؟ فقال : رحمك الله يا أبا عبد الله ، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجرى بعد انسان فيجعل بدل أبان ثابتاً ^(١) ، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك فأقول له : كذبت ، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت ^(٢) .

وكذلك روى ابن حبان والخطيب كل بسنده الى محمد بن رافع قال : رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون ومعه كتاب زهير عن جاسسه وهو يكتبه ، قلت : يا أبا عبد الله أنت تنهاها عن جاسر وتكتبه ؟ قال : نعمه ^(٣)

وروى الخطيب بسنده الى أبي غسان الكوفي قال : جاءني على بن المدين وكتب عن أحاديث اسحاق بن أبي فروة من حديث عبد السلام بن حسرب ، فقلت له : ما تصنع بكتاب هذا ؟ قال : لا تقلب علينا ^(٤) .

وروى كذلك باسناده الى وكيع قال ، قال الثوري : اني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه ، فمنه ما أتدين به ، ومنه ما أعتبر به ، ومنه ما أكتبه لأعرفه ^(٥) .

(ب) اذا كان القصد من الرواية هو التعجب :

قال ابن أبي حاتم : نا أحمد بن سليمان الرهاوي فيما كتب الى قال :

-
- (١) أي ثابت البناني .
 (٢) الجامع : ١٥٢ / ب .
 (٣) مجروحون : ٢٠٣ ، الجامع : ١٥٢ / ب .
 (٤) الجامع : ١٥٢ / ب .
 (٥) الجامع : ١٥٢ / ب / ١٥٨ / ١ .

سمعت زهد بن حباب يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : عجباً لمن يروى عن الكلبي . قال ابن أبي حاتم : فذكرته لأبي وقلت له : ان الثوري يروى عن الكلبي ، قال : كان لا يقصد الرواية عنه ، ويحكي حكاية تعجبا فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية عنه (١) .

(ج) اذا كان الراوى عارفاً بحديث الشيخ المتهم يميز بين صدقه وكذبه ليروى عنه ما يعلم صدقه دون غيره .

نقد ذكر الذهبي عن يعلى بن عبيد قال : قال الثوري : اتقوا الكلبي ؟ قيل له : فانك تروى عنه ؟ قال : أنا أعرف صدقه من كذبه (٢) .

(د) أن يضطر الراوى الى الرواية عن المتهم حيث يفرد برواية حديثه أو نسخة عن شيخ يكون الحديث معروفاً عنده . قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي حدثني مقاتل بن محمد الرازي ، حدثنا أبو داود ، ثنا حماد بن سلمة قال : لولا الاضطرار ما حدثت عن محمد بن اسحاق (٣) .

وقال الذهبي : قال ابراهيم بن أبي طالب قلت لمسلم : كيف استجسزت الرواية عن سويد في الصحيح فقال : ومن أين كنت أتى بنسخة حفص بن ميسرة (٤)

وروى ابن حبان وابن عدي بسنديهما الى وكيع قال : قلت لشعبة : مالك تركت فلانا وفلانا ورويت عن جابر ؟ قال : روى أشياء لم نصبر عليها (٥) .

قال الذهبي : قال يزيد بن هارون : قال شعبة : داري وحماري نفسي الساكنين صدقة ان لم يكن أمان بن أبي عياض يكذب في الحديث ، قلت له :

(١) الجرح ٣/٢ : ٢٧٠٠

(٢) ميزان ٣ : ٥٥٧

(٣) الجرح ٣/٢ : ١٩٣ ، ميزان ٣ : ٤٩٦

(٤) ميزان ٢ : ٢٥٠ ، تهذيب ٤ : ٢٧٥

(٥) مجروحين ١ : ٢٠٣ ، الكامل ٢٠٠ / ب ، ميزان ١ : ٣٨١

فلم سمعت منه ؟ ، قال : ومن يصبر عن ذا الحديث — يعنى حديثه عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن أمه أنها قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قثت في الوتر قبل الركوع (١) .

قلت : أما النوعان الأولان فقد اتفق العلماء على جواز فعل ذلك عن عرف ذلك وأمن اللبس ، وأما النوعان الآخران فهما محل نظره ويغلب على الظن أنها آراء لفاعليها حيث ثبت لهم أن الحديث صحيح ولم يتمكنوا من تحمله من غير هذه الطريق ، فلما أمنوا الوقوع في المحذور أجازوا لانفسهم ذلك ، والجمهور على خلاف ذلك حيث يحظرون الرواية عن الكذابين أو لاخذ عنهم مطلقا مهما كان الدافع الى ذلك ، بل يرون وجوب اسقاط حديثهم وعدم الاعتبار به ، فكذب الراوى يوجب طرح حديثه . ولذا اشتهرت الرواية عنهم بشرك حديث الكاذب .

روى الخطيب بسنده الى اسحاق بن عيسى قال : سمعت ابن المبارك يقول : يكتب الحديث الا عن أربعة ، غلاط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب بدعة ، هوى يدعو الى بدعته ، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه (٢) .

وروى أيضا بسنده الى الحسين بن منصور قال : سئل أحمد بن حنبل عن يكتب العلم ؟ فقال عن الناس كلهم الا ثلاثة ، صاحب هوى يدعو اليه أو كذاب ، فانه لا يكتب عنه قليل ولا كثير أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل (٣) .

وروى الخطيب بسنده أيضا الى معن بن عيسى قال : كان مالك بن أنس يقول : لا يؤخذ العلم عن أربعة وخذ عن سوى ذلك ، لا تأخذ عن سفيه معلسن

(١) ميزان ١ : ١١ ، وقال : ورواه خلاد بن يحيى قال : حدثنا العسـورى عن أبان ١ هـ .

(٢) الكفاية : ٢٢٢ .

(٣) الكفاية : ٢٢٨ .

بالسفه وان كان أروى الناس ولا تأخذ من كذاب يكذب فى أحاديث الناس ،
 اذا جرب ذلك عليه وان كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ، ولا من شيخ له فضل وعبادة اذا كان
 لا يعرف ما يحدث (١) .

فهذا الامام مالك ينهى عن الاخذ ممن يكذب فى حديث الناس ، فمن
 كان يكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرد حديثه من باب أولى .
 الى غير ذلك من أقوال الأئمة التى تصرح بأن الكذاب يجب طرح حديثه وتترك
 روايته ، وكما أسلفت : أن الكذب عندهم ليس مقصورا على من يضع متن الحديث
 بل يتجاوز الى من يركب الاسناد أو يقلبه الى آخر الاسباب التى يطلق عليها
 المحدثون الكذب .

٢ - حكم رواية الاسرائيليات :

الاسرائيليات ج اسرائيلية ، نسبة الى بنى اسرائيل ، والنسبة فى مثل
 هذا تكون لعجز المركب الاضافى لا لصدوره ، واسرائيل هو يعقوب عليه السلام ،
 وبنو اسرائيل هم ابناؤه (٢) .

والمراد بالاسرائيليات الاخبار المتعلقة بأخبار أهل الكتاب - اليهود
 والنصارى - التى نقلت الى المجتمع الاسلامى . وقد فهم الصحابة رضوان الله
 عليهم من واقعة عمر رضى الله عنه (٣) منع الاخذ والرواية عن بنى اسرائيل ،

(١) الجامع : ١٩ / ١ .

(٢) انظر الاسرائيليات والموضوعات : ٢٣ / ٢١ .

(٣) روى الامام أحمد فى مسنده قال : ثنا عبد الرزاق قال انبأنا سفيان عن جابر
 عن الشعبي عن عبد الله بن ثابت قال : جاء عمر بن الخطاب الى النبى
 صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : انى مرت بأخ لى من قريظة
 فكتب الى جوامع من التوراة الا أعرضها عليك ، قال : فتخير وجه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال عبد الله : فقلت له الا ترى ما بهوجه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال عمر : رضينا بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد

ولذا كانوا يتخرجون من ذلك حتى أذن لهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الرواية عنهم وسمح لهم بالتحدث عنهم ورفع عنهم الحرج الذي حسبوه فقال - صلى الله عليه وسلم : **« بلغوا عني ولو آية »** ، وحدثوا عن بني اسرائيل ولا خج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار ^(١) .

الا أنه قيد الاذن بالتوقف في تصديق حديثهم أو تكذيبه ، لأن ما نقل عنهم شابه الكذب والتحريف والزيادة والنقصان ، ولذا منعهم من قبول رواياتهم أورد ها - وانما يسار فيها سير الاخبار المحتملة للصدق والكذب ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم : **« ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم »** ، وقولوا آمنا بالله ورسوله فان كان باطلا لم تصدقوه وان كان حقا لم تكذبوه ^(٢) .

وعلى هذا سار العلماء ، فوقفوا من الاسرائيليات موقف الاخبار فما ترجح صدقه بتأييد ما ورد في القرآن أو السنة قبلوه ، وما ترجح لديهم أنه يناقض الوحي أو يضاده أو يخالفه ردوه . وما جاء مما لا يوافق أو يخالف توقفوا فيه ، وهي في كل الأحوال لا تثبت حكما ، ولا تكون مكانا للاستنباط ، بل غايتها الاستئناس والاستشهاد . قال ابن كثير : ولكن هذه الاحاديث الاسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد ، فانها على ثلاثة اقسام :-

- اخذها : ما علمنا صحته مما في أيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح .
- والثاني : ما علمنا كذبه مما عندنا ما يخالفه .

• صلى الله عليه وسلم رسولا ، قال : فسرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : والذي نفسي بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لسخط عليكم ، انكم حظي من الامم ، وانا حظكم من النبيين . ا هـ حم ٣ : ٤٧٠ / ٤٧١ .

- (١) الحديث أخرجه ت . العلم . باب ما جاء في الحديث عن بني اسرائيل حديث رقم ٢٦٦٩ .
- (٢) الحديث أخرجه د . العلم . باب رواية حديث أهل الكتاب ٢ : ٢٨٥ / ٢٨٦ .
- خ . الانبياء . باب ما ذكر عن بني اسرائيل ٤ : ٢٠٧ .

والثالث : ما هو مسكوت عنه ، لا من هذا القبيل ، ولا من هذا القبيل ،
فلا يؤمن به ولا تكذبه ، وتجاوز حكايته لما تقدم (١) .

وعلى هذا سار السلف رضوان الله عنهم يتحملون أخبار أهل الكتاب
ويؤدونها دون أى حرج روى ابن عدى بإسناده الى المزنى قال : قال
الشافعى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج ،
وحدثوا عنى ولا تكذبوا على " قال : معناه ان الحديث عن بنى اسرائيل اذا
حدثت به فاديت على ما سمعته حقا كان أو غير حق لم يكن عليك حرج ، والحديث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا ينهى أن يحدث به الا عن ثقة ، وقد قال :
من حدث حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين (٢)

الا أنه لما اقتصرت برواية الاسرائيليات كثير من الخرافات والكذب ، بسل
أسند كثير منها عمدا أو خطأ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان موقفا
العلماء منها موقف الاحاديث الموضوعة ، فحظروا روايتها ، وطعنوا فى روايتها
وحكموا على حديثهم بالكذب .

والحق ان هذا الحكم ينطبق على من أسند هذه الاخبار الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وعدا من حديثه لأنه قلب أسانيدها وركبها - فالكذب
ناشئ من القلب والتركيب ، ومنه صدر الحكم من العلماء على حرمة روايتها ، والنهى
عن تحملها وأدائها ، لا من جهة كونها أخبار اسرائيليات ، ولهذا جاء الانكار من
العلماء قال العلامة حسن صدقي خان بعد أن نقل حديثا مما يرويه القصاص
المولعون بالخرافات مانعه : والاقر بى مثل هذه السياقات أنها متلقات من أهل
الكتاب مما يوجد فى مصنفهم كروايات كعب الاحبار ووهب ساهبها الله لهما نفلا
الى هذه الأمة من بنى اسرائيل من الاوابد والخرائب والعجائب مما كان ومما

(١) تفسير ابن كثير - مقدمة ١ : ٤٠ .

(٢) تحذير الخواص : ٢١ / ٢٣ نقلا عن الكامل لابن عدى .

لم يكن وما حرف وبدل ونسخ (١) .

أما من رواها على أنها من الاسرائيليات وأنهما من أخبار الامم السابقة وحكاياتهم وأوقفها أو قطعها على روايتها فليس في ذلك خطرا ولا يلحق الراوى اثم ، وان كان الاشتغال بغيرها مما له نفع ، واليه حاجة المسلمين أولسى وأجدى ، والله أعلم .

٨ - حكم العمل بالحديث الموضوع :

سبق أن اشرت الى أن العلماء مجمعون على أن الحديث الضعيف الذى لا ينجبر ولا يزول ضعفه لا يجوز العمل به ، وهو مشعر ضينا بأن الحديث الموضوع لا يجوز العمل به من باب أولى بل صرحوا بتحريم لازمه وهو رواية الحديث الموضوع كما سبق بيانه ، وهو اجماع ضمنى آخر على تحريم العمل بالموضوع ، اذ الغالب من روايته وتحمله العمل به ، بل جاء التصريح بتحريم العمل به ، قال الزركشى عند الكلام على ثبوت الوضع بقيام البيئته على الراوى يشبه ان يكون فيه التردد فى أن شهادة الزور تثبت بالبيئته مع القطع بأنه لا يعمل به (٢) . بل جاء الانكار منهم على عمل بالحديث الموضوع ، قال زيد بن أسلم : من عمل بخبر صح أنه كذب فهو من خدم الشيطان (٣) .

وينبغى أن يستثنى من هذا الاتفاق القائلون بجواز الوضع فى الحديث للترغيب والترهيب فهم على حسب مذهبهم يقولون بجواز العمل به ، اذ لافائدة من قولهم بجواز الوضع فى الحديث لو قالوا بمنع العمل بالموضوعات .

(١) تحذير المسلمين : ٢٧ ، نقلا عن صديق حسن خان من كتابه حسن الاسوة .

(٢) تدریب الراوى : ١٨٠ نقلا عن الزركشى ، وانظر تنزيه الشريعة ١ : ٨

(٣) تذكرة الموضوعات للغتنى : ٧ نقلا عن الرسالة .

٦ - اذا حكم على الحديث بأنه موضوع فهل يقتضى أن يكون كذبا في نفس الامر أولا .

الأصل أن يكون الحديث الصحيح صادقا في نفس الامر ، والحديث الموضوع كذبا في نفس الامر ، لان الحديث إما أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم نطق به أولا ، ولا ثالث بينهما . هذا بالنسبة للحديث في واقع الامر الا أن الوصول الى هذا الحكم متعذر حيث انقطع السبيل الى معرفة صدق الحديث وكذبه في نفس الامر بثبوته - صلى الله عليه وسلم مما اضطر طمس الحديث الى وضع قواعد يحكم بموجبها على الحديث بالصحة أو الكذب ، لكن هذه الاحكام هي بحسب الظاهر لا في نفس الامر لاعتمادها على قرائن تحذف بالحديث ، فتارة تغلب جانب ثبوته ، وأحيانا ترجح جانب كذبه ، وتارة يستوى في ذلك الأمران فيبقى الحديث في دائرة الشك .

وأيا كان هذه القرائن التي ترجح جانب ثبوت الحديث وصحته أو تغلب جانب وضعه وكذبه متفاوتة الدرجات ، فتارة تحذف الحديث قرائن قوية تقطع بصحته وثبوته ، أو يكذبه ووضعه ، وفي هذه الحالات يحكم على الحديث بصدقه أو بكذبه في نفس الامر المطابق للظاهر . والقرائن التي يقطع بها على كون الحديث موضوعا في نفس الامر كثيرة منها :-

أ - تواتر النقل عن العلماء في حديث اما لفظا أو معنى - بأنه موضوع مختلف على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون الحديث موضوعا في نفس الامر لأن قربة التواتر تحيل الكذب على النقلة عادة .

ب - انعقاد الاجماع المعتمد به على حديث بأنه موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون موضوعا في نفس الامر أيضا ، لأن الاجماع المعتمد به معصوم عن الخطأ .

ج - مناقضة الحديث صراحة للقرآن والسنة الصحيحة أو العقل من كل وجه ، فيحكم على الحديث بالوضع في نفس الامر لاستحالة مناقضة السنة للقرآن

أو لسنة مثلها ، إذ مصدرها واحد ، كما أن من المحال مناقضة السنّة
الصحيحة للعقل الصحيح . فكل هذه القرائن تقطع بكذب الحديث في نفس
الامر ، مع الحكم بكذبه حسب الظاهر .

أما إذا تطرق إليها - أي القرائن - الاحتمال ، فإنها لا تقوى على
القطع بكون الحديث موضوعا في نفس الامر لقيام احتمال صدق الكذب أو ضبط
سبب الحفظ ، أو تيقظ المغفل أو تذكر الناس ، أو سقوط عبارة من متسنن
الحديث أغلقت به ، أو قصور في أداء معنى الحديث لمن روى بالمعنى كل ذلك
بالإضافة إلى ورج علماء الحديث جعلهم يحكمون في الغالب على الحديث
بحسب الظاهر لا في نفس الامر .

ولقد صور شيخ الاسلام ابن تيمية هذه المسألة تصويرا بينا وإن كسان
تناوله لمسألة صحة الحديث يقتضى كونه صدقا فقال جوابا على سؤال : ان الصحيح
أنواع ، وكونه صدقا - يعنى به شيان فمن الصحيح ما تواتر لفظه كقوله " من
كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " ومنه ما تواتر معناه كأحاد يست
الشفاعة وأحاديث الرواية وأحاديث الحوض وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه
وغير ذلك . فهذا يفيد العلم ، ويجزم بأنه صدق ، لأنه متواتر اما لفظا واما
معنى .

ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به كما عملوا
بحديث الخرة في الجنين وكما عملوا بأحاديث الشفاعة وأحاديث سجود السهو
ونحو ذلك ، فهذا يفيد العلم ، ويجزم بأنه صدق لان الامة تلقت بالقبول تصديقا
وعلا بموجبه ، والامة لا تجتمع على ضلالة ، فلو كان في نفس الامر كذبا لكانت
الامة قد اتفقت على تصديق الكذب والعمل به ، وهذا لا يجوز عليها (١) .

وذهب ابن حزم رحمه الله الى أن الحديث المحكوم عليه بالوضع مكذب

في نفس الامر لتلازمها عنده فقال : اننا قد آمنا والله الحمد أن تكون شريعة أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ندب اليها أو فعلها عليه الصلاة والسلام فتضيع ولم تبلغ الى احد من أمته أما بتواتره أو بنقل الثقة عن الثقة حتى تبلغ اليه . وآمنا أيضا قطعا أن يكون الله تعالى يفرده بنقلها من لا تقوم الحجة بنقله من المدول .

وآمنا أيضا قطعا أن تكون شريعة يخطئ فيها رأيها الثقة ولا يأتس بهان جلى واضح بصحة خطئه فيه . وآمنا أيضا قطعا أن يطلق الله عز وجل من قد وجبت الحجة علينا بنقله على وضع حديث فيه شرع يسنده الى من تجب الحجة بنقله حتى يبلغ به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك نقطع ونهت بهان كل خبر لم يأت قط الا مرسلا أو لم يروه قط الا مجهول أو مجروح ثابت الجرحه . فانه خبر باطل بلا شك موضوع . لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لسو جار أن يكون حقا لكان شرعا صحيحا غير لازم لنا لعدم قيام الحجة علينا فيه (١) .

وقول ابن حزم هذا مبني على مذهبه في أن خبر الاتحاد يفيد العلم اليقيني . وهو خلاف ما عليه الجمهور من العلماء من أن خبر الاتحاد لا يفيد العلم بفرد . بل لابد من قرائن تحف به تكسبه ذلك .

١٠ - هل يكتفى في الحكم على الحديث بالوضع بظاهره ، أو لابد من الطمعن في أحد رواته :-

يعتمد علماء النقد في الحديث في الحكم على الحديث بالوضع على قرائن تتعلق بمثته أو سنده ، وهذه القرائن يمكن اجمالها في أمرين .

١ - نفرد الكذاب برواية لا تعرف الا من طريقه أو متابعه مثله ، أو بهالك لا يعتبر بحد يث .

(١) توجيه النظر : ٢١٠ نقلا عن ابن حزم .

٢ - وجود النكارة في متن حديث ، وذلك إما بركته ، أو مناقضة للمعنى المعروف الثابت ، أو غرابته في الأمر المألوف ، وحكم النقاد على الحديث المشتبه للقرينتين ظاهريتين ، أما إذا ظهرت في الحديث إحدى القرينتين فهنا تختلف وجهة نظرهم ، ويكون الحكم في محل نظر وتردد بينهم .

فبعض النقاد لا يكتفى في الحكم على الحديث بالطعن في متنه ، وإن كان يرى ذلك مسوغاً للحكم بل لابد من الطعن في أحد رواته ، واتهامه بوضعه حتى ولو كان الوضع ظاهراً في متنه ، وعلى هذا سار غالب المؤلفين في الموضوعات ، فانهم يوردون الحديث ويحكمون بوضعه ، ويتهمون به راوياً معيناً ، وأكثر المؤلفين التزاماً لذلك ابن الجوزي ، ويرى أن عدم الطعن في أحد رواة الحديث مسوغ لروايته ، فقد ذكر حديث " يحيى " في آخر الزمان رجل يقال له محمد بن كرام يحيى السنة والجماعة هجرته من خراسان إلى بيت المقدس كهجرتي من مكة إلى المدينة " ثم قال : هذا حديث موضوع ، والمتهم به اسحاق بن محمّشاذ ، قال أحمد بن علي بن مهيار : كان اسحاق بن محمّشاذ كذاباً يضع الحديث على مذهب الكرامية ، وله كتاب مصنف في فضائل محمد بن كرام كله كذب موضوع واعلم أن من شم ريح العلم يعلم أن هـذا الأحاديث في مدح أبي حنيفة وابن كرام ، ودم الشافعي ونحوها موضوعات غير أنا نخاف من عامي جاهل يقول : هو في كتاب باسناد ، فلهذا نقد في روايتها (١) .

ونذهب بعضهم إلى أنه يمكن الحكم على الحديث بالوضع لمعنى ينقدح في نفس الناقد عند سماعه للحديث ، فتتفرع عند ذكره اسماعهم ، وتشكره قلوبهم ، وتقشعر منه أشعارهم وأبصارهم ، ولا يحتاجون إلى الطعن في أحد روايته

والصاق التهمة به ، بل ربما حكموا على الحديث بالوضع مع أن ظاهر سنده الصحة والسلامة ، إلا أن هذا الحكم يختص بمن مارس الحديث وحذقه وذاق حلاوة اللفظ النبوي ، وامتزج به دمه ولحمه ، فأصبح يميز بين صحيح الحديث وسقيمه ، وصوابه وباطله أو خطئه ، فيقبل على الصحيح ويميل إليه بمجرد سماعه ، وينفر من الحديث الموضوع أو الباطل وينكره قبل النظر في أسنده ، ويستند هو لا فيما ذهبوا إليه إلى الحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم " إذا سمعتم الحديث عنى تعرفه قلوبكم وتبين لى أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم الحديث عنى تنكره قلوبكم ، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد ، فانسأ أبعدكم منه (١) .

وقال الربيع بن خثيم : أن للحديث ضوءاً كضوء النبا تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره (٢) .

والظاهر والله أعلم أنه لاتنافي بين ما ذهب إليه الفريقان ، فصحيح ابن الجوزى ومن دار في فلكه إنما هو زيادة في اثبات الحكم وتأكيد ودفع الاحتمال الوارد على من طعن في الرواية دون ابداء الدليل المادى ، مع أن الوضع يثبت بقيام القرينة وهى النفور عند السماع والانكار بالقلب فى نفس الناقد ، كما أن النفور والانكار قرينة غير منضبطة لتفاوت درجة المشتغليين بالحديث وتمكنه فى نفوسهم ، وتمكنهم منه ، فلا ينضبط الحكم ، ولذا ، فإن ما ذهب إليه الفريق الثانى إنما هو بمثابة المؤشر الذى يسوغ التوقف فى قبول الحديث والتفتيح عنه وامعان النظر فى مقته وسنده ، فإذا قامت القرينة المادية على الوضع ولذلك بوجود المتهم فى سنده أو قيام النكارة فى مقته حكم

(١) الحديث أخرجه حم ٤٩٦ : ٣ ،

(٢) تدريب الراوى ١ : ٢٧٥ ، وانظر المغيرة على الجامع الصغير ١٠٢ : ١٠٤ ، للوقوف على مزيد لتفصيل هذا الرأى .

على الحديث بالوضع ، اما الحكم على الحديث بالوضع بمجرد أن ينفر منه السمع أو ينكره القلب أو يقشعر منه الشعر فغير كاف في الحكم والله اعلم .

١١ - اذا حكم على الحديث بالوضع فهل يكفي في اثباته أو صحته مطابقته للتجربة أو المكاشفة :-

قال القاقجي في كتابه : اللؤلؤ المصروع : حديث " مامن مسلم دنيا من زوجته وهو ينوي أن حبلت منه أن يسميه محمدا ، الا رزقه الله ولدا ذكرا " . موضوعه قال ابن القيم : وفي ذلك جزء كله كذب ^(١) قلت - أي القاقجي - لكن جريته فوجدته كذلك ، والله أعلم ^(٢) .

والحديث أورده ابن الجوزي في موضوعاته ، قال : أنبأنا ابن ناصر قال : أنبأنا عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده قال : أنبأنا عبد الصمد ابن محمد العاصي قال : أنبأنا ابراهيم بن أحمد المستطلي قال : حدثنا محمد بن أحمد بن شبيب قال : حدثنا محمد بن عتاب قال : حدثنا سليمان بن داود قال حدثنا عثرب بن الحسن قال حدثنا يحيى بن سليم الطائفي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن السور بن مخرم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " مامن مسلم دنيا من زوجته وهو ينوي أن حبلت منه يسميه محمدا الا رزقه الله تعالى ذكرا ، وما كان اسم محمد في بيت الا جعل الله تعالى في ذلك الهبت بركة " .

قال ابن الجوزي : وهذا لا يصح ، قال أبو حاتم الرازي : يحيى بن سليم لا يحتج به ، وسلمان مجروح وعثرب مجهول ، وقد روي في هذا الباب أحاديث ليس فيها ما يصح ^(٣) .

(١) المنار : ٦١

(٢) اللؤلؤ المصروع : ٧١

(٣) الموضوعات ١ : ١٥٢ / ١٥٨ .

وقال الذهبي : حديث موضوع وسننه مظلم . (١)

وقد أورد السيوطي في اللالي وأقر بوضعه (٢) .

فالحديث كما يظهر محكوم عليه من قبل العلماء بالوضع ، إلا أن قول القاقجي : لكن جريته فوجدته كذلك مشعر بإثباته ، وأنه اعتمد في ذلك على التجربة . وعلماء الحديث إنما يعتمدون في الحكم على الحديث صحة وضعها على قرائن تتعلق بسند الحديث ومثله .

أما الاعتماد على التجربة ونحوها فهو دليل قاصر ، لا سيما مع مجس الرواية من طريق تفرد بها مجروحون أو مجهولون — لو ردد الاحتمالات الكثيرة عليه ، كما أن في قبول مثل هذه القرائن — أغنى التجربة ، أو المكاشفة ونحوهما — فتح باب يتسرب منه كثير من الموضوعات والمخلطات إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كما أن ثمة أقوال لبعض الحكماء وآراء لبعض الأطباء وأمثال لبعض الأدباء هي في حقيقتها صحيحة قيلت عن تجربة ودراية — نسبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ ، فلو اعتمد على التجربة في صحة الحديث وإثباته للزم من ذلك صحة نسبة هذه الأحاديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو منها يرى . والله أعلم . ففي هذا فساد لمقاييس العلماء الذين بذلوا جهدهم وأغنوا أعمارهم في خدمة السنة النبوية ، وتنقيتها من الشوائب الطفيلية التي تحاول التعلق بها ، فلذا لا يمكن أن يصح حديث حكم عليه النقد بالوضع لطعن في سننه ، أو نقد في مثله بالتجربة ونحوها والله أعلم .

على أن ما وقع للقاقجي من الموافقة لا يدل على التجربة إذ التجربة أن يتفق مع الواقع عند كل الناس . والله أعلم .

(١) تلخيص الموضوعات : ٨٩/ب . وانظر تنزيه الشريعة : ١٢٤ .

(٢) اللالي المصنوعة : ١٠٦ .